

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري - قسنطينة -

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

رقم التسجيل:.....

رقم التسلسل:.....

أشكال العنف في مدينة قسنطينة
دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة- علي منجلي -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

تحت إشراف:

أ.د/ عبد العزيز بوودن

إعداد الطالبة:

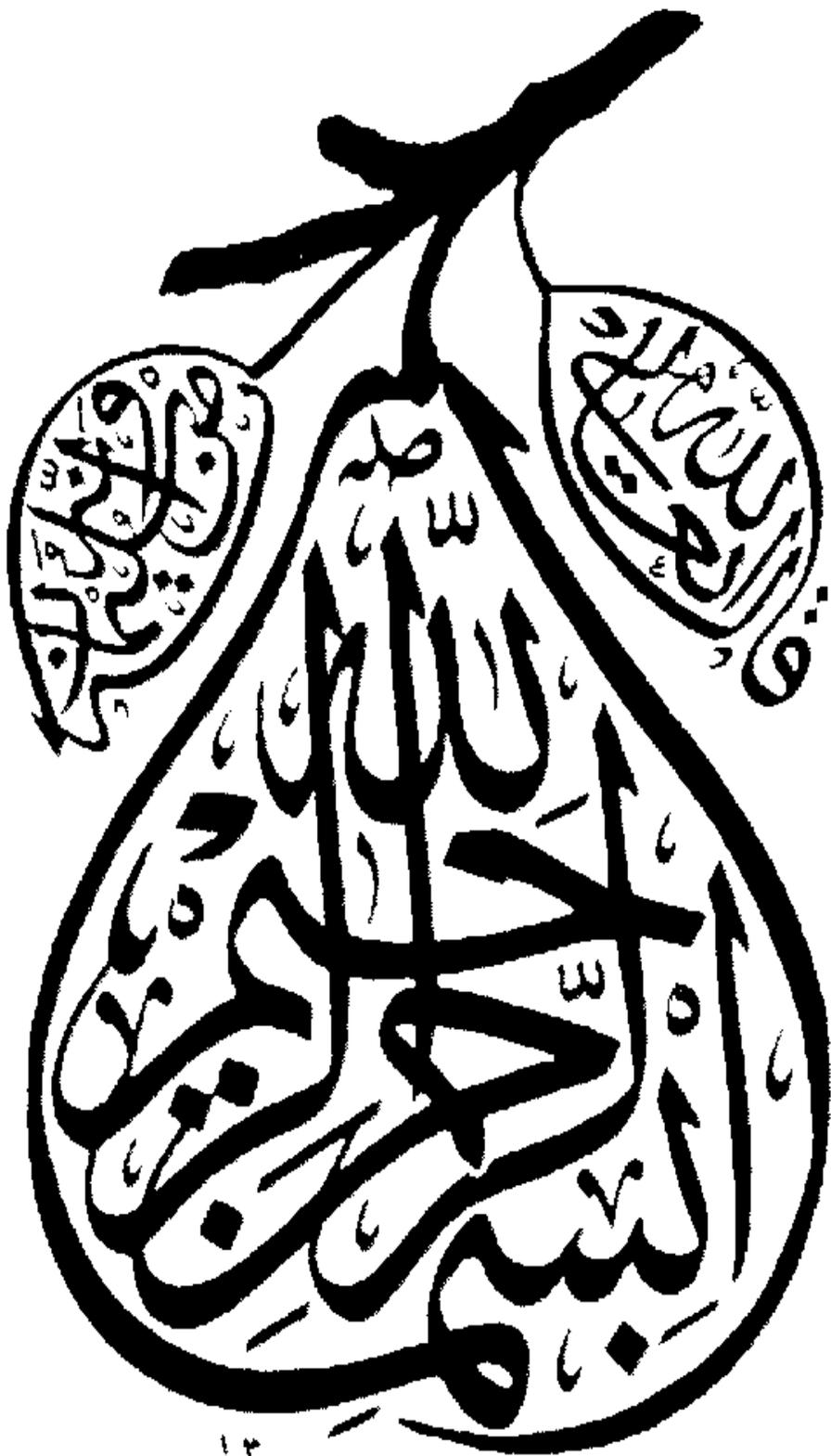
أمال ردا ف

لجنة المناقشة:

- أ.د / علي غربي : أستاذ التعليم العالي - رئيسا - جامعة منتوري - قسنطينة.
- أ.د / عبد العزيز بوودن: أستاذ التعليم العالي - مشرفا - جامعة منتوري - قسنطينة.
- د / يوسف عنصر : أستاذ محاضر - عضوا - جامعة منتوري - قسنطينة.
- د / مسعودة خنونة : أستاذ محاضر - عضوا - جامعة منتوري - قسنطينة.

السنة الجامعية

2007 / 2006



۴۲
بسم الله الرحمن الرحيم
۴۳

سورة التوبة

شكر و تقدير

بمناسبة انتهائي من هذا الإنجاز المتواضع، أتقدم بكل آيات التقدير و العرفان إلى الأساتذة الكرام و موظفي قسم علم الاجتماع الذين شجعوني كثيرا على وضع اللمسات الأولى لهذا البحث.

كما أقدم للأستاذ الدكتور " بوودن عبد العزيز " تقديرا و عرفانا خاص على المجهودات الكبيرة و التشجيعات المتواصلة و النصائح الراشدة لإتمام و إنهاء هذا العمل و على صبره الطويل و سعة قلبه و تفهمه للظروف، و لا يسعني إلا القول له دمت راعيا و مساندا للعلم.

كما لا أنسى مدير القسم على المجهودات التي يبذلها من أجلنا لإتمام رسائنا ، كما لا يسعني إلا أن أقدم بالشكر الحار للجنة المناقشة على العناء الذي بذل من أجل أن أناقش رسالتي في أحسن الظروف.

إلى موظفي ديوان الترقية و التسيير العقاري للمدينة الجديدة - علي منجلي - و على رأسهم " غلام " . عمال بلدية الخروب و ملحق البلدية بالمدينة الجديدة و إلى كل المهندسين و التقنيين.

و ختاماً إلى كل من ساهم معي من قريب أو بعيد لإتمام هذا الإنجاز المتواضع.

إلى كل هؤلاء أقدم أعز و أطيب تشكراتي القلبية و كما يقول أحد العارفين بالله:

" كل ما يخرج من القلب لا بد أن يذهب إلى القلب "

إهداء

..إلى الذي علمني كيف أواجه الصعاب، و كيف أصبر يوم المحن، و كيف أقاوم يوم الآلام، كيف أثبت على قناعاتي، و كيف أعمل حتى أنجح، و كيف أعيش إنسانا بكل معلم الإنسانية، و بكل نظرة حضارية تثبت الذات و تعزز الشخصية و تحترم الأخلاق.

إلى والدي الذي ساعدني عندما ضاقت بي الدنيا، نصحني و أرشدني عندما اختلطت الأمر علي.

إلى أبي إبراهيم

..إلى التي تعبت من أجلي، وجعلتني أمل تعيش من أجله، و ثمرة تجتهد بكل قواها لترعاها، و دفعه أحتمي به كلما شعرت بالاعتراب و حنان ألجا إليه عند كل مكروه.

إلى أمي التي لم تلدني جميلة

..إلى من عانت من أجلي، و ضحت و تحملت عناء إنجاز هذا العمل، فتحملت عني مسؤوليات كثيرة، إلى من هيات لي الظروف الملائمة لإتمام هذا العمل، إلى التي اعتبرت نجاحي نجاحها، و حلمي حلمها، إلى من لم تقل لي يوما آه ...

إلى والدتي التي أنجبتني و كانت أقرب الناس لي. إليها فقط أقول ألف ألف شكر.

إلى أمي زليخة

إلى الذي عايش مدة هذا الانجاز و لم يتضايق من بعض التصرفات، و الذي شجعني و ساعدني بكل ما يملك لأحقق هذه الأمنية التي كان يعيشها و كأنها من أمانيه.

إلى زوجي جمال

إلى أبنائي أميمة، أمجد صلاح الدين، أحمد زين الدين، أسامة تقي الدين قاسموني صعاب إنجاز هذا العمل و اعتبروا نجاحي شرفا لهم بكل ما يحملون من براءة و أمل.

إلى كل الذين كانوا أكثر الناس ارتباطا بي دون الحاجة لانتظار مقابل، أعزوني بكل ما تكمل معاني الأخوة من معنى، و ساعدوني عندما كنت بحاجة للمساعدة دون تردد و من دون طلب، إلى من كانوا يعيشون ألامي دون شكوى، و يفرحون لسعادتي بكل معنى و يسعدوا دون طلب مني، إلى من أحترمهم و أقدروهم من أعماقي قلبي إلى إخوتي و عائلاتهم خليل، يوغرطة، محمد، بريزة، سهام، هدى، سميرة، سليمة، عبد الحميد، و داد، كريم.

إلى الذي كان أشد الناس قربا مني دون الحاجة لرابطة دم، فاحتواني و أبناني و كان لي نعم الأخ و الصديق خمراني الياس.

إلى عائلتي الثانية "أبي إبراهيم، أمي فاطمة الزهراء، و إخواني و عائلاتهم "صورية، فريد، رشيد، فارس، نجوى، سهيلة.

إلى الصديقة الغالية "قماس زينب".

"إلى كل الذين يناضلون من أجل حرف الضاد و لغته و حضارته، إلى من ساعدني من قريب أو بعيد لانجاز هذا العمل زملائي في العمل و على رأسهم مدير المؤسسة "عريفي إبراهيم". ومدير المركز عبدالله شلاط

أهدي هذا البحث المتواضع سائلة المولى عز و جل أن لا يحرمني أجره و يجعله لي و لأهلي فاتحة خير...أميين.

تعتبر ظاهرة العنف مشكلة خطيرة تواجه الكثير من المجتمعات في العالم ككل، و تعد فئة الشباب الأشد تضررا و تورطا في هذه الظاهرة، إذ أن الشباب هم ثروة المجتمع و ذخره. و يتميز هؤلاء الشباب بالتسرع في العديد من الأمور و لا ينحصر العنف عند مجموعة معينة أو مجموعات بل قد يمس جميع الشباب لانتقال هذا المرض عن طريق العدوى، كان هذا المرض داخل أوطانهم أو خارجه و ذلك لأن الشباب تتوفر لديهم ميزة التقليد و المحاكاة .
"و العنف فوق أنه أسلوب بدائي غير متحضر، يشكل في كثير من الأحيان جريمة يعاقب عليها المجتمع و ككل الجرائم ينخر في كيان المجتمع و ينال من وحدته و تماسكه و استقراره و أمنه"⁽¹⁾.
فالعنف مرضا اجتماعيا أو اضطرابا اجتماعيا أكثر منه جريمة. و من ثم يجب البحث عن أسبابه بغية معالجته.

فالعنف عبارة عن ناقوس خطر يهدد كيان المجتمع ، و لفهم هذه الظاهرة يجب فهم دوافعها لدى الشخص الذي يلجأ للعنف .

و من ثم لا بد للباحث الاجتماعي أن يتعرف جيدا على الواقع الاجتماعي الذي يحدث فيه العنف.
"و بطبيعة الحال يتخذ العنف أشكالا متعددة تظهر في المدرسة و في الجامعة و في السجون و في الحياة العامة و في الأندية الرياضية و الأحزاب السياسية و الدينية"⁽²⁾
و قد ينجم عن العنف عدة جرائم منها القتل و السرقة و النهب و التمرد و الإضراب و الضرب و الاعتداء و تحطيم الممتلكات

أما في بلادنا فإن ظاهرة العنف معقدة جدا لأنه قيل التطرق لأي شكل من أشكال العنف لا بد من دراسة الحالة السيكولوجية لمرتكبيه. لذلك ففضية العنف تحتاج لكثير من الدراسات النفسية، الاجتماعية و الأمنية القانونية لفهمها فهما صحيحا.

فظاهرة العنف ليست من مهمة الشرطة فقط بل هي قضية المجتمع ككل ذلك أن المؤسسات الاجتماعية و الأفراد شركاء في مهمة ابعاد المجتمع عن كل أنواع العنف و التطرف و تطوره في الشخص المنحرف.
"فالمؤسسات التربوية يجب أن تتصدى لقضايا العنف باعتبارها قضايا تربوية، كما يجب أن تتولى أجهزة الإعلام دور الحفاظ على المواطنة الصالحة، و للدين دور في الوعظ و الإرشاد من خلال غرس مبادئ الدين الإسلامي التي تقوم على التوسط و الرفق و الاعتدال.

لهذا يأتي هذا البحث لإلقاء الضوء على بعض أشكال العنف في مدينة قسنطينة بصفة عامة و المدينة الجديدة – علي منجلي – بصفة خاصة مع حصر أسبابها و النتائج المترتبة عنها. و قد جاء هذا البحث متضمنا ستة (06) فصول إضافة إلى مقدمة و خاتمة.

الفصل الأول خاص ببناء إشكالية الدراسة، حيث تتضمن التعريف بمشكلة البحث، ثم تحديد الإشكالية و صياغة تساؤلات الدراسة، أهمية الموضوع و أسباب اختياره، ثم تحديد أهداف الدراسة، فروض الدراسة كما قمنا بتحديد فرضية عامة انطلقنا فيها من أن العنف يتخذ أشكالا كثيرة داخل المجتمعات السكنية.

(1) عبد الرحمن العيسوي –سيكولوجية الجريمة و الانحراف – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ص 153

(2) مرجع سابق ص 154

الجديدة، و قد انبثقت بعض الفرضيات الجزئية من الفرضية العامة حيث تناولت أن العنف الرمزي يعد أحد أشكال العنف داخل هذه المجمعات السكنية الجديدة، للعنف اللفظي مجالا آخرًا للانتشار داخل المجمعات السكنية الجديدة، كما أن العنف بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف حاليًا و في آخر الفصل تعرضنا لبعض الدراسات السابقة للموضوع مجال البحث.

أما **الفصل الثاني** فقد حاولنا من خلاله التطرق إلى موضوع العنف من خلال تعريف العنف من الناحية اللغوية و الاصطلاحية، كما تم تعريفه من الناحية التاريخية و القانونية. كما تم التطرق إلى التعريف الإعلامي للعنف، التعريف الاقتصادي، التعريف البيولوجي، الاجتماعي و النفسي، هذا من جهة. كما تم التطرق إلى التعريفات الخاصة بالعنف لدى بعض العلماء من خلال ثلاث اتجاهات تدور حول الاستخدام الفعلي للقوة المادية، و الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها و أخيرا العنف كأوضاع هيكلية بنائية، و بعدها خلصنا إلى التعريف الإجرائي.

كما تناولنا بعض المفاهيم المرتبطة بالعنف، كالقوة، العدوان، الجريمة، الانحراف، الإساءة، الإرهاب، البلطجة و الغضب.

بعدها و حتى نضع لأنفسنا الخلفية النظرية لمقاربة الموضوع و محاولة فهمه من خلال المشكلة البحثية التي طارحناها، تطرقنا إلى مختلف النظريات المفسرة لظاهرة العنف: النفسية، الاجتماعية و الاقتصادية. بالإضافة إلى هذا فقد تم حصر جملة من الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة العنف من خلال التطرق إلى الأسباب الاجتماعية و التي تتضمن عوامل تربوية و الحرمان النسبي، الثقافة و المجتمع. الأسباب الاقتصادية و الأسباب النفسية، ثم عرضنا مختلف التقسيمات لتعرض بعدها للأشكال الشائعة للعنف. و نهي الفصل باستعراض حالة العنف في الجزائر.

في **فصلنا الثالث** انصب اهتمامنا على دراسة المدينة من خلال تعريفها الاصطلاحي و من خلال تنظيمها و وظيفتها و صفاتها الاجتماعية، بعدها تطرقنا إلى أنواع المدن و تقسيمها من حيث عدد سكانها، تطورها التاريخي، درجة تقدمها و من حيث المهن الغالبة فيها. و بعدها تم التطرق إلى ظهور معايير الحياة الحضرية و مظاهر النشاط بالمدينة و التي تتطلب نموذج المدن أو النموذج المدني Model cities و الذي يتطلب تقسيم مجتمع المدينة إلى مناطق متجانسة و ذلك لخلق توزيع منظم لاستخدام الأرض في مجال حضري معين. و الحديث عن المدينة يقودنا إلى تحديد شروط نجاح مشروع المدينة الحديثة و التي تتلخص في الجانب الاقتصادي، الأيكولوجي، الجانب الاجتماعي و الفني، جانب الديمقراطية و المشاركة. كما يستلزم التعريف بالمدينة إدراج بعض صفات إنشاء المدينة و الذي يعيش أزمته في إطار العصرية من خلال أزمة المدينة المعاصرة و مشكلات المدينة، التخطيط الحضري، الحتمية الأيكولوجية و المدخل السوسيو ثقافي. بعدها تم ربط المدينة بظاهرة العنف من خلال المدينة و العنف الحضري.

كما تطرقنا إلى مجال دراستنا العام و هي مدينة قسنطينة من خلال نشأتها التاريخية و ما صاحبه من تزايد في عدد سكانها بدءًا بالعهد النوميدي إلى عهد ما قبل الاستقلال و مرورًا إلى مراحل التوسع العمراني في نفس الحقبة التاريخية لنخلص بعدها إلى تحديد البيئة الطبيعية لمدينة قسنطينة و تحديد موقعها الفلكي و الإقليمي و الإداري، لنخلص في نهاية الفصل إلى التطرق إلى مجال الدراسة و هي المدينة الجديدة – علي منجلي – من خلال موقعها الإداري، و موقعها ضمن المجتمع الحضري، الإطار القانوني للمدينة، وضعيتها الإدارية ثم تطرقنا إلى دوافع ظهور المدينة الجديدة و العوامل المؤدية لظهورها و التي تتمثل في قلة الأراضي الصالحة للتعمير، نمو ديموغرافي كبير، توسع عمراني سريع.

و في آخر الفصل تم التطرق إلى البنية العمرانية و التنظيم المجالي للمدينة الجديدة – علي منجلي – من خلال تقسيم المدينة إلى وحدات جوار، و تقسيمها إلى أحياء، و أخيرا المركز الحضري للمدينة الجديدة – علي منجلي -.

و جاء **الفصل الرابع** ليعين الإطار المنهجي للدراسة بالتعرض إلى المنهج المستخدم و الأدوات المتبعة و أسلوب التحليل في دراستنا هذه. حيث تناولنا فيه تحديد مجال الدراسة و المتمثل في المدينة الجديدة – علي منجلي -، إضافة إلى المجال البشري و المتمثل في سكان هذه المدينة. أما المجال الزمني للدراسة فهو يمتد بين شهر جانفي 2005 و جوان 2005. أما المرحلة الثانية من الدراسة فامتدت من ماي 2006 إلى جوان 2006 على فترات متباعدة حسب الظروف و الحاجة إلى التدقيق في البيانات و المتابعات الميدانية. ، و استعراض المنهج المستخدم و المتمثل في المنهج الوصفي عبر أدوات بحثية و هي الملاحظة،الاستمارة ، المقابلة ، السجلات و الوثائق..

ثم قمنا بتحديد عينة البحث المتكونة من 100 عائلة

أما **الفصل الخامس** فقد قمنا فيه بجمع المعلومات المتحصل عليها ميدانيا، حيث قمنا بتبويبها في شكل جداول أو نسب مئوية ثم التعليق عليها في ضوء الفروض الجزئية لهذه الدراسة و مناقشتها.

و هكذا باعتمادنا على الجانبين الكمي و الكيفي لتحليل البيانات المتحصل عليها تمكنا من الوصول على النتائج التي أوضحت لنا أن العنف يتخذ أشكالا كثيرة داخل المجمعات السكنية الجديدة، إذ يعد العنف الرمزي أحد أشكال العنف المنتشرة داخل هذه المجمعات السكنية، حيث يتخذ العنف اللفظي مجالا آخر للانتشار، كما أن العنف بالوسائل المادية أخطر أشكال العنف حاليا.

الفصل السادس و الأخير حاملا لنتائج الدراسة التي خلصنا إليها على ضوء الفروض و الدراسات و البحوث السابقة، ليعرج بعدها الى موقعها الراهن من النظريات الحضرية و القضايا التي تثيرها و فتحت بخصوصها آفاقا جديدة للبحث و الدراسة العلمية.

و انتهى البحث بخاتمة أعدنا فيها طرح موضوع البحث و النتيجة العامة للدراسة ثم انشغالات أخرى لها علاقة بموضوع البحث حتى نحيط به من كل جوانبه.

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

أولاً: مبررات اختيار الموضوع

ثانياً: الإشكالية

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: فروض الدراسة

خامساً: الدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر موضوع العنف من المواضيع الهامة التي تحظى بالكثير من الاهتمام لدى الباحثين في اختصاصات مختلفة. إذ يعد ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و النفسية. وهي ظاهرة عامة تعرفها المجتمعات بدرجات متفاوتة و أشكال متعددة، بينما تكون الأسباب فيه متداخلة و متنوعة تختلف باختلاف المجتمعات، الثقافات و المراحل التاريخية. و العنف قد يمارسه شخص ضد نفسه أو ضد آخرين، أو تمارسه جماعة ضد جماعة أخرى، و قد تمارسه المؤسسات الرسمية و غير الرسمية فيما بينها. لكن ما نلاحظه أن العنف ليس وليد الساعة بل هو قديم قدم التاريخ، لكن في الوقت الحالي أخذ اتجاهات تتماشى و العصر، حيث يقال أن العنف أصبح موضة. ففي هذا الفصل سوف نحاول أن نطرح المشكلة البحثية من خلال حصر أشكال العنف الموجودة بالمدينة الجزائرية عموما و مدينة قسنطينة خصوصا و معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك.

أولا: مبررات اختيار الموضوع:

1- أهمية و أسباب اختيار الموضوع الذاتية و الموضوعية:

1. حصر أشكال العنف الموجودة بمدينة قسنطينة و المدينة الجديدة – علي منجلي- خصوصا
2. أهمية الموضوع تقتضي الدراسة و المعالجة.
3. انتشار ظاهرة العنف في الوسط الحضري.
4. إحساسنا بخطورة المشكلة و ما ينجم عنها من مشاكل و خيمة.
5. الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع.
6. تخصصنا العلمي السابق أثناء التدرج في مجال علم الاجتماع التربوي الثقافي حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج هامة و مفيدة للمجتمع.
7. نقص الدراسات الوطنية الخاصة بهذا الموضوع.

2- قابلية الموضوع للدراسة:

إن موضوع العنف من المواضيع الشائكة التي يعاني منها المجتمع الجزائري بصفة خاصة و دول العالم بصفة عامة، لذلك و انطلاقا من إستراتيجية كل الدول الحفاظ على الاستقرار العام و حفظ النظام. لأن مجتمعا يختزله العنف هو إلى حد ما تناقض في التعابير إنه "اللامجتمع"، إلا أن كل مجتمع يكون عنيفا بمقدار ما لا تكون القوة موضوعا لممارسة منتظمة و شرعية⁽¹⁾.

(1) ريو دون و ف بور يكو- المعجم النقدي لعلم الاجتماع- ترجمة د/ سليم حداد، ط1 ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص399.

لذلك نجد الباحثين يحاولون دراسة هذه الظاهرة و الوقوف على أسبابها من خلال دراسات، حيث قامت **سميحة نصر** بحصر بيولوجي للأعمال التي كتبت حول العنف.. فكان مجموعها 208، نشر منها 185 عملا في مصر بنسبة 88.94% و جلها مقالات تطرح أفكار نظرية أو افتراضات...، و بالتالي فالأعمال قليلة نسبيا بالمقارنة بالأعمال النظرية⁽¹⁾.

3- حاجة المجتمع الجزائري إلى دراسات حول ظاهرة العنف:

العنف سلوك إنساني صاحب البشر خلال مختلف العصور، إلا أن ظاهرة العنف لم تكن بنفس الحجم، إذ تطورت بتطور العصور. و الجزائر كغيرها من الأمم كان ماضيها و حاضرها حافلا بالعنف و المقاومة التي بدأت مع الاستعمار الفرنسي، ليتطور في العشرية الأخيرة من القرن العشرين داخل المجتمع الجزائري في صراعات متعددة من أجل السلطة و تحسين مستوى المعيشة و غيرها، و أصبح العنف هو الأسلوب البارز في المعاملة بين الأفراد، و عليه أصبح من الضروري مواجهة كل بوادر العنف بحكمة و بأسلوب علمي معتمدين في ذلك على طرق أمنية مدعمة بدراسات و قوانين تحاول الحد من هذه الظاهرة داخل المجتمع الجزائري.

ثانيا- الإشكالية:

تعرف المجتمعات الحضارية الكثير من الظواهر المرضية التي تؤثر سلبا على التوازن الاجتماعي، و من هذه الظواهر نخص بالذكر ظاهرة العنف الحضري التي تشكل خطرا يهدد كيان المجتمعات، كونها ظاهرة متجددة عبر التاريخ، إذ كانت بدايته فكرة و لذلك هناك من يقول أن العنف ليس بصانع للتاريخ بل هو التاريخ نفسه، لأن الإنسان كائن يستطيع التمييز بين الشر و الخير اللذان يكوناه، و العنف ينتمي إلى جزء الشر الذي فيه، و من ثم فأول تاريخ للعنف مع أول وجود للإنسان، إذ الروايات تتحدث عن مقتل **هابيل** على يد **قابيل**، و قتل **رومولوس** أخاه **توام** **هوموس**، و كيف توسعت الإمبراطوريات و كيف انهارت، كل هذا عنفا حدد مسار التاريخ الذي نحن جزءا منه. "إن الصراعات الطائفية و حروب التقسيم الحضاري هي مادة التاريخ"⁽²⁾.

و يتخذ العنف صورة جماعية أو فردية كاستجابة سلبية نحو موقف معين، يتخذها الفرد بدافع التحرر من القيد الاجتماعي الذي يعتبره بعد ذلك ضد إرادته الشخصية. و لقد كانت هذه الظاهرة و لا زالت مصدر قلق و إزعاج بالنسبة لكل المهتمين بدراسة مشاكل المدينة، إذ أن معظم المشكلات الملازمة للمدن ناجمة عن بروز نتوءات داخل الحياة الحضارية، تؤثر سلبا على الشكل العام للمدينة من جهة، و تعمل على تفشي عدة ظواهر سلبية بالمدينة من جهة ثانية، "وذلك على اعتبار المدينة مجالا يتميز بكبر الحجم و الكثافة العالية و اللاتجانس بين الأفراد، و هذه الخصائص الثلاث ترتبط بطبيعة الحياة داخل المدينة و بشخصية أفرادها"⁽³⁾.

(1) محمود سعيد إبراهيم الخولي- العنف في مواقف الحياة اليومية- نطاقات و تفاعل- ط 1، دار و مكتبة الإسراء، 2006، ص 25.

(2) العنف أكثر شمولية. ص 1.

(3) القطب و أبو عياش- الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضارية- وكالة المطبوعات، الكويت 1980. ص ص 115-117.

و ظاهرة العنف ليست ظاهرة حديثة، فهو قديم قدم التاريخ، إذ ارتبط بالإنسان منذ بدأ الخليقة، و قد اتخذ عدة صور تمثلت في الصراعات و الحروب و المجابهات. أما العنف في القرن الحالي، فقد اتخذ طابعا جديدا يتميز بالقدرة على الظلم و النزعة إلى الإذلال. فوجهة النظر الحديثة تعتبر العنف مرضا اجتماعيا أو اضطرابا اجتماعيا أكثر من كونه جريمة، لذلك لا بد من معرفة أسبابه لمعالجته، فظاهرة العنف عبارة عن إنذار خطر على المجتمع. و لفهم هذه الظاهرة يجب معرفة دوافعها الكامنة في شخصية الفرد الذي يلجأ للعنف، و كذلك دوافعها الاجتماعية.

إن الاهتمام بالعنف اتسع إلى حد كبير منذ بضع سنوات لأنه مس جميع دول العالم، إذ أصبح الشغل الشاغل للباحثين و الدارسين في هذا المجال، و بالتالي اتسعت معه المؤلفات التي تعالج هذه الظاهرة و التي لا هدف لها إلا الإدانة القاطعة لتصرف يميل إلى تدمير الجانب الإنساني لممارسيه، و السؤال الذي يطرح نفسه هل العنف إلا حادث طارئ عن طريق التطور أم أنه ينغرس في بنية الكائن البشري ذاتها؟.

و بما أن العنف فوق أنه أسلوب بدائي غير متحضر، فهو جريمة يعاقب عليها المجتمع، و مثله مثل باقي الجرائم، فهو ينخر في كيان المجتمع و ينال من وحدته و تماسكه و استقراره و أمنه. و قد جاءت في تقارير منظمة العفو الدولية لعام 2005 و سنة 2006 مفصلة لتوضح الانتهاكات التي تعرض لها عامة الناس من الرجال و النساء و الأطفال في كل بقعة من بقاع العالم، حيث يغطي التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 2005 حوالي 149 بلدا، و يلقي الضوء على تقاعس الحكومات المحلية و المنظمات الدولية في التصدي للاعتداءات التي تمس حقوق الإنسان، كما يؤكد على المزيد من الحاسية على المستوى الدولي، رغم هذا فقد أكد التقرير بأن ثمة فرص لتغيرات إيجابية لاحت خلال عام 2004 بفضل جهود دعاة حقوق الإنسان و هيئات المجتمع المدني التي تؤكد خصوصا على استئصال العنف ضد الأطفال و المرأة.

أما التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام 2006 فقد أكد على أن هناك محاولات ناجحة للقضاء على هذه الظاهرة، غير أن هناك العديد من أرواح الملايين تعرضت للخطر من جراء إنكار الحقوق الأساسية للأفراد، و ذلك لما تعرضوا له من اعتداءات فردية أو جماعية، فضلا عن الجوع و الأمراض و الكوارث الطبيعية.

و يوثق التقرير انتهاكات لحقوق الإنسان في 150 بلدا و إقليما في مختلف أنحاء العالم، مما يتطلب تدخل سريع للمجتمع الدولي و تحمل الحكومات مسؤولياتها. و الجدير بالذكر ما تقوم به حركات حقوق الإنسان من مبادرات محلية أو دولية من أجل الحرية و العدالة الاجتماعية لجميع الناس.

أما في بلادنا فإن قضية العنف معقدة و متشعبة، إذ يخضع لعمق تاريخي بإمكانه أن يتحول إلى مفجر في بعض اللحظات التاريخية، و ذلك بسبب ما يعرفه المجتمع من أزمة اقتصادية و غياب العدالة الاجتماعية، و التي لا يمكنها أن تفسر اللجوء إلى العنف من أجل تجاوز الأزمة، و ذلك لأن ظاهرة العنف ليست مرتبطة بالفرد فقط، بل بالمجتمع كله، لذلك يجب الاعتماد على الجانب الاقتصادي فقط بل يجب الغوص في الجوانب الأخرى.

و كما في دول العالم تتعرض فئة النساء و الأطفال أكثر من غيرها لظاهرة العنف، و قد سلطت منظمة العفو الدولية الضوء على تقاعس الحكومات الجزائرية عن حماية النساء من الإغتصاب و الضرب و التمييز القانوني و الاقتصادي.

حيث بين التقرير الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة ، أنه لا توجد فرص الحصول على العدل أو عدم التعرض للاعتداءات. و هذا أدى بالجزائر للمثول أمام اللجنة للنظر في تنفيذها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة في 11 يناير/كانون الثاني 2005.

من أجل هذا و ذلك فإن ظاهرة العنف في بلادنا تحتاج إلى الكثير من الدراسات و البحوث الميدانية و النفسية و التربوية و الاجتماعية و الأمنية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة و التي تهدد كيانه.

فالمناطق الحضرية الجديدة أو ما يطلق عليها التجمعات السكنية أو المدينة الجديدة إلى غيرها من التسميات التي أطلقت على تلك المناطق، و التي ظهرت نتيجة التزايد السكاني أو التوسع السكاني للعائلات كانت تعيش داخل أحياء قصديرية، أو سكنات ضيقة، أو عاشت سكنات مهددة بالانهيار، أو أصحاب الدخل المتوسط الذين يعيشون ظروف اجتماعية صعبة.

و تتميز هذه المناطق بتجمع أعداد هائلة من السكان يختلفون من حيث الثقافات الفرعية و المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، و المستوى التعليمي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عدة مشاكل اجتماعية تؤثر سلبا على الحياة الحضرية.

إن الانفجار الديموغرافي و تجزئة العائلة الممتدة إلى العديد من الأسر النووية فرضت على الدول أن تعيد النظر في سياسة الإسكان، فقامت بتشجيع المؤسسات المالية على الترقية العقارية العامة و الخاصة، فظهر بما يسمى بالسكن الاجتماعي و السكن التساهمي و البيع عن طريق الإيجار.

فالفرد يخضع بطبيعة الحال و باستمرار لضغط المجتمع الذي يمارس عليه الإكراه و يطالبه بالرضوخ لمعايير، أما الخروج عن هذه المعايير و القيم و القوانين يعد انحرافا.

و تعد المدن الجديدة بما تتميز به من ازدحام للسكان و اختلاف الثقافات الفرعية، و تميز أفرادها باللامبالاة، و هذا ما نلاحظه عند مرورنا بتلك المناطق لنلاحظ ظواهر لا تمد بالحياة الحضرية في شيء.

و يهتم الباحثون في علم الاجتماع بمسألة التنقل الاجتماعي لما يسببه من آثار مباشرة على الحياة الاجتماعية للأفراد، حيث يقاس التنقل بمعدل نسبة تغيير محل الإقامة خلال عام واحد.

فعندما ينتقل فرد أو جماعة من محله الأصلي إلى مكان جديد، فإنه يسبب مشاكل للمجتمع الذي انتقل إليه، و التي تنعكس أيضا على ذاته، حيث تنهار علاقته القديمة ليكون علاقات جديدة و ذلك بهدف التكيف و التوافق الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل التفكير و المرتبطة غالبا بعملية التنقل الاجتماعي في المدن الجديدة.

و تعد ظاهرة العنف الحضري في الأحياء الجديدة من أكثر الظواهر السلبية التي تعاني منها المدينة، إذ أشار معظم محلي ظاهرة العنف الحضري إلى الإمكانيات الثورية لفقراء الحضر و هذا ما يحدثه من انقلابات سياسية أو إجرامية، و ذلك "أن العنف عبارة عن سلوك عدواني بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعي معين، و العنف هو وسيلة لا يقرها القانون. كما هو واضح فإن من يستخدم العنف يكون غالبا الطرف الأضعف الذي يواجهه طرفا آخرًا يملك السلطة"⁽¹⁾.

(1) محمد أحمد بيومي- ظاهرة التطرف- الأسباب و العلاج- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1992، ص100.

لذلك تسعى الأنظمة السياسية تجنب عدم إثارة سكان هذه الأحياء حتى لا تتمرد هذه الشرائح لضمان استقرار الأوضاع.

فسكان هذه المناطق رغم انتقالهم إلى سكنات جديدة إلا أن المدينة لازالت تعاني من مشاكل وصعوبات تتمثل فيما يلي:

- هذه المدينة شبيهة بالمحتشد يضم مجموعة كبيرة من السكان لا تربطهم بها أي رابط.
- مشاكل التنقل و ربط الأحياء فيما بينها، و بين المدينة و باقي المناطق المجاورة. أي خلق أحياء سكنية شاملة و متكاملة.
- توفير المرافق العامة و التجهيزات الخاصة و استعمالها على أكمل وجه.
- غياب الدور المعماري للعقل المعماري إذ شيدت مئات الآلاف من العمارات لا تتماشى و تطلعات المواطن الجزائري إلى المستقبل.
- إنتشار أحياء جديدة ليس لها من الجدة إلا الإسم لأنها قد تجاوزت الزمن قبل أن تولد.
- إنتشار أسواق فوضوية لا تخضع لأي نظام أو تهيئة مسبقة.
- بناء المدن على شكل وحدات سكنية لا تربطها ملامح عمرانية غيرها، فأحياء المدينة الجديدة هجين من نماذج أوروبية لا تراعي الخصوصية الوطنية الجزائرية مما دفع بالإنسان إلى تغيير السكن من الخارج و الداخل ما أنتج مدينة خالية من الملامح الثقافية الجمالية.
- و يتخذ العنف داخل المدن الجديدة أشكالاً متعددة تظهر في المدرسة و في الشارع و في الأسرة و في الأندية الرياضية و الأحزاب و الدينية، و قد يؤدي العنف إلى جرائم كثيرة منها القتل و السرقة و النهب و التمرد اللفظي و الإضراب و العصيان و الضرب و الاعتداء و التدمير و التحطيم و إتلاف الممتلكات.

و قضية العنف هي قضية المجتمع بأسره و لا يمكن النظر إليها على أنها من مهام رجال الأمن وحدهم ذلك أن المؤسسات الإجتماعية المختلفة و الجماعات المحلية مسؤولون عن نشأته و تطوره و دفع شروره، و من هذه المؤسسات: الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، المسجد و الجمعيات لأنها تساهم في ضبط سلوك الفرد و اعتداله.

و لعلاج موجات العنف التي تمس الشباب بصفة خاصة، يتطلب معرفة أسباب ظاهرة العنف و الدوافع الكامنة وراءها، لأن المعالجة الفعالة لمشكلة العنف في الوسط الحضري تحتاج إلى التشخيص الجيد لتحديد كم و كيف المشكلة و من الأسباب الغالبة مشكل البطالة، حيث تجاوزت النسبة 24.5% بمدينة قسنطينة، حيث قدر عدد العمال الغير مصرح بهم في مصالح الضمان الاجتماعي 262 عاملا خلال الثلاثي الأول من سنة 2007 من بين 786 عاملا، أي بنسبة 33% مقارنة بالنتائج الخاصة بسنتي 2005 و 2006 و التي بلغت 1313 عاملا غير مصرح بهم في القطاع الخاص من بين 2692 عاملا⁽¹⁾.

(1) عجلة عيش، جريدة الخبر، الأربعاء 11 أبريل 2007، العدد 2776 ص.9.

- عدم الاستقرار السياسي.
- نمو مهن الخدمات.
- ظهور القطاع غير الرسمي.
- مشاكل أسرية.
- أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة.
- التسرب المدرسي.
- الفراغ و الفقر.

هذه المشاكل و غيرها تساهم في خلق انقسامات داخل النسيج الحضري، و في خضم هذا الموقف يصبح العنف أمرا طبيعيا و مألوفا، إذ اعتبر سكان هذه المناطق ظاهرة انتقالية سويت وضعيتهم السكنية لكن لم تسوى وضعيتهم الاقتصادية و الاجتماعية، فيلجأ سكان هذه المناطق إلى سلك سلوكات غير سوية داخل هذه المناطق من جهة، أو داخل المجال الحضري من جهة ثانية، و ذلك نتيجة تدهور الأحوال المعيشية المتمثلة في انخفاض الأجور، اتساع دائرة الفقر، الحرمان و الهامشية.

فتهميش هذه الشريحة من المجتمع على وجه الخصوص و تجمعهم في مدينة لا تتوفر على شروط و ضروريات المدينة و شعورهم أنهم زائدون أحدث نتائج كبيرة، إذ خلق نوع من العداوة للدولة و رفض النظم الاجتماعية و المشاركة في الحركات الجماهيرية للعاطلين عن العمل و المطالبين بتسوية وضعيتهم الاجتماعية، فانتقلت هذه الفئات من مجرد التهديد اللفظي إلى القتل و التخريب. كما أصبحت وسيلة استغلال من طرف بعض الجماعات و الأحزاب من جهة، و الجماعات الإرهابية من جهة ثانية.

و عليه سنحاول في دراستنا هذه التعرف على أشكال العنف في مدينة قسنطينة - من خلال سكان المدينة الجديدة - علي منجلي - و معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة الحضرية، و هل فعلا أن ظاهرة العنف يتزايد انتشارها داخل المدن الجديدة .
و قد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان - أشكال العنف في مدينة قسنطينة، دراسة نظرية ميدانية بالمدينة الجديدة علي- منجلي-

ثالثا- أهداف الدراسة:

- و من خلال ما سبق سطرنا الأهداف التالية:
1. حصر هذه الظاهرة و معرفة أي شكل من أشكال العنف الأكثر انتشارا
 2. الكشف عن حجم الظاهرة في مدينة - علي منجلي - و مدى انتشارها.
 3. محاولة وصف الظاهرة و الكشف عن الأسباب الحقيقية المؤدية لها.
 4. تزويد الدارسين ببحوثات الموضوع.
 5. توسيع معلوماتنا في مجال تخصصنا.
 6. إيجاد حلول مناسبة لهذه الظاهرة.

1- بحكم التجربة:

لقد كان لي مع الميدان، خبرة مهنية تقارب إحدى عشرة (11) سنة، مارست العمل فيها كمستشارة رئيسية للتوجيه المدرسي و المهني، كلفت بها خلالها من إيجاد حلول لظاهرة العنف المدرسي التي تعرفها جل مؤسساتنا التربوية، و قمت خلالها بإنجاز دراسة حول: السلوك العدواني لدى تلاميذ التعليم التقني.

و انطلاقاً من هذا ارتأيت الغوص أكثر في موضوع العنف في إطار تخصصنا في علم الاجتماع الحضري لمعرفة أشكال هذه الظاهرة في المدينة الحديثة. نأمل أن تكون هذه الأطروحة ثمرة لجهد متواضع نحاول من خلاله البحث في ظاهرة العنف في المدينة الجديدة و معرفة أسبابه و أشكاله حتى يتسنى لنا جميعاً التدخل للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

2- السعي لتحقيق هدفين:

أ/ دراسة أشكال العنف بالمدن الجديدة و معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة و هل سياسة الإسكان بالمدن الجديدة هدفها حل أزمة السكن و تخفيف العبء على المدن الكبيرة، أم سياسة تهميش لفئات معينة من المجتمع.
ب/ الهدف النظري: و يتمثل في تعريف العنف من جوانبه المختلفة الاجتماعية، القانونية، النفسية، البيولوجية، مع التطرق إلى النظريات المرتبطة بهذا المفهوم و أشكاله المختلفة بعد أن نتطرق إلى نشأة المدينة و تطورها.

رابعاً- فروض الدراسة:

" الفرض في البحوث الاجتماعية تعميم عن علاقة بين مفهومين اجتماعيين أو أكثر، يبدأ الباحث في وضعه في البحوث البرهانية التي يريد فيها تحري صحته أو خطئه، فيصبح بعد ذلك قانوناً اجتماعياً ثابتاً أو نظرية اجتماعية مدعمة"⁽¹⁾.

فالفروض تعتبر أهم مرحلة من مراحل البحث العلمي، إذ أنها تساعد الباحث على أن يتجه مباشرة إلى الحقائق التي يريد الكشف عنها، و الفروض يشترط فيها أن تكون متماشية و متطلبات البحث و الفرضيات تعتبر بمثابة حلول مبدئية يمكن اختبارها، والتأكد من صحتها ومدى مطابقتها للواقع الأمبريقي ليتم التحقق منها ميدانياً من خلال الدراسة الميدانية .

وبما أن مشكلة البحث تدور حول أشكال العنف في مدينة قسنطينة بالمدينة الجديدة - علي منجلي - نموذجاً، حاولنا صياغة الفرضيات لتحديد أشكال العنف المنتشرة بهذا الوسط وتعميمه على مدينة قسنطينة- باعتبار أن سكان - علي منجلي - هم في الأصل من مدينة قسنطينة - و معرفة العوامل المؤدية لاستفحال هذه الظاهرة في هذا الوسط الحضري الجديد. و لقد حددنا الفرضية العامة على النحو الآتي:

(1) حسن الساعاتي - تصميم البحوث الاجتماعية - نسق منهجي جديد - دار النهضة العربية - بيروت 1982 - ص103.

* يتخذ العنف أشكالاً كثيرة داخل المجمعات السكنية الجديدة.

- و تندرج تحت هذه الفرضية العامة ثلاث فروض جزئية
- يعد العنف الرمزي أحد أشكال العنف داخل هذه المجمعات السكنية الجديدة.
- للعنف اللفظي مجالاً آخرًا للانتشار داخل المجمعات السكنية الجديدة.
- إن العنف بالوسائل المادية أخطر أشكال العنف حالياً.

خامساً - الدراسات السابقة:

من خلال هذا العنصر سنتطرق الى بعض الدراسات التي تساهم بقدر كبير في اثراء البحث ، رغم أننا لم نتحصل سوى على بعض منها نظرا لضعف المكتبات بالدراسات المعالجة لظاهرة العنف . ومن أهمها :

1. اتجاهات الأبوين و الانحراف: (1)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات الوالدية كما يراها المراهق و التي قد تكون السبب في ظهور بعض أنماط السلوك المنحرف لديهم، و للوصول إلى هذا الهدف وضع جملة من الفروض للإجابة عليها ميدانيا و ذاك كما يلي.

1- توجد فروض دالة بين متوسط درجات إدراك المراهقين المنحرفين و متوسط درجات إدراك المراهقين الأسوياء للاتجاهات الوالدية المتمثلة في الاتجاه نحو الديمقراطية، التسامح، الدكتاتورية و النبذ.

2- توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط درجات إدراك المراهقين المنحرفين و متوسط إدراك المراهقات المنحرفات للاتجاهات الوالدية، كما تقيسها الأداة المستخدمة في الدراسة و تتمثل في الاتجاه نحو الديمقراطية، التسامح، الدكتاتورية و النبذ.

3- توجد فروق دالة إحصائية بين متوسط درجات إدراك المراهقين المنحرفين و متوسط إدراك المراهقات المنحرفات في المستويات الاجتماعية – الاقتصادية المختلفة و الاتجاهات الوالدية المختلفة و المتمثلة نحو الديمقراطية، التسامح، الدكتاتورية و النبذ.

4- تتبين الاتجاهات الوالدية كما يدركها المراهقون المنحرفون و المراهقات المنحرفات بتباين المستويات الثقافية للأسرة التي ينتمي إليها بالنسبة للاتجاهات الوالدية التالية: الاتجاه نحو الديمقراطية، التسامح، الدكتاتورية و النبذ.

5- تتباين الاتجاهات الوالدية كما يدركها المراهقون المنحرفون و المراهقات المنحرفات، تباين ترتيب المراهق أو المراهقة بين إخوته في الاتجاهات التالية: اتجاه نحو الديمقراطية، التسامح، الدكتاتورية و النبذ.

عينة من الأحداث تتألف من مجموعتين، الأولى تمثل المنحرفين و المنحرفات المتواجدين في مراكز إعادة التربية للأحداث بقسنطينة و سطيف، يبلغ عددها 147 حدثاً منحرفاً للجنسين. و الثانية تمثل الأسوياء في نفس المرحلة العمرية من (13 – 18 سنة) عددها 147 سوياء.

(1) عباس بوفريوة – الاتجاهات الوالدية و آثارها على انحراف المراهقين في الجزائر – رسالة ماجستير – معهد علم الاجتماع – جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 88.

أهم النتائج:

1. إن إدراك الأسوياء للاتجاهات الوالدية الديمقراطية أعلى من إدراك المنحرفين لهذه الاتجاهات، و كان الفرق في الإدراك دالا إحصائيا، أن هناك فروقا دالة إحصائيا بين إدراك الأبناء الأسوياء، و إدراك الأبناء المنحرفين للاتجاهات الوالدية نحو التسامح لصالح الأسوياء.
2. هناك فروقا دالة إحصائيا بين إدراك الأسوياء، و إدراك المنحرفين للاتجاهات الوالدية الدكتاتورية، و هناك فروقا بين شعور المراهقين المنحرفين و المراهقين الأسوياء نحو الوالدين، إذ كان الشعور بالنبذ أعلى لدى المراهقين المنحرفين.
3. هناك فروق دالة إحصائيا بين إدراك المنحرفين و الأسوياء الذكور، و إدراك المنحرفات و السويات للاتجاهات الوالدية الديمقراطية، مما يعني أن الفتى الجزائري يعامل بديمقراطية أكثر من الفتاة من الوالدين، و أن هناك فروق دالة بين إدراك الذكور و إدراك الإناث للاتجاهات الوالدية نحو التسامح في صالح الذكور، و إن كانت لا توجد فروق بين الذكور و الإناث الأسوياء فيما يتعلق بالتسامح، اتضح أن الوالدين أكثر تسامحا مع الأبناء المنحرفين من البنات المنحرفات، كما لوحظ أن هناك فروق دالة إحصائيا بين إدراك الذكور و إدراك الإناث للاتجاهات الوالدية نحو النبذ، إذ تشعر الفتيات بدرجة أعلى من النبذ من قبل أوليائهن سواء بين السويات و المنحرفات، و هذا ما يفسر مدى تفضيل الأسرة للذكور على الأنثى.
4. تتباين الاتجاهات الوالدية نحو النبذ كما يدركها المراهقون المنحرفون بتباين انتماءاتهم الاجتماعية الاقتصادية، خاصة بين الذكور أبناء الطبقات الاجتماعية المتوسطة.
5. لا تتباين الاتجاهات الوالدية الديمقراطية للمراهقين المنحرفين ذكورا و إناثا بتباين انتماءاتهم الاجتماعية الاقتصادية.
6. كانت نسبة المراهقين المنحرفين المنتمي لأسر ذات مستوى ثقافي متوسط (25.14%) و الباقي من أسر ذات مستوى ثقافي منخفض.
7. ليس للترتيب الأسري أثر على تباين إدراك المراهقين المنحرفين للاتجاهات الوالدية الديمقراطية.
8. ليس للترتيب الأسري للمراهق بين إخوته أثر على إدراكه للاتجاهات الوالدية المتسامحة أو الدكتاتورية.
9. هناك فروق دالة إحصائيا بين ترتيب المراهقة بين إخوتها، و بين إدراكها للاتجاهات الوالدية الدكتاتورية خاصة بين المنحرفات اللواتي ترتبهن الثاني و الأخير.

2. أبناء يعتدون على آبائهم :

أجريت هذه الدراسة من طرف - م. رفيقة - صحفية بجريدة الخبر عدد 75 / من 29 أوت إلى 11 سبتمبر 2005. وقد اعتمدت الصحفية على طريقة استقراء الأحداث من خلال الإطلاع على المصادر الموجودة بالمحاكم أو دور الشرطة أو مقابلة المسؤولين.

إن جميع الديانات السماوية أمرتنا بالرفق بالوالدين و الإحساس إليهما، حتى أن ديننا الحنيف حرم علينا حتى قول كلمة " أف " لهما، ما بالك بأن نسمع عن جرائم بشعة تحدث في حق الوالدين من طرف فلذة أكبادهم ، حيث من الغريب أن نسمع داخل المحاكم عن جرائم بشعة مثل قضايا القتل و الضرب و الجرح العمدي يرتكبها أبناء على الوالدين الشرعيين .

جدول يبين مظاهر العنف في المجتمع الجزائري :

الرقم	الولاية	نوع الجريمة	السبب	الحكم
1	المدينة	قتل الابن لوالده	دفاع عن الشرف	10 سنوات سجن نافذة
2	تيارت	أربع اعتداءات من طرف الأبناء على آبائهم و أمهاتهم	بسبب المخدرات و الأقراص المهلوسة و الخلافات العائلية	ما ينص عليه القانون
3	برج بوعريرج	ضرب الابن لوالده	خلاف عائلي	ما ينص عليه القانون
4	سكيكدة	ثلاث أبناء يقومون بضرب والدهم		ما ينص عليه القانون
5	الجزائر العاصمة	قتل شاب لوالده خنقا	- خلاف عائلي - تعاطي للمسكرات	ما ينص عليه القانون

و مما تقدم نلاحظ مدى بشاعة الاعتداءات التي تحدث في حق الوالدين من طرف أبنائهم - فلذات أكبادهم- بسبب أمور نكاد نقول أنها لا ساوي فظاعة الفعل المرتكب من طرف الأبناء الشرعيين على الأصول ، و حسب ما جاء في حديث الأستاذ " إيذة سمير- محام معتمد لدى المجلس- " أن التطرق إلى هذا الموضوع ورد ضمن المادة 267 من قانون العقوبات المعدلة بالأمر رقم 7547 المؤرخ في 17 جويلية 1975 و التي نص فيها المشرع الجزائري على انه كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا للوالدين الشرعيين أو غيرهما من أصوله الشرعيين يعاقب بما يلي :

- الحالة الأولى: الحبس من 05 إلى 10 سنوات إذا لم ينشأ عن الجرح أو الضرب أي مرض أو عجز كلي عن العمل.

- الحالة الثانية: الحد الأقصى للحبس المؤقت من 05 إلى 10 سنوات إذا نشأ عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن 15 يوما .

- الحالة الثالثة: الحبس من 10 إلى 20 سنة إذا نشأ عن الضرب أو الجرح فقدان إحدى العينين أو أية عاهة.

- الحالة الرابعة: السجن المؤبد إذا أدى الضرب أو الجرح إلى الوفاة دون القصد إلى إحداثها⁽¹⁾.

و عليه نلاحظ مدى رداة القانون للتصدي لمثل هذه الجرائم القمعية و التي تكون في مضمونها بعيدة كل البعد عن ديننا الحنيف فقد قال الرسول (ص) : " أحذركم من المصائب الكبرى قالوا ما هي يا رسول الله قال : هي عقوق الوالدين " .

(1) رقيقة م. - أبناء يعتدون على آبائهم- ، جريدة الخبر من 08/ 29 إلى 11/09/2005 العدد 75.

و مهما يكن سبب الجريمة فليس من حق الأبناء تأديب آبائهم لأن هناك بالإضافة إلى محتوى الشريعة الإسلامية التي تحثنا دائما على طاعة الوالدين، هناك قانون و عدالة تعمل جاهدة على حفظ النظام و فض الخلافات و معاقبة كل مذنب حتى لا تحدث الفوضى و يصبح كل واحد منا هو القاضي و هو الجلاد .

3. الدراسة الثالثة: دراسة ميدانية لسلوك العدوان والتسلط لدى الشباب العربي

هي دراسة ميدانية أجريت على أفراد المجتمع اللبناني حيث وضعت مقاييس لنزاعات بعض سمات الشخصية كالانبساط و الانطواء و الكذب للذكور و الإناث معا. و تنطلق هذه الدراسة بتحديد مفهوم العدوان: حيث أنه عبارة عن فعل عدواني، كما أنه يشير إلى استخدام القوة و العنف، بالإضافة إلى أنه محاولة لتدمير الغير أو ممتلكاته. و هو نتيجة شعور الفرد بالإحباط و الفشل في تحقيق حاجاته و رغباته حسب عالم النفس أدلر **Adler**. أما فرويد فهو سلوك واع ناجم عن غريزة الموت.

أنواع العدوان:

للعدوان عدة أنواع منها:

- **العدوان المباشر Direct Agression**: و هو موجه مباشرة إلى الشخص أو الشيء الذي تسبب عنه الفشل.
- **العدوان المستبدل Displaced**: و يتجه العدوان فيه إلى شخص أو شيء لم يتسبب في العدوان و ذلك خوفا منه، فينتقل العدوان إلى موضوع آخر أقل مقاومة. بالإضافة إلى:
- **العدوان الصريح.**
- **العدوان الخفي.**
- **العدوان العام:** يتجه فيه الشخص إلى المجتمع ككل دون أي ذنب لهم.

أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة لتحقيق أهداف نوضحها كما يلي:
1. دراسة ظاهرة العدوان و ارتباطها ببعض متغيرات الشخصية عند الإنسان.
2. الوقوف على النظريات التي وضعت بغية تفسيرها.
3. وضع مقاييس عربية لقياس نزاعات العدوان السلوكي، الفكري، العقلي، الرمزي و المادي عند الشباب العربي.
4. التعرف على مدى انتشار نزاعات العدوان عند الشباب العربي من كلا الجنسين.

*عبد الرحمن عيسوي، مبحث الجريمة- دراسة في تفسير الجريمة و الوقاية منها- دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص 150/145.

5. التعرف على خط سير النمو في هذه النزاعات.
6. معرفة أثر عامل النسي و النضج العقلي و النفسي و الاجتماعي في هذه النزاعات.
7. معرفة أثر عامل الجنس في النزاعات العدوانية.
8. علاقة العدوان ببعض المتغيرات الاجتماعية و الأسرية و الشخصية.

و لتحقيق هذه الأهداف، صمم الباحث أربعة (04) مقاييس للعدوان و السيطرة لدى الأطفال و المراهقين و الشباب من الجنسين.

وصف الاختبار:

طلب الباحث من الطلاب (الابتدائي، الإعدادي و الثانوي) تحديد سمات الشخص العدواني و صفاته و علاقاته مع الآخرين، بلغ عددهم 150 طالبا و طالبة. و بالاعتماد على المعلومات النظرية وضع اختبار يضم 26 عبارة.

عينة الدراسة:

طبق الاختبار على 347 تلميذ منهم 142 ذكرا و 205 أنثى تتراوح أعمارهم ما بين 11 – 18 سنة من الطبقات العلية و المتوسطة في المجتمع اللبناني.

طريقة تطبيق الاختبار:

تناولت العبارات الجوانب الإيجابية الخلفية من العامة و النظام و الاحترام و حب السلم و السلام و النزاعات الودية، إلى جانب النزاعات العدوانية سواء كان هذا فيزيقيا أو ماديا أو مقايضا. و قد أعدت صورتين (أ) و (ب)، الصورة (أ) للذكور و الصورة (ب) للإناث (الصور لا تحتوي على عبارة فلسفية بل على مواقف محسبة للكذب أو السب).

أهم النتائج:

1. ميل الذكور إلى العدوان أكثر منه عند الإناث:

- أثر عامل السن.
- الصغار أقل عدوانية من الكبار عند كل من الإناث و الذكور، و أن الإناث أقل عدوانا من الذكور في كل الأعمار.
- أكثر السنوات عدوانا هي 13 سنة بالنسبة للذكور، و أكثرها عدوانا بين 17 و 18 سنة للإناث.

2. أثر حجم الأسرة على النزاعات العدوانية:

وجد أن أبناء الأسرة الصغيرة نسبيا أكثر عدوانا من أبناء الأسرة الكبيرة.

3. علاقة العدوان بالوزن و طول القامة و قصرها:

- طوال القامة أكثر عدوانا من قصار القامة.
- أصحاب الوزن الكبير أكثر عدوانا من خفيفي الوزن.

4 - عناوين لدراسات أخرى:

فيما يخص الدراسات التي اضطلعنا عليها مما جاء في كتاب محمود سعيد الخولي - العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعل . دليل على أن هناك محاولات لدراسة ظاهرة العنف من كل جوانبها للوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها ومن بين هؤلاء: العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري لأحمد زايد وآخرون؛ اتجاهات الشباب المجتمعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة و الدور المقترح للخدمة الاجتماعية في مواجهتها لمحمد سيد فهمي، التقرير العالمي حول العنف والصحة لمنظمة الصحة العالمية. الاغتراب والتطرف نحو العنف لمحمد خضر عبد المختار كما أن هناك بعض المحاولات نشرت في الانترنت تتمحور جلها في محاولات فردية؛ أو مقالات صادرة عن هيئات عالمية مثل: تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2005 و 2006 حول عدم حماية النساء من العنف في الجزائر ،علينا قراءة العنف في الجزائر بعيدا عن التأثيرات السياسية أما بالجزائر فهناك بعض المنشورات و المداخلات في ملتقيات لأساتذة جامعيين مثل كتاب التهميش و العنف الحضري للأستاذة عبد الحميد دليمي ؛إسماعيل قيرة ؛إبراهيم توهامي . المداخلات المشارك بها في - العنف و المجتمع - منشورات جامعة قسنطينة 2003 . بالإضافة إلى ماتم عرضه في الندوة الدراسية حول ظاهرة العنف بمعهد عام الاجتماع ليوم / 2004/05/19 ؛ مفهوم العنف في الوسط الجزائري للأستاذ معاش يوسف ،مداخلة بن صويلح ليلىا - العنف والمرأة تصوره و انعكاساته - مقاوسي صليحة - العنف الرمزي عبر الأنترنت Email - .

العنف في التجمعات السكنية الجديدة للأستاذ الدكتور عبد العزيز بووذن ،مسألة العنف الرمزي للأستاذ إدريس بولكعبيات ،أصل العنف في المشاكل الحضرية للأستاذ عبد الحميد دليمي .

بالإضافة إلى هذا هناك بعض المذكرات الجامعية مثل: مساهمة في دراسة السلوك العدواني عند الطفل ضحية مشاهد عنيفة لفضال نادية تخصص علم النفس العيادي .

خلاصة:

إن دراسة أشكال العنف في مدينة قسنطينة موضوعا جد حساس لم يتم التطرق إليه من قبل لا على مستوى معهد علم الاجتماع، و لا على مستوى البحوث الجامعية، لذلك اخترناه ليكون موضوع بحثنا.

و جاء هذا الفصل لتعريف و صياغة مشكلة البحث و تحديد الأسباب و الأهداف التي ترمي إلى الوصول إليها من خلال هذه الدراسة. و عليه تأتي هذه المحاولة لإثراء ساحة الدراسات السوسبيولوجية بالتطرق إلى ظاهرة هامة تعاني منها مدينة قسنطينة بالدرجة الأولى و الجزائر بصفة عامة، ألا و هي ظاهرة العنف الحضري و التي يجب أن تحضى بالاهتمام و الدراسة و ذلك بغية القضاء على بعض الظواهر السلبية المرتبطة بها.

الفصل الثاني

الأبعاد النظرية للعنف

- أولاً: تعريف العنف.
- ثانياً: تعريف العنف من وجهة نظر بعض العلماء.
- ثالثاً: التعريف الإجرائي.
- رابعاً: مفاهيم مرتبطة بالعنف..
- خامساً: النظريات المفسرة للعنف.
- سادساً: تقسيمات العنف.
- سابعاً: أشكال العنف.
- ثامناً: أسباب العنف.
- تاسعاً: حالة العنف بالجزائر.

تمهيد:

يعتبر العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية، الاقتصادية، الإجتماعية و النفسية، و هو ظاهرة عامة تعرفها المجتمعات بدرجات متفاوتة و أشكال متعددة بينما تكون الأسباب متداخلة و متنوعة تختلف باختلاف المجتمعات ، الثقافات و المراحل التاريخية .

فالعنف قد يمارسه شخص ضد نفسه أو ضد الآخرين أو تمارسه جماعة ضد جماعة أخرى ، و قد تمارسه المؤسسات الرسمية و الغير الرسمية الداخلة و الخارجية و العنف ليس وليد الساعة بل هو قديم قدم التاريخ لكن ما نلاحظه أن العنف في الوقت الحالي أخذ منحى آخر خطير و اتجاهه لأنماط مختلفة حيث يقال أن العنف أصبح موضة

و لهذا يستوجب علينا التطرق إلى موضوع العنف من مختلف جوانبه من خلال تعريفه من الجانب اللغوي و الاصطلاحي مع التطرق لبعض التعاريف لبعض العلماء و من ثم سنعطي بعض المفاهيم التي تربط ارتباطا بمفهوم العنف.

كما سنحاول أن نتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للعنف، مع التطرق إلى أهم التقسيمات المفسرة لظاهرة العنف، إضافة إلى أهم الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة العنف في الوسط الحضري لنختتمها بالتطرق إلى حالة العنف في الجزائر.

أولا- تعريف العنف:

تجمع أغلب الدراسات و البحوث على أنه لا يوجد من الناحية المفهومية قاعدة تعريفية واحدة و محددة لمفهوم العنف بل تختلف التعاريف حسب اختلاف و تشعب الميادين التي يحتويها، و اختلاف و تنوع مقاربات الباحثين باختلاف و تنوع تخصصاتهم و خلفياتهم الفكرية و المنهجية، فكل واحد من علماء النفس، علماء الاجتماع، علماء السياسة، علماء الجريمة له طريقته الخاصة به في وضع التعريف الخاص بالعنف حسب الأهداف التي يريد الوصول إليها في دراسته، و كذا الظروف المحيطة به ، و التي تؤثر تأثيرا كبيرا عليه .

و عليه لا يوجد تعريف واحد لمفهوم العنف ، لأنه في حقيقة الأمر ظاهرة نفسية-إجتماعية ، تميز بها كل المجتمعات البشرية ، و تمس مختلف الفئات العمرية لذلك فيمكن تحديد مفهوم العنف:

I- العنف لغوية:

العنف هو الشدة و القساوة – ضد الرفق- و في الحديث الشريف: " إن الله رفيق يحب الرفق، و يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف" (1).

فقول عَنَفَ غيره : لأمه بشدة(2).

(1) القاموس الجديد للطلاب- معجم عربي مدرسي الفبائي- تأليف علي بن هادية، بلحسن البليش، الجيلاني بلحاج يحيى، تقديم ص 300.

(2) معجم السبيل عربي- عربي، إعداد عبد الحكيم خلاف، دار الرسالة، طبعة 1، مارس 2002.

و عُنْفٌ، يُعَنَّفُ، أُعْنِفُ، عُنْفًا و عانفه به ، و عليه : أخذه بقسوة و لم يرفق به .
 أما الأَعْنَفُ: كالعنيف ، و العنيف : الذي لا يحسن الركوب ليس له رفق بركوب الخيل، و اعتنف الشيء كرهه،
 و التعنيفُ: التوبيخ و التقریح و اللوم
 و العنف : العين و النون و الفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق⁽¹⁾.
 و مما تقدم أن المعنى اللغوي لكلمة عنف تشيد إلى مفاهيم متعددة كالخرق بالأمر، القسوة، قلة الرفق و الشدة.

II- العنف اصطلاحاً:

1- من الناحية التاريخية:

كلمة العنف مشتقة من الكلمة اللاتينية " VIS " و تعني القوة و " Latus " و هو إسم المفعول
 لكلمة " Ferro " التي تعني يحمل ، فكلمة عنف " Violence " تعني إذن حمل القوة اتجاه شيء أو شخص .
 و العنف مرتبط بوجود الإنسان، حيث نجد أن التاريخ حافل بأعمال العنف التي شهدها البشر إذ يقول فولتير
 " كذلك على أن التاريخ ليس أكثر من صورة للجرائم و المحن الإنسانية "⁽²⁾.
 كما أكد هذا القول فيليب برنو و آخرون " أنه قلما تتمتع وقائع بمثل ما يتمتع به العنف من التصاق
 مخزن بالأحداث الراهنة، لا لأنه ظاهرة حديثة، فقد يكون أقدم رفيق عرفه الإنسان، و من المرجح أن
 الإنسان البدائي، حينما أتاحت له أولى ومضات العقل أن يصنع بعض الأسلحة البدائية للدفاع عن
 نفسه ، استعملها أيضاً ليفتك بأمثاله"⁽³⁾.
 أما في تاريخ الأمة الإسلامية نجد الكثير من الأحداث الدامية و العنيفة من الإقتتال بين الطوائف و
 الفئات. ابتداءً من مقتل الخليفة الراشد " عثمان بن عفان " إلى انفجار العنف ضد علي - رضي الله
 عنه - و يؤكد محمد نجيب " أن المصدر الأساسي للعنف في تاريخ البشرية كان محاولة التسلط، و
 التي جاءت في أشكال متعددة ... فهذا التسلط يفرض قوة على قوة أخرى يرتبط بعنف و عنف آخر
 مضاد، و بذلك فإن التسلط من أجل السيطرة هو أصل العنف و مصدره"⁽⁴⁾.
 هذا و لا زال القرن الحالي يعرف الكثير من حوادث العنف لذلك فقد سمي " عصر العنف " .

(1) إبراهيم بلعادي- العنف المفهوم و الأبعاد- دراسة نقدية- العنف و المجتمع مداخل معرفية متعددة- دار الهدى للطباعة و النشر
 عين مليلة، 2003، ص 13.

(2) محمود سعيد إبراهيم الخولي- العنف في مواقف الحياة اليومية- نطاقات و تفاعلات- ط1، دار و مكتبة الإسراء ، 2006، ص 15.

(3) مرجع سابق ص 16.

(4) مرجع سابق ص 19.

2- التعريف القانوني:

هو القوة المادية و الإرغام أو الإكراه البدني ، و استعمال بغير حق و يشير اللفظ إلى كل ما هو شديد و غير عادي و بالغ الغلظة و هو الفعل الممنوع قانونا فلا القانون يغفل على صاحب السلوك العنيف يحث على معاقبته و لا المجتمع يرحمه.

كما عرف أحمد جلال عز الدين في كتابه " الإرهاب و العنف السياسي" العنف على أنه " الإستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير و إخافته و إرغابه ، أو الموجه إلى الأشياء بتدميرها أو إفسادها أو الإستيلاء عليها ذلك الإستخدام الذي يكون دائما غير مشروع و يشكل في الأصل جريمة"⁽¹⁾، و في كتابه " العنف و الشرعية في مصر - دراسة قانونية " يرى أن "جانب من الفقه أن العنف هو الإستخدام الفعلي للقوة أو التهديد لإلحاق الأذى و الضرر بالأشخاص و الإتلاف بالممتلكات"⁽²⁾. فالعنف يتصف بالإجبار و القسوة بقوته البدنية الوسيط لممارسة العنف كسلاح مثلا و تكون نتائجه إما بضرب مبرح و تخريب و قتل...إلخ. كما يعتبر العنف من وجهة النظر القانونية إستخدام القوة ضد القانون.

و مما تقدم نجد حسب رأي علماء الإجتماع أن معظم التعريفات القانونية تغفل الظروف البيئية و المجتمعية المحتملة لظهور و انتشار العنف.

3- التعريف الإعلامي:

عرفت آمال كمال العنف الإعلامي على أنه " تهديد واضح باستخدام القوة الجسدية ، أو الإستخدام الفعلي لهذه القوة كما يشمل العنف بعض المشاهد التي تصور ذلك الأذى جسديا على شخص أو مجموعة من الأشخاص ، و الذي يحدث كنتيجة لوسائل عنف قد تكون غير معروضة على الشاشة"⁽³⁾.

و مما تقدم نلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع أساسية من مشاهد العنف تشمل، التهديد، السلوك العنيف و النتائج الضارة لحادثة عنف و عن لم تظهر على الشاشة.

(1) مرجع سابق ص 37.

(2) مرجع سابق ص 38.

(3) مرجع سابق ص 39.

4- التعريف الإقتصادي:

يركز التعريف الإقتصادي للعنف بأنه محصلة الفجوة غير المحتملة بين رضا الناس لحاجياتهم المتوقعة و بين رضا هم لحاجياتهم الفعلية أو بمعنى آخر هو الفرق بين الواقع و المتوقع من الناحية الإقتصادية⁽¹⁾.

كما عرفت سامية قدرتي " العنف استخدام القوة الفيزيكية بقصد الإيذاء، و الأضرار المرتبطة بالحرمان من الحقوق عن الهجوم و العدوان، و استخدام الطاقة الجسدية و رفض الآخرين بصورة مختلفة"⁽²⁾.

5- التعريف البيولوجي:

تتم الوراثة عن طريق الخلايا العضوية للجينات ، و التي تمارس تأثيرها على المستوى البيولوجي كما على المستوى الذهني و النفسي. هنا و يتفق اختصاصيين و منهم كروك Crook على نفي تأثير التحولات الجينية في السلوك العدواني ، كما يمكن أن للفعل العدواني أن يولد من خلال نماذج من التحريض تبدو و كأنه سمة وراثية .

و هناك بعض العوامل الفطرية التي توجه السلوك العدواني مثل رد الفعل و الإنفعالات و القوى الفيزيائية و النشاط الهرموني . هذا و نجد أن بعض السلالات ذات النوع الواحد يمكن أن تظهر تباينا كبيرا في مستوى سلوكها العدواني. هذا و قد أكد باحثون في نيويورك أن هناك جينات لها علاقة بالعنف و العدوانية و الإجرام.

هذا و تم تعريف العنف البيولوجي على أنه : " وجود إصابات في الدماغ أو إصابات أثناء الولادة لدى المرضى الذين يعانون من نوبات العنف الانفجاري أو الهجومي أو التدميري "⁽³⁾.

(1) مرجع سابق ص40

(2) مرجع سابق ص40

(3) مرجع سابق ص41

6- التعريف النفسي:

يعتبر العنف شكلا من أشكال الاستبداد و تهمة شاله و إلغاء دوره و يعرف بعضهم العنف على أنه " فعل يبالغ في السلوك العدائي أو العدوانى يترتب عليه إرسال مؤثرات مقلقة أو مدمرة تحدث أذى نفسيا أو فيزيقيا أو ماديا في الموضوع"⁽¹⁾ هذا و قد أولى الكثير من علماء النفس اهتمامهم بالعوامل التي تحدد صيغ تعامل الأفراد مع بعضهم البعض و قد اتجه هذا الاهتمام أساسا للكشف عن محدودات تماسك أعضاء الجماعة أو تفككهم .

فهذه السيكولوجية كارين هورني K.Horney 1945 تشير إلى أن " الإنسان في مسعاه لإشباع حاجاته ضمن علاقاته الإنسانية، لا يخرج عن الاتجاهات الثلاثة في تحركه الآخريين: فهو إما أن يتحرك نحوهم ندفعه الحاجة إلى الحب و الانتماء أو يتحرك بعيدا عنهم تدفعه الحاجة إلى الاستقلال و الاكتفاء الذاتي ، أو يتحرك ضدهم تدفعه الحاجة إلى الاستقلال و الاكتفاء الذاتي"⁽²⁾.

7 - التعريف الإجتماعي:

العنف الإجتماعي عبارة عن ظاهرة عيانية و موضوعا هاما لوسائل الإعلام بمختلف أنواعها تعالجه بطريقة تهز المشاعر و الأحاسيس. ظاهرة العنف تتمحور حول الاختراقات المادية و المعنوية التي تحدث داخل إطار اجتماعي بدءا بالأسرة و انتقلا إلى المحيط الذي يصبح مهددا بالتفكك و نشر الشك و الحذر بين لأشخاص، فتمس قيم و معايير مجتمع فيحدث عدم الاستقرار فيه. فالعنف الإجتماعي في تزايد مستمر نظرا لانتشار الظواهر السلبية التي تهدد كيان المجتمع، لأنه يتمثل في الغالب في استخدام القوة أما التعريف اللغوي حسب المعجم العربي الأساسي العنف يتمثل في استخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون.⁽³⁾ أما اصطلاحا فحسب جورج جينر " التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات أو الآخريين، أو هو إجبار الفعل ضد رغبة شخص على أساس إيذائه بالضرر و قتل النفس أو إيلاهما أو جرحها"⁽⁴⁾.

و مما تقدم من التعريفين اللغوي و الاصطلاحي فإن العنف يهدد كيان الإنسان و يلحق الضرر الجسدي المادي بالآخريين، حيث يمس قيمهم و معاييرهم، مما يسبب ردود أفعال تتصف بالحيلة و الحذر.

(1) مرجع سابق ص 42.

(2) بشير معمريّة، ابراهيم ماضي- أبعاد السلوك العدواني و أزمة الحرية لدى الشباب الجامعي- العنف و المجتمع، مرجع سابق، ص 332.

(3) علي بو عناقّة- العنف الإجتماعي - المظاهر و التواتر- العنف و المجتمع - أعمال الملتقى الدولي الأول، جامعة بسكرة ، 2001، ص

86.

(4) مرجع سابق ص 86.

ثانياً - تعريف العنف من وجهة نظر بعض العلماء:

إن العنف ظاهرة إجتماعية يتميز بها السلوك الإنساني، و قد ظهرت أبحاث كثيرة قصد تسليط الضوء عليها، و اختلف العلماء في تفسير الظاهرة أو القصد الذي ترمي إليه .
لذلك ظهرت ثلاث اتجاهات مختلفة كل واحد منها ينظر للعنف من وجهة نظر خاصة:

1 - الاتجاه الأول:

العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية و يعرف جورج جرنبر العنف **Violence** بأنه " التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات أو الآخرين أو هو إجبار الفعل ضد رغبة شخص على أساس إيذائه بالضرر و قتل النفس أو إيلاها أو جرحها".⁽¹⁾
كما يعرفه ساندابول زوكناغ بأنه " الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى و الضرر بالآخرين".⁽²⁾
و يعرفه دينستين بأنه " استخدام وسائل القهر و القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى و الضرر بالأشخاص و الممتلكات و ذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعياً".⁽³⁾
كما يعرفه ج. فرويند **J.Freund** " هو القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين و خيراتهم (أفراد و جماعات) بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت و التدمير و الإخضاع و الهزيمة".⁽⁴⁾

إن هذه التعريفات قد ركزت على أن العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى و الضرر بالأشخاص و إتلاف الممتلكات ، أي أنها تركز على الجانب المادي للعنف و المتمثل في المساس بالآخرين و ممتلكاتهم نعني جرائم العنف عموماً (العنف الجسدي، تخريب، السرقة و الشغب).

2 - الاتجاه الثاني:

العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها. يعد هذا الاتجاه أكثر توسعا من الاتجاه الأول الذي يعتمد على استعمال القوة المادية، و يستخدم هذا الاتجاه التهديد باستخدام القوة المادية، أو الاستخدام الفعلي لها. و من أمثلة التعريفات :

(1) محمد خضر عبد المختار - الاغتراب و التطرف نحو العنف- دار غريب، القاهرة، 1999، ص 155.
(2) إبراهيم بلعادي- العنف : المفهوم و الأبعاد- دراسة نقدية- العنف و المجتمع- دراسات جامعية ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، 2003 ، ص 14.
(3) مرجع سابق ص 14.
(4) مرجع سابق ص 14.

- تعريف قارفر GARVER:

" العنف يحدث كلما لجأ شخص أو جماعة لهم قوتهم إلى وسائط ضغط بقصد إرغام الآخرين ماديا على اتخاذ مواقف لا يريدونها أو على القيام بأعمال ما كانوا لولا ذلك قاموا بها " (1)

- تعريف لافو Lafon:

عرفه " على أنه ضغط معنوي يرتكز على القوة التي تحفز للانطلاق بعنف". و يركز في تعريفه للعنف على العنف الجسدي و جميع أشكال الضغط و السيطرة و الاستغلال شريطة أن تصل إلى حد مس الأفراد أو الجماعات جسديا.

و من خلال التعاريف السابقة نجد تشابه بين الاتجاهين من حيث استخدام القوة المادية، إذ يستعمل التهديد المعنوي و الضغط على الآخرين. فالشخص العنيف يستعمل القوة المادية (الاعتداء الجسدي، و أحيانا يستعمل العنف اللفظي، و أحيانا الاثنين معا قولا و فعلا) لإلحاق الأذى بالآخرين، فيفقد السيطرة على نفسه، هذا مل يجعله يتلفظ بألفاظ بذيئة و جارحة و التي تدفعه إلى استعمال القوة.

3 - الاتجاه الثالث:

- العنف كأوضاع هيكلية بنائية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه وجود اختلافات و تناقضات هيكلية (اقتصادية، إجتماعية و سياسية ...) في المجتمع حيث تؤدي بالضرورة إلى غياب التكامل الإجتماعي ، و عدم إشباع الحاجات الأساسية للفرد (كالتعليم، الصحة و المأكل...) و حسب إدوارد عازاران Edward HAZARANE " أن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي إلى وجود الصراعات الإجتماعية و التكوين الثقافي للمجتمعات . فالسلوكيات اللاسوية و الممارسات الظاهرة و الملموسة ما هي إلا امتداد إلى تلك الاختلالات و التناقضات التي تحصر كيان البنى الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و من ثمة هناك علاقة وثيقة بين العنف السلوكي و العنف الهيكلي . فظهور الاختلالات في الهياكل يزيد من ظهور هذه السلوكات .

(1)مرجع سابق ص 17.

ثالثا - التعريف الإجرائي:

العنف ظاهرة إجتماعية مكتسبة من خلال عملية الاتصال المباشر مع الآخرين، للوصول إلى أهداف و مطامح نفسية و مادية غير مشروعة، تقوم بها بعض الفئات الشابة التي تعاني من فقدان الانتماء الإجتماعي بسبب عوامل ذاتية، بيئية، ثقافية، اقتصادية و اجتماعية، تساهم فيها عملية التنشئة الإجتماعية للفرد، تستهدف فئة خاصة من المجتمع هي النساء. و يتخذ العنف أشكالا متعددة منها الكتابات و الرموز الحائطية، التلفظ بألفاظ بذيئة و السرقة باستخدام التهديد، حيث تتحول هذه الأشكال في الغالب إلى مهن يمارسونها تتعارض مع قيم و معايير المجتمع الذي يتصف إزاء هذه الظاهرة بالتذمر و اللامبالاة.

رابعا - مفاهيم مرتبطة بالعنف:

1- العنف و القوة:

من التعريفات السابقة نلاحظ علاقة العنف بالقوة حيث في هذا الإطار نجد ج . فرويند إذ يقابل العنف بالقوة " التي تضبط و تنظم بأشكال ، أي التي تمارس بصورة عامة في احترام القوانين و تقاليد الشرعية"⁽¹⁾ و يضيف واصفا العنف بأنه " غريزي و عاطفي من ذات الطبيعة ..إن جيشا منظما هو الصورة النموذجية للقوة و إن جماهير ثائرة و صاخبة هي الصورة النموذجية للعنف "⁽²⁾. فالحاكم الذي يتحكم في جيشه و بلده هو حاكم قوي و ليس عنيف، كما أن استعمال القوة و ذلك بالمحافظة على تطبيق القانون و التصدي للمنحرفين و معاقبتهم لا يعد أمرا عنيفا بقدر ما يعد تصدي للعنف و حماية الضعفاء و الشيوخ و النساء أولئك الذين يمارس ضدهم العنف. فالقوة عبارة عن شئ له وسائله و أهدافه و قواعده الخاصة ، أما العنف فلا يمكن التنبؤ به. كما يمكن التمييز بين العنف و القوة من حيث قيام المجتمعات و التي تنص دساتيرها و قوانينها على استعمال القوة لوقف انتشار العنف.

(1) مرجع سابق ص 15.

(2) مرجع سابق ص 15.

2- العنف و العدوان:

" العدوان عند الإنسان هو محاولة تدمير الغير و ممتلكاته "⁽¹⁾، أما **E-R-Hell gand** فيعرفه " نشاط هدام أو تخريبي من أي نوع أو أنه نشاط يقوم به الفرد لإلحاق الأذى بشخص آخر اما عن طريق الجرح الجسدي الحقيقي أو عن طريق سلوك الاستهزاء و السخرية و الضحك "⁽²⁾.
كما يعرفه العالمان **HD GRAHAM** و **T.R.GURR** أنه " سلوك يهدف إحداث جروح للأشخاص أو إتلاف الممتلكات سواء كان جماعيا أو فرديا مهما اختلفت البواعث و المقاصد "⁽³⁾.
و عليه نستخلص مما تقدم أن هناك تطابق بين مفهومي العنف و العدوان في استعمال القوة و الاعتداء على الغير و التخريب أو التهديم ، سواء أكان لفظي أو مادي أو بدني و خص فرد ضد فرد أو جماعة ضد جماعة.

أما الموقف الثاني فيميز بين المفهومين ففي اللغة الفرنسية عدوان معناها **Aggression** ، و عنف معناها **Violence** "فالعدوان هو تعبير أكثر حيادا من العنف ، فمفهوم العنف مفهوم سياسي و سوسولوجي ، أما العدوانية فهي مواقف تربط بيولوجية و سيكولوجية الفرد إذ غالبا ما تكون خفية في أعماق النفس ، و يكشفها أي تصرف أو أي معنى".

3 – العنف و الجريمة:

هي مشروع عمل يقوم بها أفراد أو جماعات مستخدمين العنف و الفساد لتحقيق أهدافهم، و قد تمتد لتشمل الرذيلة و الابتزاز و غيرها .
و الجريمة ظاهرة من الظواهر المرتبطة بالاجتماع الإنساني فحيثما وجدت التجمعات الإنسانية وجدت الجريمة ، كما يتأثر حجم الجريمة و نوعها بحجم المجتمع و نوعه.
و هناك من يرى أن الجريمة أمرا طبيعيا في كل المجتمعات توافق الإنسان حيثما كان ، و هي سببا من أسباب تطور المجتمع، و من المؤيدين لهذا الكلام إميل دور كايم الذي يبرر رأيه بقوله " بطرقي و التقدم يحتاج إلى الحرية و كل مجتمع يسعى للتطور لا يمكن له أن يصل إلى غايته إلا عندما يوفر لأفراده نوعا من الحرية "⁽⁴⁾.
و كما يربط دور كايم بين إعطاء الحرية للأفراد و كيفية التعامل معها ، فبعضهم يفهمها فهما خاطئا و قد يصل ضد ارتكاب الجريمة.
و تتميز الجريمة بخصائص وصفات الظاهرة الاجتماعية و مع ما تشكله من أهمية في حياة المجتمع إلا أنها يجب أن تقف عند حد معين و إلا ستصبح تدميرية لتطور المجتمع و تقدمه.

⁽¹⁾مراد بوقطاية - التمييز بين مفهوم العنف و مفهوم العدوان-- العنف و المجتمع- دراسات جامعية ، دار الهدى للطباعة و النشر

و التوزيع، عين مليلة، 2003 ، ص 28.

⁽²⁾مرجع سابق ص 29.

⁽³⁾مرجع سابق ص 29.

⁽⁴⁾ جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي- المشكلات الاجتماعية- دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002 ، ص 386.

4- العنف و الانحراف :

الانحراف هو الخروج على المعايير الإجتماعية المتفق عليها داخل المجتمع و التي يقابلها العقاب، و هو ظاهرة إجتماعية تستدعي الاهتمام بها لما تقف عليه من أسباب و ما يترتب عليه من نتائج ، و يعرفه عاطف غيث بأنه " نموذج من الفعل الذي يخرج تماما عن مجموعة المعايير التي وضعت للأشخاص في مراكزهم الإجتماعية " .⁽¹⁾

أما من الناحية القانونية يعرف تابان (Tappan) الانحراف بأنه " مجموع المخالفات المرتكبة و المشهر بها و المتابعة و المعاقب عليها، و لا يعتبر جاتا أو مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون بدون عذر يعاقب عليه " .⁽²⁾

و في بحثنا هذا نحن لسنا بصدد التمييز بين معنى العنف و الانحراف بقدر ما يهم الوقوف على المعنى الذي أعطاه العلماء لهذا المصطلح من الناحية الإجتماعية و نجد "ميرتون" قد ضرب مثلا بالمجتمع الأمريكي الذي يفضل الغنى و الأموال بالطرق الشرعية، غير أن هناك فئة من الطبقة الدنيا، لا يمكنها الوصول إلى ذلك إلا من خلال طرق غير مشروعة، و عليه فيكون بذلك قد تجاوز الطرق المشروعة أخلاقيا و قانونيا و يستدل بقوله "برغم ما لدينا من إيديولوجية للطبقة المفتوحة، فإن التقدم نحو هدف النجاح يعتبر نادرا نسبيا بل و عسيرا بالنسبة لمن يتسلحوا إلا بقدر ضئيل من التعليم الرسمي، و لم يحصلوا إلا موارد اقتصادية محدودة للغاية" .⁽³⁾

5- العنف و الإساءة :

كان يعتقد فيما سبق أن مصطلح العنف مرادف لمصطلح الإساءة، أما حاليا فقد اعتبرا مستقلين و ذلك حسب ما جاء في تعريف كل من جيليس و كورنيل " الإساءة صورة متنوعة من الإيذاء البدني أو الجنسي، أو اللفظي أو النفسي التي يمارسها طرف في إجبار طرف آخر على إتيان أو الامتناع عن أفعال معينة. مهما تضمن بعض الجوانب البدنية أو النفسية أو إهمال رعاية طرف موكل... " .⁽⁴⁾

6- العنف و الإرهاب :

يعد كل من العنف و الإرهاب صورة لآخر فالإرهاب عبارة عن **عنف منظم يحدث عندما تميل جماعة أو تنظيم إلى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية**.⁽⁵⁾
فالإرهاب عبارة عن استخدام عنف غير عادي من أجل أهداف و غايات سياسية الذي يكون فيه التأثير في الغالب رمزي أكثر منه مادي.

⁽¹⁾ بلمولد جمانة – علاقة الأسرة بانحراف المراهق- دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد علم النفس، 2005، ص 59.

⁽²⁾ مرجع سابق ص 55.

⁽³⁾ مرجع سابق ص 63.

⁽⁴⁾ مرجع سابق ص 121.

⁽⁵⁾ محمود سعيد ابراهيم الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية، مرجع سابق ، ص 122

فالعنف يختلف عن الإرهاب في كون أن الإنسان العنيف في أفعاله الممارسة أخف من الإرهابي، و عليه يمكن القول أن كل إرهابي عنيف، لكن ليس بالضرورة كل عنيف إرهابي، و ذلك لأن الإنسان العنيف يلحق الضرر و الأذى بالأشخاص الذي يعينهم، أما الإرهابي فهو يطول أشخاص آخرين أبرياء، هذا و يضع هوروتيز عددا من السمات التي يتميز بها الإرهابي عن غيره من الأشخاص يمكن إيجازها فيما يلي:

- وثيق الصلة تماما بالسياسة.
- عدم التمييز بين الإستراتيجية و التكتيك من ناحية و المبادئ من ناحية أخرى.
- اعتبار السياسة مسألة مبدأ.
- التنازل عن حياته الخاصة في سبيل تحقيق تضحية عليا.
- صغير السن.
- ينتمي إلى طبقة وسطى.
- يؤدي واجباته على أساس أنها مهمته الأساسية في الحياة.⁽¹⁾

7- العنف و البلطجة:

البلطجة سلوك إجرامي يمكن أن يهدف إلى الارتزاق ينتج عنه خطورة شديدة – حالة خطيرة- يكون لها تأثير سلبي على الأمن السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي.⁽²⁾ تثير البلطجة شرخا في كيان المجتمع من حيث إيدائه و ذلك بدافع الكراهية للأشخاص و الرغبة في استهدافهم و خاصة في الأوساط الشعبية، و هي عبارة عن تفريغ شحنات الغضب الكامن في النفوس اتجاه عدو لا يقهر بوسائل الحرب المعروفة. و ظاهرة البلطجة عبارة عن صورة من صور العنف اليومي التي يتم جهارا و الذي يقترن بفجور البلطجي الذي بلغ درجة معينة من الخطورة الإجرامية. و يختلف العنف و البلطجة من حيث الأهداف و النتائج حيث يبدأ العنف بالضرب و الإعتداءات الأخرى و ينتهي بالقتل، في حين نجد البلطجة قليلة الإنتشار يمارسا أفراد قلائل من ذوي السوابق العدلية أو و الخطيرين منهم و ذلك من أجل دوافع اقتصادية.

8- العنف و الغضب:

يعتبر العنف تعبيراً مباشراً عن الغضب، فإذا اعتبرنا أن الغضب يمثل مشكلة بين طرفين أحدهما يقوم بقمع مشاعر الغضب بداخله، في حين يعبر الآخر عن مشاعر غضبه في شكل عنف و يتوسط هذين الضبط المعتدل لمشاعر الغضب. فالعنف له هدف نوعي و هو عبارة عن رد فعل لموجة القلق و الغضب التي تصيب الأشخاص مبكرا في تخصصاتهم المهنية.

⁽¹⁾ مرجع سابق، ص ص 122-123

⁽²⁾ مرجع سابق ص 128.

(عندما يغضب الإنسان في موقف الإحباط و الفشل و الصراع تتولد عنده وساوس، تثير فيه العداوة و الخصومية و تدفعه للعدوان و الانتقام).⁽¹⁾
 ففي حالة الغضب الشديد يتدفق الدم إلى اليدين فيقبل الشخص على ضرب شخص لآخر أو القبض على سلاح فتتسارع نبضات القلب حيث يصاحبها زيادة إفراز هرمون الأدرينالين التي تولد طاقة قوية التي من شأنه الشخص يقوم بفعل عنيف.

خامسا - النظريات المفسرة للعنف:

تتنصرف الأطر التصورية في تفسير العنف إلى البحث عن الظروف المحيطة بالعنف، و الأساليب الدافعة إليه .
 و بما أن دراسات العنف جلها دراسات حديثة نسبيا لم تستطع أن تطور حتى الآن ميدانا مستقلا له نظريات مستقلة فالواقع أن جل النظريات المفسرة للعنف مشتقة من نظريات و أطر تصورية تطورت في علوم الاجتماع و النفس و السياسة و علم البيولوجيا.
 رغم هذا فقد تحول موضوع العنف إلى مجال خصب للدراسات النسبية التي تقوم على نظريات مستمدة من علوم عديدة، و أن طبيعة الموضوع الذي يتم التركيز عليه في الدراسات يفرض ميلا نحو إطار تصوري معين ، و مدخلا متكامل يعتمد على علوم مختلفة .
 و قضية العنف جد معقدة تحتاج في بلادنا إلى الكثير من الدراسات و البحوث الميدانية (النفسية، التربوية و الإجتماعية و الأمنية و القضائية و القانونية) لذلك نقوم باستعراض النظريات التي وضعت لتفسير سلوك العنف، حيث يركز الإطار التفسيري للدراسة على مجموعة من النظريات التي تحمل على تخفيف مستهدفات البحث.

I- النظريات النفسية:

هناك عدة نظريات تفسيرية لظاهرة العنف من بينها :

1- النظرية العضوية:

منطلق هذه النظرية من مصطلح الحتمية البيولوجية (الإنسان كائن بيولوجي مكون من تركيب حيوي محدد من طرف مجموعة من الوظائف المتكاملة تجعل منه وحده كلية). حيث أكد البيولوجيون أنه هناك علاقة بين العنف و الجانب البيولوجي، و قد اعتدوا في ذلك على دراسته الطبع من خلال وظائف الإنسان .

هذا و قد أرجع السبب في سلك الإنسان للسلوك العنيف للوراثة و من مؤيدي هذا الرأي العالم الإيطالي سيزار لومبروزو Cesar Lombroso الذي انتهى في بحثه حول ظاهرة العنف و الجريمة: أن الإنسان الذي يتميز بالعنف و القوة هو إنسان شاذ من الناحيتين العضوية و النفسية :

1-1- الناحية العضوية:

الشخص العنيف له جمجمة غير منتظمة و ضيق في تجويف عظم الرأس ، و ضيق الجبهة و ضخامة الفكين.

2-1- الناحية النفسية:

يتميز الشخص العنيف بضعف الإحساس بالألم نتيجة لكثرة الوشومات على أجسامهم له قلب قاسي و شعور لا أخلاقي.⁽¹⁾

كما يرى أن أساس المسؤولية الجنائية ليس حرية الاختيار، بل الحتمية الجبرية نظرا لأن الشخص العنيف يندفع نحو الجريمة بسبب التكوين البيولوجي، و عليه فيجب أن يتمثل رد الفعل الإجتماعي في تدابير وقائية تحمي المجتمع من خطورة هؤلاء المجرمين.

و مما تقدم يجب أن تحل الجبرية محل حرية الاختيار، و تحل التدابير محل العقوبة، و المسؤولية الإجتماعية محل الجنائية، و اعتبرت هذه النظرية العقوبة للدفاع الإجتماعي، و منه يمكن القول أن هذه النظرية اعتبرت العنف ظاهرة طبيعية باعتمادها على السمات العضوية و النفسية للأشخاص.

هذا و رغم أن لومبروزو يعتبر مؤسس علم الإجرام العلمي الذي يقوم على ملاحظة الوقائع و تقديم الفروض التي تفسرها، و التأكد من صحة هذه الفروض بواسطة التجربة، غير أن المنهج الذي اتبعه و جهت إليه عدة انتقادات منها:

- اهتمامه بالجانب التكويني للفرد و إهماله للعوامل البيئية و الإجتماعية المحيطة به لما لها من أثر كبير على سلوك الأفراد.

- إنكار لومبروزو لفكرة حرية الاختيار و المناداة بفكرة الحتمية، أمرا لا يمكن التسليم به، لأنه يعتبر دعوة صحيحة إلى الجزم بأن الإنسان مسير و لا يمكن تغيير مصيره.

رغم هذا لا يمكننا أن ننكر مدى أهمية هذه النظرية في دراسة الشخص العنيف دراسة علمية باستخدام المسح الإجتماعي في البحث لمعرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء أعمال العنف الذي يرتكبها الشخص. كما لا يمكن أن ننكر مدى أهمية العوامل الوراثية سواء كانت نفسية أو فسيولوجية في معرفة أسباب العنف و التي تتداخل مع عوامل أخرى متداخلة مع بعضها البعض.

إن تأكيد لومبروزو في نظريته على العوامل البيولوجية جعل اهتمامه ينحصر في الجانب التكويني للفرد و إهماله لدور العوامل البيئية و الإجتماعية المحيطة بالفرد.

فالظروف الإجتماعية التي يعيشها الفرد سواء كانت داخل الأسرة أو خارجها تؤثر عليه بطريقة مباشرة لما لهذه الأخيرة لأهمية في تقويم سلوكه.

كما أن تأكيد هذه النظرية على فكرة الحتمية ، يرجع للعوامل البيولوجية الموروثة و التي تجعل من الفرد الذي يمارس العنف مدفوعا إلى ارتكابه بحكم تلك العوامل مما يفقده حرية الاختيار، غير أنه لا يمكن التسليم بهذا الأمر نتيجة وجود عدة عوامل تتحكم في سلوك الأفراد كالتنشئة الإجتماعية و المحيط الأسري و الإجتماعي للفرد.

(1) إسحاق إبراهيم منصور- الموجز في علم الإجرام و العقاب – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 11.

غير أن هذه النظرية لا تلائم مجتمع الدراسة و الذين يلجؤون إلى العنف بسبب ظروفهم الإجتماعية و الإقتصادية التي تؤثر عليهم فتدفعهم لممارسة هذا السلوك، غير أنه لا يمكن إنكار العوامل الوراثية رغم عدم بروزه في مجتمع الدراسة.

2- النظرية الإحباطية:

البيئة تسبب الإحباط و تدفع بالفرد نحو العنف. و تقوم هذه النظرية على أن البيئة التي تساعد الفرد على تحقيق ذاته و النجاح فيها تدفعه نحو العنف. و تقوم هذه النظرية على أن كل عنف يسبق بموقف إحباط ليؤدي بالفرد بعد ذلك إلى سلك سلوك عدواني. فعدم إشباع الفرد لرغباته يؤدي إلى ظهور الإحباط، و في هذه الحالة يبدأ يتفاعل مع العنف. فالعنف حسب رواد هذه النظرية يبدأ منذ الطفولة في إطار عملية التربية و التوصية التي ترافقه. يؤدي العنف إلى المزيد من الكبت الذي يدعو للإحباط، مما يؤدي إلى المزيد من العنف، و بذلك ينشأ الصراع المستمر.⁽¹⁾ و من العوامل التي تؤدي إلى العنف، اتساع الفجوة بين ما يتوقعه المواطن و ما يحصل عليه فعلا، و انعدام الحرية داخل الأسرة، مؤسسات العمل و المجتمع. و تؤكد دراسة محمود أبو الليل أن أحداث العنف التي حدثت في فترة 1977 سببها الإحباط الإقتصادي، مستشهدا بأراء كل من "ألبرت و نورمان ماير" الذين أشارا إلى أحداث العنف التي تمارس إنها جماعات أحببت دوافعهم فاتخذوا خطوات جماعية لتمهيد السبيل لإرضاء هذه الدوافع.⁽²⁾ و يكثر العنف في المناطق المتخلفة من المدينة بسبب الفقر و نقص الفرص المتاحة، إذ يلجأ سكان هذه المناطق إلى الحصول على متطلبات الحياة مثل باقي سكان المدينة غير أنهم لا يستطيعون الحصول عليها بطرق شرعية، فيصابون بالإحباط، و يظهر بينهم سلوك العنف و العدوان. هذا ويرى علماء النفس أن هناك عقبتين رئيسيتين يمنعان تحقيق فهم صحيح للعنف هما: **أولاً:** الاعتقاد بوحدة الثبات الطبيعية الإنسانية، و هو عامل يصنع الانتباه إلى دور العوامل الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و الثقافية في تشكيل ظاهرة العنف. **ثانياً:** الاعتقاد في التخلص من العنف له علاقة بإزالة الظروف أو الأوضاع المسببة فيه. و عليه نجد أن علماء النفس يربطون بين الغريزة الإنسانية و الأوضاع و الظروف التي تعمل على ظهور العنف و أوضاعه.

(1) محمد خضر عبد المختار – الاغتراب و التطرف نحو العنف (دراسة نفسية إجتماعية) – دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،

القاهرة، 1999، ص 79.

(2) مرجع سابق ص 81.

فالتصرفات التي تصدر عن الشخص العنيف كالسرقة و التخريب، ما هي إلا تصرفات تجسد حالة من الإحباط، يتولد من خلالها ألما معنويا يدفع بالشخص للبحث عن حل تعويضي تجعل من السرقة مثلا إلى مستوى أعلى من مجرد سلوك عابر، إذ يتحول إلى سلوك يتباهى به الشخص الممارس للعنف رغم استنكار المؤسسات الإجتماعية القائمة على احترام القانون، إذ يبقى العيش على مبدأ اللذة كأسلوب لتحقيق الذات، فيصبح العنف الأسلوب الوحيد لمجابهة صعوبات الحياة.

و من رواد هذه النظرية المدرسة البلجيكية التي من أهم روادها **ديبويست** التي ركزت على الجانب الذاتي للعنف، و أهملت البعد الإجتماعي فحسب **ديبويست** أن الأفعال التي تصدر عن الشخص العنيف و خاصة السرقة إما أن تكون من أجل إثبات الذات و تطوير الشخصية للسيطرة على الواقع، أو تكون نتيجة صراع داخلي ناجم عن قوى داخلية لا واعية.

غير أن هذه الأفعال ما هي إلا تصرفات تعبر عن فقدان الانتماء إلى الوسط الإجتماعي، مما يؤدي بالفرد إلى التمرد على قيم و معايير المجتمع.

و من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها تمدنا في تفسير أسباب العنف في المناطق المتخلفة في المدينة لكنها تفشل في تفسير أسباب العنف لدى بعض أعضاء الطبقة العليا. كما أهملت هذه النظرية الجانب الإجتماعي و الإقتصادي التي تدفع بالفرد إلى ممارسة العنف ، حيث تعد التنشئة الإجتماعية للأسرة العامل الأساسي في تكيف الفرد مع الوسط الإجتماعي و تقبله للقيم الخلقية و الدينية للمجتمع و الالتزام بها.

كما يلعب العامل الإقتصادي دورا هاما في ارتكاب العنف، و ذلك نظرا لحاجة الفرد للمال لإشباع رغباته كطريقة سهلة للكسب و تلبية حاجياته. و هذا ما تم التوصل إليه في نتائج الدراسة الميدانية، و ذلك نظرا لمشكل البطالة التي يعاني منه معظم شبابنا و صعوبة الحصول على عمل، بالإضافة إلى الفراغ الذي يعانيه هؤلاء من جهة و غياب رعاية الأسرة من جهة ثانية.

حيث أن هذه النظرية تتلاءم إلى حد كبير مع ما تم التوصل إليه من نتائج ميدانية، ذلك أن ممارسة العنف قد يعود إلى أسباب نفسية و ليست إجتماعية أو اقتصادية فقط.

3 - النظرية الظاهراتية :

تنطلق هذه النظرية من دراسة التجربة الذاتية للإنسان في تفاعله العلائقي مع الآخرين... فالعنف نتاج مآزق علائقي أما التدمير و القتل فهو كارثة علائقية تصيب الذات في نفس الوقت الذي تنصب فيه على الآخر و تبيده. (1)

فالظاهراتية تدرس العلاقة المعاشة و ما يصاحبها من تجربة وجدانية.

و تقوم هذه المدرسة في دراستها للعنف من خلال التحولات الذاتية التي تتم عند المعتدى، و علاقته بالآخر. فليس هناك عنف مجاني أو فجائي. كما قد يتصور البعض العنف الذي نراه مجسدا في كارثة علائقية، هو وليد عملية تغير بطيء داخليا و علائقيا. يقضي على العواطف النبيلة ليفجر مكانها العنف مشاعر الغربة و الاضطهاد مما يؤدي إلى بروز التوقع على الذات و العجز عن اعتبار مسألة ما، إلا من وجهة نظر ذاتية، الوجه الآخر لذلك هو فقدان الآخرين لاعتبارهم .

(1) فضال نادية- مساهمة في دراسة السلوك العدواني عند الطفل ضحية مشاهد عنيفة - مذكرة ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة قسنطينة ، 2005/2004، ص 19.

تتركز كل العواطف الإيجابية في الذات بعد أن كانت موزعة بينها وبين الخارج، أو في الجماعة المرجعية و بعد أن كانت موزعة بينها وبين بقية الجماعات.
يرافق فك الارتباط العاطفي سحب كل التوظيف العاطفي من الآخر، و إرجاعه إلى الذات فتتضخم أهميتها على حساب الخارج الذي تنخفض و تضعف قيمته.

إن فك الارتباط العاطفي يخلق نوعا من العداء بين التحضر المعتدي و المعتدى عليه، حيث يفتح باب العنف على مصراعيه. و حتى يتجسد هذا العنف في فعل تدميري يمس الآخر لا بد من جعل الأمر مشروعا، يصبح فيها المعتدي محميا و توضع المسؤولية على الضحية.
عملية التشريع تتضمن تحولات في النظر إلى الذات و إلى الآخر الذي يشكل الضحية المقبلة، حيث يعيش المعتدي المقبل وضعه تحت شعار العنف المفروض و ذلك بالنظر إلى ما لحق به من الضحية من ظلم، و هنا يتحرك لإظهار الحق و إزالة الظلم بدفاعه عن نفسه و استرجاع كرامته التي أهينت.
فالمسؤولية هنا تقع على الأسرة التي تعمل على تنشئة الفرد التنشئة الصحيحة ليتكيف مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، أما إذا انعدمت هذه التنشئة فإنه يقع ضحية إدامة المجتمع له. و عليه يجب إعادة الاعتبار له عن طريق إثارة " أنه " الذي يساهم في تكوين شخصيته و التكيف مع مجتمعه .
فقد ركزت هذه النظرية على الاضطرابات النفسية الناجمة عن الإختلالات الوظيفية التي تصيب " الأنا " الذي يتحكم في قدرة الشخص أو عدمها على مجابهة متطلبات الحياة و توطيد علاقاته بالواقع الذي يعيش فيه، مع اهتمامها بعملية التنشئة الاجتماعية التي تساهم في عملية التكيف الاجتماعي حتى لا يتجه أي شخص ضد قيم و معايير المجتمع الذي قد يشعره بالنبذ و الخروج عن دائرة الانتماء الاجتماعي ليقع فريسة عالم معادي للمجتمع.

فتكامل العوامل النفسية و الاجتماعية في هذه النظرية يجعلها أكثر شمولية و واقعية، حيث تتماشى نتائجها مع ما توصلنا إليه في دراستنا من عدم تكيف الأفراد الممارسين للعنف مع واقعهم الاجتماعي لغياب دور الأسرة في تنشئة الأطفال و خاصة أثناء مرحلة المراهقة مما يجعلهم عرضة لاضطرابات نفسية التي تمنعهم من الانضباط و احترام أحكام المجتمع و قوانينه و مراعاة حرية الآخرين و احترامها.
كما تمكنه من التكيف اجتماعيا و تقيه أسباب التمرد و من ثم الوقوع فريسة لتصرفات قد تهدد ذاته و كيانه.

II- النظريات الاجتماعية :

1- نظرية التعلم الاجتماعي:

ترفض هذه النظرية فكرة أن الإحباط يؤدي للعنوان و تؤكد على أن العدوان يمكن تعلمه من خلال الملاحظة و التقليد.

هذا و يهتم أنصار هذه النظرية بتفسير عملية تعلم سلوك العنف عن طريق التقليد و المحاكاة، حيث يؤكدون على أن كل سلوك للفرد يتم من خلال التعلم و ذلك عن طريق القدوة حيث و نحن نلاحظ سلوك الآخرين نتعلم كيفية إنجاز السلوك الجديد.

فالسلوك العنيف سلوك اجتماعي يتم عن طريق النمذجة **Mode Ling** أو التعلم الانتقالي **Vicarious** و ما يترتب عن هذا السلوك من ثواب أو عقاب. و التعلم من خلال الملاحظة يمكن الفرد من تعلم العنف أو السلوك العنيف من خلال ملاحظة العنف.

فاكتساب سلوك العنف عن طريق التعلم يؤكد أنه ليس فطرياً، و معنى هذا أن الفرد الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكبها.

كما يكتسب هذا الفعل من خلال الاتصال بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص عملية اتصال مباشرة تتميز بأنها لفظية في معظم جوانبها، و في نفس الوقت الذي تنطوي فيه على الاتصال عن طريق الإشارة. كما تحدث عملية التعلم للسلوك العنيف غالباً في داخل الجماعات التي تربط أفرادها علاقات تقوم على المودة، و معنى هذا أن هيئات الاتصال غير شخصية ليس لها دور في عملية تعلم السلوك العنيف. هذا و نجد أن عملية تعلم السلوك العنيف تتضمن شيئين هاميين هما:

أ- الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة.

ب- توجيه محددات للدوافع و الحوافز من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.⁽¹⁾

اعتماد الفرد مفاهيم تجعل مسألة مخالفة القانون مسألة ملائمة، هذه المفاهيم التي تفوق تلك التي تعتبر مسألة مخالفة القانون غير ملائم. و هذا هو مبدأ " المخالطة الفارقة " الذي جاء به " سوذرلاند". فهذه المخالطات تتفاوت من عدة نواحي كالتكرار و الأولوية و الكثافة.

كما أن عملية تعلم السلوك العنيف يتم من خلال الاختلاط بنماذج إجرامية و غير إجرامية، إذا فتعلم السلوك العنيف لا يتم من خلال عملية التقليد فقط فإذا كان السلوك العنيف يمثل تعبيراً عن بعض الحاجات و القيم، فإن تفسير بعض الباحثين للعنف عن طريق اللجوء إلى الدوافع و القيم و المبادئ العامة، كمبدأ جمع المال، و اكتساب مكانة إجتماعية. أمر يعتبر خاطئ لأنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي تفسر به السلوك العنيف.

و من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إهمالها لجانب الإرادة الحرة للأفراد، إذ يكمن وراء إدعائها بأن الارتباط بالنماذج العنيفة نتيجة لعدم قدرة الشخص على التحكم في أفعاله، و في ارتباطه بالآخرين. كما لم تضع تصوراً واضحاً لتحول الشخص إلى فرد عنيف، إذ اكتفت بتفسير أن مسألة العنف راجعة لارتباط الشخص بنماذج إجرامية غافلة تفسر مصدر الجريمة، غير أنها لم تفسر سبب عدم تورط بعض الأفراد الذين يجرون اتصالات واسعة بعوامل العنف و الأشخاص الذين يمارسون العنف.

و مسألة التعلم هذه أكثر تعقيداً مما جاء به " سوذرلاند" إذ لا يكفي أن نعرف كيف يتدرب الفرد على ممارسة العنف ضمن جماعة، بل يجب أن نتعرف على هذه الجماعات و أسباب ظهورها و ممارستها للعنف.

إن النتائج التي توصلت إليها هذه النظرية من خلال تركيزها في تعلم السلوك العنيف على ظاهرة الملاحظة و المحاكاة بنماذج إجرامية أو غير إجرامية، و اعتبار أن السلوك العنيف ليس فطرياً لأن الاتصال يكون مباشر مع تلك الجماعات و التي يطلق عليها اسم جماعة الرفاق، أو رفاق الحي، و غيرها من التسميات أين يشعر الفرد بالحيرة خارج نطاق الأسرة التي تتميز غالباً بعدم اهتمامها و متابعتها لما يحدث لأبنائها خارج حدود المنزل.

فبسبب الإهمال الذي يشعر به الفرد من طرف الأسرة و المجتمع و صعوبة تكيفه مع أفراد المجتمع و مواكبته لتطوره يلجأ إلى مجموعة تعوض شعوره بالإحباط، و هذا ما نجده في الجماعات التي تتعاطى المخدرات و الخمور، أو السرقات الجماعية.

(1) مباركة بنت احمد محمود -مذكرة ماجستير - جنوح الأحداث في مدينة نواكشوط، دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية ببيلا- للقصر الجانحين، علم الاجتماع والتنمية- معهد علم الاجتماع 2000/1999 ، ص ص 20/19.

2- النظرية الإجتماعية:

العنف الإجتماعي هو مجموع الأفعال التي تتعارض مع ما ينص عليه القانون و الذي يؤكد على الحفاظ على النظام العام. فالعنف ضد إرادة القانون و المجتمع حيث يعمل على تخريب الممتلكات العمومية و الاعتداء على الأشخاص.

كما يؤكد "Person" أن العنف ظاهرة تفكك النظام الإجتماعي الذي لن تكون له القدرة على التحكم في الضغوط الداخلية و الخارجية أي الضغوط الثقافية أو الإجتماعية .

فعالم الإجتماع يلاحظ أن هناك اختلافات في المجتمعات و الثقافات خاصة ما يعتبر عنف في مجتمع أو ثقافة ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر. حيث ظاهرة الختان في المجتمعات الإسلامية تعتبر سنة حميدة، عند الغرب يعتبر جرح نرجسي و هذا ما جعل علماء الإجتماع يركزون على دراسة العنف من ناحية النظم و المعايير الإجتماعية، معناه أن لكل مجتمع نظم و معايير تحدد ما هو عنيف و ما هو غير عنيف. و رغم هذا فهناك عناصر أساسية مشتركة بين المجتمعات و هي الحاجة إلى الاستقرار و التماسك الداخلي .

و بما أن العنف يختلف من مجتمع لآخر فإنه يصطدم بممارسات الأفراد مثل:

أ- الإكراه الإجتماعي:

يعد الإكراه أول خصائص الحياة الإجتماعية للأفراد حيث يقوم كل مجتمع بممارسة الإكراه على أفراد من خلال تصرفاتهم و أعمالهم الخارجية، و عليه فالمجتمع هو الذي يقوم بفرز الأشخاص الممارسين للعنف من خلال مقاومة القانون العام .

ب- المعايير الإجتماعية و الفئات الإجتماعية:

و يقصد به الضغط العقلي القائم في المجتمعات الحديثة فإن الضغط يتحمله أفراد المجتمع القبلي عن طواعية حيث يرى أن بعض المعايير الإجتماعية تنطوي على عنف و التي لا يتقبلها أفراد المجتمع المتحضر.

و ترى هذه النظرية أن الجريمة وليدة الوسط الإجتماعي الذي توجد فيه. و من أهم روادها "لاكساني Laccassagne" ...وجاءت أفكاره كرد فعل للنظرية العضوية " فمن ناحية يرى أن الجريمة ظاهرة شاذة في المجتمع، و رغم ذلك فكل مجتمع يفرز المجرمين الذين يستحقهم " (1). فالوسط الإجتماعي هو البيئة التي ينمو فيها العنف، و أن الشخص الممارس للعنف لا قيمة له إلا إذا وجد البيئة المساهمة في نموه.

فالعوامل الفردية لا تساهم وحدها في دفع الشخص إلى ممارسة العنف بل البيئة الطبيعية و الثقافية و الإجتماعية تلعب دورا هاما في تغيير سلوك الفرد. و القضاء على ظاهرة العنف يتطلب توفير المناخ المناسب الذي يجعل البيئة الإجتماعية أقل صلاحية لتقبل الممارسات العنيفة و هذا بتكثيف التضامن الإجتماعي بين أفراد المجتمع و تسهيل له متطلبات الحياة و خاصة منها المادية حتى لا يكون دافعا لأن يتخذ من العنف مهنة له، و هذا من خلال ما يقدمه الشارع من عون قائم على التقليد، و قد أدرجوا للتقليد ثلاث مبادئ:

(1) محمد أبو العلا عقيدة- أصول علم الإجرام- ط 2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص 43.

- أ- كلما زاد التقارب بين الأفراد كلما زاد التقليد.
- ب- يكثر التقليد بين الطبقات سواء كانت حاكمة و محكومة أو غنية و فقيرة.
- ت- يحدث التقليد للظواهر الحديثة التي تطرد القديمة.
- و رغم ما قدمته هذه النظرية في إظهار أهمية الوسط الاجتماعي في خلق السلوكات العنيفة، إلا أنها لاقت عدة انتقادات منها:
- اعترافها بأن المسؤولية الجنائية أساسها الحرية الفردية و ليست الحتمية.
 - ممارسة العنف يخص فئة معينة من أفراد المجتمع دون غيرهم ممن يعيشون في نفس الظروف.
 - هذا و يبقى العنف سلوكا شاذ ضار بالنسبة لصاحبه بالدرجة الأولى، يخضع فيه هذا الأخير لعوامل إجتماعية و وراثية تجعل منه شخصا عدائيا و معاديا للمجتمع.
 - تعتبر هذه النظرية أن الوسط الاجتماعي و ما يتوفر فيه من بيئة طبيعية و ثقافية و إجتماعية من أهم العوامل المساهمة في انتشار ظاهرة العنف، لأنها تساهم في اتخاذ بعض الأشخاص للعنف كحرفة أو مهنة لهم، و ذلك لعدم قدرتهم على تحمل ضغوطات المجتمع.
 - فالفرد الممارس للعنف في مجتمعنا و نتيجة لظروف إجتماعية ، اقتصادية و سياسية يلجأ إلى ممارسة العنف الذي يجد صدا له ضمن جماعات قد تتحول إلى عصابات.

3- نظرية الثقافات الفرعية:

قامت هذه النظرية من خلال دراسات و بحوث أجريت على سلوك العنف الإجرامي لدى فئات تقطن بالأحياء الفقيرة، مستعملة العنف كأداة لتحقيق أهدافها ، بحيث يتحول العنف لديها إلى أسلوب حياة تنظمه قواعد خاصة للثقافة.⁽¹⁾

و قدم "مارفن وولفجونغ Marvin Wolfgang" نظرية عن الثقافة الفرعية للعنف عام 1967، حيث يرى أن الاتجاه نحو العنف يختلف من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد. كما يذهب إلى أن هناك ثقافة فرعية للعنف تظهر بشكل واضح داخل الطبقات الفقيرة بالمجتمع الأمريكي، حيث تتميز بإيجابيتها نحو العنف، و أن هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في كثير من الظروف، مع اعتماد أسلوب الخشونة خاصة عند الذكور.

و تركز هذه النظرية على أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة للعنف، و أن أعضاء ثقافة العنف يتصرفون بشكل أكثر عنفا من الآخرين لخضوعهم لمعايير و اتجاهات و قيم هذه الثقافة. " و يرجع ذلك إلى أنهم يحتلون وضعا مهما من الناحية الموضوعية داخل الجماعة بالإضافة إلى أن شخصياتهم تنفرد بخصائص معينة، و في هذا الصدد يمكن أن نعزز الظروف الأسرية لاستهداف للضغوط اللامعيارية، و من ثم فهم يكونون أكثر عرضة للسلوك الإنحرافي أو انتهاك المعايير النظامية الذي يكفأ في بعض الحالات من خلال إنجاز الأهداف و تلك مكافأة إجتماعية بلا شك".⁽²⁾

(1) محمود سعيد ابراهيم الخولي- العنف في مواقف الحياة اليومية- نطاقات و تقاعلات- ط1، دار و مكتبة الإسراء ، 2006، ص 103.

(2) سامية محمد جابر- الانحراف و المجتمع- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 250..

فالسلك العنيف لا يؤثر على ممارسيه فقط بل يتعدى تأثيره إلى أفراد آخرين ممن هم على صلة وثيقة بهؤلاء الأشخاص.

هذا و قد يمس العنف بصفة خاصة الفئات الشابة و ذلك لتبرير القول في انتشار العنف بين الطبقات العاملة و الفقيرة منها، و في أوساط سكان المدن الكبرى، و تتجاهل هذه النظرية سبب ارتكاب هذه الفئات لأفعال العنف بل تؤكد على هذه الفئات بالضبط بحكم ثقافتها الفرعية ، و هي بذلك تختلف مع النظرية العضوية، حيث ترفض التفسير النفسي لتؤكد على البعد الإجتماعي انطلاقاً من البنية الإجتماعية التي تحدد سلوك الأفراد.

و لفهم البنية الإجتماعية لأي مجتمع يحدد " روبرت ميرتون " عنصرين أساسيين هما:

أ- الأهداف:

فلكل مجتمع أهداف و اهتمامات تشكلت خلال مراحل تاريخية معينة و أصبحت تمثل إرثاً حضارياً و عن طريقها تظهر آمال أفراد المجتمع كما يظهر منظر ترتيب القيم الإجتماعية حسب الأهمية.

ب- المعايير:

تضبط وسائل و طرق الوصول إلى الأهداف لأنها تمثل قواعد ضبط السلوك، و من خلالها ترتب المعايير كليات الوصول إلى الأهداف دون الخروج عن الأطر الإجتماعية المتعارف عليها، أما العلاقة بين الأهداف و المعايير فليست متوازية.⁽¹⁾

و في حالة غياب تكامل البيئة الإجتماعية، و قصرها في أداء وظائفها، يتم التأكيد على الأهداف ، و عندها تكون جميع السبل كافية للوصول إلى الأهداف.

أما عندما تحدث في مجتمع نغيب فيه المعايير و الوسائل المشروعة و يظهر مكانها الوسائل و الأساليب غير الشريفة لبلوغ الأهداف المرجوة.

" حيث يصبح السلوك المنحرف رد فعل على تلك البنية الإجتماعية السائدة و التأثير بهذه الوضعية لا يصدق على جميع أفراد المجتمع بل يرتبط مع الأدوار المنوطة بالأفراد في مختلف الوضعيات الإجتماعية و ظروف كل مجتمع".⁽²⁾

لكن ما يعاب على هذه النظرية تركيزها على الأنشطة غير المشروعة و إبعاد العوامل الشخصية، و هذا راجع إلى تفسير الظاهرة من الجانب السوسولوجي. غير أن هذه الظاهرة تجاوزت التفسيرات التي تؤكد على أن هناك عوامل تظهر و تغيب بظهور و غياب الظاهرة، و بذلك يرجع الإشكال القائم بين انحراف الفقراء و الأغنياء.

و رغم أن هذه النظرية خصت المجتمع الأمريكي غير أن بعض فرضياتها تتماشى مع بلدان العالم الثالث فيما يخص ظاهرة الكسب السريع الذي يقوم على أسلوب غير مشروع و خاصة إذا كان هناك خلل في البنية الإجتماعية .

(1) اسمير نعيم أحمد - الدراسات العلمية للسلوك الإجتماعي - مطبعة دار التأليف ، مصر، 1969، ص 85.

(2) مرجع سابق ص 92.

كما أنها اهتمت بالعلاقة بين اللامعيارية و السلوك العنيف الذي يلعب دورا في تقليل شرعية المعايير النظامية.

كما تؤكد هذه النظرية على أهمية البنية الاجتماعية في تكيف الأفراد وفق معايير المجتمع و التي تقوم بضبط الأهداف.

هذا و تبرز أهمية نتائج هذه النظرية في ضبط المعايير الاجتماعية للسلوك الإنساني. كما تظهر هذه الأهمية من خلال دور الأسرة في تعليم أبنائها القيم و المعايير التي تضبط أهدافه و طموحاته و تعلمه سبل الوصول إليها من خلال الطرق و الأساليب المشروعة. و من ثم يظهر جليا دور القيم و المعايير في ضبط سلوك الفرد.

كما أن الفرد الذي ينشأ في أسرة متماسكة تحافظ على القيم و المعايير يتكيف أبنائها مع النظام العام للمجتمع، عكس الأبناء الذين ينشئون في أسرة مفككة و لا تحترم القيم و المعايير العامة فإنهم و بحكم التقليد يميلون إلى ارتكاب أعمال العنف.

4- نظرية استهداف العنف - Violence - Prone Ness

هناك الكثير من الأشخاص الذين يعتبرون غيرهم آلات أو أدوات Tools أو دمي لا تشعر، وجد هؤلاء فقط لخدمة مصالحهم الشخصية، و عليه فهؤلاء الأشخاص يفتقدون الاحساس بالألم و الفرح. كما أن هناك الشخص الذي يشعر أنه قابل للإهانة أي أنه عرضة للنقد و سريع التأثر به، كما انه يتوهم أن المجتمع يقوم باضطهاده و يلغي حقوقه. و عليه فكلما الشخصين من نوع واحد إذ تعتبر العلاقات الإنسانية Human Relationships تعتمد على القوة. فمثل هؤلاء الأشخاص لا ينظرون إلى الأشياء من وجهة نظر الآخرين بل من وجهة نظرهم فقط، و من ثم تختفي أحاسيس المواطنة و الشعور بالقيود و تبرز في مكانها الأنا و إثبات الوجود، و ذلك من خلال أساليب غير أخلاقية و لو كانت على حساب حقوق الآخرين، كما تبرز مشاعر الحقد و الضجر و اليأس من كل أفراد المجتمع، و التسرع و الاندفاع، إذ يعتبرون أن السلوك العدواني هو الوسيلة الوحيدة للدفاع عن حقوقهم. " حيث يتوهمون أن أعمالهم من قبيل الدفاع عن النفس لأنهم يتوهمون أنهم يعيشون في وسط غاية من البشر Humain jungle أو في وسط مجتمع تحكمه قوانين الغابة، فلا غرابة أن يحكم سلوكهم قانون الغابة أو مبادئ مثل " إذا لم تكن ذنبا أكلتك الذئب " و " الغاية تبرر الوسيلة " و " بعدي الطوفان " و " علي و علي أعدائي " و " الناس لا تحترم إلا الشخص القوي " و " يا روح ما بعدك روح".⁽¹⁾

لكن عند دراستنا للمواضيع الإنسانية، لا بد من مراعاة الفروق الفردية بين جميع الناس سواء كانوا أسوياء كانوا أو منحرفين، إذ أنه كثير من جرائم السرقة تحدث نتيجة الحاجة و ليس للفت انتباه الآخرين. كما أن بعض الجرائم تحدث عند شعور الفرد بالضغط عليه، كما أن الضعف العضلي Feeble mindedness قد يؤدي إلى تورط بعض الأفراد في جرائم العنف المختلفة، إذ يتميزون بالإستجابة الشديدة و إغفال العديد من الأمور مثل مبدأ المساواة Equality و مبدأ المبادلة Reciprocity، فالمنحرف هنا لا يسعى إلا لتحقيق ذاته و تلبية حاجياته و رغباته على حساب حقوق و مشاعر الآخرين.

(1) عبد الرحمن العيسوي سيكولوجية الجريمة و الانحراف- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 156.

5- نظرية العنف البنيوي من وجهة نظر غالتونغ:

العنف البنيوي هو دراسة العنف من بعده غيرالمباشر أو كما سماه غالتونغ (sociale suncturelle) .

يرى غالتونغ أن العنف البنيوي مصدره من النظام، فأساسه عدم تكافؤ السلطة و عدم تكافؤ الفرص، فالعنف البنيوي مرتبط بالاعدالة الإجتماعية (l'injustice sociale) فقد ركز على لعنف المادي و العنف البنيوي.

و تقوم هذه النظرية على الجدلية التالية على عدة مظاهر، لكن أهمها: إذا كان عنف ضروري أو كافي لإنهاء عنف آخر و يميز الباحث بين أربع مصادر:

* العنف البنيوي كافي لإنهاء العنف المادي ← الصلاحية محدودة ← على المدى قصير .

* العنف البنيوي ضروري لإنهاء العنف المادي ← رفض المصادرة لها .

* العنف المادي ← كافي العنف البنيوي لها ← صلاحية محدودة ← على المدى القصير. لإنهاء

* العنف المادي ← ضروري العنف البنيوي ← رفض المصادرة الثورية. لإنهاء

سواء على أساس نظري أو إمبريقي و نستدل بقوله " حتى إن كان العنف المادي ضروري في أيامنا هذه من وجهة النظرية الإمبريقية، أو النظرية، أو الاثنين معا ، فإن ذلك سبب إضافي لإجراء بحث شامل حول شروط إزالة هذه الضرورة "(1)

و تعمق غالتونغ في دراسته للعنف البنيوي من خلال النظرية البنيوية الإمبريالية " و بيني نظريته على أساسين :

- اللامساواة (L'Inégalité) في مظاهر الحياة لكل الدول
- مقاومة اللامساواة للتغير .

و يواصل قوله " إن العالم ينقسم إلى دول مركز (Etats Centre) و دول محيط (Etats périphérie) ، و من هنا فاهتمامنا سيتجه نحو الآلية التي ستخدم كأساس في هذا التمييز و بصفة خاصة المركز في دول المركز و المحيط في دول المحيط"(2)

أي كيف نواجه اللامساواة باعتبارها تعبير عن " العنف البنيوي " حيث أن كل نظرية لتحريره يجب أن تتضمن نظريا و واقعا أفكارا ملائمة لنظام الإمبريالية . و على أساس نموذج يتكون من دولتين.

و الإمبريالية حسب الباحث " هي علاقة بين دولة المركز و دولة المحيط و تتضمن هذه العلاقة أنماطا مختلفة من المصالح "(3)

(1) عبد الرحمن برقوق- العنف التربوي من وجهة نظر غالتونغ- العنف و المجتمع - مرجع سابق، ص 137.

(2) مرجع سابق ص 137.

(3) مرجع سابق ص 138.

- ونقصد بأنماط المصالح ما يلي :
- انسجام المصالح بين المركز في دولة المركز و المركز في دولة المحيط.
 - تضارب المصالح في دولة المحيط أكثر منها في دولة المركز.
 - تضارب المصالح بين دول المركز و دول المحيط في دولة المحيط.⁽¹⁾
- و انطلاقا من هذا التبادل بين دول المركز و دول المحيط. نجد أن الباحث يقسم الإمبريالية :
- الإقتصادية- السياسية- العسكرية- الاتصالية و الثقافية .
- و يؤكد **غالتونغ** أنه رغم إعادة توزيع الملكية بين الطبقات لا يكفي، بل يجب تغيير البنية. و في هذا السياق يقول : "البنية الإمبريالية مظاهر دولية و أخرى داخلية، و بالتالي كالتغيير يجب أن يحدث على المستوى الدولي و المستوى الداخلي" ⁽²⁾
- ومما تقدم نجد أن **غالتونغ** يربط بين العنف البنيوي و اللاعدالة الاجتماعية .

III- نظرية علماء الإقتصاد:

يقوم بعض الدارسين لظاهرة العنف بالربط بينها و بين العوامل الإقتصادية كالجوع و الفقر و انخفاض الدخل و التطلعات من جهة أخرى.

كما ظهرت بعض الدراسات المفنذة لها و على سبيل المائل فقد كشفت دراسات " **Diverce** " الباحث الإيطالي في أواخر القرن الماضي على أن المجرمين المحكوم عليهم من أبناء الطبقة الفقيرة يصل عددهم إلى 90% من مجموع المحكوم عليهم، في حين أن نسبة أبناء هذه الطبقة إلى كل الطبقات لا تتعدى 60% فقط، كذلك فإن أبحاث مدرسة "شيكافو" في علم الاجتماع تميل إلى دعم ذلك الفرض الذاهب إلى أن الانحراف و الإجرام يشيعان بين أكثر أبناء الطبقات الدنيا أو الفقيرة أو المحرومة داخل المجتمع، و يقول آخر بأنهم يجعلون من الانحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر و الأحياء المختلفة التي يسكنها أبناء الطبقات الدنيا.⁽³⁾

كما أرجع العالم الهولندي " **بونجر** " جرائم الممتلكات إلى الفقر الذي يأتي من خلال المنافسة الإقتصادية الفاشلة، و ذلك داخل المجتمع الرأسمالي، و من ثم لوضع حد لهذه الجرائم يجب إعادة تنظيم وسائل الإنتاج و ضمور الطبقة، حيث يؤكد هذا الأخير على أن البيئة سبب في ظهور الأنانية التي تجعل من الإنسان مجرما. هذه الأنانية التي أساسها النظام الإقتصادي الذي يقوم على التبادل، الذي يقوم بإضعاف الروابط بين أفراد المجتمع نتيجة عزلهم عن بعضهم البعض. حيث يسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة و يقول بونجر " إن (إله) الإقتصاد و التجارة هو في نفس الوقت (إله) اللصوص، و على ذلك يقول أن التاجر و السارق يشبهان بعضهما البعض من حيث أن كلا منهما يهتم بمصالحه الخاصة".⁽⁴⁾

(1) مرجع سابق ص 138.

(2) مرجع سابق ص 138.

(3) نبيل محمد السمالوطي، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي دار الشروق، جدة، 1983، ص 245.

(4) عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية الجريمة والانحراف، مرجع سابق، ص 71.

فالفقير ليس في حد ذاته عاملا مباشرا للعنف بل سبب في ظهور حالات إجتماعية واقتصادية تساهم في ظهور الظاهرة و خاصة داخل المدن أين تكثر المغريات، و نتيجة للفقير يضطر الشباب للعمل بأبخس الأثمان، فيقعون فريسة للاستغلال من طرف عصابات تتاجر في الرذائل و المخدرات، ليجدوا أنفسهم ضحايا نظرا لغياب القيم الخلقية. كما قد يساهم الفقر في تدفق مشاعر السخط على المجتمع، و تبني الأفكار الرديئة.

كما قد يساهم الفقر لبعض الأشخاص ذوي المطامح الواسعة في الانحراف و ذلك إذا ما حاولوا تحقيقها بكل الأساليب حتى الغير مشروعة منها، و هذا دليل على وجود خلل في البناء الإجتماعي الذي يصاحبه خلل في النظام الإقتصادي.

كما نجد أن الفقر وحده ليس سببا في بروز ظاهرة العنف، إذ أن غياب الرعاية الكافية من طرف الأسرة عامل أساسي في حدوث ذلك، و من ثم فتحسين المستوى الإقتصادي للأسرة قد يساهم في تخفيف حدة التوتر لدى الأفراد جراء ما يعانونه من صراع داخلي.

فالفقير وحده لا يؤدي إلى ممارسة العنف لأن هناك كثير من الفقراء الشرفاء الذين يستنكرون هذا السلوك . و عليه فالبعد الإقتصادي ليس العامل الوحيد لحدوث الاضطراب، لأنه كيف نفسر انتشار أشكال العنف في الدول الغربية مثل الولايات المتحدة و الدول الأوروبية بشكل أدى إلى بروز تنظيمات منظمة لممارس العنف. و عليه فالواقع الإقتصادي هو أحد العوامل المتعددة التي يمكن إضافتها إلى غيرها من العوامل.

إذ تتدخل عدة عوامل أخرى كالتنشئة الإجتماعية ، القيم الدينية، مبادئ الشخص و طموحاته و الثقافة الفرعية.

و عليه فالفقير ليس العامل الوحيد في ظهور حوادث العنف، إذ يكون عند البعض دافعا للمحافظة على القيم و المبادئ.

و يرى الدكتور " مانويل لوبيرزا Lopez Rey " " أن النمو الإقتصادي لا يمنع أنواعا معينة من الجرائم. كما انه في نفس الوقت يؤدي إلى أنواع أخرى كالبطالة في الدول الرأسمالية و التي غالبا ما تدفع إلى الانحراف".⁽¹⁾

إن هذه النظرية تسعى إلى الربط بين العوامل الإقتصادية و العنف لدى الطبقات الفقيرة و ذلك راجعا إلى المستوى المعيشي و متطلبات الحياة التي يسعى أفراد هذه الطبقات إلى إشباع رغباتهم عن طريق أساليب غير مشروعة تصل حد التعدي على الغير و ممتلكات الغير مثل السرقة...إلخ. و هذا يتطابق مع موضوع دراستنا حيث يضطر بعض الأفراد ذوي الدخل الضعيف إلى التعدي على الغير لتحقيق مآربهم.

(1) مرجع سابق ص 85.

سابعا: تقسيمات العنف:

هناك عدة تقسيمات للعنف نذكر منها :

I- التقسيم الأول:

1- العنف الفردي:

إن العنف الفردي يتناول الفرد العنيف و يخصه بالدراسة فيما يواجهه باعتباره حالة خاصة به وحده. و يتميز مرتكب العنف الفردي بصفات معينة تجعله يميل إلى العنف متى سمحت له الظروف، و ينقسم هؤلاء إلى: المتطرفين، المتسلطين، الأشخاص الذين يميلون إلى تحقيق حاجياتهم من خلال ممارستهم للعنف و إثارة الفزع.

ففي هذا النوع من العنف ندرس الفرد القائم بفعل عنيف، فهو على وعي بأسباب عنفه و يخطط أهداف عنفه، و بهذا يصبح شخصا فريدا، ميزاته الأساسية هي عنفه. مثل هذائمتلون فئة شاذة عن المجتمع و عن نظامه. و يمكن تقييم العنف الفردي إلى ثلاث فئات:

أ- الفئة الأولى:

يصبح العنف جزءا أساسيا من سلوكهم لتحقيق غاياتهم، وهم ضمن فئة تسمى المتطرفين، حيث أن التطرف: ظاهرة عامة توجد في كل المجتمعات، فهو الخروج عن المألوف أو ما هو متفق عليه.⁽¹⁾

ب- الفئة الثانية:

هم الأشخاص ذوي السلوك العنيف حيث تتصف بأنها تستخدم العنف لتعزيز ذات الفرد أمام نفسه و أمام الآخرين و تتماثل أهداف هذه الفئة مع الفئة السابقة من الانتحاريين، و إذ كان الأمر قد يقتصر على السلوك العنيف الذي يأخذ شكلا متطرفا دون اللجوء إلى عمليات انتحارية. عنف هذه الفئة يتمثل في الحفاظ على الدور الذي ألصقه المجتمع بالفرد، كما قد يخدم في الدفاع عن صورة الذات. حيث يكون العنف صيغة عقابية توجد ضد من يشعر المرء بأنهم أساءوا إلى صورته عن ذاته، و هناك نوع من العلاقة التعارضية يبين تقسيم الذات المنخفض و يبين العنف، حيث يتم استخدام العنف لإظهار أو عرض قيمة المرء.

(1) عزت سيد إسماعيل - سيكولوجية الإرهاب و جرائم العنف - ط 1، منشورات ذات سلاسل، الكويت، 1967، ص 118.
(2) مرجع سابق ص ص 118-125.

ج- الفئة الثالثة:

و تتضمن ذوي الشخصية العنيفة أولئك الذين يدركون أنفسهم و حاجاتهم و مطالبهم باعتبار المطالب و احتياجات الآخرين، و هذه الفئة تمارس العنف حيث يشقون اللذة من ممارسة العنف و إثارة الفزع لدى أفراد آخرين، هذا و قد يعتمد آخرون لاستخدام العنف لاستغلال الآخرين، و جعلهم أدوات مطبقة تحت أوامرهم بغرض تحقيق حالة من المتعة و الرضا لأنهم في كلا الموقفين نجد أن تلك الصورة السلوكية تكشف عن افتراض يقوم لدى هذه الفئة الثالثة بأن الغير قد وجد لإشباع حاجاتهم، و أن عدم الإشباع يتطلب تبني العنف كوسيلة عقابية، و قد تشبع هذه الفئة هدفاً آخر سواء بشكل ضمني أو بشكل مباشر حيث يفيد السلوك العنيف في التخفيف من ضغوط داخلية متراكمة.⁽²⁾

2- العنف الجماعي:

يتمثل العنف الجماعي في أعمال العنف و الرعب التي تستهدف القتل و التدمير و التخريب الجماعي، كما يحدث في حالة المظاهرات الصاخبة أو حالات العصيان و التمرد الجماعي، و مثل هذا العمل العنيف يتطلب جهوداً جماعية أيضاً للتصدي له و تعبئة كل قوى الطوارئ في المجتمع. في العنف الجماعي تنمو الدافعية إليه من خلال تفاعل العديد من العوامل الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و العقائدية، و أن هذه العوامل عادة ما تكون بارزة في أذهان المشتركين في العنف و يسعون للتعبير عنه.

" إن العنف الجماعي يميل إلى الحدوث كرد فعل ضد طموحات و مطالب لم يتم إشباعها و يتضمن هذا العنف الانتقام من الحال دون الاستجابة لهذه الطموحات و المطالب و لرموزهم ".⁽¹⁾ و خلال العنف الجماعي تتكشف نتائج الإحباط و عدم إشباع الحاجات مثل مشاعر العداة و الكراهية و قلة الحيرة و فقدان الهوية.

و في الواقع فالعنف الجماعي لا ينشأ من فراغ، إنما توجد جوانب من البيئة الاجتماعية تستثير حدوثه و تؤثر في كل من صيغته و اتجاهه حيث هذه الأحداث الاجتماعية غالباً ما تكون محببة، حيث أن الإحباط يعمل على تسهيل حدوث العنف .

و ترتبط المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بمعدلات حدوث العنف الجماعي، و هذه المتغيرات هي الفقر بعناصره المختلفة و المتمثلة في الجهل و البطالة و المكانة الدنيا اجتماعياً، حيث تثير تلك العناصر الإحباط لدى من هم أسفل السلم الاجتماعي و الاقتصادي.⁽²⁾ و هناك دراسات حول تحليل دوافع الاضطرابات المدنية و دوافع العنف الجماعي كشفت عن وجود العوامل الآتية :

- أ- إحباط الآمال الناتج عن النضال و الصراع من أجل الحقوق المدنية.
- ب- امتلاء المناخ بعناصر قبول العنف و تشجيعه.
- ج- الشعور بالإحباط من جراء الفشل في تغيير أو تحريك النظام العام.
- د- وجود مزاج جديد ، و خاصة لدى الشباب، و الشعور باحترام الذات و الشعور بالاعتزاز القومي أو السلافي.

هـ- فقدان الهوية حيث يجد المريض ذاته من خلال أعمال العنف إذا فشل في إيجادها بطريقة أخرى.⁽³⁾

(1) فضال نادية- مساهمة في دراسة السلوك العدواني عند الطفل ضحية مشاهد عنيفة - مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 43.

(2) مرجع سابق ص 44.

(3) عبد الرحمن العيسوي- في الصحة النفسية و العقلية- دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1992، ص ص 157-158.

و من أمثلة على العنف الجماعي الإرهاب الذي لديه مفهوم ديناميكي متطور و تختلف صورته و أشكاله و دوافعه باختلاف الأماكن و الفترات الزمنية و يعرف الإرهاب على أنه " كلمة تشير إلى نوع خاص من الاستبداد غير مقيد بقانون أو قاعدة و لا يعير اهتماما بمسألة أمن الضحايا، و هو يوجه ضرباته إلى أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب و شل فاعليه و مقاومة الضحايا"⁽¹⁾.

II- التقسيم الثاني:

يصنف العنف حسب ما هو فطري و مكتسب إلى صنفين هما :

1- العنف الفطري :

و إذ ترى بعض النظريات أن السلوك العنيف هو فطري يولد مع الإنسان، و من مؤيدي هذه الفكرة.

1-1- المجرم بالولادة (Lambrozo):

و الذي يؤكد على صفة المجرم بالوراثة، حيث أن هناك مجرمين من لديهم صفات متوحشة تجعل الناظر إليهم يشعر بالرهبة و الخوف، إذ يرى "لومبروزو Lambrozo" أن تلك الصفات الجسمية تحول دون توافقهم الاجتماعي الأمر الذي يؤدي بهم إلى أن يكونوا أشخاصا بدائيين و عليه " العنف سلوك فطري عند بعض الأشخاص إذ أنهم يولدون بخصائص شخصية معينة تتضمن ميولات إجرامية و عدوانية "⁽²⁾.

2-1- غريزة العدوان (Fend S):

و مضمونها أن العنف غريزة فطرية في الإنسان ، فقد افترض أن للإنسان غريزتين هما : الحب أو الجنس و غريزة العدوان، و كلاهما تهدف إلى الإشباع الذاتي، و من هنا فالعنف سلوك غريزي في الإنسان هدفه إخراج صفة العدوانية الكامنة بداخله و التي تتجسد في ارتكابه للجريمة.

2- العنف المكتسب :

عندما يولد الإنسان فإنه يرث الاستعدادات الكامنة في محيطه، و أثناء مراحل النمو يقوم باكتساب مجموعة من السلوكيات من بينها العنف، و الذي يتخذه كرد فعل لتربيته الفاشلة. كما يقوم العنف أيضا على التقليد و المحاكاة لكل عناصر البيئة المحيطة به (تعلم العنف عن طريق الملاحظة) و التي تقوم على أن الأطفال مثلا يتعلمون السلوكات العنيفة من خلال الرسوم المتحركة و الأفلام التلفزيونية. و حسب دراسات أجريت حول العنف في الوطن العربي قام بها السيد ياسين، ميز بين أربعة أشكال للعنف طبقا للقوى الممارسة و هي :

(1) فضال نادية- مساهمة في دراسة السلوك العدواني عند الطفل ضحية مشاهد عنيفة - مذكرة ماجستير، مرجع سابق ، ص 44.

(2) فؤاد السيد البهي- علم النفس الاجتماعي - ط 2، دار الكتاب الحديث، الكويت، ص ص 183-185.

أ- العنف الطبقي:

و هو العنف الذي تمارسه الطبقات الضعيفة أو المستغلة.

ب- العنف السياسي:

و هو العنف الذي تمارسه الدولة ضد الجماعات السياسية أو العكس، العنف الذي تمارسه هذه الجماعات ضد الدولة.

ج- العنف الإجتماعي أو الثقافي:

و هو العنف الذي تمارسه الجماعات المتطرفة ضد الدولة من جهة و المجتمع المدني من جهة ثانية

د- العنف الإقتصادي :

و هو العنف الذي تمارسه بعض الجماعات لتحطيم ممتلكات العامة و الخاصة.⁽¹⁾

III- التقسيم الثالث:

1- العنف المقتع:

يحدث هذا النوع من العنف مع ازدياد حدة القمع لكثرة الضغوط المفروضة على الأفراد من الداخل و الخارج من جهة، و ازدياد إحساس الإنسان بالعجز عن مجابهته من جهة ثانية .
و نجد نوعين من هذا العنف هما :

1-1- عنف داخلي:

و تتمثل في تلك السلوكيات العنيفة التي تصيب الإنسان في جسمه كالحرق و التعذيب ،أي عنف على الذات يتخذ سلوك الرضوخ و التدمير الذاتي .

2-1- عنف خارجي:

و هو عنف موجه نحو الغير و ذلك من خلال الإعتداء بالضرب على الآخرين، و إحداث الشغب و التخريب و العدوان اللفظي بالشتم و التشبهات على الآخرين.⁽²⁾

(1) مصطفى حجازي-سيكولوجية الإنسان المقهور - معهد الإنماء العربي -لبنان 1984 ص 37 .
(2) نصر الدين جابر- علاقة الرفض الأبوي بالتكيف النفسي الإجتماعي للمراهق- مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 1992ص20.

2- العنف الرمزي – السلوك الجانح:

السلوك الجانح هو الإعتداء على القانون، و يكون دوما ماديا. و هو يتجسد في تصرف الأشخاص الخارجين عن القانون كدلالة لاضطراب بنية ذلك المجتمع و ما يكمن فيه من عدوانية قابلة للانفجار، و زعزعة ذلك المجتمع في أية لحظة .
فكلما زادت التصرفات الجانحة كلما أدى ذلك إلى انفجار العنف داخل المجتمعات التي تعاني من مأزق. فدلالة السلوك الجانح الرمزية تعتبر كمؤشر للعدوانية الكامنة في شبكة العلاقات الإجتماعية .
إن حجم الانحراف ليس هو فقط على أزمة المجتمع، بل نوعه و شدته مثل جرائم ضد الملكية، ضد الأشخاص التي تكون متفاوتة في عنفها و دمويتها. فالسلوك الجانح راجع لعدة أسباب منها :

- أسباب اقتصادية: مثل البطالة، غياب الكفاءة المهنية.

- أسباب إجتماعية: مثل انعدام فاعلية الضوابط الخلقية الداخلية، فليس هناك أخلاق بين الفئات المقهورة، بل هناك فقط خوف من السلطة و بطشها. فإحساس الإنسان بأنه يواجه مصيره لوحده دون ضمان لمستقبله يضعه في وحدة و التعرض للخطر بشكل عنيف يؤدي به إلى الانهيار .

- أسباب قانونية: لا يوجد مفهوم مضبوط للقانون في العالم المتخلف كما لا يوجد احترام للعلاقات الإنسانية، لأن خرق القانون معناه الاعتداء على الآخرين و على علاقات المواطنة.
كما يتمثل العنف الرمزي في عملية الاحتقار أو التجاهل.

3- العنف الإضطهادي:

العنف الاضطهادي من أخطر أنواع العنف كونه يمتاز بالضغط على الفرد تقييد حريته و تؤدي إلى الإحباط. حيث يستهدف بالدرجة الأولى القدرات العقلية للفرد بحيث يعرقل وظيفته و يشوه إدراكه، و يغير مجرى تفكيره، بالإضافة إلى كبت الحريات و خنق الأصوات.
فالعنف الاضطهادي أو المتعصب لا يعرف سوى التدمير وسيلة إلى تحقيق الآمال و الأهداف بشكل وهمي.⁽¹⁾

IV- التقسيم الرابع:

هناك نوعان من العنف هما:

1- العنف اللفظي:

و هو العنف الذي يقوم على عبارات الشتم و القذف و التهديد، و يحصل هذا عندما يتعرض الشخص لاستقزاز من طرف شخص آخر و قد يتطور العنف اللفظي إلى عنف جسدي.

(1) مصطفى حجازي-سيكولوجية الإنسان المقهور – معهد الإنماء العربي –لبنان 1984 ص 188-

2- العنف الجسدي:

و يستعمل في الإعتداءات على الآخرين أساليب كالضرب، الشجار، مما يولد آثار على الجسد كالجروح و الكسور، و قد يصل الأمر إلى الموت .
كما أشار محمد خضر في كتابه " الاقتراب و التطرف نحو العنف " إلى عدة أنواع : العنف العقلاني، العنف الانفعالي و العنف اللاعقلاني.⁽¹⁾

كما قسم " أحمد زايد" العنف على النحو التالي: العنف الجماهيري، العنف الفردي، العنف المشروع، العنف التعبيري، العنف الواسيلي و العنف غير المشروع.⁽²⁾
و قسم " محمد العدوي " أنماط العنف نحو ثلاثة و هي : العنف الداخلي مثل العنف ضد المرأة، العنف ضد الأطفال و المشاجرات بين السكان، عنف الدولة ضد سكان العشوائيات و العنف ضد المجتمع و الدولة.⁽³⁾
كما قسمت " مارينا كامارجو أبلو" العنف إلى العنف الاقتصادي و السياسي و العنف في مجال التعايش الأخلاقي .
كما قسم " محمد سيد فهمي " العنف إلى العنف المادي مثل الضرب و عنف معنوي كالسب و الإهانة و التجريح و السخرية.⁽⁴⁾
و قسمت " منظمة الصحة العالمية " العنف إلى ثلاث مجموعات بحسب مفترضي العنف: العنف الموجود للذات، و العنف بين الأشخاص و العنف الجماعي.⁽⁵⁾
كما قسم كل صنف إلى مجموعة من الزمر (أنظر المخطط):

(1) محمد خضر عبد المختار-الإغتراب و التطرف نحو العنف- دراسة نفسية-اجتماعية، دار الطباعة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1992

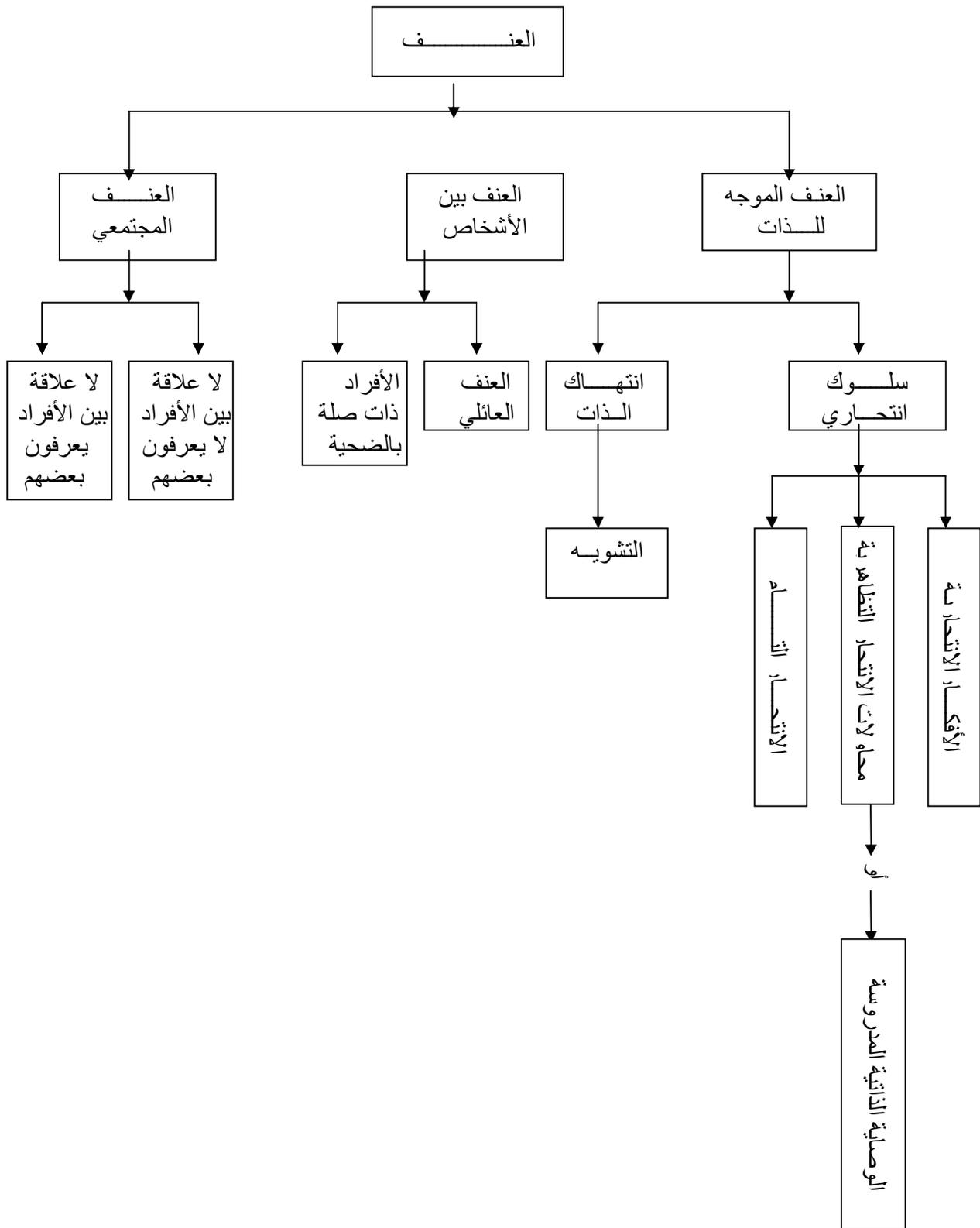
ص 65

(2) محمود سعيد ابراهيم الخولي- العنف في مواقف الحياة اليومية- نطاقات و تفاعلات، ص 50

(3) مرجع سابق ص 50.

(4) مرجع سابق ص 50.

(5) مرجع سابق ص 50



كما قسم السيد "سيد جاب الله السيد" العنف نحو التالي : العنف الرسمي و الحكومي، و العنف الشعبي أو الغير رسمي، و العنف الشعبي أو الغير رسمي، و العنف الموجه من بعض عناصر أو ضحية النخبة الحاكمة إلى بعض عناصرها أو أجنحتها الأخرى، و العنف الموجه من بعض القوى أو جماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع نتيجة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية أو دينية.⁽¹⁾ أما " علي ليلي " قسم العنف نحو أربعة أنواع هي كالتالي:

أ- العنف اللاعقلاني غير مسؤول: ويتميز هذا النمط بانتقاده لدوره في تصريف بعض التوترات كما هو الحال في العنف الانفعالي أو العاطفي .

ب- العنف المتمدي: و يفتقد هذا النمط أيضا امتلاك أية أهداف موضوعية محدودة و واضحة فهو نوع من تجسيد الفراغ أو الوهم أو على الأقل تجسيد واقعا لتوترات معنوية.

ج- العنف العقلاني أو الرشيد: و هو أكثر العنف نضجا و فاعلية وإطارا واضحا يحتوي بداخله على الأهداف المحددة تحديدا موضوعيا.⁽²⁾ كما قسمت " سامية قدرى " العنف إلى :

1- العنف الجسدي: و يتمثل في الضرب.

2- العنف الإجتماعي: مثل حرمان الطفل من أسرته ، و تعلمه للتدخين و إدمان المخدرات من محيط العمل.

3- العنف القانوني: و يتمثل الأخطاء القانونية مثل تحديد الطفل قي بعض الحرف.

4- العنف الصحي: وهي الأخطار التي يتعرض لها الطفل أثناء العمل.⁽³⁾

و هذا النوع الأخير من العنف له وجهان محددان اتفق العلماء على تسميته بالجسدي و النفسي.

أولا: العنف الجسدي: و هو مباشر مثل:

أ- الضرب.

ب- الحرمان من الأكل.

ت- التحرش الجنسي.

ث- تشغيل الأطفال في الأعمال الشاقة.

ثانيا : العنف النفسى: و هو مباشر أو غير مباشر مثل :

أ- التهديد مثل الإذلال ، الشتم

ب- التحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي.

(1) مرجع سابق ص 52-53.

(2) مرجع سابق ص 53

(3) مرجع سابق ص 57

ثامنا: أشكال العنف:

إن للعنف مستويات مختلفة تبدأ بالعنف اللفظي المتمثل في السب و الشتم، و العنف البدني الذي يمثل الضرب و المشاجرة. و عليه لا يمكن حصر أشكال العنف لأن الحياة بها من جديد في مظاهر السلوك العنيف ما يختلف باختلاف الظروف التاريخية في كل زمان و مكان وثقافة معينة، فقد ذكر " جون لوي" أن العنف له ألف وجه، و إن أشكال العنف مثل الأعداد تبديلا متناهية. كما نقيس العنف و نصنفه وفقا لآثاره الواضحة مثل دمار الأشياء المادية، و هناك أشكال غير مرئية من العنف، مثل العنف غير الجسدي من التهديد و الإرهاب، أو السب و الإهانة و إهدار الكرامة الإنسانية.

I- العنف الأسري:

يتأثر الإنسان منذ ولادته بعدة بيئات مختلفة يتأثر بها، و من أهمها : الأسرة حيث لا يختلف اثنان في خطورة الدور الذي تلعبه في تربية الطفل و تنشئته، فهي المكان الأول والبيئة التي تحضنه، و من هنا أكد العلماء على أهمية الأسرة و دورها الكبير في تنشئة الأجيال على أسس سليمة، و بث روح المسؤولية بداخله للقيام بدوره داخل مجتمعه ، هذا و قد حددت الباحثة الإجتماعية الدكتورة " مريم فانوارترز " وصفا دقيقا للأسرة المثالية التي يمكنها أن تمارس تنشئتها للطفل بدون خطر على سلوكه حيث يجب أن تأوي الصغار و تطعمهم بشكل مناسب دون أن تقلقهم، و تضمن لهم الصحة و الحيوية، بعد ذلك عليها أن تعلمهم كيف يحترم نماذج السلوك الإجتماعي، و طرق الاستجابة للانفعالات المختلفة كالغضب و الخوف و الحب، كما أن من واجبات الأسرة أن تعوده على الحياة مع بني جنسه في جو من الشفقة و العطف، و أهم سمة يجب أن تغرسها في الطفل هي الاستقلالية الذاتية في الوقت المناسب و التعود على تحمل مسؤولياته حتى يستطيع التعود على لذة الكفاح و العمل خارج المنزل.

غير أن واجبات الأسرة المثالية قد لا نجدها في مجتمعات اليوم، و التي فرض عليها التطور نظرة جديدة في طرق رعاية الطفل، حيث تسبب هذا التطور في بروز مشاكل كانت في السابق تحتل مكانا أضيق لتتفاقم و تعطي أبعادا خطيرة كمشكلة تسيب الطفل و إهماله و القسوة عليه و حرمانه من أدنى حقوقه مثل اللهو و المرح، و خلق مشكلات جديدة كالضغط الإقتصادي الذي أدى بالمرأة إلى الخروج للعمل لكسب الرزق و مساعدة الزوج في إعالة العائلة، و بالتالي التخلي عن مسؤولياتها في تربية الأولاد و متابعتهم و تحميل العبء للمؤسسات التربوية، أو غياب دور الأب الموجه داخل الأسرة لكثرة انشغالاته و انهماكه في أعماله، و قيام الأم لهذا الدور .

و قد أكد علماء الإجتماع على أن انهيار الأسرة عاملا مهم في عنف الأطفال، و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإنهيار و هي : الإنهيار العاطفي ، الإنهيار المادي و الإنهيار الخلقي .

يتميز البيت المنهار عاطفيا بأنه ذلك البيت الذي يسير فيه الأب على الطريقة القديمة مستعملا القسوة في تربية أبنائه، فتنخذ الأم و الأولاد موقفا سلبيا منه لدكتاتوريته داخل البيت مهملا في ذلك الطفل الذي يشعر بالعداء و القلق و الحرمان، فتبدأ تنغرس بداخله بوادر الخروج عن قواعد المجتمع .

" و قد أثبتت بعض الاختبارات أن الحدث إذا تعذر عليه إقامة علاقات عاطفية مع والديه، فإنه يتعذر عليه إقامة علاقات إجتماعية مع غيره بعد ذلك، كما أثبتت بعض الاختبارات أن الانحرافات ترجع في أساسها على وجه العموم إلى عدم إشباع حاجات الحدث النفسية في مرحلته الأولى، و من ذلك ما أسفرت عنه بعض الدراسات من أن السرقة قد تولدت لدى بعض الأطفال من عدم إشباع الوالدين لحاجات الطفل من الحب " (1).

(1) محمد عبد القادر قواسمية - جنوح الأحداث في التشريع الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1992.

و تعتبر عالمة " ماري بيوال سايلس **Mary Buel Soyles** "، أن حب الأبوين للطفل من أول شروط شعوره بالأمن، ووجود النزاع الظاهر و الخافي بين الأبوين داخل البيت يسبب للأطفال الاضطراب النفسي.

و حسب ما جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة أن حاجات الطفل النفسية يمكن إدراجها فيما يلي :

- 1- صلته العاطفية بالوالدين.
 - 2- شعوره بالأمن.
 - 3- إحساسه بالاعتماد على الذين ينتمي إليهم.
 - 4- نمو شخصية الطفل بصفة سوية.
 - 5- تحمله لمسؤوليات تتناسب و قدراته العقلية و الجسدية .
 - 6- مراقبته بصفة سرية من أحد المقربين لديه.
- كما يعد وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق أو الهجرة من أهم أسباب انهيار الأسرة من الجانب المادي و الخلفي.

***الأسرة:** الأسرة هي الخلية الأولى التي ينمو فيها الطفل و هي عبارة عن جماعة اجتماعية بيولوجية تتكون من رجل و امرأة و أطفال، و هي تقوم بتهيئة المناخ الاجتماعي و الثقافي الملائم للأبناء، و يختلف بناء الأسرة من مجتمع لآخر، فهناك الأسرة النواة " **Nuclear Family** " و التي تتكون من الأب و الأم و الأطفال غير المتزوجين، و الأسرة المركبة التي تتكون من أسرتين نوويتين لنفس الزوج " **Compound Family** "، و هناك الأسرة الممتدة " **Extended Family** " التي تتكون من ثلاثة أجيال على الأقل و غيرها من أنواع الأسر، لكن ما يهمنا نحن في دراستنا هذه هي الأسرة النووية و ما تعاني منه من مشاكل سوسيوترابية.

فالأسرة باعتبارها جماعة اجتماعية تعتبر نسقا **System** له بناء معين، و يؤدي كل عنصر من عناصره وظيفة معينة، يتجمعون و يتفرقون في آن واحد لأسباب يستلزم علينا بحثها، و ما ينجر عنه من نتائج قد تؤثر سلبا على أعضاء هذه الجماعة.

فالأسرة هي البيئة الاجتماعية التي تحافظ على النوع الإنساني من خلال تنظيم السلوك الجنسي و الإنجاب، كما تتحكم في سلوك أفراد الأسرة من حيث التلقين و الإيجابية في التطبيق للمحافظة على السلوك العام داخل المجتمع.

تتولى الأسرة وظيفة سيكولوجية و نفسية تتمثل في توفير الاستقرار و الأمن و الحماية لكافة أعضائها.⁽¹⁾ و بما أن الأطفال شرط من شروط قيام الأسرة، فتعتبر عملية تنشئتهم تنشئة اجتماعية شرط من شروط تكون الأسرة، إذ يتولى الأبوان رعايتهم و تربيتهم تربية سليمة منذ التنشئة الأولى كما تتولى تلقينهم الخبرات الثقافية حتى يستطيعون مسايرة المجتمع مع مراعاة التجديدات التي تحدث حتى لا يقع هؤلاء الصغار فريسة التضارب بين القديم و الجديد التي قد تؤدي إلى صراعات اجتماعية تمس المجتمع ككل.

(1) جبارة عطية جبارة - السيد عوض علي- المشكلات الاجتماعية - دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2003، ص 192.

فالأُسرة تقوم بوضع أفرادها في منازلهم و أدوارهم التي يستطيعون من خلالها الاندماج في المجتمع و المساهمة في نشاطاته. فهي تحافظ عليهم و تهيئهم للعمل الإجتماعي من خلال شعورهم بالانتماء، و إبعادهم عن أي انحلال من خلال أدوات الضبط الإجتماعي. فمن خلال هذه الوظائف المهمة للأسر ، ركز العديد من العلماء على دراسة العلاقة بين التوتر و التفكك الأسري و العنف، باعتبار أن التفكك مظهره متعددة تظهر من خلال مؤشرات عديدة.

II- العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية:

يعد العنف ظاهرة إجتماعية ارتبطت بوجود الإنسان، لكن مصدره لا ينحصر في عامل واحد بل تتعدد عوامله و أسبابه، و تظهر تجلياته في تلك السلوكات الظاهرة للعيان و التي لا نستطيع بذل أي جهد لملاحظاتها.

و عليه جاءت هذه الدراسة لدراسة جانب من ظاهرة العنف و التي لا نستطيع تجاهلها و التي أضحت تشكل محك كبير في مجرى الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للبلاد و هو جانب لم ينل حظه من الدراسة و المتمثل في التعبيرات الحائطية التي قد تكون كتابات أو رسومات يعبر فيها فاعلوها عن آرائهم و عنفهم مفضلين التخفي عن الظهور معتمدين على تعبيراتهم الرمزية.

و هدف هذه الدراسة الكشف عن مظاهر العنف الرمزي من خلال هذه التعبيرات التي تهدد البناء الإجتماعي و التي و إن تتخذ من الكتابة الحائطية فضاء فإنه يلحق الضرر بما توصي به دلالات الرموز، إضافة إلى ما تسببه هذه الرموز من إتلاف المرافق المستخدمة، فإنها قد تصل حد المساس بالحياة العام .

لذلك جاءت هذه الدراسة من طرف الدكتور جابر نصر الدين و الأستاذ إبراهيم الطاهر- من جامعة بسكرة سنة 2002- هدفها هو التطرق لظاهرة العنف الرمزي من خلال المعاينة في الميدان. هذا وقد وصفا الباحثان خطة لعلاجه وصاغا سؤال رئيسي تنحصر تحته فرضيات جزئية مفاده:

- ماهي الدلالات السيكو-إجتماعية التي تعبر عنها مظاهر العنف الرمزي التي تتضمنها الكتابات الحائطية؟
- ما هي مواضيع العنف الرمزي في الكتابات الحائطية داخل الجامعة و الإقامات الجامعية و ماهي دلالاتها السيكو إجتماعية؟
- ما هي الدلالات السيكو-إجتماعية لمواضيع العنف الرمزي للكتابات الحائطية لمحيط مؤسسات التعليم الثانوي الإجمالي؟
- ماهي الدلالات السيكو-إجتماعية لمواضيع العنف الرمزي للكتابات الحائطية بالأحياء السكنية؟⁽¹⁾ و قد اعتمدت الدراسة في عينة البحث على صور تم معاينتها و التقاطها بطريقة عشوائية بالاستعانة بعدد من الطلبة زدوا بآلات للتصوير، التقطوا خلالها صور للكتابات الحائطية الموجودة على الأبواب و الجدران الظاهرة منها و الخفية، و استغرقت هذه العملية مدة ثلاثي كامل على فترات متقطعة، سجلت خلالها ملاحظات عدة .

(1) جابر نصر الدين و إبراهيم الطاهر - العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية - العنف و المجتمع - مرجع سابق، ص 299.

و قد استخدم الباحثان بالإضافة إلى التصور الفينولوجي كدليل إتمام هذه الدراسة، أو إشراك بعض الأفراد للتعليق على هذه الرموز و الرسومات و الكلمات، هذا و يسلم الباحثان بأطروحة **Gad amer**. **جاد مر** و التي يشرحها **أحمد زايد** في مفهوم انصهار الآفاق المعرفية، و هو مفهوم يدل على اللغة الحوارية بين المفسر و بين النصوص التي يفسرها حيث يتحول النص إلى كائن وجودي له أفقه الخاص و يتحول المفسر إلى محاور للنص من خلال فهمه المسبق و ما لديه من معرفة نظرية و ما لديه من اهتمامات و تحيزات و هي المعرفة و الاهتمامات و التحيزات التي تشكل البناء القبلي للفهم أي البناء المعرفي و الإيديولوجي الذي تنطلق منه عملية الفهم ذاتها.⁽¹⁾ و من خلال هذه الدراسة توصلا الباحثان إلى ما يلي :

أ- العنف الرمزي في الوسط الجامعي:

يعد اللجوء إلى الكتابات الحائطية نوع من الإشهار اللامشروع إجتماعيا لما تسببه من فساد للمرافق و أذى للرأي العام ، حيث تتحول تلك الكتابات إلى حوار بين أطراف متصارعين كل طرف يحاول أن يوصل رأيه بكلمة أو برسمة بذينة و عنيفة. و من خلال تلك الكتابات الحائطية التي تم رصدها تبين مدى حدة الصراع الذي انتقل على دورات المياه و جدران و أبواب الأحياء و بعض المرافق البيداغوجية بما فيها السبورات ، و مهما كانت هذه الكتابات نظيفة المعنى أوردية فهي رمز للعنف و الجدول رقم -01- يبين مواضع رموز الكتابة الحائطية في مرافق الجامعة و الأحياء الجامعية.⁽²⁾

المواضيع	التكرارات	النسبة المئوية
مواضيع تتعلق بإتلاف و تخريب المرافق العامة	07	43.75%
صورة جمجمة (رمز الموت)	03	18.75%
الشغب و العنف في المجال الرياضي	02	12.50%
مواضيع عن الحياة السياسية	02	12.50%
عواطف غرامية	02	12.50%
المجموع	16	100%

و مما تقدم نلاحظ أن تلك العبارات بعضها عبارة عن إتلاف فعلي يتجسد في الغالب تمرد على اللوائح الجامعية و الأعراف الإجتماعية. و قريب من المعنى الذي ذهب إليه كاموا في " أن التمرد هو مجرد حركة لا نتيجة لها في الواقع أي أنه احتجاج غامض لا ينطوي على نظام أو مذهب ".⁽³⁾ كما قد تصل حد المحافظة على النظافة العامة للمرافق.

(1) مرجع سابق ص 307.

(2) مرجع سابق ص 308.

(3) مرجع سابق ص 309.

عموما لقد احتلت النظافة المرتبة الأولى بنسبة 43.75% سلوكات غير سوية مثل ما نشاهده من إتلافات مردها إلى :

- عدم استغلال النشاط الداخلي.
- عدم مقدرة المتخلف عقليا من استغلال نشاطه.
- شدة الحركة.
- الانتقام نتيجة كراهية السلطة الضاغطة.
- غياب الاستقرار الأسري.
- الميل إلى الاعتداء.
- فشل مؤسسات التنشئة الإجتماعية في القيام بدورها (الأسرة- المدرسة- وسائل الإعلام).

كما أن هناك صورا تمس الحس العام من خلال قيم و أفكار دخيلة على الوسط الإجتماعي و غيرها من تلك التعبيرات.

ب- العنف الرمزي في الوسط الثانوي:

ترتبط المرحلة الثانوية عند الطالب بالمرافقة التي تصل فيها حد النزوع نحو الاستقلالية، هذا إذا لعبت وسائل التنشئة الإجتماعية دورها، جاءت النتائج في مخرجان و فق الأهداف المنشودة، و العكس إذا فشلت في أداء أدوارها . هذا و قد وجد هؤلاء تلك الكتابات و الرموز منفس لهم مما قد تسبب ضرر معنوي أو مادي .

و الجدول رقم – 02- يبين مواضيع رموز الكتابة الحائطية في مؤسسات التعليم الثانوي و الإجمالي (1)

المواضيع	التكرارات	النسبة المئوية
مواضيع غرامية	02	33.33%
التذمر من الوضع و الرغبة في الهجرة	01	16.66%
مواضيع سياسية	01	16.66%
رمز الموت	01	16.66%
غيرة و كراهية	01	16.66%
المجموع	06	100%

و من خلال هذه النتائج تبين مدى مقدرة مؤسسات التنشئة الإجتماعية الرسمية و اللارسمية على تشجيع العنف لدى الشباب و المراهقين. و المدرسة أهم مؤسسة يمكنها مواجهة مظاهر العنف من خلال قيامها بدورها الحضاري و حماية المراهقين من الضياع و الجنوح إلى العنف الممارس في إطار رموز و كتابات على الجدران و الأبواب و غيرها و ما تحمله من ألفاظ فاحشة، قد يصل العنف إلى الزملاء و المعلمين .

(1) جابر نصر الدين و إبراهيم الطاهر – العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية – العنف و المجتمع – مرجع سابق، ص 314.

تأتي بعدها وسائل الإعلام – التلفزيون – و ما يقدمه من أفلام عنف، تبعد الطفل عن استغلال نشاطه في القراءة و المطالعة و ممارسة الرياضة إلى ارتكاب جرائم العنف كالقتل و السرقة. و خلصت دراسة أن المراهقين يتعلمون السلوك السيئ من الوسائل الإعلامية و ساهمت السينما بـ 70 %، التلفزيون بـ 20 % ، الفيديو بـ 17 % و الراديو بـ 02 % .⁽¹⁾ و هكذا تزداد المدرسة في التصدي للعنف من خلال بناء شخصية سوية داخل التلميذ. و عليه يكون العنف الرمزي في المدارس و ما حدث بها امتداد لما عصف بالبلاد من موجات إرهاب و التي تركت آثارها على سيكولوجية الطفل .

III- العنف في الشارع:

يعد الشارع وسيطاً تربوياً هاماً، إذ يستقبل رواداً كثيرين في كل لحظة، صغاراً و كباراً، يكتسبون من خلاله العديد من القيم و الاتجاهات المنظمة للسلوك العام في الشارع مما يساهم في عملية التطبيع و الضبط الاجتماعي للأفراد. و نظراً لخطورة المشكلة فقد ظهر بما يسمى بثقافة الشارع و هي ثقافة تتعارض مع الثقافة السائدة في المجتمع.

فالشوارع و المجتمع يؤثران على السكان و منهم الأطفال الذين يعيشون داخل المدينة. فالصغار الذين يعكس سلوكهم القيم السائدة في المنزل يجب أن يكونوا قادرين على التعامل مع الوسط الخارجي (بيئة الشارع) حيث أن ثقافة الشارع كونت ما يسمى بـ (قانون الشارع) و الذي يعتبر غير رسمي يحكم السلوك العام بين الأشخاص، بما في ذلك سلوك العنف.

و في دراسة مصرية قامت بها " هند طه و آخرون " حول العنف في الشارع في المجتمع المصري و التي تدور حول :

- 1- من وجهة نظرك هل يوجد عنف في الشارع المصري أم لا يوجد ؟
- 2- هل ترى أن العنف في الشارع أصبح يمثل ظاهرة منتشرة في المجتمع المصري، أم أنه ما زال مقصوراً على حالات محدودة؟.
- 3- في رأيك ما المقصود بالعنف في الشارع؟⁽²⁾

بالنسبة للإجابة على السؤال الأول أكد 98.82% من المجيبين على السؤال أنه يوجد عنفاً في الشارع المصري، بالمقابل لم يجب سوى فرد واحد أنه لا يوجد عنف في الشارع، و هو صحفي مستقل. أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني فقد أشار حوالي 64.29% من أفراد العينة أن العنف أصبح يمثل ظاهرة منتشرة في المجتمع المصري، بالمقابل نجد 32.14% منهم أقرروا بأن هذه الظاهرة لا تزال محصورة في فئة معينة في المجتمع المصري في حين ذكر ثلاثة أفراد فقط أن العنف في الشارع يقع في موضع بين الظاهرة المنتشرة و الحالات المحدودة.

أما الإجابة على السؤال الثالث فقد أقر أفراد العينة أن أكثر المظاهر السلوكية التي تندرج تحت إطار العنف في الشارع هي (استخدام القوة أثناء السياقة) و ذلك بنسبة 77.38% (المعاكسات الجارحة) بنسبة 73.8% (حوادث السيارات جراء السرعة المفرطة) بنسبة 72.62% (سب و ضرب أثناء البيع و الشراء).

(1) مرجع سابق ص 319.

(2) محمد سعيد الخولي، العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات ، مرجع سابق، ص 70.

كما قدم " كامبل " دراسته في إطار نفس الموضوع و هي دراسة اعتمدت على مادة ثانوية من دراسات نفسية و أنثوغرافية حول العنف في الشوارع الفقيرة في ضواحي المدينة.⁽¹⁾ حيث أكدت هذه الدراسة على أن مواقف العنف في الشارع تعتمد على ثقافة الشارع، و على مجموع القواعد المتفق عليها في تبادل الحوار و التفاعل.

فهذه الشوارع يسكنها السود و المهاجرين و يسيطر عليها الذكور الذين يقضون جل وقتهم في الشارع ، كما يتلقى الأطفال الصغار تنشئتهم في الشوارع بديلا لهم عن حياة الفقر و البطالة التي يعانون منها، إذ يصبح الشارع مجالا للتسلية و لاستظهار الذات، و مسرحا للمناقشات كما تقوم التفاعلات بين الذكور على استعراض القوة الجنسية من خلال أحاديثهم المتبادلة.

IV- عنف الطريق:

إزداد انتشار السلوك العنيف في كثير من مجتمعات العالم بما فيها المجتمعات العربية و التي امتازت بالهدوء و الاستقرار و القيم التي تقوم على السلم و حسن الجوار ونبذ العنف باعتباره سلوكا غير حضاريا.

فالفردي يلجأ إلى العنف إذا ما ترضت حياته للخطر أو للخبرات الصدمية، و هذا التفسير ينطبق على كل مرتكبي جرائم العنف، أما أن يسبب الشخص في إيذاء نفسه و غيره سواء بسبب أو آخر فهذا ما لا يمكن تصوره. حيث أكدت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية سنة 1999 أن ما تحصدته حوادث الطرقات من أرواح يزيد عن 1.2 مليون قتيل عبر العالم بالإضافة أنها وراء إصابة 15 مليون شخص...تكلف 20% من مجموع ما ينفق على الصحة...⁽²⁾

كما يتوقع أن يزداد عدد وفيات الطريق إلى سنة 2020 ليصبح عنف الطريق ثالث أسباب الوفيات في العالم.

أما في الجزائر فقد قدر عدد الوفيات سنة 2002 أزيد من 4000 قتيل و 18508 جريح...أي ما يعادل 12 ضعفا ما يسجل في إيطاليا و 10 أضعاف ما يسجل في فرنسا.⁽³⁾

أسباب هذه الحوادث:

- العامل البشري
- عدم احترام قوانين المرور
- العدوانية

1- عنف الطريق:

يعتبر عنف الطريق من أهم المشكلات التي تواجهها الدول، و التي تؤثر على السلامة العامة للأشخاص سواء كانوا راكبين أو راجلين .

كذلك فقد قام العلماء بدراسة المشكلة رغم أن هذه القضية مطروحة منذ أمد بعيد حيث صادفت ظهور المركبات، حيث يتمادى بعض السائقين في الاعتداء على غيرهم.

(1) مرجع سابق ص 71.

(2) جبالي نور الدين - السياقة العدوانية و عنف الطريق - العنف و المجتمع - مرجع سابق ، ص 468.

(3) مرجع سابق ص 468.

و رغم خطورة هذا المشكل إلا أنه لم يحظى بالدراسة العميقة، و ما هو موجود لا يكاد يتعدى مقالات صحفية ينفصها العمق و التحليل، باستثناء بعض الدراسات التي تناولت جانبا من هذا الموضوع مثل دراسة مركز البحوث الجنائية و الإجتماعية - السيكولوجية السائق - مصر سنة 1975، و دراسة - سالم المطيري - العلاقة بين العدوان و التوافق النفسي و انعكاساتها على الاستهداف لحوادث المرور - سنة 1990 بالكويت. أو دراسة - عبد الواحد كامل - مصدر الضبط و التورط في حوادث السير - سنة 1993، دراسة - محمد النابلسي - حول علاقة حوادث السير بتشوه الدفاعات النفسية - سنة 2002.

2- تعريف السياقة العدوانية أو عنف الطريق:

يعرفه هوبر **Hauber** (1980): "سلوك متعمد يهدف به السائق إحداث ضرر نفسي أو بدني بالطرف الآخر" أي أن السائق يتوقع من سلوكه إحداث الضرر النفسي أو البدني بالضحية. (1) كما يعرفه ناهل **Nahel** "بأنها السياقة تحت تأثير انفعال فاسد" (2) و يعرفه هينزي **Hennesy** (1999) "على أنه سلوك (صادر من السائقين) يعرض للخطر أو يكاد الأشخاص أو الممتلكات" (3) و استعمال عنف الطريق كمرادف للسياقة العدوانية خلق اتجاهين :

- **الاتجاه الأول:** يرى أن عنف الطريق سلوكا عدوانيا شديد في الدرجة ناتج عن فقد السيطرة على الانفعالات السالبة أثناء القيادة مما يجعل السائق يستخدم مركبته كسلاح لفتك الطرف الآخر.
- **الاتجاه الثاني:** يرى التفريق بين المفهومين فالسياقة العدوانية أقل درجة لأن مسرحها عدم احترام قانون المرور بينما عنف الطريق هو خرق للقانون العام. (4)

3- أشكال السياقة العدوانية:

- للسياقة العدوانية أو عنف الطريق عدة أشكال يمكن إيجازها فيما يلي :
- الالتصاق بالمركبة السابقة Tailgating .
 - السياقة التنافسية Competitive drivy .
 - استعمال الأضواء الكاشفة عند التقابل.
 - السب و الشتم و الإيماء بحركات غير لائقة.
 - عرقلة المرور.
 - الإفراط في السرعة.
 - عدم التنبيه عند الانعطاف.
 - عدم احترام إشارات المرور.
 - السياقة البطيئة.

(1) مرجع سابق ص 470.

(2) مرجع سابق ص 470.

(3) مرجع سابق ص 470.

(4) مرجع سابق ص 470.

- استعمال آلة التنبيه بغرض إزعاج الآخرين.
- المجاوزة على اليمين.
- الهجوم الجسدي.
- الملاحقة.

4- أسباب السياقة العدوانية:

4-1- أسباب بيئية: و منها:
- وضعية الطريق - الضوضاء - الحرارة - الازدحام.

4-2- أسباب نفسية: ومنها:

أ- السن و الجنس: حسب دراسة PARRY سنة 1968 على السائقين في بريطانيا وجد أن السياقة العدوانية تكثر عند الذكور بين 17 و 35 سنة و تقل عند الإناث.

ب - الغفلة Anonymity: حسب دراسة Ellisonetal سنة 1995 تبين أن سلوك السائق الذي يقود عربة مكشوفة أقل عدوانية من السائق الذي يقود عربة غير مكشوفة.

ج- أسلوب الحياة: يقف أسلوب الحياة و الذي يتميز بسلوك المخاطرة الاندفاعية، العدوان المفتوح، حيث يعتقد السائق أن بإفراطه في السرعة سيبلغ إلى هدفه متناسي أن الإفراط في السرعة قد يسبب عواقب وخيمة عليه و على الآخرين.

4-3- أسباب إجتماعية:

يعد السلوك العدواني سلوكا متوارثا عبر الأجيال من خلال مؤسسات التنشئة الإجتماعية حيث يستمد الطفل بسلوكاته من خلال الملاحظة و هو راكبا لتستمر معه طوال الحياة، و في دراسة أجراها ويتلوك Whitlock " وجد أن هناك علاقة موجبة بين حوادث الطرقات و حوادث القتل (جريمة قتل أو انتحار)".⁽¹⁾

4-4- مميزات السائق العنيف:

يتفق أغلب الدارسين على أن السائق العنيف يتميز ب:
عمره بين 18 و 35 سنة - الجنس ذكر - له مستوى دراسي متوسط أو دون ذلك - مغامر - عدواني - إنفعالي-حيزي - معقل لتصرفه العدواني.

(1) مرجع سابق ص 475.

خاتمة:

نظرا لخطورة هذه الظاهرة في العالم بصفة عامة يجب علينا إتباع السلوك الحضاري في كل تصرفاتنا و خاصة و نحن داخل السيارة حتى لا نتسبب في إيذاء أنفسنا و إيذاء غيرنا، كما يجب أن تلعب وسائل الإعلام دورها لتبين مدى خطورة السياقة العدوانية، و ألا يتخاذل منفذوا القانون في تطبيقه على المخالفين له .

V- العنف السياسي:

العنف السياسي هو ظاهرة تسارعت وتيرتها و وصلت إلى حد حروب دامية و حالات استنزاف لقوى المجتمع و الدولة، و شهدت المجتمعات مختلف أنواع العنف السياسي، اغتيالات، إضرابات، انتفاضات... هذا و تعد ظاهرة العنف السياسي قديمة قدم التاريخ، مارستها قوى سياسية و إجتماعية حكومة أو معارضة، أو داخل البناء السياسي. و ظاهرة العنف السياسي من أخطر ظواهر العنف في العالم ، فهي تهدد حياة الأفراد و ممتلكاتهم ، كما تهدد الأمن الإجتماعي .

1- مفهوم العنف السياسي :

لتعريف العنف السياسي يجب التطرق إلى ثلاثة اتجاهات :

-الاتجاه الأول: العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر و الأذى بالذات، أو بالأشخاص الآخرين، و تخريب الممتلكات، و عليه فالسلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام.

-الاتجاه الثاني: العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها .

-الاتجاه الثالث: العنف هو عبارة عن مجموعة من الإختلالات و التناقضات الكامنة في الهياكل الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للمجتمع، و عليه فالعنف هو سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداما للقوة أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى بالذات أو بالآخرين و إتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف. و عندما تكون دوافع العنف أو أهدافه سياسية فإنه يصبح سياسيا.⁽¹⁾

(1) أ/ بخوش مصطفى - العنف السياسي و علاقته بالتحول الديمقراطي - العنف و المجتمع - ص 597 .

2- أشكال العنف السياسي :

للعنف السياسي شكلان هما :

1-2- العنف الحكومي :

و هو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات و عناصر معينة و ذلك لضمان استمراره و تقليص دور القوى المعارضة و المناوئة له، و يمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش و البوليس و المخابرات...إلخ

2-2- العنف الشعبي :

و هو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام، و هناك نوعان من العنف الشعبي تمارسه أجنحة السلطة ضد بعضها البعض، أو قوى و جماعات ضد قوى و جماعات لأسباب سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية أو دينية.

3-أسباب العنف السياسي :

إن العنف السياسي ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، تقوم على عدة عوامل و أسباب متداخلة فيما بينها تؤثر على السلطة الحاكمة لتعديل سياسيتها أو تغيير أساليبها، و هذه العوامل يمكن حصرها فيما يلي :

1-3- المجموعة السياسية :

- استبداد النظام السياسي و دكتاتوريته الحكم و عدم وجود مشاركة شعبية⁽¹⁾.
- حرمان القوى السياسية لحرية التعبير.
- افتقاد المؤسسات الشرعية المساندة للجماعات السياسية للسلطة.
- إتباع الدولة لسياسة التعذيب و السجن و الإعدام.
- غياب حرية التعبير و اليأس من تغيير السلطة.
- انعدام الحوار الوطني لمناقشة القضايا الأساسية للبلاد.

2-3- المجموعة الاقتصادية :

- غياب العدالة الاقتصادية و ظهور الطبقة.
- فشل الدولة في توفير ضروريات الحياة من عمل و سكن و تعليم و غيرها.
- استحواذ المقربين للسلطة على الثروة و فشل التنمية.

3-3- المجموعة الفكرية :

- عدم رضا الجماعات السياسية بسبب عدم شرعية السلطة.
- الأزمة الحضارية أو أزمة الهوية⁽²⁾.
- عدم استقلالية النظام السياسي لتبعية الخارج.
- عدم الحفاظ على الاستقلال السياسي و الإقتصادي و الثقافي للبلاد.

(1) فوزي نور الدين - العنف السياسي و أزمة الدولة الحديثة - العنف و المجتمع، مرجع سابق، ص 613.

(2) مرجع سابق ص 614.

3-4- المجموعة الإجتماعية:

- ظهور المهمشين في البلاد و سخطهم .
- انتشار ثقافة الاستهلاك.
- عجز الدولة عن استيعاب و احتواء القوى الإجتماعية الجديدة.⁽¹⁾
- عدم وجود مشروع وطني أو قومي يحقق أهداف المواطنين.

4- أساليب مواجهة العنف السياسي في الوطن العربي:

- اتبعت الدولة العربية عدة سياسات لمجابهة العنف السياسي و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- استخدام العنف المضاد (عنف الدولة اتجاه الجماعات المواجهة للسلطة).
- إتباع أسلوب التعددية السياسية.
- سن مجموعة من القوانين لمواجهة الطوارئ .
- لكن بالرجوع إلى الواقع نجد فشل هذه الأساليب في إيجاد الحلول بل بالعكس فقد زادت حدة العنف السياسي.
- و عليه فإن محاولة لمواجهة العنف السياسي لا بد من إصلاح الإختلالات الموجودة بالأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الفكري و اعتماد سياسة تقوم على :
- المرونة في الجواز و قبول الرأي المخالف.
- تدعيم مؤسسات المجتمع المدني و إعطائها مكانة لائقة.
- تقوية السياسية البسيطة.
- حل أزمة الشرعية للحياة السياسية .
- تطوير القدرة التوزيعية للنظام السياسي ، حتى يضمن توزيع أكثر للثروات.
- تدعيم قيم الحوار للقنوات الرسمية.
- و عليه يمكننا القول أنه لا توجد أي دولة لا تعاني من أزمات داخلية، لكن طريقة التعامل مع هذه الأزمات و علاقة السلطة بالشعب هي التي تتحكم في انعكاسات هذه الأزمات على المجتمع.
- فالإحساس بالمشاركة في السلطة من طرف الشعب يخفف من حدة الأزمة حيث يطغى الشعور بالمسؤولية على جميع الأفراد.
- و عليه فتداول السلطة أمر حتمي لأن تشبثها بيد جماعة معينة و عدم تحسين الأوضاع و الشعور بالاغتراب السياسي من شأنه أن يدفع نحو ممارسة العنف.

⁽¹⁾مرجع سابق ص 614.

تاسعا - أسباب العنف:

يعد العنف ظاهرة واقعية لا بد من دراستها و معرفة أسبابها و الدوافع الكامنة وراءها، و فيما يلي نقدم جملة من الأسباب العامة التي تساعد على ظهور هذه الظاهرة:

I- الأسباب الإجتماعية :

تتعدى الأسباب الإجتماعية المؤدية لظاهرة العنف و التي يمكن حصرها في التربية و التنشئة الإجتماعية، و سائل الإعلام و غيرها...

1- الأسباب التربوية:

يتأثر الفرد في حياته الأولى بأسرته من جهة و بمجتمعه من جهة أخرى. كما تساهم عدة عوامل في عملية التنشئة الإجتماعية كالأسرة و المدرسة، جماعة الرفاق ... و تعد هذه الوسائل العامل الأساسي في نقل حياة الطفل من الناحية البيولوجية إلى إنسان اجتماعي.

فالتنشئة الإجتماعية هي عملية التعلم الإجتماعي، فالفرد يكتسب صفاته عن طريق التدريب المستمر تبعا لمراحل النمو التي يعرفها الطفل لتكوين عاداته الإجتماعية. و مع التطور التكنولوجي و التفتح أكثر على العالم الخارجي بواسطة وسائل الاتصال المختلفة. و يمكن تناول التنشئة الإجتماعية من خلال جانبين هامين هما :

- أ- القسوة الوالدية : العنف يولد العنف
- ب- مشاهدة نماذج العنف بالتلفزيون.

1-1- القسوة الوالدية:

تعد الأسرة الخلية الأساسية التي يبني عليها المجتمع، كما تقوم بعدة وظائف أهمها الوظيفة النفسية و الوظيفة العاطفية.

* الوظيفة النفسية : تتمثل في :

- 1- الإستقرار و الأمن.
- 2- حماية كافة أعضائها.

* الوظيفة العاطفية : تتمثل في :

- 1- التفاعل العميق بين الزوجين.
- 2- التفاعل العميق بين الآباء و الأبناء.

لكن هناك بعض الأسر لا تقوم على هذه الوظائف بل تعتمد على مبدأ القسوة و العنف في تربية الأبناء باعتبار أن هؤلاء ملكا لهم.

فالعلاقات و الاتجاهات المشبعة بالقبول تساعد الطفل على أن ينمو شخصا يحب غيره و يثق بهم.

أما العلاقات و الاتجاهات السيئة نحو الطفل مثل الحماية الزائدة أو التسلط و الإهمال، و تفضيل الذكر على الأنثى تؤثر على النمو النفسي للطفل .
 كذلك أن العلاقات المحبة بين الإخوة و الخالية من التفضيل و التنافس السلبي تؤدي إلى النمو السليم للطفل كذلك الخلافات بين الإخوة و تحيز الوالدين إلى الكراهية.⁽¹⁾
 فالوالدان هما المثل الأعلى للطفل، فصورتهما تنعكس على شخصية الابن و تقوم بتشكيل سلوكه و توجيهاته.
 فالعقاب الشديد الذي يمارس على الطفل، و كذا الخلافات الدائمة بين الزوجين تجعل الأطفال يسلكون السلوك العنيف.

و مما لا شك فيه أن الإصراف في استخدام العقاب لدى الأطفال من شأنه أن يعوق من عملية تكوين الأنا الأعلى عند الطفل أو ما يعرف بمفهوم الضمير و جهاز القمع و يجعل من الطفل إنسانا يفتقر إلى الرقابة الذاتية و يخشى العقاب العاجل يرهب بالسلطة طالما كانت حاضرة أمامه و لا يأبه بها إذا كانت غائبة عنه.⁽²⁾
 فالطفل الذي يعامل بوحشية و عنف في طفولته يسعى إلى الانتقام و ارتكاب جرائم عنف في كبره.
 أخيرا إن المغالاة في القسوة و العقاب للأطفال يعتبر بؤرة الاضطراب السلوكي و كذلك الإفراط في التدليل و اللين مع الأطفال يجعلهم غير قادرين على تحمل المسؤولية.⁽³⁾

1-2- وسائل الإعلام:

إن تفاقم ظاهرة العنف عند الشباب راجع إلى وسائل الإعلام و خاصة التلفزيون الذي يلعب دورا هاما في كشف العمليات العنيفة في شتى أنحاء العالم.
 فالتلفزيون هو الوسيلة الترفيهية الوحيدة التي لا يخلو منها بيت حيث منذ صغره يبدأ الطفل في إدراك الصوت و الصورة، هاته الأخيرة تترك أثرا سحريا في العين التي تلتقطها، و عليه يكون الشخص عرضة لمشاهد العنف دون تحريض مباشر .
 فالإصراف في بث مشاهد العنف يولد اضطرابات نفسية و اجتماعية حادة يكون أساسها السلوك العنيف فحسب دراسات أن هواة الأفلام البوليسية ينتهي بهم الأمر بنظرة مهددة أكثر مما يوجد في الواقع.
 هذا فيما يخص الأفلام الدرامية، و التي يمكن أن يدرك الشباب أنها مجرد أفلام لا غير، ماذا عن الحروب و الكوارث الطبيعية و التي تحصد آلاف اليتامى و المشوهين و التي لا يكف الحديث في أسبوعها الموالي.⁽⁴⁾
 كما أن من جهة التأثير فإن مشاهد العنف قد تظهر في سلوك الأطفال مباشرة لكنها لا تدوم طويلا، أما آخرون فيرون أن هذه السلوكات العنيفة قد لا تظهر مباشرة، بل تنتظر عوامل داخلية و خارجية لتظهر في سلوكات المراهقين.

(1) محي الدين مختار - محاضرات في علم النفس الاجتماعي - ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982، ص ص 151-152.

(2) محمد خضر عبد المختار- الإغتراب و التطرف نحو العنف- دراسة نفسية-اجتماعية- دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1999، ص ص 67-68 .

(3) مرجع سابق ص 70.

(4) مجلة الجيش- العنف في وسائل الإعلام - العدد 483، أكتوبر 2003، ص 12.

2- الحرمان النسبي Deprivation relative :

يترجم هذا الإتجاه " GURR " الذي يعتبر مفهوم الحرمان النسبي من المفاهيم المهمة لتفسير ظواهر العنف حيث أن هناك فروقا واضحا بين التوقعات التي لا بد أن تكون و بين خيبة الأمل نتيجة للتوقعات.⁽¹⁾

فالحرمان النسبي تباين ملموس بين توقعات الناس لظروف الحياة التي يعتبر الناس أن لهم حقا فيها و الأمور التي يظنون أنهم قادرين على بلوغها. و طبقا لنظرية " GURR " فإن العنف الإجتماعي يتفاوت وفقا لحدة الحرمان النسبي الذي يعانيه أفراد المجتمع.

و يمكن تقسيم الحرمان الإجتماعي إلى نمطين :
أ- الحرمان طويل الأجل.
ب- الفترة القصيرة.

فالفرق بينهما مسؤولا عن اتساع مدى العنف، فالحرمان بنوعيه لا بد أن يحدث تأثيره الحقيقي من خلف حالة من عدم الرضا لدى الأفراد، و من ثمة ظهور الحركات الإجتماعية لا بد من وعي ذاتي لدى الذين وقع عليهم الحرمان، و في غيبة مثل هذا الوعي النسبي يدفع من يعاني من هذا الحرمان إلى محاولة تغييره و يجعله يدرك مختلف أبعاد متغيرات الواقع الإجتماعي المراد تغييره. و مما لا شك فيه أن الإحساس بالظلم في أي مجتمع، و الإحساس بعدم المساواة الإجتماعية بين الطبقات العاملة، و التي لا تعمل و تحصل على ما تريد و سيطرة المال على السوق. و تقول **J.Hearn** يمكن مشكلة العنف من حرمان أو عدم تساوي المستويات الاقتصادية و الإجتماعية على الرغم من اختلاف الرأي حول الأسباب و على الرغم من أن نظرية الحرمان النسبي تساهم بشكل عام في العنف.⁽²⁾ كما أن هناك ثلاث آراء حول توضيح أسباب العنف:

أ- الحرمان النسبي ينجم من خلال توقع بعض الأفراد ألا تسوء حالتهم في حين تتحسن أحوال الآخرين دون سبب مشروع، و إذا حدث العكس فإن الإحساس بالحرمان مع الظلم يولدان غضبا و سخطا و تهییء رفض النظام القائم و تحديه و محاولة إقناعه و لو بالعنف .

ب- كما حاول " GURR " أن يقيس مفهوم الحرمان النسبي من خلال أشكال متعددة مثل التعصب و الانقسامات الدينية، و انعدام الفرض التعليمية، و الاعتماد على رأس المال الأجنبي.

ج- كما ربط " GURR " بين العوامل السيكولوجية و الأوضاع الإجتماعية لتفسير القوى المحركة للعنف و ذلك من خلال مفاهيم السخط و الإحباط.

(1) محمد خضر عبد المختار، الاغتراب والتطرف نحو العنف، مرجع سابق، ص 74.

(2) مرجع سابق ص ص 74-75.

3- الثقافة و المجتمع :

تتنحصر هذه الأسباب في الهامشية، و يعرف الفرد الهامشي بالشخص الذي ينتقل من وسط ثقافي إلى وسط آخر إذ لا بد أن يستغرق وقتا طويلا حتى يتكيف مع الوسط الجديد، و يصبح خلالها الفرد متأرجحا بين ثقافتين، و يسمى علماء الاجتماع هذا الفرد " الرجل الذي يعيش على الهامش". و يلخص " محمد دسوقي " عددا من المؤشرات التي تعبر عن الهامشية الاجتماعية باعتبارها إطار لتفسير التطرف منها:

- 1- الإنسان الهامشي هو إنسان لا ينتمي للمجتمع الذي يعيشه.
- 2- الهامشية التي تؤدي إلى خلق عددا من السمات المضادة للمجتمع.
- 3- يلي الإنسان الهامشي للتطرف كمحاولة للتعبير عن هامشية و عن فقدان الدور في المجتمع .

فالظروف الاجتماعية التي تصنع الفرد هامشيا، يشعر بشعور الأقلية، كما أن تصارع ثقافات المدينة يجعل الشخص غير آمنة - متصلبا - متطرفا - متسلطا .
فهذه الظروف إذا ما وجدت شخصا مضطربا نفسيا فإنه يكون أكثر استعدادا للعنف إضافة إلى هذه الأسباب نجد التفكك العائلي، الطلاق، وفاة أحد الوالدين، الاغتراب، قلة التوجيه و الرعاية، انعدام الحب و العاطفة.
كل هذه الأسباب و غيرها تؤدي إلى بروز ظاهرة العنف سواء عنف الإنسان ضد نفسه أو ضد الآخرين.

II- الأسباب الاقتصادية :

تؤدي ظواهر العنف على مسرح الحياة تدني الأحوال الاقتصادية و التي تنجم عنها إصابة بعض الأفراد باليأس و الانتقام من المجتمع كرد فعل للفقر. فهذا الأخير ليس سببا في ظهور العنف بقدر ما يصاحبه من صراعات و ضغوط نفسية تؤثر على الفرد و عليه يمكن الاستدلال باتجاهين هما :

- الاتجاه الأول: الفقر و البناء الاقتصادي لهما دورا في ظهور ارتباك قواعد العنف في المجتمع.
- الاتجاه الثاني: ليس الفقر سببا في حدوث الإضطرابات داخل المجتمع بل الرغبة في تحقيق الثراء هو الذي يولد العنف .

و من خلال نتائج دراسته ريموند - شمبرز **Raymand et Chambers** (1976)، تعتبر المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية مرتبطة بالعجز و اللامعيارية و التبلد السياسي مما يؤدي إلى الاتجاه نحو العنف.

و حسب **ماركس** " أن الإنسان حيوان إقتصادي " و تعمل البيئة الاقتصادية بالمجتمع على تشكيل شخصية أعضائه، في نفس الوقت تؤثر على البناء الاجتماعي و الاقتصادي .
إذ يمكن أن تكون قوة دافعة تساعد على المزيد من استقرار بناء البنية الاجتماعية، أو تحول في ظروف خاصة لتصير قوة تفجير تعمل على تحطيم البنية الاجتماعية.

كما أن الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات و ما خلفته من انتشار للفساد، و البطالة المجتمعية، و انهيار النسق القيمي إلى آخر الإختلالات التي شاهدها المجتمع خلال العشرية الأخيرة⁽¹⁾.

هذا و يشير " كوهان " إلى أن البناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات إجتماعية معينة، مما تنتج تنظيمات طبقية خاصة، و في كل مجتمع ثمة طبقتان رئيسيتان، طبقة حاكمة مشغلة و أخرى محكومة مستقلة، و أفراد هذه الطبقة يغتربون عن القيم السائدة أو طريقة إنتاج الأشياء و هم يشكلون أخيرا جماعة ضخمة يجمعهم معا الوعي الطبقي المشترك⁽²⁾.

و كما أن السلوك الإقتصادي ظل يعتبر سلوكا إنسانيا، و من ثم خاضعا للقيم الأخلاقية الإنسانية، حيث أصبح السلوك الإقتصادي منفصلا عن النظام الأخلاقي و القيم الإنسانية و الحق أن الآلة الإقتصادية اعتبرت كيانا بذاتها مستقلة عن احتياجات الإنسان و إيرادات البشر. إن العلاقات الإقتصادية تقرر الأشكال و الوسائل المختلفة للعنف السياسي.

إن للبطالة آثار سياسية على البلدان التي تعاني منها أي انتشارها يؤدي إلى خلق تكتلات و ضغط عن النظام السياسي القائم في الدولة مما يولد ضغطا على أمن الدولة و المشكلة أصعب و أضخم عندما يواجه هؤلاء الأفراد مشاكل السكن و المعيشة في العواصم مما يورطهم في الانضمام إلى أية جماعة تحتضن هؤلاء الأفراد .

III- الأسباب النفسية:

بالرغم من تعدد العوامل المؤدية للعنف، إلا أن هذه العوامل ترجع جذورها إلى الإنسان باعتباره محصلة للمؤثرات المختلفة سواء كانت سياسية - نفسية - إجتماعية - اقتصادية - ثقافية. فالشخصية من المواضيع المهمة التي اهتمت بها النظريات، و هي حيز الزاوية و الجذور الأولى التي من خلالها يمكن أن تتوافق مع هذا الواقع و في ظل الظروف المحيطة، أو تتجه نحو العنف، و التمرد نتيجة لمشاعر الإحباط المتتالية من هذا الواقع، أو تعاني من مشاعر الإنسحابية و التبدل لمواجهة مشاعر الإحباط الموجودة و المعرقة للبناء النفسي، و يمكن إجمال أن الشخصية تواجه خيارات ثلاثة لمواجهة الظروف و العوامل المهيأة للعنف:

- 1- التوافق مع الواقع رغم الظروف المحيطة و يرجع هذا لبناء الشخصية.
- 2- العنف و التمرد على هذا الواقع نتيجة لعدم التوافق و مشاعر الإحباط المتتالية من العوامل المهيأة للعنف.
- 3- الإنسحابية و التبدل و هو الطريق الملكي إلى مشاعر الأنا.

إن السلوك العنيف حسب قاموس علم النفس " يتمثل في مجموعة من الميول القوية التي تفعل بطريقة مضادة لقوانين المجتمع و لعاداته. و شخصية الإنسان لمجرم تتصف بالانطواء و اللامبالاة العاطفية، بالعدوانية و العنف، بالأنانية و سرعة السقوط في الرذيلة و سهولة اختراع القصص التبريرية"⁽³⁾.

(1) محمد خضر عبد المختار- الاغتراب والتطرف نحو العنف ، مرجع سابق، ص 90.

(2) فضال نادية- مساهمة في دراسة السلوك العدواني عند الطفل ضحية مشاهد عنيفة - مذكرة ماجستير ص 39.

(3) Nobert Sillomy- Dictionnaire de psychologie- Paris- Bordas 1980

و خلاصة القول أن حدة العنف هي إرتكاب الجريمة سواء الإعتداء على الأشخاص، على العرض، على المال . فالظاهرة الإجرامية تتضمن سلوكا عنيفا ، و أن العوامل الداخلية و الخارجية تتحكم في السلوك العنيف، و تؤدي بذلك إلى ارتكاب الجرائم في ظل الظروف الإجتماعية القاسية التي تحيط بالبيئة التي تعيش بها .

عاشرا - حالة العنف في الجزائر:

من خلال مقال " حالة العنف في الجزائر من منظور التحليل النفسي " لصاحبه م. عبد الكريم و المستمد من كتاب " عنف رضا و ذاكرة " لمجموعة من الموثقين يتناول السلوك العنيف عامة و ما حدث في الجزائر خلال التسعينات خاصة.

حيث خلف العنف أزيد من مئة ألف قتيل و أكثر من مليوني ضحية، و ما يفوق العشرين مليار دولار من الخسائر.

أما الأستاذ عبد الرحمن موساوي في كتابه المنعون " العنف في الجزائر...قوانين السديم" الصادر عن منشورات البرزخ، فقد اعتبر أن العنف عبارة عن ظاهرة كونية ، و لا يظهر في مجتمع دون آخر و لا يمكن تحديد بروز اعنف في أي مجتمع من المجتمعات بلحظة تاريخية معينة... يمكن القول أن توقيف المسار الانتخابي و اغتيال الرئيس محمد بوضياف يفسران لوحدهما أسباب العنف في الجزائر.(1)

فالعنف له بعد تاريخي يمكن أن يتفجر في أي لحظة فإذا اعتبرنا ان الأزمة الإقتصادية، و غياب العدالة الإجتماعية، انتشار الرشوة. عوامل تأزم أي مجتمع لكنها لا تؤدي بالضرورة إلى خلق العنف و ذلك بغية تجاوز هذه الأزمة .

كما أكد الأستاذ عبد الرحمن موساوي أنه لا يجب الاعتماد على التفسيرات الإقتصادية لدراسة هذه الظاهرة، بل يجب الالتفات للبعد الثقافي لفهم مسار العنف و مختلف أطواره.(2)

كما تناول الباحث مختلف التفسيرات التي تناولت أسباب العنف في الجزائر منها التفسيرات الإستعمارية التي تعتبر الفرد الجزائري عنيف بطبعه و ذلك حسب ما جاء في دراسة قام بها البروفسور أنطوان بورو عام 1918. أن التركيبة النفسية الجزائرية للجزائري تجعله ميالا للعنف و أن سكان شمال إفريقيا بمثابة رعاغ غير قادرين على القيام بالواجبات الحضارية و الأخلاقية.(3)

كما نشر هذا الأخير كتابا عام 1932 بعنوان " الإنذفاع الإجرامي لدى الأنديجان الجزائري " جاء فيه أن الفرد الجزائري لا يملك قشرة دماغية و مخية فهو بذلك إنسان غير سوي. و لقد ظلت هذه النظرية العنصرية منتشرة في أوساط المثقفين الفرنسيين إلى يومنا هذا. كما ينفي موساوي كون أن العنف في الجزائر سببه أطراف أجنبية، و كون أن الأزمة الحضارية و أزمة التنمية تحصران أسباب العنف في انحرافات التاريخ فقط.

(1) حميد عبد القادر – علينا قراءة العنف في الجزائر بعيدا عن التأثيرات السياسية- عن محاضرة عبد الرحمن موساوي بالمركز الثقافي

الفرنسي، الجزائر، 2007/01/16، ص 1. www.google.fr

(2) مرجع سابق، ص 1.

(3) مرجع سابق، ص 1.

I- أسباب تزايد ظاهرة العنف في الجزائر:

1 - أسباب سياسية:

- أ- إعتقاد الديمقراطية كمبدأ للوصول إلى السلطة دون تحضير كاف للحكام و المحكومين.
- ب- التناقض القيمي : و نقصد به الإيمان بمبادئ العدالة و الوطنية، لكن عند التطبيق نعتد على المحسوبة و العواطف الشخصية.
- ج - عدم تقبل طروحات الآخرين في إيجاد الحلول و سيطرة قرارات الجماعات اللارسمية في التخطيط و التنفيذ.
- د- اعتماد العنف السياسي لغة للحوار في القضايا السياسية.
- هـ - انعدام الثقة بين الرؤساء و المرؤوسين.

2- أسباب إجتماعية:

امتد العنف إلى المجتمع الجزائري من خلال مؤسسات التنشئة الإجتماعية بداية من الأسرة فأثر ذلك في تربية الأطفال (العنف الجسدي مثل الضرب و الحرق ...) من طرف آبائهم، مما أدى إلى ظهور جيل مريض، منحرف، ناغم على المجتمع، يتعاطى الكحول و المخدرات .
ناهيك عما نشاهده في الشوارع من أطفال يمارسون العنف اللفظي من خلال ألفاظ و سلوكيات تمس بالحياء العام. و لا يمكننا أن نقف عند الحد بل قد نشاهد مظاهر العنف حتى في المساجد تلك الأماكن المقدسة و التي أصبحت فسحة لمجالس الفتن.

3- أسباب نفسية:

تركبت الأسباب السالفة الذكر أثرا على نفسية المجتمع الجزائري فتولد مشاعر القلق و تمت العدوانية، و ماتت في نفوسنا مشاعر الأخوة و الرحمة و التسامح، و سيطر العنف على سلوك كل فرد من المجتمع الجزائري الذي كان يضرب فيه المثل في البطولات .

* الحلول المقترحة:

لتفادي ظاهرة العنف بالمجتمع الجزائري يمكن تلخيصها فيما يلي :

- 1- تفادي الأسباب السالفة الذكر.
- 2- الابتعاد عن العنف و العنف المضاد.
- 3- التحرر من العقم الفكري (البحث عن التغيير و الوجود).
- 4- التحرر من العنف يحرر من الخوف.
- 5- الإيمان بلا إكراه في الدين.

II- إحصائيات حول مستوى الجريمة بالجزائر:

تعتبر ظاهرة العنف من الظواهر الخطيرة التي تهدد كيان المجتمع بصفة عامة و الشباب بصفة خاصة. نظرا لاتسام هذه الفئة بالتسرع. و بما أن العنف أسلوب بدائي فهو جريمة يعاقب عليها القانون. و ككل الجرائم فهو ينخر في كيان المجتمع و ينال من وحدته و تماسكه و استقراره و أمنه. و في هذا الإطار سنعرض بعض ما توفر لدينا من الإحصائيات من جريدة الحوار. فقد كشف تقرير الثلاثي الأول لسنة 2007 للدرك الوطني عن توقيف 12462 رجلا و 228 امرأة بسبب ارتكاب جنح و جرائم مختلفة منهم 640 قاصرا. هذا و قد أحصت مصالح الدرك 6833 حالة جريمة تم توقيف على إثرها 7784 شخصا و وضع 6276 شخص رهن الحبس فيما أطلق سراح 1535 شخصا.

و الجدول رقم -03- يمثل إحصائيات خاصة بالجرائم و الجنح:

نوع الجريمة	عدد الحالات	الإجرام المتخذ
ضد الممتلكات	2828	
ضد الأشخاص	2163	
ضد الإقتصاد الوطني	67	
تخريب الممتلكات	4446	
السرقه	2224	
الضرب و الجرح العمدي	1418	
سرقه السيارات	575	ايقاف 676 شخصا، سجن 59 شخصا و مصادرة 587 سيارة
القتل العمدي	104	
جرائم الدعارة	25	
الإختطاف	31	
تزوير الأوراق النقدية و قيمتها (1157600 د ج)	66	ايقاف 86 شخصا، وضع 52 شخصا رهن الحبس و استنفاد الباقي من الإفراج

المصدر: جريدة الحوار - النساء و القصر
المجرمون في ارتفاع - العدد 2775
الأربعاء 11 أبريل 2007، ص 5
+ معالجة شخصية.

الجدول رقم – 04- تصنيف المجرمين من حيث الجنس:

النسبة المئوية	عدد الحالات	الجنس
1.8%	228	أنثى
98.2%	12462	ذكر
100%	12690	المجموع

المصدر: جريدة الحوار – مرجع سابق.

الجدول رقم – 05- تصنيف المجرمين من حيث السن:

النسبة المئوية	عدد الحالات	الفئات
5.04%	640	أقل من 18 سنة
46.36%	5884	8 — 29
30.98%	3921	29 — 40
17.69%	2245	أكثر من 40 سنة
100%	12690	المجموع

المصدر: جريدة الحوار – مرجع سابق.

الجدول رقم -06- يمثل تصنيف المجرمين من حيث الوظيفة:

النسبة المئوية	عدد الحالات	الوظيفة
96.87%	9263	البطالون
3.12%	299	الطلبة
100%	9562	المجموع

المصدر: جريدة الحوار- مرجع سابق.

هذا و أضاف التقرير إلى أنه تم سجن 8353 شخصا و استفاد 4337 شخصا من البراءة. كما جاء في نفس الجريدة ليوم الثلاثاء 10 أبريل 2007 ص 13 لكمال حفاصة تحت عنوان: " أطفال الشوارع في الجزائر".

- إثبات النسب لدينا حوالي 1400 قضية .
- عدد حالات العنف الجسدي و الجنسي 2000 قاصرا خلال الثلاثي الثاني الممتد من جانفي إلى ماي 2006.

هذا و مما جاء في هذه الجريدة من أرقام مخيفة دليل على خطورة الواقع الذي نعيشه و خاصة فيما يخص ظاهرة الاعتداء الجنسي على الأطفال و المتاجرة بهم و جلهم من أطفال الشوارع الذين أصبحوا سلعة و مصدر رزق بعض العصابات تحقق بهم أرباحا طائلة و هؤلاء الأطفال يطلق عليهم اسم - اللقطاء -.

و في تقرير آخر تحت عنوان - قبل أن ننتج جيلا جديدا من المزدولين - جريدة الحوار- الصادرة يوم الثلاثاء 10 أفريل 2007 ، ص 19. أشار هذا التقرير إلى ما يلي:-وجود 53 مركز لعلاج المدمنين عبر الوطن و 185 خلية استقبال و توجيه على مستوى القطاعات الصحية.

و الجدول رقم 07- يوضح قضايا المخدرات عبر السنوات:

السنوات	عدد القضايا	الكمية المضبوطة	الإجراء المتخذ
2002	/	2148.379 كغ من القنب	توقيف 5858 متورطا جزائريا و 22 مغربيا و 54 أجنبيا
2003	5161	/	
2004	2800 حيازة و استهلاك	4409 كغ من الحشيش المعالج 1688.935 كغ من القنب	
2006	10 قضايا تهريب دولي 1400 قضية تهريب	27838.6 قرصا من المؤثرات العقلية 2310.429 كغ من راتنج القنب	

المصدر: جريدة الحوار- قبل أن ننتج جيلا جديدا من المزدولين - العدد 2776 الثلاثاء 10 أفريل 2007، ص 19 + معالجة شخصية.

الجدول رقم -08- يمثل الجرائم المرتكبة سنة 2006:

نوع الجريمة	عدد القضايا	الإجراء المتخذ
تزوير العملة	403 تورط فيها 431 شخص	استرجاع 20084 ورقة نقدية وطنية
جرائم النصب و الاحتيال	335 تورط فيها 650 شخصا	
جرائم المساس بالأموال	23867	
جرائم المساس بالأشخاص	38099	
مخالفة ضد البيئة	24376	إنجاز 29888 محضرا و هدم 4631 بناية

المصدر: جريدة الحوار ، مرجع سابق ، ص 19.

و الجدول رقم -09- يمثل حصيلة وطنية مقارنة لحوادث المرور:

السنة	2005	2006	الفارق	الفارق الحاصل
حوادث	20756	34529	5773	16.71%
الجرحي	43120	51048	7928	15.53%
القتلى	2720	3477	757	21.77%

المصدر: مديرية النقل لولاية ميلة

حيث أن أول حادث مرور أدى إلى إصابة شخص بجروح عام 1896 ببريطانيا و أول حادث مرور أدى إلى وفاة كان بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1899. و خلال سنة 2003 سجل 43227 حادث مرور تسبب في 63699 جريح و 4343 قتيل. كما سبب في خسارة مالية قدرت بـ 65 مليار دينار جزائري. ما يكفي لبناء 65000 وحدة سكنية أو طريق عادي طوله 1200 كلم.

III- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2005:*

تميزت سنة 2004 بتعرض الحقوق الإنسانية لجميع الناس من الرجال و الأطفال و النساء للإستهلاكات في كل بقع العالم، حيث ظلت المصالح الإقتصادية و صور النفاق السياسي و مختلف الجوانب الإجتماعية تشعل نيران النزاعات في كل أنحاء العالم .

هذا و قد جاءت الحرب على الإرهاب للإنتقاص من المبادئ العالمية لحقوق الإنسان أكثر من مواجهتها للإرهاب العالمي. كما ظل مصير ملايين من النساء تعانين من العنف بسبب نوعهن يقابل بالتجاهل، بينما كان الإهمال الكامل تقريبا هو مصير الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للجماعات المهمشة.

و جاء هذا التقرير لتغطية 149 دولة يطالب فيها بمزيد من المحاسبة على المستوى الدولي. رغم ما جاء سالفا غير أن هذا التقرير يؤكد وجود انفراجات خلال هذه السنة و ذلك بفضل دعاة حقوق الإنسان، و هيئات المجتمع المدني التي تنادي الأمم المتحدة، و إخضاع الكثير من الشركات و المؤسسات لمزيد من المحاسبة، تعزيز العدالة الدولية، تشديد الرقابة على تجارة الأسلحة، و محاربة العنف الممارس على المرأة.⁽¹⁾

IV- عدم حماية النساء من العنف في الجزائر:

جاء في تقرير منظمة العفو الدولية الذي قدمته إلى الأمم المتحدة الصادرة في 10 يناير/كانون الثاني 2005 أن الدولة الجزائرية متعاسرة في حماية النساء من الضرب و الإغتصاب و التمييز القانوني و الإقتصادي و خاصة فيما يخص إختفاء الآلاف من النساء خلال الأزمة التي حدثت بالجزائر في التسعينات و عدم تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة ...

هذا من جهة و من جهة ثانية الحياة القاسية التي تعانين منها آلاف النساء اللاتي مر من أزواجهن و أبائهن.

كما تبين منظمة العفو الدولية أن غياب العدل سهل ارتكاب العنف ضد النساء و استنادا إلى المقابلات التي أجرتها المنظمة مع النساء الجزائريات الناجيات من العنف، و مع مجموعة من المنظمات و النشاط داخل الجزائر و خارجها تتضمن الملاحظات التالية:

- سهلت النصوص القائمة على التمييز في قانون العائلة ممارسة العنف ضد المرأة، و أضفت الشرعية على التمييز عمليا، و جعلت من الصعب على المرأة التعامل مع العواقب المترتبة على الانتشار واسع النطاق لانتهاكات حقوق الإنسان.
- انعدام التحقيقات في أشكال العنف الجنسي ضد المرأة و منها الإغتصاب و عدم تقديم المسؤولين عن ارتكابها للعدالة.
- عدم كفاية التدريب المقدم للشرطة و القضاة و الموظفين المكلفين بقضايا العنف الجنسي أو العنف العائلي.

- اختفاء قريب ذكر يسبب عدم حصول المرأة على المعاشات و المخدرات و الأملاك.
- وجود قوانين قائمة على التمييز مثل الواجب القانوني في طاعة الزوج، و حق الزوج في التطليق من جانب واحد بدون أن يترتب عليه واجب دفع نفقة أو توفير سكن
- كما أكدت المنظمة عن فشل الحكومة الجزائرية في إيجاد سياسة تساهم في حماية النساء من العنف، هذا و قد أبدت الجزائر تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الأمر الذي شكل عائقا خطيرا في وجه ضمان الحقوق الأساسية للنساء و يجب سحبها.⁽¹⁾

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا تناول مفهوم العنف انطلاقا من بعض التعاريف لغة و اصطلاحا، زيادة على تناولنا لبعض التعاريف لدى بعض العلماء، ثم تطرقنا إلى بعض المفاهيم المرتبطة بمفهوم العنف حتى نزيل اللبس في استخدامها، كما تم التعرض إلى بعض المقاربات النظرية لظاهرة العنف. كما أننا أشرنا إلى بعض النظريات المفسرة لظاهرة العنف، الأمر الذي استوجب منا التطرق إلى بعض تقسيمات العنف، وكذا أشكال العنف. و خلصنا ختاماً إلى تحديد أسباب العنف مع التركيز على حالة العنف في الجزائر لتأكيد مدى أهمية و خطورة هذه الظاهرة على الصعيد العالمي و الوطني الأمر الذي يستدعي تكثيف الدراسات و البحوث في هذا المجال لأن العالم حالياً أصبح أكثر عنفا حيث أصبح العنف أداة و وسيلة لتحقيق أهداف ما فردية و جماعية عن طريق القوة و الإكراه و الاعتداء .

⁽¹⁾ تقرير منظمة العفو الدولية ، ص 2 ara.amnesty.org

الفصل الثالث

المدينة

- أولاً: تعريف المدينة.
- ثانياً: أنواع المدن.
- ثالثاً: مفاهيم مرتبطة بالمدينة.
- رابعاً: مدينة قسنطينة.
- خامساً: المدينة الجديدة - علي منجلي -.

تمهيد:

يحظى موضوع دراسة المدينة بأهمية بالغة في مجال علم الاجتماع الحضري، لما تتضمنه هذه الأخيرة من ظواهر إجتماعية عديدة، رغم أنها ليست ظاهرة حضارية، غير أن النمو الذي تعرفه المدن هو الشئ الحديث الذي يتطلب الدراسة و الاهتمام .

و ما نسعى إليه في دراستنا هذه هو **اتضاح** موقع المدينة في إطار النمو الإجتماعي، و هل المدن عبارة عن تكوينات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الإجتماعية، أم عبارة عن ظواهر هامشية ضمن هذا النمو المتمثل في تراكم عدد لامتناهي من جزيئات إجتماعية صغيرة.

و مدينة قسنطينة باعتبارها المجال العام لدراستنا عرفت توسعا عمرانيا عبر التاريخ بدءا من العهد التركي و استمر إلى يومنا الحالي الأمر الذي أكسبها ثقلا سكانيا و سياسيا.

و نحن في هذا الفصل نحاول أن نتناول هذا الموضوع بشئ من التوضيح مبرزين أهم المراحل التاريخية التي مرت بها مدينة قسنطينة لنخلص إلى دراسته بشئ من التفصيل مدينة – علي منجلي- النموذج .

تعريف المدينة من حيث كونها تنظيم اجتماعي بالإضافة إلى كونها طريقة حياة.

كما تم التطرق إلى تقسيم المدن من حيث عدد السكان و تطورها التاريخي و الأعمال التي تؤديها بالإضافة إلى هذا قياس درجة تقدمها و المهن الغالبة فيها.

كما تم معالجة بعض القضايا المرتبطة بالمدينة مثل ظهور معايير الحياة الحضارية و مظاهر النشاط فيها و الشروط الواجبة لنجاح مشروع المدينة الجديدة و النموذج المدني بالإضافة إلى صفات إنسان المدينة و الأزمة التي تعاني منها المدينة.

كما تطرقنا بشئ من التفصيل إلى مدينة قسنطينة من حيث نمو السكان و تطور العمران.

و أنهينا الفصل بالتعرض إلى مدينة – علي منجلي – من جوانب مختلفة لها علاقة وطيدة بموضوع بحثنا هذا.

أولا - تعريف المدينة:

يختلف تحديد مفهوم المدينة بين البلدان، فالموقع الحضري في الولايات المتحدة هو بصفة رسمية، أية مجموعة تتشكل على الأقل من 2500 ساكن، ثم و أن المنطقة المتحضرة هي مدينة لا يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة⁽¹⁾.

أما في جنوب إفريقيا فتحدد المنطقة الحضرية حسب الأصول العرفية للسكان، أما في البرازيل فإن المدينة هي العاصمة نظرا للوظيفة السياسية للمناطق الحضرية. وهناك طريقة ثالثة لتعريف المدينة يقوم على بنيتها الاجتماعية و الوظائف التي تؤديها، و عليه فعلماء الاجتماع ركزوا في تعريفاتهم على التقاليد السوسولوجية كحجم محدد جغرافيا لتنظيم اجتماعي ما يتوفر على بعض الصفات :

- 1- أن يكون عدد السكان كبيرا و نسبيا و إستطانتهم كثيفا و متنوعا.
 - 2- أن يخرط بعض الناس على الأقل في مساعي غير زراعية و بعضهم يكونون متخصصين بالإضافة إلى وجود لغة مكتوبة.
 - 3- تؤدي وظيفة السوق و لها على الأقل سلطة معدلة جزئيا.
 - 4- تبرر بعض التفاعلات بين الأفراد ليس بالنظر إليهم كأفراد بل بالأدوار التي يؤديونها .
 - 5- وجود رابطة اجتماعية تتعدى العائلة و القرابة متمثلة في القانون و التقاليد⁽²⁾.
- إن تعريف المدينة المعروف لا يعد كافيا، إذ أن علماء الاجتماع عرفوا المدينة من خلال تنظيمها و وظيفتها و صفاتها الاجتماعية:

1- المدينة كتنظيم اجتماعي:

لقد أكد بعض العلماء من أمثال ماكس فيبر، و دور كايم و هنري ماين على الوظائف التي يقوم بها المدينة و أنواع تنظيمها، فحسب فيبر أن المدينة تؤدي وظائف إجماعية و قانونية و اقتصادية⁽³⁾ و باستخدام المفاهيم التي يستعملها فيبر حول في التنظيم الرسمي و السلطة و النفوذ يرى فيبر (و ميلز (1958/1946) يمكن تحليل الحراك الحضري و أشكال البنى.

أما دور كايم مثله مثل فيبر فمن خلال دراستهما لعلم الاجتماع المدينة فإنهما يقدمان فروقا بين أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية و الأشكال الأكثر تعقيدا في المجتمعات الأوروبية الغربية المتحضرة⁽⁴⁾.

(1) عبد الحميد دليمي - السياسات الحضرية - منشورات جامعة منتوري - قسنطينة، 2004، ص 6.

(2) مرجع سابق ص 6.

(3) مرجع سابق ص 7.

(4) مرجع سابق ص 7.

فنتقسيم العمل يخلق تبعية متبادلة من السكان و هو شكل من أشكال التضامن العضوي في حين نجد في المجتمعات التقليدية فإن التنظيم الإجتماعي يقوم على التضامن الآلي الذي يحكمه الضمير الجمعي. كما يؤكد دور كايم على أن المجتمعات الحضرية متكاملة وظيفيا. كما أن البنية الإجتماعية يمكن أن تبرز في الأسلوب الذين يتمركزون فيه في المجالات الجغرافية. أما ماين 1870 maine مثله دوركايم و فيير يرى بأن المدينة عبارة عن تنظيم وظيفي، هذا التنظيم الحضري يقوم على أساس العقد الإجتماعي الذي يسمح للناس بالعيش متقاربين جغرافيا و يكونون في تفاعل مع الأفراد الذين لا يعرفونهم .

2- المدينة كطريقة حياة:

اعتبر بعض علماء الاجتماع بأن تنظيم الحياة الحضرية يختلف عن النموذج الريفي، حيث أن الأشكال التنظيمية للمدينة تختلف في أساليبها عن الريف ، الأمر الذي سبب لأفرادها اضطرابات عصبية جد مؤثرة، و لقد ظهر ذلك جليا في أعمال لويس ويرث " المدينة كطريقة حياة " نتائج سلبية على الفرد تتمثل في الغالب في الانحراف و الاضطراب الناجم عن تعقيد أنماط التنظيم فيها .

ثانياً - أنواع المدن:

تختلف المدن عن بعضها البعض من عدة زوايا، فبعضها مظهري و البعض الآخر أساسي فلكل مدينة شخصيتها المستقلة نتيجة لتاريخها و تطورها الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي و العمراني كما يمكن أن نحدد مجموعات لمدن متشابهة. هذا وقد قام العلماء بمجهودات لتقسيم المدن و هي :

1- تقسيم المدن من حيث عدد السكان:

يعد هذا التقسيم أسهل أنواع التقسيمات، حيث يربطه علماء الإجتماع بتعدد الحياة في المدينة، فيجد أن النسبة الكبرى من سكان الحضر في مجتمعات تمتاز بشدة تعقدتها، بينما تعيش الأقلية في مجتمعات أقرب إلى القرى منها إلى المدن .
و تقسم المدينة إلى أربع فئات، و هو أشهر تقسيم لدى المشتغلين بالمسائل الإجتماعية، و هذا لا ينفي وجود تقسيمات أخرى للمدينة.

2- تقسيم المدن من حيث تطورها التاريخي:

تركت المراحل التاريخية أثرها في المدن من حيث بناءاتها و أنماطها المعمارية و هذا يتجلى في معظم المدن و ما يوجد منها من آثار مثل الفتح العربي في الجزء القديم و الوجود الأوربي في الجزء الجديد.
و مما لا شك فيه أن هذا النوع من التقسيم له أهميته في تتبع الحضارات التي مرت بها كل مدينة.

3- تقسيم المدن من حيث الأعمال التي تؤديها:

تختلف المدن من حيث الأعمال التي تؤديها، فمدينة كالمحلة الكبرى مثلا تعتبر صناعية بينما تعتبر مدينة طنطا تجارية و دينية، و مدينة الغردقة مدينة بها مناجم و الإسكندرية مدينة سياحية. و يستعمل " جيست و هالبرت " تقسيما سداسيا للمدن من حيث الأعمال التي تؤديها :

- مدن صناعية
- مدن تجارية
- مدن سياسية
- مدن ثقافية

- مدن صحية و ترويجية
- مدن متعددة الأغراض (1)

و يعتبر هذا التقسيم بعيد كل البعد عن الدقة في الدراسة الإجتماعية، فهذا التقسيم يفيد في الوصف ذلك أن كل المدن تعتبر متعددة الاختصاصات.

(1) عبد المنعم شوفي- مجتمع المدينة - دار النهضة العربية ، بيروت، 1981، ص 31.

أما هاريس قسم المدن إلى تسعة أنواع بناء على دراسة لأنواع العمل التي يقوم بها الأهالي في كل مدينة :

- مدن صناعية
- مدن تجارية بالقطاعي
- مدن تجارية بالجملة
- مراكز للمواصلات
- مدن استخراجية (مناجم)
- مدن جامعية
- مدن ترويحية
- مدن سياسية
- مدن متعددة الأغراض⁽¹⁾

و الملاحظ أن هاريس لم يضيف شيئاً عما جاء في التقسيم الأول. كما قام علماء آخرون بتقسيمات أخرى كشفت من خلال دراسة الارتباطات الموجودة بها معلومات كثيرة عن المدن في الولايات المتحدة الأمريكية. فمثلاً توصلوا إلى أن المدن الصناعية بها نسبة كبيرة من الأجانب المتجنسين و من السيدات العاملات، بينما تمتاز الضواحي السكنية بزيادة عدد النساء عن الرجال. و بقلة العزاب من الرجال و كثرة العزاب من النساء و كثرة المسنين... كما تمتاز المدن الترويحية بارتفاع نسبة الأرامل من الرجال و النساء⁽²⁾.

4- تقسيم المدن من حيث درجة تقدمها:

لقد قام **قورنديك** بتقسيم المدن من حيث جملة الخدمات التي تقدمها لسكانها، فقد قسم الخدمات إلى 38 نقطة تقع في ستة أقسام عامة: الصحة و التعليم و الترويح و الاقتصاد، ثم تسهيلات عامة و نثریات. و قد قام هذا الأخير بدراسة مفادها أن هناك علاقة بين التقدم و التأخر، فمثلاً المدينة التي بها أعلى نسبة من التعليم يتمتع سكانها بمستوى اقتصادي و صحي و ترويحي أفضل من غيرهم و العكس صحيح. كما وجد **قورنديك** أن المدن التي يعيش بها سكان طبيون يكسبون أموالهم من خلال أعمالهم تكون أشد تقدماً من باقي المدن.

و رغم أنه لا يمكن تطبيق هذه النتائج على كل المدن، إلا أننا نستخلص من هذه الدراسات العلمية بعض الحقائق المهمة في التخطيط العمراني و الإجتماعي و الإقتصادي للمدن.

(1) عبد المنعم شوقي- مجتمع المدينة - دار النهضة العربية ، بيروت، 1981، ص 31.

(2) مرجع سابق ص 32.

5- تقسيم المدن من حيث المهن الغالبة فيها:

كما يمكننا أيضا تقسيم المدن من حيث المهن الموجودة بها و التي يمارسها سكانها و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- فئة المهنيين كالأطباء و المدرسين و الاجتماعيين و المهندسين.
- فئة المديرين سواء كانوا مديري حكوميين أو مديري شركات أو مديري هيئات إجتماعية.
- فئة أنصاف المهنيين كخريجي المدارس و المعاهد المتوسطة.
- فئة الكتبة.
- فئة صغار التجار و الباعة.
- فئة العمال المهرة كالبرادين و الميكانيكيين.
- فئة أصحاب الورش كالسمكزية و الكهربائية و النجارين.
- فئة العمال غير المهرة كالحمالين.
- فئة الخدم و الجرسونات⁽¹⁾.

و ما نلاحظه من هذا التقسيم أن التقسيم المهني يرتبط بتقدم المدن أو تأخرها. و هذا يسهل لرجال التخطيط معرفة مدة تأثير إدخال نوع معين من الصناعة أو التجارة قبل تنفيذها، فإذا ما أدخلوا صناعة بها عمال غير مهرة أثر ذلك على مستوى المدينة و اقتصادياتها...

ثالثا- مفاهيم مرتبطة بالمدينة:

1- ظهور معايير الحياة الحضرية:

لعب الوسط الحضري دورا هاما في بلورة اتجاهات و معايير حضرية للأسرة، و أول الاتجاهات الحضرية للأسرة الجزائرية الجديدة تقليص حجمها من أسرة ممتدة إلى أسرة زوجية (نووية) حيث أصبح هدف كل زوجين العيش في سكن مستقل عن الأولياء و لم يكن التغيير قد مس حجم الأسرة فقط، بل شمل حتى بعض العادات و القيم و أسلوب حياتها.

فكان التغيير الأسري و الميل إلى الفردانية سببا في اختفاء الأنماط القديمة للتعاون و التضامن⁽¹⁾. فيروز عادات و قيم و سلوكيات إجتماعية أعطى مفهوما جديدا للأسرة الجزائرية التي انتقلت إلى الوسط الحضري الجديد فاختمت القيم التي كانت بارزة منها سيطرة رب العائلة، قوة الروابط الأسرية و القرابة. فأصبحت الأسرة عنصرا نشيطا فعالا، فهي لا تبقى على الحال الذي كانت عليه، دون أن يصيبها تغيير، بل تنتقل من شكل لآخر بقدر ما يتطور المجتمع⁽²⁾.

فكان كل تحول و تغيير يظهر على مستوى المجتمع تمتد آثاره إلى بناء الأسرة، و يؤثر هذا الأخير بدوره في بناء المجتمع، إذ كان التبادل واضحا، كل تغيير في البناء الواحد يؤثر في الثاني، فظهور و تفشي ظاهرة الطلاق و عدم التفاهم، و غياب السلطة الأبوية يؤدي إلى انحراف الشاب. و كان لهذا التغيير الواضح عدم خضوع الفرد للأسرة وحدها، حيث لم تعد الأسرة هي المسؤولة الوحيدة عن ضبط سلوك الفرد، إذ ظهرت ضوابط رسمية قانونية، كما اكتسب الفرد حرية الخاصة و مسؤوليته على نفسه، فلم يعد ذلك الفرد المقيد بضوابط الأسرة، بل أصبح حرا غير مجبر على الاعتقاد بالأفكار الموروثة.

⁽¹⁾ Benkhelil.R- Définition et reproduction Socio- Démographique- réflexion sur les structures familiales, INEAP, Mai 1982, P1.

⁽²⁾ فرح الله صالح ذيب- الأمومة أو الأسرة عند العرب في دراسات عربية- مجلة فكرية اقتصادية إجتماعية، العدد 1 نوفمبر، 1980، ص 121.

2- مظاهر النشاط في المدينة :

- الحياة بالمدينة تعتمد على الحركة، حيث يكثر بها النشاط و السرعة :
- 1) الحياة سريعة بالمدينة، فالناس يتسارعون بالشوارع و الطرقات تعج بالسيارات، و يوميا يضطر بعضهم إلى التنقل مرتين أو أكثر بسبب عملهم في مناطق بعيدة عن سكنهم. و هذا ما يؤثر على المواصلات التي لا تكاد تتوقف ليلا و نهارا.
 - 2) تكثر بالمدينة التخصصات، إذ نلاحظ الباعة و التجار و المدراء و المهندسين، و يؤدي هذا التخصص إلى وجود مهن متعددة منها خاصة بالمتعلمين و أخرى خاصة بالأمن و كل تخصص أو مهنة لا يمكن لأهل المدينة الاستغناء عليها.
 - 3) يوجد بالمدينة مرافق للتسلية مثل الأندية و المسارح منها الليلية و الأخرى النهارية، واحدة خاصة بالصغار و أخرى خاصة بالكبار.
 - 4) تتصف المدينة بحركاتها العمرانية التي لا تكاد تقف، عمارات تبنى و أرصفة تعبد و طرقات ترصف.

3- شروط نجاح مشروع المدينة الجديدة:

لوضع مشروع بناء مدينة جديدة يجب أن تتوفر فيه عدة شروط و هي:

3-1- الجانب الاقتصادي:

وضع مشروع المدينة يتطلب مراعاة بعض جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، كالقضاء على مشكل البطالة، و تهيئة المناطق العمرانية و توفير المرافق الضرورية للحياة. فالمدينة قبل كل شيء هو مشروع اقتصادي حيث يكون رئيس بلديتها بمثابة رئيس مؤسسة يعمل على تنشيط مختلف الفاعلين بها و تشجيع الشركات على المساهمة في تنميتها. كما لا يقف عمل مكاتب الدراسات و المهنيون المختصون و المعماريون و المستشارون عند حدود وضع المشاريع و تنفيذها، بل يصل حد مراقبتها تحت وصاية البلدية. بالإضافة إلى كل هذا يضاف المجتمع المدني المتمثل في الغرف التجارية و الجمعيات.

3-2- الجانب الايكولوجي:

قبل وضع مشروع مدينة يجب تحديد صفة المدينة التي نريدها، فهل نهدف إلى خلق مدينة صناعية أو مدينة ثقافية أو مدينة سياحية أو مدينة للنوم كالمدينة الجديدة – علي منجلي – التي نحن بصدد دراستها. و على هذا الأساس يمكن برمجة تواجد المنشآت الصناعية وسط الفضاءات العمرانية و دراسة إمكانيات توفير حماية كاملة للمواطن من مخلفاتها في حالة اختيارنا لنمط المدينة الصناعية⁽¹⁾.

(1) ابن زروق جمال – المدينة و الاتصال و رهان التنمية الدائمة – فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية- منشورات جامع منتوري قسنطينة، الجزائر ، 2004، ص 124.

أما إذا خلقنا مدينة سياحية فسيختلف الأمر، حيث سيتطلب علينا خلق فضاءات خضراء و أخرى مخصصة للراحة و السكن و الترفيه.
أما إذا أردناها مدينة تكنولوجية فسيختلف الأمر. فإن الأمر سيدور حول إنشاء مؤسسات علمية.

3-3- الجانب الاجتماعي و الفني:

"مشروع المدينة هو مشروع لإقليم فيزيقي، واقعي، اجتماعي، و هو تمثيل رمزي وإسقاط عقلي للمستقبل عبر التمثيل الخيالي"⁽¹⁾.

ويقوم المهندسون و المعماريون بخلق مشاريع يبرزون فيها حلم جماعي أو قيمة فنية اجتماعية محافظين فيها على قيم و معايير المجتمع و ذلك بغية تحقيق وظائف المدينة.
و من خلال ما تم ذكره فيجب أن يتضمن مشروع خلق مدينة جديدة أهداف خاصة، حتى لو كان المجال الفيزيقي ضيق، كما يجب أن يكون معبرا عن المدينة كنسق اجتماعي، و يعبر عن الواقع الاجتماعي و الأبعاد الثقافية و السلوكيات الفردية و الجماعية، إضافة إلى التمثيلات الاجتماعية و العلاقة بين و الفضاء الذي يعيش فيه⁽²⁾.

3-4- جانب الديمقراطية و المشاركة:

لضمان نجاح أي مشروع يجب أن تتوفر كل المعلومات الخاصة بتنفيذه، و خاصة مشروع المدينة الذي يجب أن تتوفر فيه:

- سهولة نقل المعلومات إلى الجمهور المستهدف.
 - فتح باب الاستشارة لأكثر عدد ممكن من الجمهور
- فمشروع المدينة و التنمية يجب أن يتضمن علاقة تبادل بين السلطة و المواطن. لكن ما شاهدناه في فترة الثمانينات و التسعينات تأخر إنجاز المشاريع مع غياب العدالة في التوزيع.
"ففي تقرير لوساطة الجمهورية في مارس 1996 فإن الكثير من الانشغالات التي يحملها المواطن فيما يخص الإسكان، بينت ضعف هذه المشاريع و عجزها عن تحقيق القفزة النوعية"⁽³⁾. و تتمثل هذه الانشغالات في:

- غياب عدالة توزيع العوائد المالية من المدن و القرى و هذا ما زاد من ظاهرة النزوح الريفي بحثا عن المسكن و العمل.
- عدم الاهتمام ببناء مرافق عمومية و إيصال شبكات توزيع المياه، و نقص المساحات الخضراء داخل التجمعات السكانية الجديدة و القديمة خلق منها مدنا دون روح.
- التوزيع الغير عادل للشقق و اكتظاظ هذه الأخيرة بالسكان ساهم في قسط كبير في بروز آفات اجتماعية.
- عدم وضع أهداف بعيدة المدى للمدينة المشروع الأمر الذي خلق عوائق و مشاكل بعد سنوات من تشييدها لم تكن في الحسبان.

(1) مرجع سابق ص 124.

(2) مرجع سابق ص 124.

(3) مرجع سابق ص 125.

4- النموذج المدني (نموذج المدن Model cities) (1)

- من الاعتبارات الواجب مراعاتها لتحديد مجال نموذج المدن **Model cities** مايلي:
- استخدام كل الشروط المناسبة لحل مشكلات منطقة معينة.
 - مشاركة السكان في إعداد البرامج و تنفيذها و لذلك يعالج الباحثون المشكلات الاجتماعية في إطارها - البنائي - الثقافي.
- و على هذا السياق يمكننا تحديد بعض الاتجاهات التي قد تساهم في تفعيل المخططات التي تعمل على تحسين المردود:
- أ / تتكون المدينة من أنظمة فرعية.
- ب / ترتبط الأزمة الحضرية بظروف المجتمع البنائية.
- ج / تغير وظائف المدينة يؤدي إلى تغير التكنولوجيا و ما يتوقعه الأفراد.
- د / تعتبر المدينة نظام ديناميكي، حيث تتعرض العلاقات بين أجزائها من جهة، و علاقاتها بباقي الأنظمة عرضة للتغيير.
- هـ / غياب تأثير البرامج التدريجية ذات النطاق الضيق.
- و / التجديد الإجرائي للأهداف و إمكانية قياسها يعمل على ضمان نجاح هذه البرامج.
- و من هذا المنطلق ما جاءت به النظرية البنائية للسوسيولوجيا كعلم Sociologies as a Science و في تناولها من جهة نظرا للنظام الاجتماعي.

5- تقسيم مجتمع المدينة إلى مناطق متجانسة:

- يعد تقسيم المدن عملية تخطيطية قديمة، تتحكم فيها أساليب استخدام الأرض، الكثافة و نوع البناءات. و لقد تطورت هذه الوسيلة في نهاية القرن التاسع عشر.
- أما إذا تمعنا النظر في التخطيط الحضري المعاصر، نلاحظ أن تقسيم المدينة راجع لخلق توزيع منظم لاستخدام الأرض في مجال حضري معين و ذلك من أجل تحديد أنماط هذا الاستخدام. "يمكن تفسير هذه الأنماط إلى أربعة أنواع تستعمل على نطاق واسع هي:
1. منطقة الإقامة السكنية.
 2. المنطقة التجارية.
 3. المنطقة الصناعية.
 4. المنطقة العامة" (2)
- كما يمكن تقسيم كل نمط من هذه الأنماط إلى أجزاء فرعية لخلق التوازن الحضري.

(2) إسماعيل قيرة - أي مستقبل الفقراء في البلدان العربية - مخبر الإنسان و المدينة - جامعة قسنطينة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة ص 177.

(2) مرجع سابق ص 175

و من ثم يمكن أن نخلص إلى أن تقسيم المناطق باعتبارها عملية سياسية تعتمد على الشروط المحلية، و كتنقية جبرية لمراقبة نوع البيئة من جهة و تحديد أماكن الفقراء من جهة ثانية. هذا كما يمكن دراستها وفق التصور البنائي الوظيفي، و هنا تبرز أهمية تطبيق النظرية السوسولوجية و خطوات البحث الاجتماعي في دراسة المشكلات الحضرية لوضع خطط مستقبلية. إن فهم مشكلات المدينة فهما صحيحا، يساهم في تطبيق ملائم للتخطيط الحضري المرتبط بتجديد المدن، من حيث تجديد مدن قديمة أو بناء مدن جديدة، و عليه فالتخطيط يتحكم بصورة مباشرة بالبيئة و طرق استخدامها.

6- صفات إنسان المدينة:

لفهم الإنسان الحضري لابد قبل كل شيء تحديد أوصافه، غير أن هناك بعض المميزات التي نستشفها من المدينة:

1. تتميز المدينة بميزتي التشابه و التناقض في ذات الوقت، فالتشابه يكمن في تكلم السكان للغة أو لهجة واحدة و يسلكون نفس الأنماط، غير أن أوجه الاختلاف فتكمن في تباين أنماط حياتهم، إذ أنها متأرجحة بين الريف و الخارج، فالناس منهم الجاد و غير الجاد، الهادئ و سريع الغضب.
2. مشاعر الغربة التي تسود علاقات أفراد المدينة، إذ غالبا ما يلتقي شخص بأخر يعرفه في الشارع، فظاهرة الكلام في الشارع قليلة، كل واحد مشغول بنفسه، يفكر في قضاء حاجياته فحسب أحد الاجتماعيين الأمريكيين "إن الشخص في زحام الناس في المدينة الكبيرة يكون أكثر الناس وحشة و شعورا بالعزلة"⁽¹⁾.

هذه بعض مظاهر المدينة الكبيرة، لكن لا يمكن أن نقول أن كل سكان المدينة يعيشون بطريقة حضرية، إذ نجد انتشار مظاهر الريف للمدينة و تتجسد في طريقة حياتهم، منازلهم، تعاملاتهم و حتى القيم و العادات التي يسيرون عليها.

7 - أزمة المدينة المعاصرة:

إن المدينة حقيقة قديمة جدا تحوي كل المتناقضات التي تشملها الحياة، فهي تشمل الجميل و القبيح، الرديء و الجيد، نجاح الإنسان و فشله، هي جملة من النشاطات الحية، و قد وصفها ابن خلدون بقوله "أعلم أن المدن قرار تتخذها المدن عند حصول الغاية المطلوبة من الترف و دواعيه، فتؤثر الدعة و السكون و تتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار، و لما كان ذلك القرار و المأوى و جب أن يراعى فيه دفع المضار، بالحاجة من طوارقها و جلب المنافع و تسهيل المرافق لها"⁽²⁾ فالمدينة ليست عبارة عن عمارات سكنية فقط، بل يتطلب إنشاء معها كل التسهيلات لتكون مجتمع حضري متكامل. و هذا لن يأتي بتهيئة الأرض، و تعبيد الطرق، بناء المستشفيات، العيادات، المدارس، النوادي، الملاعب، المساحات الخضراء للاستجمام، مد شبكات الماء الشروب و ما يصاحبها من الكهرباء و الغاز و الهاتف، مع توفير وسائل النقل لربط الأحياء بين بعضها.

(1) . عبد المنعم شوقي - مجتمع المدينة - الاجتماع الحضري - دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص74.

(2) عبد الغني غانم - أزمة المدينة الجزائرية أم أزمة الأمة؟ فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية- منشورات جامع منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص ص 82 - 83.

ووجد أن بعض علماء الاجتماع يميلون إلى وصف مشكلات المدينة المعاصرة " بالأزمة الحضرية، و من بين هذه المشكلات:

1. نقص في مرافق الخدمات (التعليم، الصحة، الترفيه... الخ).
2. تراكم الأوساخ و تهديد بتلوث البيئة.
3. الشعور بعدم الأمن و الاغتراب.
4. تفاقم المشاكل مثل البطالة، الفقر، المخدرات، الجريمة...
5. فشل الجهاز الإداري و الحكومي. "(1)

8- مشكلات المدينة و التخطيط:

مارس قدامى المصريين و اليابانيين و الصينيين أشكالا من تخطيط المدينة الجديدة، غير أن تأثير هوارد **Howard** على سياسات التخطيط في وقتنا الحالي من خلال وضعه لمفهوم مدن الحدائق **Garden City**، كتعويض للمدن الصناعية و ذلك سنة 1898، موضحا بان مفهوم مدن الحدائق يندرج تحته ستة عوامل هي:

1. تجنب التضخم السكاني و الكثافة العالية.
2. انتشار المجالات الخضراء و سهولة الوصول إليها، كما تكون أماكن عازلة بين الطرق و المناطق السكنية.
3. عدم تخطي الحزام الأخضر المحيط بالمدينة (تركه منطقة فلاحية فقط).
4. فصل المناطق الصناعية عن السكنات بمساحات خضراء.
5. تصميم جيد للمدينة يتلاءم و طبيعة الأرض و المناخ مع مراعاة قربه من الحدائق و مواقف الحافلات.

و هذا ما يدفع **Mumford** إلى القول " بأن وظيفة المدينة يمكن أن تكون دالة على سعادة، صحة و قدرة الناس على القيام بالتزاماتهم، أو دالة على الإحباط و اليأس"(2).

فالمدينة يمكن أن تجسد الطابع الإنساني أو أن تقتل تلك الإنسانية، و هذا ما نستخلصه مما جاء به **Mumford** عندما أدخل مفهوم " النظام العضوي **the organic order** " الذي يعتمد على فرضية " أولية الحياة **primary of live**" و ضرورة إشباع لمدينة كل الاحتياجات الاجتماعية و الحيوية للفرد(3).

و هنا يمكننا أن نطرح السؤال، كيف يمكننا مراعاة خلق بيئة إنسانية تختفي فيها كل المشكلات الاجتماعية و النفسية عند التخطيط للمدن الجديدة؟

(1) إسماعيل قيرة – أي مستقبل للفقر في البلدان العربية – دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة ص ص 177 – 187

(2) مرجع سابق ص 179.

(3) مرجع سابق ص 179

9- الحتمية الإيكولوجية و المدخل السوسيو- ثقافي:

يؤكد الحتميون (الفيزيقيون – الايكولوجيين) وجود علاقة مباشرة بين متغيرات البيئة الفيزيكية و المصاحبات الاجتماعية أي الجمع بين (السبب و النتيجة)، و لعل أهم قضية يثيرها هذا الاتجاه هو إقراره بأن المتغيرات التي تمس التنظيم الاجتماعي هي عبارة عن نتيجة لتلك التغيرات التي تطرأ على المتغيرات الايكولوجية. و التي تطرحه عدة نظريات منها (نظرية الموجة – المكان المركزي...الخ) و لتحديد المشكلات و إيجاد البدائل لها لابد من تطبيق النقاط التالية:

1. التقليل من الكثافة العالية و التضخم الحضري.
2. التخفيف من الازدحام.
3. توسيع المجال المفتوح.
4. تنظيم موقع الصناعة و التنمية.

أما من الدلائل التي تؤكد عدم خضوع مدننا لطرق و إجراءات التخطيط الحضري

1. عدم مواكبة المدن مع قيم و عادات المجتمع.
2. انعدام المساحات الخضراء و أماكن التسلية و مجالات الترويح.
3. بناء العمارات بكثرة دون اعتبار و مراعاة العلاقات الاجتماعية مثل الجيرة.
4. إكتضاض المساكن لعدم توافق حجمها مع عدد سكانها.
5. إكتضاض الأحياء بالبطالين.
6. انتشار الآفات الاجتماعية مثل السرقة ، المخدرات و عدم الشعور بالأمان.

" هذا وقد استخدم شميت **Schmit** مجموعة من المتغيرات لقياس الباثولوجيا الاجتماعية Social Pathology في ارتباطها بالكثافة:

- معدلات الوفيات.
- معدل وقات الأطفال.
- الانتحار.
- الأمراض الصدرية المزمنة (السل).
- الأمراض التناسلية.
- الأمراض العقلية.
- المواليد الغير شرعيين.
- انحراف الأحداث.
- الاعتقال⁽¹⁾

أما إذا أردنا دراسة الكثافة و الأمراض الاجتماعية فيمكن التطرق إلى:

1. تحديد مفهوم الكثافة قبل استخدامه مع استعمال بعض أنماط الكثافة (عدد الأفراد في الفرقة الواحدة...) لفهم أسباب الباثولوجيا الاجتماعية.
2. تزامم أفراد الأسرة في الفرقة الواحدة أكثر تعبيراً عن الكثافة.
3. عدم فصل تأثير الكثافة عن الباثولوجيا عن متغيرات الحياة الاجتماعية، مثل السلالات و الطبقات الاجتماعية.

(1) إسماعيل قيرة – أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية- مرجع سابق – ص182

4. فهم الأمراض الاجتماعية يكمن في معرفة العلاقة بين متغيرات الكثافة وطرق العيش.
 5. عدم الإشارة إلى السببية القائمة في الارتباط بين الكثافة و الباثولوجيا حيث أن الكثافة قد لا تكون مشكلة بقدر ما هي مؤشر لوجود أوضاع اجتماعية معينة.
 6. تتميز الأحياء السكنية بالوضعية الغير صحية المتمثلة في انسداد البالوعات، الأوساخ، تفجر المجاري... الخ.
 7. بناء محيط سكني خال من الأنشطة و مرافق الخدمات.
 8. انتشار الثقافة الشعبية الفرعية، العنف اللفظي، اتساع الشائعة و تواجد الأنشطة الشرعية و الغير شرعية.
- أما بالرجوع إلى الأفكار التي طرحها أصحاب الاتجاه السوسيو-ثقافي القائلة بتأثير البيئة الفيزيائية على السكان محكوم بثقافتهم و تنظيمهم الاجتماعي، و عليه فالأمر يتوقف على فهم القيم و المعتقدات، أساليب حياة الأفراد، حيث يقسم أصحاب هذا الاتجاه البيئة إلى ثلاث مكونات هي: الفيزيائية، الثقافة و التنظيم الاجتماعي.

10- صراعات الإسكان في دراسة المجتمع المحلي الحضري:

لقد كان لرواد علم الاجتماع الأوائل في فرنسا دورا كبيرا في وضع الأسس المساهمة في تطوير علم الاجتماع الحضري بصفة خاصة و الدراسات الحضرية بصفة عامة، بدءا بدور كايم الذي اتخذ من المدينة مجالا للدراسات الحضرية، و ذلك من خلال اهتمام الأنثروبولوجيون بالجغرافية الحضرية الخاصة بحياة المدينة و منهم شمبار Chambart و هالبواش Halbwach⁽¹⁾.

هذا قد ساعدت إسهامات " لفافر LeFebvre " عند نهاية الستينات و ذلك من خلال اعتبار أن لكل شخص الحق في التفكير في المدينة و العيش فيه، و الحق في ملء الفراغ الحضري و الحق في الطبيعة. أي أن المدينة تستوجب دراستها مثل باقي الظواهر الاجتماعية كما نظر " جون لويكين " إلى بعض المفاهيم السوسولوجية الحضرية مثل الدولة التخطيطية السياسية⁽²⁾. أما في فترة السبعينات و الثمانينات فقد أخذت المدينة نصيبها في الدراسات الحضارية لتتحول من كونها ظاهرة باثولوجية يستدعي الأمر دراستها، ليأخذ بذلك علم الاجتماع الحضري منهجا جديدا. و ذلك بتحوله من دراسة القضايا العالمية إلى دراسة المشاكل الحضرية، و هنا ساهمت دراسة العلوم الأخرى كالتاريخ، علم النفس، الأنثروبولوجية... إلخ إلى اعتبار المدينة مجالا واسعا يتطلب الدراسة.

11- المدينة و العنف الحضري:

ربط رواد مدرسة شيكاغو بين المدينة و ما تخلفه من آثار سلبية. إذ ركزت هذه المدرسة على التكاليف المرتبطة بحياة المدينة، ظاهرة التفكك، غياب الحس الاجتماعي، الهامشية، الانحراف و الشذوذ الحاصل في المدن السريعة النمو مع التأكيد على الجوانب التحريرية للمدينة.

(1) Raulin.A- ANTHROPOLOGIE Urbaine- Armond colin, paris, 2002, p p 52-57.

(2) Lojkine.J- le marxisme l'état et le question urbaine, PUF, Paris, 1987, p p 61-62

فالمدينة وحدة سياسية، كانت و لا تزال وسيلة للتعبير السياسي و مسألة الانتخاب، حيث يتجسد فيها للتعبير عن الرأي بشكل أكثر وضوحا عن باقي التجمعات. كما تتلاقى فيها مختلف الاتجاهات و الأفكار لتكون وحدة سياسية يمارس فيها السكان العمل السياسي.

هذا و يؤكد **لوسيان باي Lucian Bey** على أهمية المدن في بعث الحضارات بقوله "أن الحياة الحضرية المعاصر هي المحرك الأساسي لمعظم النشاطات و العمليات التي ترتبط بالحدثة و التطور الاقتصادي"⁽¹⁾.

و قد أنشأ الظهور السريع للمراكز الحضرية انقسامات بين الجماعات الحديثة و سكان القرى مس الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية، أما في المجال السياسي فيسودها الاستقرار و عوائق في مجال بناء الأمة.

أما الدول التي تعرف الكثير من الانقلابات السياسية فتبرر أهمية العواصم السياسية لدى سكانها، حيث تبدو و كأنها ثكنات عسكرية. و هذا دليل على أن القوة السياسية ليست من نصيب السياسيين فقط في البلدان النامية، بل قد يسيطر عليها الجيش أحيانا و ذلك في غياب الديمقراطية.

فالديمقراطية مسرحها المدينة، إذ رغم الاهتمام بالإمكانيات الثورية للمدينة، نجد تخلي الثوار عنها باعتبارها منبع الثورة. إلى أن قامت فئة من أبناء الطبقات الوسطى في أمريكا اللاتينية و الذين لم يكونوا عمالا مهاجرين أو صناعيين لكنهم غادروا المدن باعتبارها لا توفر قاعدة للانتفاضة المسلحة، و هذا ما جعل الحكومات تستطيع إحكام السيطرة على الفئات الاجتماعية داخل المدن، و التي تفقدها أحيانا ظهور جماعات إرهابية.

و هذا ما أدى بشيقيفارا إلى حث مدن أمريكا اللاتينية على تقديم الدعم لحرب العصابات و لكنه لم يول المدن الدور الرئيسي، فحسب رأيه ستكون الانتفاضة الحضرية عاملا مكملًا للعصابات حيث تساعد على شل الحياة الصناعية و التجارية.⁽²⁾

أما **فرانتز فانون Frantz Fanon** فيركز على فئة الفلاحين التي تعتبر مصدر العنف و مثله **ماوتسي تونغ**.

أما فيما يتعلق بدول العالم الثالث فقد أكد **لين بيو Lin Piao** على دور الريف في توفير القواعد الثورية لمجابهة الأنظمة حيث أقصى دور المدين في الحياة الثورية، و اعتبرها العدو الأول للثورة و الوطن و الديمقراطية، في حين نجد بروز ظواهر للعنف في مدن بفرنسا و أمريكا في نهاية الستينات، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على عودة العنف داخل المدن.

(1) إسماعيل قبيرة- أ / د إبراهيم توهامي- د / عبد الحميد دليمي - التهميش و العنف الحضري - مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2004، ص ص 48-49.
(2) مرجع سابق، ص 51.

رابعاً - مدينة قسنطينة:

I- نشأة مدينة قسنطينة:

يرتبط النمو الحضري لمدينة قسنطينة بالخلفية التاريخية الحضارية التي تشخص مراحل قيامها و تطورها، فمدينة قسنطينة ظهرت في منطقة استقرار بشري، و على ما يبدو فإن تاريخ المدينة قد لازم جغرافيتها، و أن أولئك الذين شيّدوا المدينة كانوا يعرفون قيمة المواقع و المواضع، و على هذا فإن المؤرخين يتفقون على أن مدينة قسنطينة عريقة في القدم⁽¹⁾. هذا و قد تحدد نشأة مدينة قسنطينة مابين القرن الرابع و القرن الثالث قبل الميلاد.

1- قسنطينة في العهد النوميدي:

كانت تسمى قسنطينة في العهد النوميدي سيرتا أو قيرطا، حيث يرجع تاريخ نشأتها إلى 1450 ق م، و قد كانت تابعة للمسلمين (قبائل نوميديّة) الذين جعلوها من أهم المراكز التي راجت فيها الحضارة البونيقية، و قيرطا حسب البونقيين – لفظة سامية كنعانية معناها القلعة أو المدينة – دخول بعد ذلك إلى سيرتا، عاصمة ملوك نوميديا ، سيفاكس ، يوغرطة و ماسينسا لمدة 137 سنة، هذا و يعتقد أن اسم قيرطا مشتق من قرطاج و معناه قيرطا الحديثة⁽²⁾.

2- قسنطينة في العهد الروماني:

سقطت المدينة في يد الاحتلال الروماني، و تحولت إلى عاصمة لكنفدرالية المستعمرات الأربعة التي تجمع تحت لوائها دول أطلق عليها اسم إفريقيا الجديدة أو نوميديا الحديثة، و هي قرطا و المدن التابعة لها و هي ميليوم (ميلة) و سقاد (سكيكدة) و شولو (القل) و كويلوم (جميلة). هذه المدن يقول عليها المؤرخ بلين: أنها كانت أولا قلاعا حربية، و أخذ عمرانها يتسع حتى أصبحت على عهد طرايس (إمبراطور – روما – 98 - 117 م) شبيهة بقيرطا⁽³⁾. و لقد شهدت المدينة الكثير من الصراعات بين قرطاج و روما، و كما عرفات نمط من التحضر حيث كان يؤمها طلاب العلم، و رغم ذلك لم تنعم بالاستقرار، حيث وقعت ثورة داخلية عنيفة أدت إلى تخريب المدينة تخريبا كليا و ذلك سنة 311 م، حيث أصبح سكانها يعانون من أزمة سكنية حادة لم يسبق لها مثيل، حيث بقيت كذلك إلا أن أعاد لها نشاطها الملك قسطنطين الأكبر، فنسبت إليه سنة 313 م، و أصبحت منذ ذلك الحين تعرف بقسنطينة ثم قسنطينة بعد دخول العرب.

3- قسنطينة في العهد الوندالي:

رفض أهالي قسنطينة الوجود الروماني، حيث استمرت المقاومة حتى سنة 427 م، حيث أجبر الحاكم "بونيفاص" على المطالبة بالاستقلال، فقامت روما بالتصدي لهم، فطلب الأهالي النجدة من الوندال و الذين مكثوا بالمدينة قرابة القرن (432-534 م)، لكنهم لم يشيدوا حضارة هناك .

(1) الصادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري – دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة، دار النور هادف، الجزائر، 1995، ص 21 .

(2) قسنطينة – مرايا و نوافذ – مجلة ولائية ، شركة أشكال الطبع ، قسنطينة، جوان 1999 ، ص 21 .

(3) الصادق مزهود ،مرجع سابق، ص 22.

4- قسنطينة في العهد البيزنطي:

استمر الوجود البيزنطي بمدينة قسنطينة من سنة 534 م إلى سنة 674 م، و بذلك عادت من جديد قسنطينة إلى حضارة الدولة الرومانية، غير أن ثورات الزعماء النوميديين لم تهدأ، حتى أخذت من طرف البيزنطيين، غير أن رفض الأهالي ظل مستمرا حتى الظهور للإسلام في إفريقيا سنة 657 م .

5- قسنطينة في العهد الإسلامي:

استمرت الفتوحات الإسلامية مدة سبعين سنة في منطقة المغرب العربي، و يعد القائد العربي أو المهاجر دينار (674 – 679 م) حيث كانت تابعة إداريا و سياسيا للقيروان . بعد ذلك أصبحت قسنطينة من أهم المراكز الحضرية في بلاد المغرب و الأوسط و إفريقية بعد مدينة القيروان و ذلك في عهد الزيريين و الحماديين . كما تم خضوعها للموحدين و ذلك سنة 1054 م على يد الأمير يحيى بن عبد العزيز، و عندما ظهر التفكك في هذه الدولة ظهر على أنقاضها ثلاث دول و هي الدولة المرينية ، الدولة الزيانية و الدولة الحفصية .

6- قسنطينة في العهد التركي:

عرفت قسنطينة خلال الوجود التركي 1500 م ازدهارا كبيرا من الناحية العمرانية، و ذلك إثر التزايد السكاني حيث قدر عددهم بـ40 آلاف نسمة، كما عرفت تزايد سكانية كبيرا إثر النزوح الريفي، و ذلك بسبب تجارتها النشطة و وضعها الإقتصادي بحثا عن فرص عمل، الشئ الذي خلق أزمة سكنية حادة داخل المدينة. كما عرفت المدينة رواجاً ثقافياً بسبب إنتشار المساجد و الجوامع الصغرى و المدارس القرآنية، كما كان لهم الفضل في تنظيم إدارة الأحباس و رعاية الأوقاف و تحسين الزراعة. هذا و قد تعدى الدور الوظيفي للمدينة تلبية حاجيات سكانها ليصل حدود الأقاليم المجاورة و ذلك في مجال التصدير و الاستيراد.

7 قسنطينة في فترة الاحتلال الفرنسي:

رغم محاولات سكان مدينة قسنطينة الدفاع عنها من جيش الاحتلال الفرنسي، إلا أنها سقطت في قبضته عام 1837 م و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل تنتهي سنة 1937 م. و قد قسمت المدينة إلى قسمين: قسم خاص بالفرنسيين و الإسرائيلييين و قسم خاص بالأهالي الجزائريين، و ذلك بعد إدخال تغييرات على المدينة: منها شارع يسمى الطريق الوطني (الطريق الجديد حاليا) حيث تربعت المباني ذات النمط الأوروبي، و التي تربط جسر القنطرة بحاسة لابريش الذي يربط المدينة بسوق الحبوب و يقرب محطة القطار.

كما عرف الجزائريون كل أنواع الإضطهاد و المعاناة، و ازداد توافد الأوربيين على المدينة حيث بلغ عدد السكان سنة 1871 م حوالي 17759 نسمة من الجزائريين و 1749 نسمة من الأجانب، حيث تفهقر عدد السكان إذ كان سنة 1843 م 18788 جزائري، و التفهقر راجع إلى المجاعات و الأمراض، مجاعة 1838 م و مجاعة 1847 و مجاعة 1866 م و مرض الرهمة الذي أصاب المواشي سنة 1867 ، زحف الجراد سنة 1868 م، و انتشار وباء الكوليرا و التيفيس⁽¹⁾.

كما عرفت المدينة توافد كبير للسكان الفرنسيين، و ذلك بسبب تشجيعهم على الهجرة، بعد أن توفرت لديهم الأسباب الأمنية و السكن و مواطن الشغل.

أما في سنة 1919 م فقد عدد سكان المدينة 36783 جزائري و 36333 أجنبي⁽²⁾. و هذا راجع للإستقرار الذي عرفته المدينة من حيث قلة الوفيات، كما ازدهرت الحياة الثقافية و التكوين حيث شيدت المدارس و الثانويات و دور التعليم، حيث أصبحت قسنطينة المدينة الثقافية على مستوى الشرق الجزائري.

هذا كما قدر عدد السكان سنة 1937 م بـ 114000 ساكنا، بينما بلغ سنة 1948 م بـ 114338 نسمة، حيث بلغ عدد الجزائريين 77039 و عدد الأجانب بـ 37249 نسمة في حين نجد عدد السكان سنة 1954 م بـ 143334 منهم 102659 جزائري و 40675 أجنبي، حيث أصبح عدد السكان الجزائريين يشكل 71.6% من مجموع سكان المدينة⁽³⁾.

أما سنة 1959 فقد عدد السكان بـ 171000 نسمة، و ذلك بسبب النزوح الريفي الناجم عن الحرب التحريرية، أما من الناحية الاقتصادية فقد ظهرت الصناعات الخفيفة لصناعة الأثاث المنزلي.

أما بالنسبة لليهود فقد منحهم فرنسا الجنسية الفرنسية ابتداء من سنة 1870 م لتضمن ولاءهم، و تستفيد من خدماتهم، و في سنة 1962 رحل أغلب الأوروبيون عن مدينة قسنطينة و رحل معهم اليهود خوفا من انتقام الأهالي لتواطئهم مع الاحتلال الفرنسي.

8- قسنطينة بعد الإستقلال:

أهم ما يميز هذه الفترة هو انخفاض معدل الوفيات، و ارتفاع معدل نمو السكان حيث بلغ سنة 1966 م حوالي 245621 نسمة لكن ما يمكن ملاحظته في هذه المرحلة هو تزايد الهجرات الداخلية نتيجة عجز الاقتصاد الريفي عن ضمان العيش الكريم للسكان. جراء ما خلفته الحرب من خراب، كما عرفت المدينة هجرات من خارج الوطن، إذ قدر عددهم سنة 1966 بحوالي 4733 نسمة أغلبهم من تونس، فرنسا و المغرب، و باقي بلدان العالم الأخرى⁽⁴⁾. و قدر صافي الهجرة إلى المدينة سنة 1977 حوالي 6715 نسمة.

(1) الصادق مزهود - أزمة السكن في ضوء المجال الحضري ، مرجع سابق ص 34 .

(2) مرجع سابق ص 47.

(3) مرجع سابق ص 47.

(4) محمد الهادي لعروق - مدينة قسنطينة - دراسة في جغرافية العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 - ص 109.

كما عرفت مدينة قسنطينة بعد الاستقلال تغيرا في نمطها العمراني، حيث كان كل بناء جديد يقوم على أنقاض البناء القديم، و ذلك بسبب طابعها الجغرافي المتميز، الأمر الذي جعلها مركزا لتوافد الإمبراطوريات القديمة التي أرادت السيطرة عليها و استغلال موقعها الإستراتيجي لأغراض تجارية و عسكرية و توسعية، و لذلك تعاقبت عليها العديد من الحضارات غيرت في مظهرها الحضري، و في بنيتها و تركيبها الوظيفي و علاقاتها مع الأقاليم المجاورة لها ، الأمر الذي فتح لها مجال تطورها العمراني الذي أخذ شكلا مميزا .

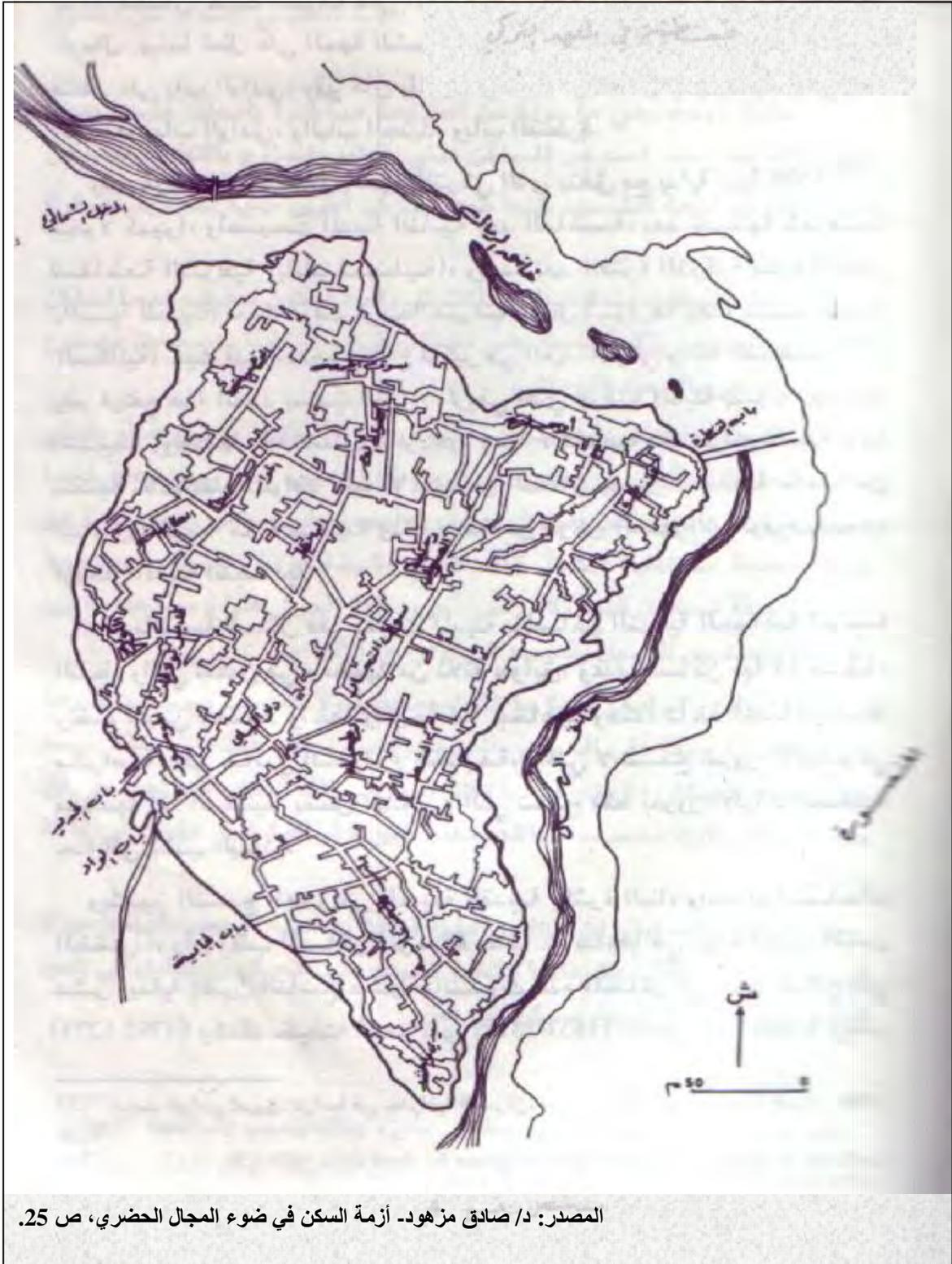
II- مراحل التوسع العمراني لمدينة قسنطينة:

تتضح أهمية دراسة مراحل التوسع العمراني لمدينة قسنطينة في معرفة ميكانيزماته و اتجاهاته، ذلك أن هذا التوسع يتم بدافع النمو الديموغرافي المرتفع على الأراضي القابلة للتعمير مع المحافظة على الأراضي الزراعية من جهة، و من جهة أخرى حساسية الموضع و كثرة العوائق الطبيعية و الحضرية. هذا و قد اتفق على أن مدينة قسنطينة من أقدم مساحات العمران البشري، و أن كل أثر فيها يدل على ذلك. هذا و قد مر التوسع العمراني لمدينة قسنطينة بعدة مراحل كبرى نوجزها فيما يلي :

1- مرحلة ما قبل الإحتلال الفرنسي (قبل 1837 م):

منذ ظهور مدينة قسنطينة لم تعرف أي نوع من التوسع العمراني نظرا للدور الحربي الذي أقيمت من أجله، و مع دخول الأتراك (سنة 1560 م) شهدت المدينة توسعا داخل أسوارها على الصخرة، إذ بلغت مساحتها آنذاك 30 هكتار إذ اتسم نسيجها بكثرة البناء و انعدام المساحات و كثرة المساكن الجماعية موحدة النمط ، متراسة تتخللها أزقة و شوارع ضيقة، و تتمثل في المدينة القديمة حاليا) .

خريطة رقم (01): التوسع العمراني لمدينة قسنطينة في العهد التركي



المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 25.

2- مرحلة الإحتلال الفرنسي (1837- 1962):

نظرا لأهمية هذه المرحلة ، تم تقسيمها إلى 03 فترات و هي :

1-2- فترة (1837- 1874):

- تمثل هذه المرحلة بداية تدخل المستعمر على نسيج الصخرة، و ذلك لقيامه بعدة عمليات غيرت من وجه المدينة. و قد قسمت هذه الفترة إلى ما يلي :
- تقسيم المدينة إلى 03 عشائر (جزائريين ، يهود ، فرنسيين).
 - شق طريق جديد وسط المدينة القديمة (شارع العربي بن مهدي) لربط جسر القنطرة و محطة القطار و ساحة لابرنس، و قد اصطفت المباني ذات النمط الأوروبي على جانبيه .
 - إنشاء السكنات العسكرية و الأحياء الإدارية (بناء القصبة، دار الولاية، دار البلدية) بعد إزالة العديد من المساكن .
 - إنشاء أول حي لاستيعاب المهاجرين من الفرنسيين و هو حي القديس جان.
 - إنشاء أغطية نباتية (المنصورة ، جبل الوحش ، المريج).

خريطة رقم (02): التوسع العمراني لمدينة قسنطينة في بداية الإحتلال الفرنسي



هذه الخريطة مدينة قسنطينة سنة 1837 وبها ثلاثة أبواب رئيسية وهي أول خريطة وضعها أحد القادة العسكريين الفرنسيين.

شكل رقم 7

المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 31.

خريطة رقم (03): التوسع العمراني لمدينة قسنطينة في فترة الإحتلال الفرنسي



المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 31.

2-2- فترة (1874 – 1937):

شهدت مدينة قسنطينة في هذه المرحلة توسعا خارج الصخرة حيث تم توسيع المدينة خارج أسوارها نحو اتجاهين:

- نحو الجنوب الغربي بإنشاء حي سان جان، و تم تسوية الكدية، ثم إنشاء المنظر الجميل .
- نحو الجهة الشرقية بإنشاء حي الأمير عبد القادر، المنصورة و سيدي مبروك.
- و أصبحت المدينة تجمع بين المدينة العربية و المركز الفرنسي و الضاحية الفرنسية، حيث بلغت مساحتها سنة 1937م حوالي 239 هكتار أي بمعدل 8 مرات خلال 100 سنة⁽¹⁾.
- أما نمط السكن الجديد الذي ظهر هو نمط الثلاث للسكان الفرنسيين (الطبقة الأرستقراطية).
- أما بالنسبة لكيفية الحصول على العقارات اللازمة لإقامة هذه المساكن لا تخضع لأية شروط مسبقة.
- إنشاء الجسور و ذلك خلال سنة 1925 م.
- ظهور أحياء سكنية غير متجانسة من حيث النمط، بالإضافة إلى ظهور الأكواخ القصديرية و المحتشدات مثل محتشد حي الإخوة عباس.

(1) الصادق مزهود- مرجع سابق ، ص 42.

خريطة رقم (04): التوسع العمراني في فترة الإحتلال الفرنسي



المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 31.

3-2- فترة (1937 – 1962):

عرفت مدينة قسنطينة في هذه المرحلة ركود كبير بسبب الحرب العالمية الثانية، كما تم التخطيط لبناء مساكن موزعة على مختلف أرجاء المدينة.

كما استمر العمران في نموه بالمدينة لا سيما في الجهة الغربية للمدينة و من ثم فرض عليها واقع جديد تمثل في ظهور أحياء فوضوية، و محتشدات مؤقتة مثل ذلك الموجود بناحية الحطايبية و عمارات بوذراع صالح .

و أمام هذه الظاهرة، ظهر ما يعرف بمخطط قسنطينة 1959، و من خلاله ظهر مخطط كالتزات **CALSAT** ، الذي يعد أول تجربة في تخطيط المدينة و قد تضمن ما يلي :

- توفير السكنات في شكل مجموعة من العمارات (H.L.M) و برمجة تطوره المجالي على مرحلتين خلال 20 سنة بتعمير 750 هكتار ب : هضبة المنصورة، تل بوفريكة و تل المنظر الجميل.

- إنجاز مناطق صناعية على مساحة 650 هكتار

- إعادة هيكلة المجال الحضري و تنظيم المدينة و تقسيمها إلى أحياء كبرى (1).

و ما يمكن التأكيد عليه في هذه المرحلة هو زيادة النمو السكني و الوظيفي لصالح الفرنسيين الأمر الذي أدى إلى ظهور نمطين من السكنات :

- مباني أوروبية لأصحاب الدخل المنتظم

- فيلات للأثرياء الأوروبيين

أما المجال الغير قابل للتعمير مثل (المنحدرات، الأودية) فنجد به المحتشدات و الأحياء

القصديرية.

(1) فضال نادية- مساهمة في دراسة السلوك العدواني عند الطفل ضحية مشاهد عنيفة – مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة- معهد علم النفس ، 2005/2004، ص 14.

خريطة رقم (05): التوسع العمراني في عهد الاحتلال الفرنسي 1937



المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 31.

خريطة رقم (06): التوسع العمراني في المرحلة الكولونيالية



3- مرحلة الاستقلال (1962 – إلى يومنا هذا):

بزيادة النزوح الريفي عرفت قسنطينة زيادة توسع الأحياء الفوضوية و ظهور الأحياء المخططة و يمكن تقسيمها إلى الفترات التالية :

3-1- الفترة الأولى (1962 – 1971):

عرفت قسنطينة خلال هذه الفترة استمرار السكن الفوضوي الصلب، مثل حي الأمير عبد القادر، ابن تليس ، رومانيا و برج الرمال، كما استمرت الأكواخ القصديرية في الظهور خاصة في سركنة، المنصورة، أما المحتشدات فقد عمت الجزء السفلي من حي الإخوة عباس. أما فيما يخص الأحياء المخططة ، فنذكر استمرار حي المنظر الجميل الأعلى في النمو ، و الجزء السفلي من حي قدماء المحاربين و حي الموظفين و بعض العمارات في الجهة السفلية من المنصورة .

خريطة رقم (07): التوسع العمراني في مرحلة الاستقلال 1966

المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 49

2-3- الفترة الثانية (1972 – 1982):

تتميز هذه الفترة بتوسع عمراني كبير ، حيث أدى ذلك إلى ظهور أحياء جديدة في الإتجاهين :
أ- الإتجاه الأول – شرقي-: حي القماص و تجزئة بن شيكو و ساقية سيدي يوسف و حي الزيادة و حي الحياة .

ب- الإتجاه الثاني – غربي-: حيث ظهر حي المنظر الجميل الغربي. و على محور الطريق رقم 05 و وادي الرمال نجد 05 جويلية ، 20 اوت ، حي بوجنانة
 كما اتسمت هذه المرحلة بظهور تجهيزات كبرى على مستوى المدينة و هي: الجامعة على ذراع بوفريكة ، المركب الأولمبي، بالإضافة إلى المناطق الصناعية على ضفاف واد الرمال و بومرزوق .

خريطة رقم (08): التوسع العمراني في فترة الإستقلال 1981



المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 31.

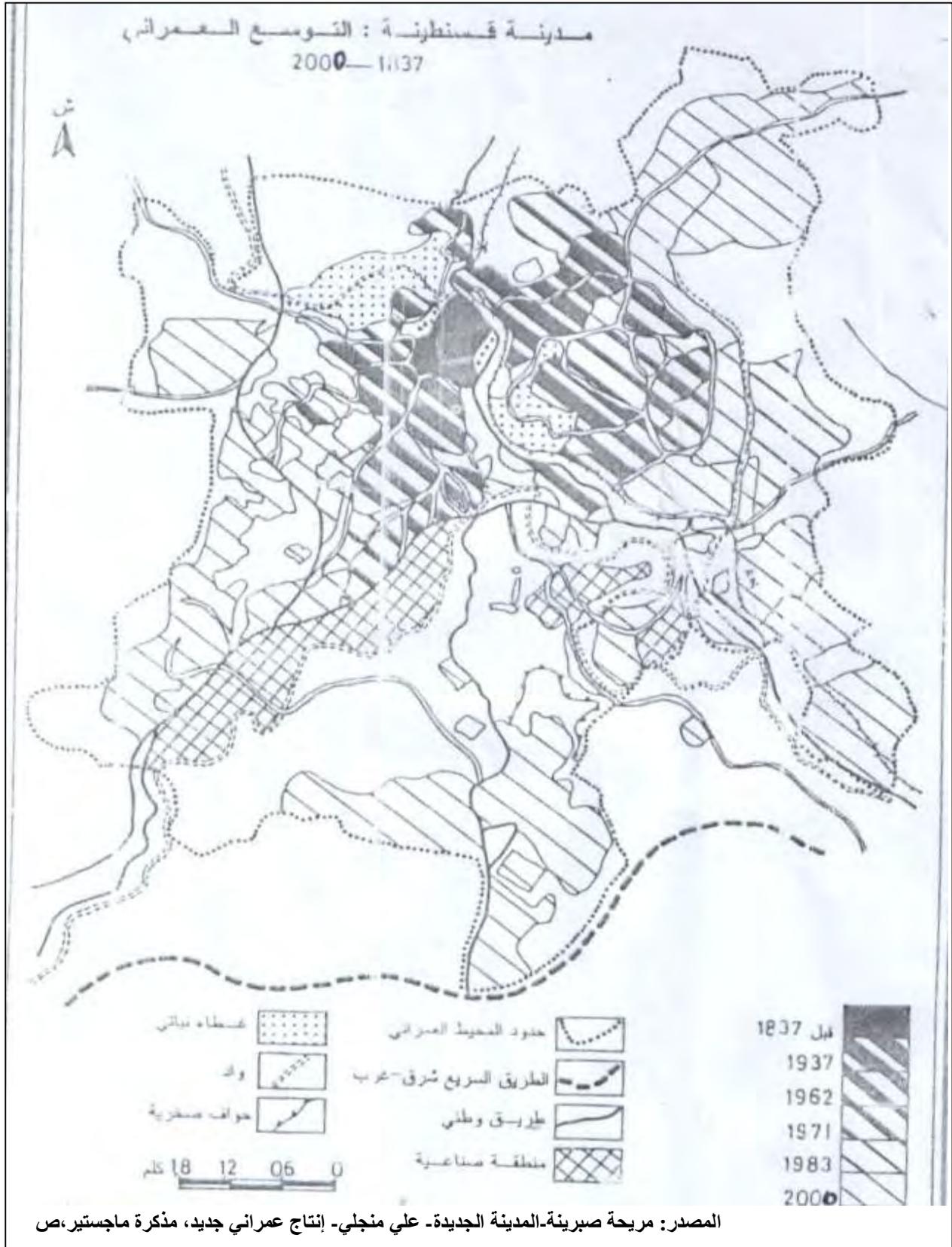
ج- الفترة الثالثة (1982 – إلى يومنا هذا):

استمر توسع المدينة نتيجة لزيادة نمو السكان الناجم عن الهجرات المتواصلة و ذلك نظرا لأهمية هذه المدينة و المتميز في موقع المدينة الجذاب الواقع ضمن إقليمين متميزين في إقليم الشرق الجزائري ... الأمر الذي أكسب المدينة ثقلا سكانيا و سياسيا⁽¹⁾.

و نظرا للاختلاف الكامن بين الموضع و الموقع القائم على الإنحدرات الشديدة فقد عرض جل مناطقه للتعمير، و هذا ما أدى إلى ظهور أزمة سكنية حادة، و لذلك ظهرت فكرة البناء الجاهز الفردي لكل من حي القماص، سيساوي بالجهة الجنوبية الشرقية، حي الإخوة فراد. مع استمرار نمو البناء الفوضوي بكل من حي بن شرقي و بوذراع صالح .

تمثل في سنة 1982 و في إطار مخطط التوجيه العمراني (PUD) الذي كان وليد التركيز السكاني بها و قلة الأراضي القابلة للتعمير و ذلك بتوجيه السكان نحو المدن التوابع المحيطة بها (الخروب، عين اسمارة، ديدوش مراد) بهدف تخفيف الضغط عن المدينة الأم. بالإضافة إلى إنشاء المدينة الجديدة – علي منجلي – هذه الأخيرة محور دراستنا..

خريطة رقم (09): التوسع العمراني لمدينة قسنطينة



III- البيئة الطبيعية لمدينة قسنطينة:

تعد مدينة قسنطينة من أعرق المدن على المستوى العالم العربي و الإسلامي، نظرا لموقعها الجغرافي الذي يلعب دورا كبيرا في جذب السكان إليه من مختلف المدن المجاورة. و عليه فأهمية الموقع و قدرة الموضع لهذه المدينة على استيعاب التطور العمراني خلق مشاكل تنموية عديدة ، بعضها يعود إلى العوامل المصاحبة للتنمية التي عرفتها المدينة و البعض الآخر عائد إلى التقصير من طرف السلطات من جهة و المواطنين من جهة ثانية.

1- موقع المدينة:

يعد موقع المدينة من أهم العناصر في دراسة جغرافية المدن، و من ثم يمكن دراسة المدينة من جانبيين :

1-1- الموقع الفلكي:

تقع مدينة قسنطينة فلكيا على خط 36.23 شمالا و خط 7.35 شرقا (1) و لذلك تحتل موقعا إستراتيجيا هاما.

(1) محمد الهادي لعروق - مدينة قسنطينة - دراسة في جغرافية العمران - ديوان لمطبوعات الجامعية - 1984 - ص 14 .

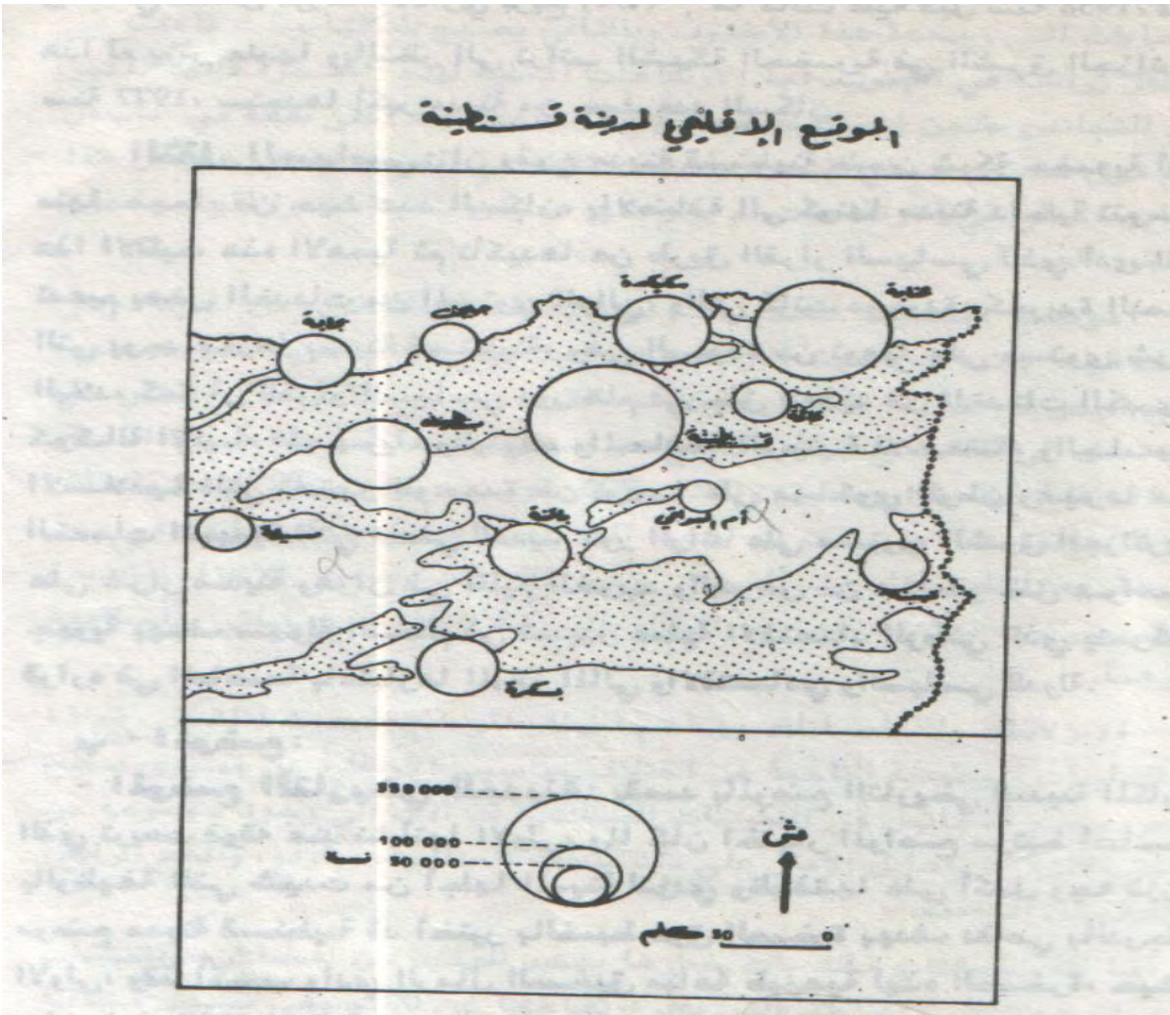
خريطة رقم (10): الموقع الجغرافي لمدينة قسنطينة



المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 15.

2-1- الموقع الإقليمي:

تتوسط مدينة قسنطينة شرق الجزائر، حيث تبعد بمسافة 245 كلم عن الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، و حوالي 431 كلم عن الجزائر العاصمة غربا و 235 كلم عن بسكرة جنوبا و 89 كلم عن مدينة سكيكدة. و تتبرع قسنطينة فوق الصخرة العتيقة على جانبي وادي الرمال، نجد بها العوائق و الانحدارات الشديدة من كل الجهات. و إذا اتبعنا مظاهر سطح المدينة، نلاحظ أن المنطقة التي تقوم عليها غير متجانسة، من حيث ارتفاعها عن سطح البحر فهي تنحصر بين خطي كنتور 400 و 800 م في الشمال و 1200م في الجنوب⁽¹⁾.

خريطة رقم (11): الموقع الإقليمي لمدينة قسنطينة

المصدر: د/ صادق مزهود- أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، ص 17

(1) قسنطينة الجزائرية - كان السحر و الجاذبية - www.google.com

1-3- الموقع الإداري:

يتمثل الموقع الإداري لمدينة قسنطينة فيما يلي: يحدها شمالا ولاية سكيكدة، شرقا ولاية قالمة، غربا ولاية ميلة و جنوبا ولاية أم البواقي . أما كمدينة فيحدها شمالا بلدية حامة بوزيان و ديدوش مراد و شرقا بن باديس و عين عبيد، و جنوبا الخروب و غربا كل من ابن زياد و عين اسمارة، و تعتبر هذه البلديات المناطق الحضرية لولاية قسنطينة .

خامسا- المدينة الجديدة – على منجلى :-

I- العوامل المؤدية لظهور المدينة الجديدة:

1- قلة الأراضي الصالحة للتعمير (الموضع):

من المعلوم أن مدينة قسنطينة تعاني من أزمة حادة تتمثل في نقص و نفاذ احتياطاتها العقارية بسبب موضعها الذي يتميز بالتقطع و عدم الإستمرارية بين وحداته الطبوغرافية المشكلة له (الصخرة، هضبة المنصورة، تل سيدي مبروك، هضبة سيدي مسيد، الكدية، تل المنظر الجميل، ذراع بوفريكة و هضبة عين الباي) .

يقطع الموضع كلا من وادي الرمال و بومرزوق، حيث يتجه الأول من الجنوب الشرقي ليحيط بالصخرة على طول 1500 م مشكلا ما يعرف بخوانق الرمال ذات الإرتفاع (25- 30 م) ليوصل باتجاه الشمال، أما واد بومرزوق فهو يأتي من الجنوب الشرقي قاطعا المدينة في جزئها الجنوبي ليصب في واد الرمال .

يعمل هذين الواديين على نحت سفحي الوحدات الطبوغرافية المشكلة للموضع، الأمر الذي يؤدي بعدم استقرار أراضيها و ظهور أخطار طبيعية (فيضانات، إنزلاقات أرضية) و ذلك بسبب عاملين :
الأول : طبيعة التكوينات الصخرية اللينة الهشة غير المتماسكة التي تغطي الهضاب و التلال مثل منطقة الحطابية .

الثاني : الإنحدرات الشديدة المتباينة (10-20 %) الخاصة في شرق هضبة المنصورة و شرق ذراع بوفريكة، تغطيها تكوينات غير متماسكة .

و رغم هذا نجد أن التلال تعتبر صالحة نسبيا للتعمير مع أخذ بعض الإحتياطات و عليه فإن كل هذه العوامل التي تم ذكرها جعلت من موضع مدينة قسنطينة يتسم بقلة مناطق التوسع العمراني.

خريطة رقم (12): أخطار الموضع لمدينة قسنطينة



2- عوامل ديموغرافية : ثقل ديموغرافي كبير:

من العوامل التي دعت إلى ضرورة وجود مدينة جديدة هو الحجم السكاني الكبير المتواجد بمدينة قسنطينة، و الذي عرف تطورا سريعا منذ سنة 1948 حتى سنة 1998. و الجدول الموالي يبين أن حجم السكان بمدينة قسنطينة قد تضاعف بمقدار 04 مرات خلال 50 سنة.

جدول رقم (10): مدينة قسنطينة (تطور عدد السكان)⁽¹⁾

السنوات	عدد السكان(ن)	معدل النمو السنوي(%)	نسبة صافي الهجرة (%)
1948	118.774	3.82	6.50%
1954	148.725	4.27	24.22%
1966	245.921	3.15	38.76 - %
1977	345.566	2.48	41.39 - %
1987	441.651	0.74	58.33 - %
1998	478.969	/	/

و إذا نظرنا إلى حجم توزيعات السكان على القطاعات الحضرية لوحظ أن قطاع سيدي مبروك يضم أكبر حجم سكاني قدر بـ 79.465 نسمة، بينما أصغر حجم فقد قدر بـ 27.969 بقطاع 05 جويلية و من الملاحظ أن كل القطاعات الحضرية لبلدية قسنطينة تضم أحجام سكانية مرتفعة، لذلك لا بد من دراسة علاقة هذه الأحجام بالمساحة في كل قطاع و هو ما يعرف بالكثافة السكانية، أين يظهر هناك تباينا واضحا في قيمها من قطاع لآخر في 04 فئات ، حيث نجد أن الكثافة المرتفعة (103.14 - 378.02 ن/هـ) تتركز في الأنسجة القديمة (قطاع سيدي راشد) بينما تبدأ في النقصان و الإنخفاض التدريجي باتجاه الضواحي و في مناطق التوسع الحالي بالمدينة(قطاعات: التوت، 05 جويلية، القنطرة، القماص ...) و السبب في ذلك يعود إلى :

- عوامل طبيعية (عوائق الموضع).
- عوامل إدارية (تقسيم 1991) الذي رفع عدد القطاعات الحضرية من 08 إلى 10 قطاعات .
- خصائص عمرانية(أنماط السكن – شبكة الطرق – توزيع الوظائف غير القطاعات...) بالإضافة إلى ظروف إجتماعية و اقتصادية .

3- توسع عمراني سريع:

إن وجود مدينة جديدة بقسنطينة، كان نتيجة أسباب حتمية يفرضها التوسع العمراني، و الذي أصبح جد معقد نظرا لما خلفه الاستعمار من إشكالات تراكمت منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي لتتزايد و تتعقد بتزايد نمو المدينة . فمدينة قسنطينة منذ خروجها من الصخرة و توسعها عرفت استهلاكا كبيرا للأرض لإقامة المشاريع و التجهيزات المختلفة.

فبعدما كانت مساحتها أثناء الوجود الفرنسي 30 هكتار، أصبحت سنة 1937-234 هكتار لتتضاعف هذه المساحة حوالي 08 مرات و ذلك حسب الجدول الموالي.

(1) فؤاد بن غضبان – المدن التوابع لمدينة قسنطينة – تحولاتها أدوارها وظائفها (الخروب- عين اسمارة ديدوش مراد- الحامة بوزيان و تجمع بكيرة)، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض- الجغرافيا و الهيئة العمرانية – قسنطينة، 2001-ص34.

الجدول (11): تطور المساحة المعمورة بمدينة قسنطينة (1)

السنة	المساحة المعمورة (هـ)	معدل الزيادة (هـ/سنة)	نصيب الساكن من المساحة المعمورة (م ² /الساكن)	الكثافة السكانية
1977	2.558	60	73	135
1987	3.285	70	75	134
1993	4.547	210	86	114
2006	5.138	118	107	93

أما فيما يتعلق بتخصيص الأراضي القابلة للتعمير ببلدية قسنطينة فهذه الأخيرة تبلغ مساحتها 23000 هكتار مقسمة كالاتي :

- القطاعات المعمرة تشغل مساحة 4.781 هكتار أي نسبة 20.78 % .
 - القطاعات المبرمجة للتعمير تبلغ مساحتها 210 هكتار بنسبة 0.920 % .
 - قطاعات التعمير المستقبلي فهي منعدمة.
 - قطاعات غير قابلة للتعمير، تبلغ مساحتها 18.009 هكتار و تمثل نسبتها 78.30% (2) .
- و مما تقدم نلاحظ أن المساحة الغير قابلة للتعمير تفوق بكثير المساحة المعمرة و المبرمجة للتعمير و ذلك بسبب الخصائص الطبيعية.

(1) فؤاد بن غضبان - المدن التوابع لمدينة قسنطينة - تحولاتها، أدوارها و وظائفها - مرجع سابق، ص 10.
(2) مريجة صبرينة - المدينة الجديدة - علي منجلي - قسنطينة نتاج عمراني جديد- مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية - معهد علوم الأرض - سنة 2000 ص 10.

خريطة رقم (13): التطور العمراني لمدينة قسنطينة 1837 - 1981



ظهرت المدينة الجديدة – علي منجلي – كخيار إستراتيجي لحل إشكالية النمو التي تعاني منها المدينة الأم قسنطينة، و قد تضافرت في إحداثها كل العوامل المجالية الإجتماعية و الإقتصادية .
 شرع في إنجاز المدينة ابتداء بالمساكن الإجتماعية بالوحدة الجوارية رقم 06 من أجل القضاء على الأزمة السكنية التي تعاني منها قسنطينة و بالتالي فقد أنجزت كحل سريع لمشكل السكن بنمط جماعي بتكنولوجيا مستوردة، دون التطرق إلى إنجاز التجهيزات المرافقة له، مما تسبب في التبعية المطلقة للمدينة الأم قسنطينة مع الإشارة إلى عدم الانطلاق في إنجاز السكن الترقوي منطقة النشاطات المتعددة و المركز الحضري، مما كبح فرص الاستثمار و غياب مختلف الفاعلين بها، مما خلق عدم التوازن بين الشغل و السكن .

لذلك لا بد من وضع المدينة الجديدة – علي منجلي – ضمن سياسة استيرراتيجية من أجل إتمام إنجازها و تحقيق الدور و الهدف الأساسي لها على المستويين المحلي و الوطني.
 هذا و تكمن أهمية موقع المدينة الجديدة – علي منجلي – كونها تقع جنوب مدينة قسنطينة على هضبة عين الباي لما تتمتع به هذه الأخيرة من إمكانات طبيعية من جهة، و ارتباطها بالمدينة الأم قسنطينة الذي زادها هذا الصرح نمو و توسعا عمرانيا كبيرين.

II- موقع المدينة الجديدة – علي منجلي :-

تقع المدينة الجديدة علي منجلي في الجهة الغربية من هضبة عين الباي على محور الطريق الولائي رقم 101 الرابط بين مدينتي الخروب و عين اسمارة ، تتربع على مساحة تقدر بـ 1500 هكتار يحددها من الشمال الطريق السريع – شرق غرب، و من الشمال الشرقي مطار محمد بوضياف، و من الشرق الطريق الوطني رقم 79، و من الغرب سفح العصفور الفلاحي .
 وجود مدينة علي منجلي على هضبة عين الباي خلق منها مجال عمراني متصل (على عكس المدينة الأم) يسمح بإمكانية الاستثمار إذا ما أحسن استغلالها .

III- موقع المدينة الجديدة – علي منجلي – ضمن المجمع الحضري القسنطيني:

تقع هذه المدينة جنوب مدينة قسنطينة على مسافة تقدر بـ 13 كلم حيث يجزئها الطريق الولائي 101 إلى قسمين شمالي و جنوبي، كما تقع على محاور الطرق التالية:

- الطريق الوطني رقم 79 الذي يمر بالقرب منها.
- الطريق السريع –شرق –غرب الذي يمر بشمالها على مسافة 4 كلم و الذي ترتبط به بطريق موصلة حيث يتم هذا الارتباط على محول يسمى " محول كوسيدار " يقع هذا الأخير على محور الطريق السريع شرق – غرب .
- المطار الدولي محمد بوضياف الذي يقع في شرقها .
- سهولة موضعها و توفره على أراضي قابلة للتعمير تسهل بتوفير كل المتطلبات لمدينة جديدة خارج الأودية و مناطق الأخطار الطبيعية و حماية الأراضي الفلاحية الخصبة.
- احتواء المدينة الجديدة على منطقة النشاطات المتعددة يعطي لها أهمية اقتصادية على المستوى المحلي و الوطني لا سميا أنها تنطلق من العدم على موضع فارغ غير مشغول بأية منشآت.

IV- الوضعية الإدارية للمدينة الجديدة – على منجلي:-

يعتبر جنوب مدينة قسنطينة امتدادات واسعة مفتوحة على الطبيعة، تتمثل خاصة في هضبة عين الباي، هذه الأخيرة ملتقى كل محاور الطرق البرية : المطار ، مركز شركة الكهرباء و الغاز .
و من الناحية الإدارية فإن مدينة علي منجلي تقع ضمن حدود بلديتين (الخروب و عين اسمارة) أي أنها تمتد على تراب بلديتين، و تقدر المساحة الإجمالية للمدينة الجديدة بـ 1500 هكتار موزعة كالآتي :

- 1002 هكتار أي ما يشكل (3/2) من المساحة الكلية توجد ببلدية الخروب .
 - 498 هكتار أي ما يقدر بـ (3/1) من المساحة الكلية توجد ببلدية عين اسمارة.
- أما من ناحية التسيير الإداري لها، فقد أدرجت في رتبة تجمع ثانوي يضاف إلى التجمعات الثانوية لبلدية الخروب. و في هذا الإطار فقد تم تدشين مقر إداري بلدي لها.
و نلاحظ أن المدينة الجديدة يحدها بعض التجمعات الثانوية، إذ يحدها من الشرق تجمع قادري عبد الله (Les 4 Chemins) يبعد عنها ببعض العشرات من الأمتار فقط، و من الجنوب تجمع قطار العيش.
من كل ما سبق نستنتج أن المدينة الجديدة – علي منجلي – تندرج ضمن المدن الجديدة الواقعة داخل المنطقة الحضرية دون استمرارية لها، رغم لابتعادها عن المدينة الأم بمسافة 13 كم.(1)

V- الإطار القانوني للمدينة الجديدة – على منجلي:-

قبل التطرق إلى معرفة الوضعية القانونية للمدينة الجديدة – علي منجلي – يستلزم علينا معرفة سياسة الجزائر في هذا الميدان، و من ثم تحديد المستوى التخطيطي الذي أدرجت فيه هذه المدينة.
تندرج سياسة الجزائر في إطار إنشاء المدن الجديدة في إطار الإستراتيجية العامة للمخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) الذي أنشئ بموجب القانون رقم 03/87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

يتضمن المخطط برنامج لإنشاء المدن الجديدة بهدف توزيع عقلائي للسكان في الهضاب العليا و الجنوب، يخلق نوع من التوازن و التقليل من حدة ظاهرة التصحر، حيث تم برمجة 17 مدينة جديدة موزعة كالآتي :

- 11 مدينة جديدة في الهضاب العليا .
 - 06 مدن جديدة في الجنوب.
- و هذا الإنجاز يكون إما بتوسع المراكز الموجودة أو بدفع عجلة السرعة للمدن المتوسطة و الصغيرة التي تستلزم مراجعة كاملة لوظائفها و حجمها أو شكلها الحضري .
أما من ناحية الحجم السكاني فقد حدد و رتب كما يلي :
- (02) مدينتين جديدتين بحجم أكثر من 200.000 نسمة بالهضاب العليا.
 - (09) مدن جديدة بحجم أكثر من 100.000 نسمة بالهضاب العليا.
 - (06) مدن جديدة بحجم يتراوح ما بين 30.000 - 70.000 نسمة بالجنوب .

* . المجمع الحضري القسنطيني يضم 5 بلديات (قسنطينة – الخروب – عين اسمارة – ديدوش مراد و حامة بوزيان) و هي تشكل مثلث ديناميكي

(1) ديوان الترقية و التسيير العقاري – المدينة الجديدة – علي منجلي-2006

لكن ما يستدعي التأكيد عليه أن هذا المخطط لم يتطرق أبدا للمدينة الجديدة – علي منجلي- و لا حتى الوثيقة "الجزائر غدا" التي أعدتها وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية .
و عليه فالمدينة الجديدة – علي منجلي – ظهرت في إطار توجيهات مخطط التوجيه العمراني (P.U.D) لسنة 1982 الذي يغطي قسنطينة الكبرى (قسنطينة – الخروب – عين اسمارة – ديدوش مراد و الحامة بوزيان) و قد تمت المصادقة عليه وفق قرار وزاري رقم 16/88 المؤرخ في 18 جانفي 1988، كما تقرر في المجلس الوزاري في جلسته ليوم 22 ماي 1983 البدء في دراسات التهيئة و التعمير المتعلقة بموضع المدينة الجديدة بعين الباي⁽¹⁾ حيث تتلخص أهم توصيات هذا المخطط في :

- نقل الفائض السكاني لمدينة قسنطينة إلى المدن الصغيرة المتواجدة على محور الخروب، عين اسمارة و ديدوش مراد، لأن هذه التجمعات تتوفر على تجهيزات يمكن الاستفادة منها، و التي أنشأت في إطار برامج المخطط العمراني السابق للمجمع العمراني لقسنطينة لسنة 1973-1974.
- تخفيف عدد السكان لغاية سنة 2000 لحل مشكل النزوح الريفي و الزيادة الطبيعية .
- إنشاء مدينة جديدة بهضبة عين الباي ذات المردود الزراعي الضعيف، و هي قريبة من كل من الخروب و عين اسمارة و تقع إلى الجنوب على بعد 13 كم من مدينة قسنطينة.
- إنشاء مناطق سكنية حضرية جديدة في الجهة الغربية (بوالصوف)، و في الشمال الشرقي (جبل الوحش ، بكيرة و سر كينة)

كما نلاحظ أن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للمجمع الحضري القسنطيني (PDAU) الذي غطى 05 بلديات (قسنطينة، الخروب، عين اسمارة، ديدوش مراد و حامة بوزيان) قد دعى إلى ضرورة إنشاء المدينة الجديدة بعين الباي لتخفيف الضغط عن مدينة قسنطينة و خلق توازن في توزيع السكان عبر بلديات المجمع الحضري =.

و عليه فالمدينة الجديدة – علي منجلي – قد أنشأت من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي أنشأ وفق القانون رقم 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بتحديد أدوات التهيئة و التعمير بهدف تخفيف الضغط عن المدينة الأم و تحويل فائضها السكاني لها .
هذا و قد تمت المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للمجمع الحضري القسنطيني سنة 1998 بمقتضى القرار التطبيقي رقم 83/98 المؤرخ في 25 جانفي 1998، مع العلم أن هذا المخطط ظهر سنة 1994.

و عليه مما سبق نستنتج :

- أن كل مخططات التهيئة و التعمير المنجزة تدعو في توجيهاتها العامة إلى إنشاء المدن الجديدة و ذلك على فترات متباعدة.
- غياب نص قانوني يتعلق بإنشاء المدينة الجديدة –علي منجلي- بصفة خاصة، و المدن الجديدة بالجزائر بصفة عامة.

لكن مع الشروع في المدينة الجديدة – علي منجلي – خاصة و الغياب القانوني التام لها، ظهر القانون رقم 08/02 المؤرخ في 08 ماي لسنة 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها. حيث يهدف هذا القانون إلى شروط و إنشاء المدن الجديدة بالجزائر و تهيئتها باعتبارها تدرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم .

(1) مريحة صبرينة – المدينة الجديدة –قسنطينة، إنتاج عمrani جديد،مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية،معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2002، ص 23.

هذا كما جاء قانون المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (1987) في مجال موقع المدن الجديدة و التي لا يمكن أن تتواجد في الهضاب العليا و الجنوب بهدف إعادة التوازن في توزيع السكان على كل المجال الوطني، و يستبعد في ذلك المدن الكبرى وهران، العاصمة، قسنطينة و عنابة من أجل تخفيف الضغط عنها هذا كما دعى القانون رقم 08/02 إلى ضرورة تأسيس هيئة تدعى " هيئة المدينة الجديدة " لكل مدينة جديدة تتولى المهام التالية :

- إعداد و إدارة أعمال الدراسة و الإنجاز لهذه المدينة الجديدة بالتنسيق مع الجماعات الإقليمية المعنية.
- إنجاز عمليات المنشآت الأساسية و التجهيزات الضرورية للمدينة الجديدة لحساب الدولة.
- القيام بالأعمال العقارية الضرورية و جمع عمليات التنسيق و التسيير و الترقية التجارية الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة .
- تحديد مخطط تمويل سنوي يشمل جميع التخصيصات و المساعدات و الإعانات.
- أما من الناحية التقنية و التخطيطية نجد أن هذا القانون نص على :
- إنشاء مخطط لها يسمى " مخطط تهيئة المدينة الجديدة " هدفه هو - تغطية كل محيط التهيئة المحددة لها و تراعي فيه الخصوصيات الثقافية و الإجتماعية للمنطقة.
- الإهتمام بكل العمليات التنظيمية:إعداد، اعتماد، تشاور، مصادقة...
- تحديد برنامج للأعمال العقارية بموضع المدينة الجديدة ذات المدى القصير، المتوسط و البعيد.
- ممارسة حق الشفعة لفائدة هيئة المدينة الجديدة على البيع الأراضي المطلوب ترميمها .
- فتح أبواب مشاركة مالكي العقارات الواقعة داخل محيط المدينة الجديدة لتهيئها و ترفيتها.
- و عليه يمكن أن نستنتج ضرورة تواجد هذا القانون في إطار إنشاء المدن الجديدة بالجزائر و تطرقه إلى كل الجوانب التي تتطلبها عملية إنجاز المدن الجديدة، إلا أنه سجل تأخرا كبيرا مقارنة مع انطلاق أشغال إنجاز المدينة الجديدة - علي منجلي - و التي عرفت تقدما لا بأس به، لكن هناك غياب تام لكل ما نص عليه .

VI- دوافع ظهور المدينة الجديدة:

المنطقة السكنية الحضرية الجديدة نموذج عملية تعبر عن مجموع التحولات، و المشاكل الحضرية التي عرفها المجتمع بعد استقلاله. و هي تحولات جذرية و سريعة، و مشاكل متعددة و ضاغطة بقوة إنها تعمير التحضر و الذي يعني زيادة نسبة التحضر أي أعداد سكان المدن قياسا إلى مجموع سكان البلاد، فالتحضر هنا يعبر عن حالة إجتماعية- تاريخية - بشرية. غير أن التعمير هنا عن حالة تخطيطية فقط.

و قيام مدن جديدة يطرح عدة مشاكل تقنية لأنه ليس من السهل بناء مدينة جديدة (أشغال التهيئة، التجهيزات الجماعية، النقل الحضري و شبه الحضري).

* لماذا مدينة جديدة ؟

* هل وجود مدينة لحل مشاكل السكن في المدن الجزائرية ؟ أم إجابة عن أزمة التهيئة و التعمير في المدينة الجزائرية ؟ (فالمناطق السكنية الحضرية الجديدة تهدف إلى التخلي عن التطبيقات السابقة على ضوء النقائص الملاحظة، ضمان عقلانية في ميدان شغل و تهيئة المجال على ضوء الحاجيات الحضرية و على ضوء تطبيق توجيهات المخططات الرئيسية للتعمير). (1)

(1) محمد الأمين حركات -المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجزائر- تعميم أم بناء- دراسة حالة مدينة سكيكدة مذكرة ماجستير- قسم التهيئة العمرانية- معهد علوم الأرض-2001- ص28.

- كما يهدف إلى :
- زيادة قدرات المدن الجزائرية.
 - تنظيم و توزيع الاستثمارات.
 - تنظيم عمليات إنتاج المجال الحضري و فق سياق إداري يضمن مشاركة السلطات المحلية و المصالح المسيرة و المصالح التقنية.

VII- التنظيم المجالي للمدينة الجديدة – علي منجلي:-

1- البنية العمرانية للمدينة الجديدة – علي منجلي:-

برمج مشروع المدينة الجديدة – علي منجلي – بالجهة الغربية من هضبة عين الباي ، على موضع تبلغ مساحته 1500 هكتار لمجموع سكان يصل حوالي 54.249 مسكنا و عددا كبيرا من التجهيزات الكبرى (الجامعة، حي جامعي، مستشفى عسكري، حظيرة تسلية...).

يعد الطريق الولائي رقم 101 هو الذي يشكل المحور الأساسي للمدينة، و الذي يقطعها أفقيا من الشرق إلى الغرب و يجزئها إلى قسمين شمالي و جنوبي، بالإضافة إلى طريق رئيسي آخر عمودي من الشمال إلى الجنوب على محور الطريق الولائي و هو الآخر يجزئها إلى قسمين متساويين شرقي و غربي، مع العلم أن هذا الطريق يمتد شمالا ليوصل المدينة الجديدة بالطريق السريع شرق – غرب. و عليه فإن التعامد للمحورين الرئيسيين، يجعل مدينة علي منجلي يتخذ شكل الشطرنج، ذلك أن كل الطرق تصب فيها بشكل متعامد.

2- التنظيم المجالي للمدينة الجديدة – علي منجلي:-

1-2- تقسيم المدينة إلى وحدات جوار:

من أجل التحكم في تنظيم المدينة الجديدة – علي منجلي – و ذلك من أجل توزيع متوازن للسكان و مختلف التجهيزات و المرافق عبر كل المساحة الموضوعية، قسمت هذه الأخيرة إلى مجموعة وحدات الجوار.

معنى وحدة الجوار (Unité de Voisinage) أي مجموعة سكنية، مبرمجة ،مخططة و منظمة حاليا بحيث تضمن لعدد محدد من السكان السير الحسن لمختلف الوظائف السكنية، الراحة و الترفيه، مرفقة بنشاطات أخرى إنتاجية و خدمية و التي ترافق الوظيفة السكنية المسطرة⁽¹⁾.

إن (وحدة الجوار) هذه تضمن الاحتياجات الأولية لسكانها و هي المعيشة، الصحة، التعليم بالإضافة إلى الحاجيات التي تتطلبها الحياة الجماعية و الخدمات الإدارية، الخدمات المتعلقة بالنشاطات الترفيهية و الراحة النفسية و الجسدية للسكان أو تلك المرتبطة بالحياة الإجتماعية و الثقافية .

و عليه نلاحظ أن المدينة الجديدة – علي منجلي – قد قسمت إلى مجموعة من وحدات الجوار و البالغ عددها 20 وحدة جوارية، مرقمة من 01 إلى 20 .

(1) مريحة صبرينة - المدينة الجديدة - مرجع سابق - ص40

أما التوزيع المجالي لهذه الوحدات عبر موضع المدينة الجديدة يتمثل فيما يلي :
 أ- 08 وحدات جوار تقع شمال الطريق الولائي رقم 101 و هي الوحدات الجوارية التالية (5-6-7-8-13-14-15-16)
 ب- 12 وحدة جوارية تقع إلى جنوب الطريق الولائي رقم 101 و هي الوحدات الجوارية رقم (1-2-3-9-10-11-12-17-18-19-20).
 و تختلف هذه الوحدات فيما بينها من حيث الشكل أو المساحة .

جدول رقم (12): المدينة الجديدة – على منجلى – التقسيم إلى وحدات جوار

رقم الوحدة	المساحة (هـ)	النسبة (%)
1	75.04	05.00%
2	45.43	03.03%
3	34.04	02.27%
4	72.67	04.84%
5	86.32	05.75%
6	40.37	02.69%
7	73.09	04.87%
8	19.96	01.33%
9	69.54	04.63%
10	39.10	02.60%
11	85.56	05.70%
12	33.02	02.20%
13	58.45	03.89%
14	48.51	03.23%
15	60.31	04.02%
16	16.04	01.07%
17	82.03	05.46%
18	87.08	05.80%
19	63.98	04.26%
20	68.19	04.54%
مساحة المدينة	1500	100%

المصدر: تقرير عن ديوان الترقية و التسيير العقاري 2006

2-2- تقسيم المدينة إلى أحياء:

يعد الحي مستوى بين وحدة الجوار – باعتبارها أصغر وحدة مجالية - و مجموع المدينة باعتبارها الكل. و في هذا الإطار قد تم تجميع الوحدات الجوارية البالغ عددها 20 في 05 أحياء، أي في كل حي يضم عددا من وحدات الجوار.

• **الحي رقم 01** : يضم 04 وحدات جوار (1، 2، 3، 4) و يتوزع على مساحة 227.18 هكتار بمعدل 15.14 % و هو يحتل موقعا مركزيا من المدينة.

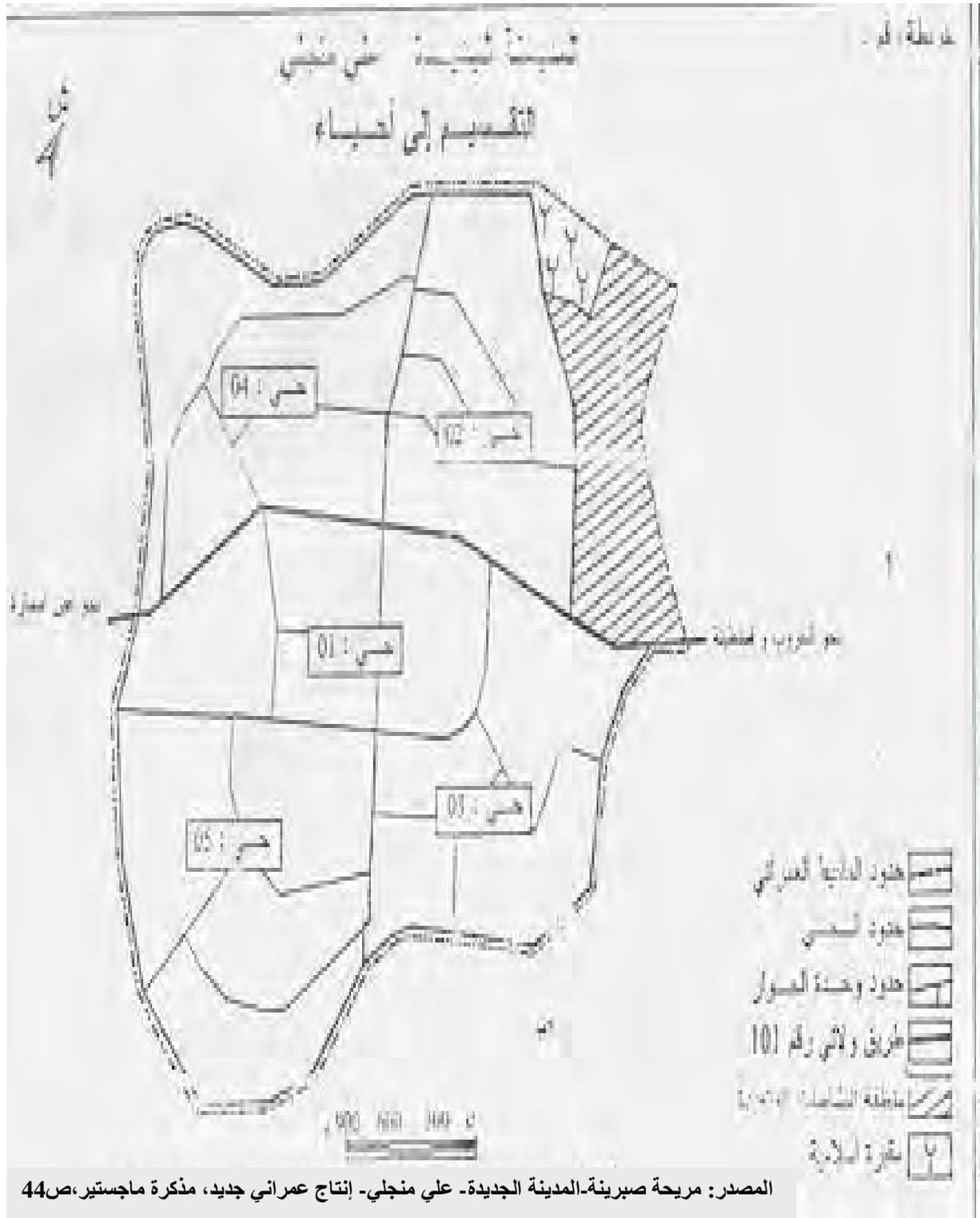
• **الحي رقم 02** : يقع شمال الحي رقم 01 ، يضم 04 وحدات جوار (5، 6، 7، 8) يمتد على مساحة 219.74 هكتار أي نسبة تقدر بـ 14.65 % .

• **الحي رقم 03** : يقع في الجهة الشرقية من المدينة الجديدة، يحده شمالا منطقة النشاطات و الحي رقم 02 و غربا الحيين رقم 01 و 02، يضم 04 وحدات جوار هي: 9، 10، 11، 12 إذ يتربع على مساحة تقدر بـ 227.22 هكتار بنسبة 15.14 % .

• **الحي رقم 04** : يقع في الجهة الشمالية الغربية، يحده الحي رقم 02 من الشمال، و الحي رقم 01 من الجنوب و الشرق، يضم 04 وحدات جوار هي 13، 14، 15، 16 يتربع على مساحة تقدر بـ 183.31 هكتار بنسبة 12.22 % .

• **الحي رقم 05** : يقع في الجنوب، يحده كلا من الحيين رقم 01 و 03 شمالا، يضم 04 وحدات جوار هي 17، 18، 19، 20 ، تبلغ مساحته 301.28 هكتار بنسبة 20.08 % .
في حين تبقى كلا من منطقة النشاطات و المقبرة بمعزل عن وحدات الجوار على مساحة تقدر بـ 341.27 هكتار.

خريطة رقم (16): تقسيم المدينة الجديدة إلى أحياء



2-3- المركز الحضري للمدينة الجديدة – علي منجلي:-

قبل التطرق إلى دراسة المركز الحضري لا بد من توضيح الفرق بين المركز الحضري و مركز المدينة.

أ- **مركز المدينة (Centre Ville):** مركز المدينة يكون له امتداد تاريخي، يتمحور عموماً حول معلم تاريخي معين: مسجد – مسرح – كنيسة، حيث يوجد في المدن القديمة.

ب- **المركز الحضري (Centre Urbain):** هو مركز عصري ينشأ لفك الضغط على مركز المدينة، و عادة ما نجدهما متجاوران، يوجد المركز الحضري في المدن الجديدة أو المدن التي أعادت تهيئة مركزها .

إذن فهناك فرق بين مركز المدينة و المركز الحضري، و عليه لا يمكن تسمية مركز المدينة الجديدة – علي منجلي- بمركز المدينة نظراً لاحتوائه على معلم تاريخي أو نواة قديمة انطلق في بناء المدينة الجديدة، و عليه فهو يعتبر مركز حضري.

و يوجد المركز الحضري – علي منجلي – على محور الطريق الولاوي 101 لأنه يخدم مجموع سكان المدينة الذين يجدون به خدمات.

2-4- مركز حي (Centre de Quartier):

يقع في المرتبة الثانية لأن دوره يقتصر فقط على خدمة سكان عدد معين من وحدات الجوار التي يضمها ، لذلك نجد 05 مراكز أحياء تبعا للأحياء الخمسة الموجودة .

فمن خلال تجارب الدول في انجاز المدن الجديدة أنها تطمح إلى خلق مركز متعدد الوظائف (Pluri Fonctionnel) الذي لم يتحقق إلا نسبياً فيها.

و لهذا أصبح المخططون يبرمجون مدن جديدة بحجم كبير حتى تكون المراكز بها ذات أبعاد كبيرة و تصبح مراكز حياة حضرية حقيقية.

و إذا كانت المدينة الجديدة – علي منجلي – قد برمجت بحجم كبير (300.000 نسمة) فهل تطمح هي أيضا إلى خلق مركز حضري متعدد الوظائف يهدف إلى تلبية حاجيات كل سكان المدينة الجديدة و خلق ديناميكية و حيوية على الكل الحضري ؟

إن التنظيم المجالي للمركز الحضري للمدينة الجديدة – علي منجلي – إذ يمثل الطريق الولاوي رقم 101 محوره الرئيسي و هو في ذات الوقت الشارع المهيكل له و الذي يمتد على مسافة 1500 م طولا و 85 عرضاً.

قسم هذا الشارع بساحة (Esplanade) التي تحتوي على العديد من النافورات و هي محاطة بمساحات خضراء مهينة و تجهيزات تجارية متنوعة و ممرات للراجلين.

على جانبي هذه الساحة نجد طريق رئيسية مرفقة ب: أرصفة، مساحات خاصة للشحن و التفريغ مخصصة للتبادل التجاري و مواقف للنقل الحضري الجماعي (1).

أما مختلف التجهيزات و السكنات فتتوزع بشمال و جنوب الشارع الرئيسي.

(1) مريجة صبرينة – المدينة الجديدة -قسنطينة، إنتاج عمراي جديد،مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية،معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2002، ص 48

VIII- حجم المدينة الجديدة – علي منجلي:-

لقد برمجت المدينة الجديدة – علي منجلي – لاستقبال كثافة سكانية تصل 300000 نسمة، و عليه فهي تصنف ضمن المدن المتروبولية، و التي من ضمنها البرازيل و الذي يبلغ مقدار حجم سكانها 500000 نسمة، في حين نجد في أمستردام فيبلغ عدد سكان المدن الجديدة بها حوالي 110000 إلى 200000 نسمة، أما في ستوكهولم فقد شيدت مدن صغيرة على محطات المترو بحجم سكاني يبلغ 50000 نسمة. أما في فرنسا فنجد أن حجم المدينة الجديدة يجب أن يقدر بـ 500000 نسمة. و وجود كثافة سكانية بالمدن الجديدة ضمانا لتحقيق التنوع الكبير في مجال العمل الأمر المربوط بوجود مؤسسات اقتصادية و تجارية.

و عليه نجد أن هناك استفادة من تجارب أجنبية في تحديد حجم المدينة الجديدة – علي منجلي – و الذي نطمح من خلاله وجود مركز حضري متعدد الوظائف خاصة أن المدينة الجديدة وجدت لامتصاص الفائض السكاني القسنطيني، و تخفيض الضغط على المدينة الأم قسنطينة.

خلاصة:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل من تعريف المدينة كتنظيم اجتماعي من جهة و ، كطريقة حياة جهة ثانية يقودنا الأمر إلى التطرق إلى أنواع المدن و تقسيماتها و ذلك من حيث عدد السكان، أو من حيث الأعمال التي تؤديها أو درجة تقدمها أو المهن الغالبة فيها. كما حاولنا أن نشير إلى أهمية ظهور معايير الحياة الحضرية و مظاهر النشاط في المدينة .

أما فيما يتعلق بنشأة مدينة قسنطينة فقد تطرقنا إلى الخلفية التاريخية الحضارية التي تشخص مراحل قيامها و تطورها. باعتبار أن مدينة قسنطينة عريقة جدا، إذ تم التطرق إلى العهد النوميدي، فالروماني، فالوندالي ثم العهد البيزنطي، فالعهد الإسلامي، لنصل بعد ذلك إلى العهد التركي الذي تأتي بعده فترة الاحتلال الفرنسي ثم قسنطينة بعد الاستقلال و ما صاحب هذا التطور التاريخي من توسعا عمرانيا. زيادة على هذا فقد استعرضنا بنوع من التفصيل مدينة – علي منجلي – نموذج الدراسة و ذلك من خلال البنية العمرانية و التنظيم المجالي للمدينة الجديدة من حيث تقسيم المدينة إلى وحدات جوار و تقسيمها إلى أحياء، ثم دراسة المركز الحضري للمدينة لنصل بعدها إلى إظهار دوافع ظهور المدينة الجديدة مبرزين العوامل المؤدية لظورها.

لنخلص ختاماً إلى تحديد الموقع العام لمدينة علي منجلي من جهة و موقعها ضمن المجمع الحضري القسنطيني مع التطرق للوضعية الإدارية للمدينة الجديدة و الإطار.

و من ثم نقول أن أي مجتمع مثل هذا عرف كل هذه التطورات التاريخية و الجغرافية يعاني من ظاهرة العنف الحضري يستوجب إبلاءها كل العناية و الاهتمام و دراستها بطريقة موضوعية لتحديد أسبابها و من ثم الوصول إلى مقترحات من شأنها أن تضع حدا لها، ليعيش الأفراد في مجال ينعمون فيه بالراحة و الطمأنينة بعيدين عن مشاعر الإحباط و اليأس.

الفصل الرابع

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً : مجال الدراسة.

ثانياً: عينة البحث.

ثالثاً: المنهج المستخدم.

رابعاً: الأدوات المنهجية المستخدمة.

تمهيد:

إن موضوع الدراسة الحالية هو تحديد أشكال العنف في مدينة قسنطينة انطلاقاً من المدينة الجديدة - علي منجلي - التي أخذناها كنموذج للمدن الجديدة. هذا وقد سبقت الإشارة في الفصول السابقة التطرق إلى ظاهرة العنف من كل جوانبها، و تعريف المدينة، و هذا حتى تكون لنا كأرضية نعتمد عليها في عمل منهجي ميداني يعكس هذه التصورات النظرية. و للكشف عن أشكال العنف في المدينة بالاعتماد على ما ذكرناه سابقاً نقوم بإخضاعها للدراسة و التحليل الميدانيين.

حيث يتناول هذا الفصل الجانب المنهجي للدراسة و فيه يتم عرض و تحليل الأسلوب المعتمد في جمع البيانات الإمبريقية و معالجتها، فإذا كان البحث العلمي يقوم على دعامتين هما البناء النظري و المنهجي، فإذا هذا الأخير يقوم على مجموعة الاتجاهات الفكرية و التجريبية التي تساعد الباحث على تحليل و تفسير المعطيات الميدانية و حتى النظرية ، و إذا كانت قيمة البحث تكمن فيما يتواصل إليه من نتائج علمية فإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال جمع البيانات الدقيقة، باعتماد أنسب الطرق و الأدوات المنهجية، حيث يشمل هذا الفصل مجالات الدراسة الجغرافية، البشرية و الزمنية للبحث الميداني ثم حددنا الفرضية العامة التي ستكون بمثابة الموجه لنا أثناء جمع أو تحليل البيانات التي نحصل عليها من الميدان و التي تندرج تحتها ثلاث فرضيات و تحديد عينة البحث التي توجه إليها الدراسة الميدانية و التي تتمثل في سكان المدينة الجديدة - علي منجلي -.

كما يشمل هذا الفصل تحديد المنهج الوصفي الذي سنحدد به أشكال العنف في هذه المدينة، و هذا من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها في إطار الفرضية العامة و الفرضيات الجزئية التي تغطي موضوع الدراسة. و سنعرض أيضاً إلى بعض الأدوات التي ستساعدنا في جمع المعلومات من الميدان مثل الملاحظة، المقابلة و الاستمارة.

أولاً - مجال الدراسة:

1- المجال الجغرافي:

انطلاقاً من خصوصية الدراسة، فإن اعتمادنا في البحث في هذا الموضوع في مجال جغرافي معين ضروري جداً لفهم واقع المجتمع الجزائري، و ما يعاني منه من أشكال عنف تمس بالنظام العام للبلاد. لذلك أخذنا مجالاً جغرافياً محدداً عرف العديد من أشكال العنف إبان الثمانينات و التسعينات، إن هذا المجال المعني بالدراسة هو مدينة قسنطينة، و التي تعد عاصمة الشرق الجزائري و أولى المدن. و جاء اختيارنا لهذه المدينة بالذات لاعتبارين هاميين هما: معرفتي المباشرة بهذا المجال على اعتبار أنه مسقط رأسي، و ثانيهما هو أن مدينة قسنطينة و موقعها الاستراتيجي و إمكاناتها الطبيعية و البشرية و درجة الجذب السكاني الذي تمارسه، يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها و قابلة لأن تعرف أنواعاً من العنف الممارس، و بما أن مدينة قسنطينة تعرف تحولات جذرية من خلال السياسة الإسكانية الجديدة و التي تقوم على تحويل العائلات المتضررة (أزمة سكن، انزلاق، أكواخ قصديرية...) إلى سكنات جديدة لتخفيف العبء على المدينة الكبرى، لذلك ارتأينا إنجاز الدراسة في إحدى المدن الجديدة التي تنجزها الدولة.

و مدينة – علي منجلي- مجال دراستنا نموذج لثقافات فرعية مختلفة استقرت بقسنطينة نتيجة للهجرة الداخلية، العمل،... الخ .

و نظرا لسياسة الإسكان الجديدة و التي تقوم على رفع الاكتضاض على المدن الكبرى، تم تحويل آلاف العائلات إلى المدينة الجديدة- علي منجلي -، التي استقبلت هؤلاء السكان بكل ما لديهم من قيم و معايير و اتجاهات و ما يعانون من مشاكل.

و حسب اعتقادي أن العام و الخاص يتفق معنا بخصوص هذا الطرح، خاصة إذا علمنا أن مدينة – علي منجلي – تعرف حاليا حوالي (80000) ثمانين ألفا نسمة بما يقدر بحوالي (80000) ثمانون ألف مشكل يوميا:

تحتل مدينة – علي منجلي – موقعا استراتيجيا هاما، إذ تبعد عن مدينة قسنطينة بحوالي 13 كلم، و تتموضع على مساحة تقدر بـ 1500 هكتار.

و تكمن أهمية موقع المدينة – علي منجلي – كونها تقع جنوب مدينة قسنطينة على هضبة عين الباي، الأمر الذي خلق منها مجالا عمرانيا متصلا يسمح بإمكانية الاستثمار إذا ما أحسن استغلالها. فسهولة موضعها و توفره على أراضي قابلة للتعمير تسهل بتوفير كل المتطلبات لمدينة جديدة خارج الأودية و مناطق الأخطار الطبيعية و حماية الأراضي الفلاحية الخصبة.

- احتواء المدينة الجديدة على منطقة النشاطات المتعددة يعطي لها أهمية اقتصادية على المستوى المحلي و الوطني لاسيما أنها انطلقت من العدم على موضع فارغ غير مشغول بأية منشآت. و تقع المدينة الجديدة على تراب بلديتين هما:

- 1002 هكتار توجد ببلدية الخروب.
- 498 هكتار توجد ببلدية عين اسمارة

و قد أنشأت المدينة الجديدة – علي منجلي – من خلال المخطط التوجيهي للهيئة و التعمير الذي أنجز وفقا للقانون رقم 29/90 المؤرخ في 10/12/1990 المتعلق بتحديد أدوات التهيئة و التعمير بهدف تخفيف الضغط عن المدينة الأم و تحويل فائضها السكاني إليها.

- تقع مدينة - علي منجلي - على ارتفاع يتراوح بين 750 م – 800 م، يتميز سطحه بمنخفض مغلق قليل التمزرس.

- كما نلاحظ أن المساحة الكبرى من موضع المدينة الجديدة تمتاز بالانبساط، مع وجود بعض النتوءات الأكثر ارتفاعا.

- و تتميز مدينة- علي منجلي - بمناخ حار صيفا تصل حد 30°م صيفا، و بارد شتاء (أقل من 10°م) من شهر نوفمبر إلى شهر أفريل.

2-المجال البشري:

و يشمل هذا المجال جمهور البحث الذي تشملهم الدراسة، و هم في هذه الدراسة بعض من سكان – علي منجلي -، حيث قمنا بزيارات استطلاعية للوحدات الجوارية و إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري بالمدينة الذي مدنا بعدد السكان في كل وحدة جوارية، و هي موزعة حسب الوحدات الجوارية على نحو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (13) : عدد سكنات الوحدات الجوارية مجال الدراسة:

المجموع	حسب الاحياء		الوحدات الجوارية
1158	514	الحي 1	الوحدة الجوارية رقم 1
	581	الحي 2	
	63	الحي 3	
1721	518	الحي 1	الوحدة الجوارية رقم 6
	456	الحي 2	
	457	الحي 3	
	290	الحي 4	
2030	540	الحي 1	الوحدة الجوارية رقم 7
	390	الحي 2	
	700	الحي 3	
	400	الحي 4	
2539	280	الحي 1	الوحدة الجوارية رقم 8
	550	الحي 2	
	601	الحي 3	
	569	الحي 4	
	539	الحي 5	
1594	430	الحي 1	الوحدة الجوارية رقم 9
	389	الحي 2	
	534	الحي 3	
	241	الحي 4	
9042	المجموع		

المصدر - ديوان الترقية و التسيير العقاري - جوان 2006 للمدينة الجديدة - علي منجلي -.

و نظرا للعدد الكبير لسكان المدينة و حتى نسير البحث الميداني وفق الإمكانيات المادية و الأدبية المتوفرة قمنا باختيار من كل وحدة جوارية 20 عائلة. و قد كان أملنا أن يكون العدد مضبوطا بدقة أكثر، لكن لارتباطنا بأجال زمنية معينة اكتفينا بهذا العدد.

3- المجال الزمني:

اعتمدنا في دراستنا على مراحل متتالية في متابعة و تقصي المعطيات الميدانية، حيث كانت بدايتها مع الدراسة المكتبية الخاصة بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع سواء تعلق بظاهرة العنف و الدراسات الخاصة به أو بمدينة - علي منجلي-، و امتدت هذه المرحلة من الدراسة فيما بين شهري جانفي 2005 و جوان 2005.

أما المرحلة الثانية من الدراسة فامتدت من شهر أكتوبر 2005 إلى شهر ديسمبر 2005، ثم خروج الطالبة في عطلة أمومة في شهر جانفي 2006. عملنا خلالها على ترتيب الدراسة و القيام بخرجات استطلاعية لمدينة علي منجلي و طرح موضوع للنقاش على بعض الأشخاص هناك، و ذلك بغية الوقوف على ضرورة دراسة هذا الموضوع أم لا، و من ثم بناء الإستمارة من خلال جملة من الأسئلة تم طرحها لمعرفة مدى أهميتها في تزايد البحث بالمعلومات .

- كما تم زيارة قسم الشرطة بالمدينة الجديدة و طرح إشكال لجمع قدر أكبر من المعلومات.

- التحدث مع نساء و رجال من كل الأعمار و المستويات (في الشارع، في الدكاكين، أمام المسجد، أمام أبواب الإكماليات، داخل البلدية) و ذلك بغية تسجيل الملاحظات و التساؤلات مباشرة و هذا بغية تسجيل الملاحظات و التساؤلات مباشرة.

- المقابلات الشخصية مع بعض العائلات و زيارتهم داخل مساكنهم.

- مقابلات مع إداريين و إطارات معينين بالحياة اليومية للمواطن و الاستفسار على الأسباب الكامنة وراء ظاهرة العنف داخل هذه المدينة.

- التحدث مع المسؤولين حول طريقة إسكان هؤلاء الأشخاص. هل تتم وفق دراسة إجتماعية أم عبارة عن سياسة متبعة تفرض عليهم فرضا أي أن أسلوب الإسكان كمي و ليس كفي.

أما المرحلة الثالثة فامتدت من أفريل 2006 أين تم تطبيق الاستمارة و ذلك بعد عودة الطالبة من عطلة الأمومة، و تحليل مختلف الإجابات و الآراء حول الموضوع مع المقارنة لها مكتبيا و ميدانيا.

و أخيرا ابتداء من جوان 2006 إلى أفريل 2007 أين تمحور العمل حول الإعداد النهائي للتقرير الكتابي.

ثانيا - عينة البحث:

" إنطلاقا من أن اختيار العينات من أهم الأعمال التي يقوم بها الباحث نظرا لحاجته الدائمة لدراستها من أجل التوصل إلى التعميمات ليطبقها على المجتمع الذي تؤخذ منه العينات"⁽¹⁾.

و انطلاقا من أن الدراسات الاجتماعية تقوم على مبدأ اختيار العينة، إذ لا بد أن تستجيب هذه الأخيرة لمبدأين هما:

أ- كيفية اختيار هذه العينة.

ب- مدى تمثيلية هذه العينة لمجتمع البحث⁽²⁾

و نظرا للصعوبات التي واجهتنا في تحديد العينة و المتمثلة في قدرتنا على تحديد الحالات التي سيتم اختيار العينة منها. فنوع العينة كان من المفروض أن يتحدد بطبيعة الموضوع ألا و هو أشكال العنف و الذي يمكن دراسته مع الحالات التي مارست العنف، و ذلك بغية التأكد من صدق فرضياتنا، لكن نظرا للصعوبات التي واجهتنا من غياب الإحصائيات إثر اتصالنا بمركز الأمن الحضري لمدينة - علي منجلي - أو الأمن الحضري الولائي لمدينة قسنطينة عن عدد حالات العنف بالمدينة الجديدة، أو الأشخاص الذين مارسوا العنف أو مارس عليهم.

و من هنا تعذر علينا تحديد الأشخاص الذين مارسوا العنف فعلا.

(1) إسماعيل عامر - البناء الذاتي الحديث و علاقته مع العائلة الممتدة- مساهمة في بناء الإشكالية - أزمة المدين الجزائرية - قسنطينة 2004، ص212.

(2) علي مصطفى الشيخ و آخرون- مبادئ البحث التربوي- الدار العربية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، بدون تاريخ، ص 167.

و من أجل تجاوز هذه العقبات التي كانت خارجة عن نطاقنا، ارتأينا الاستعانة بالجدول رقم (75) الموجود في الملاحق و الذي يتضمن أن تحديد حجم العينة و المتمثل في اعتماد 10% لكثافة سكانية تقدر بـ 10000 نسمة تقدر بـ 99 حالة و ارتأينا إضافة سكن واحد لبلوغ 100 تقاديا لأي خطأ حسابي، أما الخطوة الثانية متعلقة بوحدة العينة و المتمثلة في العائلات التي سيتم استجوابها، و في هذا المستوى حرصنا على إعطاء نفس الفرض لجميع العائلات، إذ بعد النزول إلى كل وحدة جوارية تم اختيار القدر الذي اعتقدناه بأنه كفيل بالتمثيل و هم 20 عائلة من كل وحدة جوارية من مجمل الخمس وحدات الجوارية التي تم تعيينها و هي على الترتيب (1-6-7-8-9)، لتكون عينتنا مكونة من 100 عائلة. أما اختيارنا لهذه الوحدات الجوارية فراجع لأنها تضم أكبر عدد من السكنات حوالي 9042 سكن ونظرا لكبر حجم الوحدات بالمدينة الجديدة - علي منجلي ارتأينا أخذ 20 عائلة من كل وحدة جوارية. أما المائة عائلة الموزعة عليهم مائة استمارة باستعمال العينة العشوائية المنتظمة.

ثالثا - المنهج المستخدم:

إن اختيار مناهج البحث في دراسة أي موضوع لا يأتي نتيجة صدفة أو اختيار عشوائي أو لمجرد ميل الباحث لاختيار منهج معين من غير المناهج الأخرى، بل هي قضية تقرضها طبيعة البحث أو المشكلة التي يتناولها الباحث. و عليه فبحثنا يدور حول المنهج الوصفي. حيث ينفي بعض المنهجين وجود تسمية المنهج الوصفي و يقرها آخرون، و ما دمنا قد استعملنا هذا المنهج الذي فرضته علينا طبيعة الموضوع المدروس فإننا نعرض بعض آراء الذين يقرونه للتأكيد على استعماله المنهج السليم في هذه الدراسة.

يقول حلمي محمد فؤاد و عبد الرحمان صالح عبد الله: "مناهج البحث المتبعة ثلاثة و هي المنهج التاريخي، المنهج الوصفي و المنهج التجريبي"⁽¹⁾. أما مادلين قرافيتس Madelene Grawitz فيقول "اعتبرت العلوم الاجتماعية بشكل عام و علم الاجتماع بصورة خاصة دائما كعلوم تفسيرية، أي أنها تدرس المظهر الخارجي المنتظم للظواهر... بينما كل علم له مظهر أيضا وصفي أي يتطلب دراسته بعض الوقائع الخاصة"⁽²⁾. كما يحدد هدف المبحث الوصفي: "هو تحديد الوظائف الواقعية من خلال موضوع بحث معين و لهذا تبدو ضرورة لإقامة الأبحاث باعتبارها تهدف إلى جمع و تحديد مثل هذه الوقائع الاجتماعية الملموسة، كالمشاكل الاجتماعية التي تظهر بصورة جلية داخل المحيط الاجتماعي للمجتمع ككل"⁽³⁾. و يعرف كذلك بأنه "...يقوم المنهج الوصفي على أساس أن الحياة تنتظم بموجب قوانين و مبادئ عامة يمكن الكشف عنها و معرفة الحقائق التي تنتظم بموجبها... و تتطلب الدراسة الاجتماعية في ضوء المنهج الوصفي تحديد ظاهرة راهنة و فرض الفروض و التحقق من صحتها عن طريق جمع المعلومات و البيانات عن هذه الظاهرة و عن أبعادها المختلفة للوصول إلى الحقائق و معرفة العلاقات و القوانين التي تفسرها"⁽⁴⁾.

(1) حلمي محمد فؤاد و عبد الرحمان صالح عبد الله: المرشد في كتابة الأبحاث- ط 4، دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة، جده، 1983، ص ص 19 - 31.

(2) Madelene Grawitz- Méthodes des Sciences Sociales - 4 eme Edition ,Paris ,1979, pp 348-349.

(3) بود راع أحمد - البحث السوسولوجي - الأهمية و الهدف - مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، عدد 2 ديسمبر 1994 ، جامعة باتنة ، ص ص 132 - 133.

(4) ليلي داود - البحث العلمي في العلوم النفسية و الاجتماعية- مطبعة طربين، دمشق 1989 ، ص 109.

إنطلاقاً من هذا فإن الاعتماد على المنهج الوصفي كان جمع المعلومات العامة عن كيفية سير الأعمال للمبحوثين و خاصة أن الوصف يتضمن عمليتي التحليل و التفسير للظاهرة المدروسة، و بذلك فاعتمادنا على هذا المنهج هو وصف كل الحالات المدروسة وصفاً دقيقاً، ثم قمنا بعد ذلك بتحليل المعطيات التي تحصلنا عليها في ضوء الإطار النظري للدراسة. و لمقارنة مدى مطابقتها هذه المعلومات مع ما ورد في الفصول السابقة من الجانب النظري للبحث و هذا خلال المرحلة الأخيرة للتفسير، أي البحث عن علاقات النتائج المتوصل إليها من خلال تحليلنا للملفات التي بحوزتنا فيما بينها، ثم البحث عن علاقتها مع نتائج الدراسات الإمبريقية، و الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره أحد الركائز التي تساعد على استخدام بعض مبادئ المنهج الإحصائي بتوفير المعلومات النظرية و تحليلها.

* المنهج الإحصائي:

استعانت الطالبة بالمنهج الإحصائي، و ذلك باستخدام مبادئ هذا المنهج عند تصنيف البيانات و تحليلها بواسطة استخدام جداول بسيطة و أخرى مركبة و إيجاد العلاقة بين المتغيرات أو عند قياس دلالة إحصائية لها، مستخدمة في ذلك النسب المئوية لتحديد درجة العلاقة أو التوافق بين هذه المتغيرات. و لكون هذه الفروض وصفية، حددته نوعية الدراسة و مجالها المكاني، نظراً لصعوبة تطبيق المنهج التجريبي بكل خطواته.

رابعاً - الأدوات البحثية المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من الأدوات المنهجية في جمع البيانات، حيث مكنتنا من النقاط نوعية معينة و محددة توضح جانباً مهماً من الظاهرة. و هي الوسائل التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات في الميدان الذي يجري فيه البحث، و في الدراسة الوصفية و التحليلية تظهر ضرورة اختيار أدوات بحث تتميز بالدقة و العملية قدر الإمكان و بقدرتها على جمع أكبر قدر من البيانات بأقل جهد. و الأدوات المستخدمة في هذا البحث هي:

1- الملاحظة:

" تعتبر الملاحظة من الوسائل الرئيسية في جمع البيانات و يعرفها علماء المناهج بالمشاهدة الدقيقة لظاهرة ما مع الاستعانة بأساليب البحث و الدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة" (1).

(1) غريب محمد سيد أحمد - تصميم و تنفيذ البحث الاجتماعي - دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986، ص 268.

و لقد استخدمنا الملاحظة في شكلها البسيط في جمع البيانات و الدراسة الميدانية، كما تمت الملاحظة أثناء الدراسة الاستطلاعية لميدان البحث و التي أعطت نظرة مجملية عن كيفية بناء الإستمارة، هذا و قد اعتمدنا على الملاحظة في جمع المعلومات و الحقائق التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الإستمارة و المقابلة، و قد استخدمت الملاحظة عند زيارة أحياء المدينة الجديدة – علي منجلي – حيث شاهدنا تلك التخريبات و الكتابات الحائطية، و تحويل واجهات العمارات الناجمة عن التعديلات على المساكن، رمي القمامات الناجمة عن المجاري المائية التي تصب في الشارع بدل البلاعات، استغلال أماكن عمومية كأماكن لنشر الغسيل، أو زرع بعض النباتات، تحويل بعض السكنات الفارغة و خاصة من نمط غرفة واحدة F1 إلى أوكار لتعاطي الخمر و المخدرات، سرقة بعض السكنات التي لم يلتحق بها أصحابها و صعوبة الانتقال بالأزقة و حولها من المارة... إلخ

كما استخدمت الملاحظة عند عرض موضوع البحث على أشخاص في الشارع أو في المنازل أو داخل المحلات و حتى في الحافلات أو داخل البلدية، ديوان الترقية و التسيير العقاري أو مرافقة نسوة في قضاء حاجياتهن إيصال أبناءهن إلى المدارس، مع بعض عناصر الشرطة بالأمن الحضري بالمدينة حيث استطعنا مشاهدة الكثير من مواقف الناس عند طلب المشاركة في الموضوع، و سلوكات بعض الأشخاص الذين تعرضوا إلى شكل من أشكال العنف، أو شاهدوه و عايشوه عن قرب، أو كلفوا بحماية الأشخاص كرجال الأمن الذين يؤكدون عن عدم قدرتهم على صد هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي.

2 - المقابلة:

" المقابلة عبارة عن تبادل لفظي يتم بين القائم بالمقابلة و بين المبحوث، و قد يرتبط ذلك التبادل اللفظي من استخدام تعبيرات الوجه و نظرة العين و الهيئة و الإيماءات و السلوك العام"⁽¹⁾.
أفادتنا هذه التقنية في جمع العديد من المعطيات و البيانات و الأفكار و التصورات و الأرقام المرتبطة بالعنف بالمدينة، من خلال المقابلات التي أجريناها مع المصالح الإدارية و التقنية.
كل هؤلاء شكلوا لدينا محورا أساسيا في البحث، على اعتبار أنهم فاعلون اجتماعيون أساسيون و مهمون ذوو خبرة بالمدينة الجديدة – علي منجلي – من خلال إطلاعهم الواسع حول الموضوع، و معاشتهم اليومية و الذي يعد مشكلتنا البحثية.
و لهذا أجرينا عدة مقابلات متكررة مع هؤلاء الفاعلين كانت تتراوح المقابلة ما بين ثوان إلى ساعة حسب ظروف كل واحد. و كانت أحيانا تؤجل بسبب انشغال المبحوثين أو انعدام الوقت الكافي للبعض الآخر أو اضطرارهم للذهاب لاجتماع و غيرها. كما كنا نضطر للوقوف في أماكن عديدة لمحاورة البعض و إقناعهم بحيثيات الموضوع و انه مجرد بحث علمي لا غير.
كنا نجالس نسوة أمام أبواب العمارات لتتحدث معهن بالموضوع أو نرافقهن لأخذ أبنائهن للمدارس أو لقضاء حاجيات.
كما توصل بنا الأمر حتى الدخول إلى البيوت، و ركوب الحافلة مرات عديدة في اليوم.

⁽¹⁾مرجع سابق ص 299.

و كل هذه الأمور و الظروف شكلت لنا في الواقع صعوبات مباشرة في الحصول على المعطيات في حينها. ناهيك عن بعض الإجراءات الإدارية التي حاولنا تجاوز بعضها باستعمال التسهيلات الإدارية و أخرى عن طريق وسائط خاصة، و أثناء ذلك كانت لنا مقابلات محددة، جادة و نوعية مع المسؤولين المحليين (ملحق بلدية - علي منجلي، بلدية الخروب، أمن شرطة علي منجلي، أمن شرطة ولاية قسنطينة، موظفي ديوان الترقية و التسيير العقاري لمدينة علي منجلي). تحصلنا من خلالها على المعطيات و البيانات التي أردنا الوقوف عندها مع هؤلاء. و كانت وسيلتنا في ذلك المقابلة، و الذي شكلت لدينا وسيلة بطيئة هامة، تتضمن مجموعة من الأسئلة المفتوحة لعملية الحوار و النقاش دار بيننا و بين المبحوثين و هذه المحاور هي :

- أسئلة حول إنجاز المدينة الجديدة.

- أسئلة حول طريقة إسكان المواطنين بها.

- أسئلة مركزة حول ظاهرة العنف بالمدينة.

و في الواقع، و بالرغم من تعقد المعطيات التي تقدمها لنا هذه الأداة، و بالرغم من تعدد مراحل إنجاز هذه التقنية في إطار دراستنا هذه، و إمكانية تسلسل بعض الأخطاء لدينا، فإنها تبقى من الأدوات الشيقة و ذات قيمة عالية في ميدان تخصصنا على الأقل، لأنها تنطلق في الواقع ممن خلال حاجة أساسية بالنسبة للإنسان و المجتمع ألا و هو، التواصل، فإذا أردتنا معرفة بماذا يفكر الناس، و ما هي آرائهم حول موضوع معين، و ما هي آمالهم و تطلعاتهم، و أسلوب التفكير لديهم، و سلوكهم بشكل عام. فإن الوسيلة الوحيدة هي الحديث إليهم، و التعلم كيف نستمع إليهم من جهة أخرى⁽¹⁾

و لعل ما يستوقفنا عند هذه التقنية المناسبة جدا لمشكلتنا البحثية التي أمامنا، بعد أن اعتمدنا عليها بشكل أساسي هو الشعور بالاحتكاك و الإحساس عن قرب بالمشكلة و موضوع الدراسة عموما، و كذا بمرارة ما يعاناه الآخرون و عجزهم عن فعل شيء ما. و إجمالا خلصنا إلى الملاحظات التالية :

- إن موضوع المقابلة يرتبط في كثير من الأحيان بالواقع المعاش.

- إن المقابلة تفسر سلوكيات معينة و يمكن أن تنذر بنتائج معينة.

- إن المعلومات المستقاة تشكل أمانة.

- من خلال المقابلة تم لنا الوصول إلى توضيح الواقع و تفسير العلاقة بين أشكال العنف و المجمعات السكنية الجديدة.

- كما مكنتنا من تقديم تفسيرات متعددة للعنف في المجمعات السكنية الجديدة خصوصا.

3 - السجلات و الوثائق:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة المتمثل في تقصي حقيقة الظاهرة - أشكال العنف - داخل المدينة الجديدة، فإن الرجوع إلى الوثائق المتصلة بالموضوع، ضروري جدا لبلوغ أهداف الدراسة و سبل تنفيذه، و هكذا تمكنا من الحصول على:

- الخرائط الخاصة بالمدينة الجديدة.

- بعض الوثائق و البيانات الإحصائية عن المصالح التقنية.

- أما عن مختلف ظواهر العنف التي حدثت بالمدينة الجديدة من طرف الشرطة قلم نتمكن رغم محاولتنا العديدة للحصول عليها و التي دامت شهورا تم خلالها تحويلنا من مصلحة إلى أخرى دون فائدة و في الأخير لم نستطع الحصول على أية معلومة نظرا - حسب المسؤولين - لسرية العمل.

⁽¹⁾Madeleine Grawitz : Methodes des sciences sociales - Dalloz: 10éme Edition ,Paris 1966, P64

4 - الإستمارة:

من الصعوبات التي يصادفها أي باحث اجتماعي تعدد الظواهر الإجتماعية و تشابكها بحيث لا يمكن فهمها إلا من خلال بعض التقنيات، و من بين هذه التقنيات الإستمارة كما عرفها غريب محمد سعيد أحمد " الإستمارة نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه الأفراد بغية الحصول على بيانات معينة" (1).

كما أن الإستمارة من أهم الأدوات لجمع البيانات من المبحوثين باعتبارها أداة مكملة للمقابلة و الملاحظة، حيث أنها الوسيلة العملية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق و المعلومات خلال عملية المقابلة، و هي الوسيلة التي تقضي عليه التقيد بموضوع البحث المزمع إجراؤه و عدم الخروج عن أطره العريضة و مضامينه التفصيلية و مساراته النظرية و التطبيقية (2).

كما أن هناك عدة خطوات لإعداد الإستمارة.

- تحديد نوع المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها.
- تحديد شكل الأسئلة و الاستجابات المصاغة و تسلسلها.
- اختبار الإستمارة قبل تطبيقها على المبحوثين.
- تنسيق الإستمارة و إعدادها في صورتها النهائية (3)

و لاستغلال هذه الأداة قمنا بتحديد العناصر الرئيسية التي تشكل محتوى موضوع الدراسة أو ذات علاقة مباشرة به، بعدها تم ترجمت هذه العناصر إلى أسئلة قابلة للإجابة من طرف المبحوثين، ثم قمنا بتجريبها على عينة تتكون من 25 موظفا بديوان الترقية و التسيير العقاري و هذا لقياس مدى وضوح أسئلة الإستمارة، لنقوم بعدها بتعديلات مست المضمون من جهة و التسلسل في طرح الأسئلة من جهة ثانية.

و من بين التعديلات الشكلية التي نتجت عن تجريب الاستمارة هو تغيير بعض المفاهيم و المصطلحات التي تم استخدامها في الأسئلة، و عليه تم صياغتها من جديد ليتم الإجابة عليها بسهولة. و قد تجنبنا الأسئلة الكيفية لصعوبة تبويبها و تحليلها فيما بعد، زيادة إلى إضافة بعض الأسئلة التي أوحى إلينا بها المبحوثين. و هكذا صغنا الإستمارة في شكلها النهائي و عدد أسئلتها 61 سؤالا منها أسئلة مفتوحة عند نهاية كل محور، لتدعيم الأسئلة السابقة و سؤال ختامي يتطلب اقتراحات لمبحوثين لتدعيم بحثنا أكثر.

فبعد أن اشرنا في البداية إلى سرية البيانات و استخدامها لإغراض علمية و إعطاء تعليمات عن كيفية ملء الإستمارة، قسمت الإستمارة إلى محاور، وذلك انطلاقا من الفرضيات الموضوعية من المحاور هي:

(1) غريب محمد سيد أحمد - مرجع سابق، ص 286.

(2) إحسان محمد الحسن - الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي - ط 1 دار الطبعة للطباعة و النشر، بيروت 1988، ص 65.

المحور الأول: وخصص لجمع البيانات الشخصية حيث تضمن معلومات خاصة بجنس الباحث، سنه، الحالة العائلية له وكذا المستوى التعليمي و المهنة التي يزاولها، و نمط السكن السابق، سنة الإقامة بهذه المدينة و مكان الإقامة السابقة. و جاءت هذه البيانات ممثلة في الأسئلة من 1 إلى 8.

المحور الثاني: خصص لجمع بيانات الفرضية العامة و المتمثلة في اتخاذ العنف لأشكالا كثيرة داخل المجمعات السكنية الجديدة و يحتوي هذا المحور على 15 سؤالا ينتهي بسؤال مفتوح.

المحور الثالث: و خصص لجمع البيانات للفرض الأول و الخاص بالعنف الرمزي الذي هو شكل من أشكال العنف داخل هذه المجمعات السكنية و الذي يحتوي على 13 سؤالا ينته بسؤال مفتوح.

المحور الرابع: و خصص لجمع البيانات للفرض الثاني و الخاص بأن للعنف اللفظي مجالا آخر للانتشار داخل هذه المجمعات السكنية و يحتوي على 11 سؤالا ينتهي بسؤال مفتوح.

المحور الخامس: و خصص لجمع البيانات للفرض الثالث الخاص باعتبار أن العنف بالوسائل المادية أخطر أشكال العنف حاليا، و يحتوي على 14 سؤالا ينتهي بسؤال مفتوح حول أسباب نقشي ظاهرة العنف بالوسائل المادية في مدينة جديدة كهذه. ثم يأتي سؤال عام حول الاقتراحات الواجب تقديمها للحد من هذه الظاهرة .

خامسا: أسلوب التحليل:

في سعينا للإجابة عن التساؤلات المطروحة و تحديد العلاقات القائمة بين فروضها، اعتمدت هذه الدراسة على أسلوبين شائعين في الدراسات الإجتماعية، هما الأسلوب الكمي و الأسلوب الكيفي، فالأول أفادنا في تبويب البيانات و تحديد الإحصاءات و النسب المئوية، أما الثاني فقد مكنا من تحليل هذه البيانات و تفسيرها و ربطها بكل من الإطار النظري و الإجابة عن التساؤلات المطروحة. لذلك حاولنا عبر هذه الإستراتيجية المنهجية تحليل مختلف البيانات و المعطيات المرتبطة بالموضوع قصد بلوغ الهدف الأساس الأول من مشكلتنا البحثية، و هو الإجابة العلمية عن تساؤلات و فرضيات الدراسة في نهاية الأمر.

خلاصة:

هذا عرض لمجمل الإجراءات المنهجية المقدمة في هذه الدراسة حيث ركزنا على تحديد المجالات الرئيسية للبحث: المجال الجغرافي، البشري و الزمني، زيادة على تحديد العينة التي وجهت إليها الدراسة الميدانية و الممثلة في بعض سكان المدينة الجديدة – علي منجلي -. ثم حددنا المنهج الذي استخدمناه أثناء تحليل البيانات المتحصل عليها و المتمثل في المنهج الوصفي الذي يساعدنا على وصف و تحليل و تفسير مختلف عناصر الظاهرة محل الدراسة .

كما حددنا بعض الأدوات التي يمكن لنا بواسطتها جمع المعلومات و البيانات من الميدان، الملاحظة البسيطة و المقابلة و الاستمارة كأدوات تساهم في استخلاص النتائج التي نريدها من الميدان.

الفصل الخامس

تحليل البيانات
الميدانية

تمهيد:

تعرضنا في هذا الفصل إلى تحليل البيانات التي جمعت خلال الدراسة الميدانية بعدما قمنا بجدولتها. حيث نعمل على إعطائها صورة وصفية دقيقة لمضمونها و ما تشمل عليه من نتائج، أي نحاول ترجمة البيانات الإحصائية التي صنفناها في الجداول إلى تحليلات، هذه الأخيرة منطلقها الفروض الجزئية التي تم اشتقاقها من الفرضية العامة، و هذا حتى لا يخرج البحث الحالي عن الأهداف التي رسمت له، بهذا يمكن لنا أن نتحصل على نتائج علمية مقبولة خاصة بدراستنا الحالية.

الجدول رقم (14) : يبين عدد أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة المئوية	التكرارات	الجنس
67%	67	ذكور
33%	33	أنثى
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول عدد أفراد العينة حسب الجنس في المدينة الجديدة – علي منجلي –. و كما هو واضح أن أغلبية المبحوثين ذكور، و تقدر نسبتهم بـ67% من مجموع العينة المدروسة، أما نسبة الإناث فهي منخفضة بالمقارنة مع نسبة الذكور، و تقدر نسبتهم بـ33% من مجموع العينة المدروسة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة أنه عند تطبيق البحث الميداني لاقت الطالبة تجاوبا أكبر من طرف الذكور الذين لم يخلوها بمساعدتهم، في حين أعرضت بعض الإناث بحجة أنه لا وقت لديهن. بالإضافة إلى خوفهن من أي إجراء قد يتخذ ضدهن إذا ما قمن بملء معلومات قد تستغل لأغراض أخرى، رغم أن الطالبة قامت بشرح الموضوع مرات عديدة، إذ الأمر لا يتعدى كونه بحث ميداني لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كما قابلتنا بعضهن باللامبالاة أما الرجال فقد دخلت منازل بعضهم لأطلع على المعاناة التي يعيشها السكان داخل هذه المدينة. إذ تعتبر هذه العملية في حد ذاتها عنفا طالما لم تعتمد على مقاييس مضبوطة، إذ لم يتعد الأمر هجره أرقام حسابية، تدور حول عدد العمارات التي بنيت و عدد العائلات التي أسكنت، لا يهم كيف، المهم أن يتم تخفيف الضغط على مدينة قسنطينة فجاءت هذه المدينة لخلق أزمات، حيث عوض خلق مجال للسكن: عمارة + مساحات خضراء + مرافق وبعدها تتم عملية الإسكان، جاء العكس. فاعتبرت المدينة مرقد لا غير.

الجدول رقم (15): يبين فئات سن أفراد العينة .

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 20 سنة	28	28%
20 ← 29	34	34%
30 ← 39	23	23%
40 ← 49	12	12%
50 فما فوق	03	03%
المجموع	100	100%

يبين هذا الجدول فئات من أفراد العينة، و كما هو موضح فإن أغلبية المبحوثين شباب. فارتفاع نسبة الشباب دليل على أن المجتمع المدني الجديد بهذه المدينة كله حيوية إذ أنه يكتسب طاقة شبابية هائلة.

و عليه يمكن القول أن هذه الطاقة الهائلة إذا ما أحسنت استغلالها يتحسن مستقبل هذه المدينة الجديدة أما إذا أهمل و استغل فسيكون قنبلة موقوتة يهدد كيان هذه المدينة في أي وقت، و ذلك في إطار المشاكل الإجتماعية التي يعانها هؤلاء الشباب و لم تجد حلا من طرف السلطات كالقضاء على البطالة ، الحقرة ، التهميش ، المحسوبية ، الفراغ ،...الخ.

ستؤول هذه المدينة إلى التدهور بسبب المشاكل التي يعانها في النواحي السياسية و العلمية و الثقافية و التي تنعكس حتما على العمران من خلال تلك الكتابات الحائضية التي تمس الحس العام للمجتمع، تغيير المنظر الخارجي للعمارة من خلال إدخال تغييرات على السكن، نشر الغسيل، وضع الهوائيات...الخ.

الجدول رقم (16): يبين الحالة العائلية لأفراد العينة

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
متزوج	36	36%
أعزب	64	64%
المجموع	100	100%

يبين هذا الجدول الحالة العائلية لأفراد العينة، و كما هو واضح أن أغلبهم عزاب حيث تقدر نسبهم بـ 64% في حين قدرت نسبة المتزوجين 36% و هي نسبة ضئيلة جدا. و لو رجعنا إلى الجدولين السابقين 14 و 15، سوف يتضح لنا حجم المشكلة إذ أن معظم أفراد لعينة شباب من جنس الذكور.

و هذا إن دل على شئ إنما يدل على ما يعانيه الشباب في مجتمعنا وذلك في إطار الأعراف و التقاليد التي تحكم الزواج و الشروط المادية التي تحكمه و في مقدمتها السكن تجبر الشباب على العدول عن فكرة الزواج خوفا مما ينجم من مشاكل، بغض النظر عما إذا كان هذا الشاب بطال أو عامل. فحتى الموظف بمدخوله الشهري يتحتم عليه أن يستغرق سنوات حتى يستطيع تكوين نفسه. و السؤال المطروح إذن ما مصير هذه الشريحة الهامة من المجتمع، أي خطر يهدد به المجتمع؟

الجدول رقم (17) : يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
جامعي	24	24%
التعليم الثانوي	40	40%
التعليم الأساسي	33	33%
أمي	03	03%
المجموع	100	100%

يبين هذا الجدول المستوى التعليمي لأفراد العينة، كما هو واضح أن أغلبية المبحوثين متحصلين على المستوى الثانوي مقارنة مع نسب باقي الأشخاص الذين يمثلون مجموع أفراد العينة و الموزعين كالتالي:

- نسبة المبحوثين الحاصلين على مستوى التعليم الثانوي تقدر بـ 40%.
 - نسبة المبحوثين الحاصلين على مستوى التعليم الأساسي (بأطواره المختلفة) تقدر بـ 33%.
 - نسبة المبحوثين الحاصلين على المستوى الجامعي تقدر بـ 24%.
 - و أخيرا نسبة المبحوثين الأميين فهو 03%.
- و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن معظم شبابنا يتعثرون في المرحلة الثانوية بصفة عامة و شهادة البكالوريا بصفة خاصة، إذ يغادر خلالها الشباب مقاعد الدراسة ليجد أمامه سبيلين إما إجراء تكوين في إحدى التخصصات المهنية، أو العمل مباشرة. و كلا الطريقتين قد يوصلانه إلى نهاية واحدة ألا و هي عدم وجود عمل.

كما يحدث التعثر في الدراسة غالبا أثناء مرحلة التعليم الأساسي و هو دليل على أن شبابنا بخفق دائما أثناء اجتيازه الامتحانات المصيرية، و نظرا لأن إلزامية التعليم المستوحاة من أمرية 16 أفريل 1976 التي تنص على أن من حق التلميذ مزاولة الدراسة طالما لم يبلغ 16 سنة كاملة، حتى و لو كان مستواه ضعيفا. فنجد مغادرة لآلاف من التلاميذ مقاعد الدراسة ليواجهون مصيرا أشد من الفئة الأولى نظرا لحدائث سنهم و قلة حظوظهم في الحصول على عمل أو التسجيل في مراكز التكوين المهني.

و هذه النسب مقارنة بنسبة المتحصلين على شهادات جامعية تعتبر جد عالية و هذا ما يعكسه الواقع فعلا إذ أن نسبة المتحصلين على شهادة البكالوريا في المؤسسات التربوية تكون جد ضئيلة مقارنة بنسبة المسجلين.

أما نسبة الأميين ضئيلة جدا دليل على أن المستوى التعليمي للمجتمع الجزائري جد معتبر، بعيدا كل البعد عن الأمية التي تعد داء يستفحل في صميم بعض المجتمعات العربية.

و عليه يمكن القول أن هذه النتائج تبشرنا خيرا يمكننا أن نحافظ عليه إذا ما تكاثفت الجهود لاستمراره.

الجدول رقم (18) : يبين الفئات الاجتماعية المهنية بالمدينة الجديدة – علي منجلي -.

النسبة المئوية	التكرارات	المهنة
25%	25	طالب
24%	24	موظف
33%	33	بطل
10%	10	أعمال حرة
06%	06	مهندس
02%	02	محامي
100%	100	المجموع

يتضح من خلال الجدول التالي:

- سيطرت فئة البطالين بنسبة 33% .
- تليها فئة الطلاب و ذلك بنسبة 25% .
- تليها فئة الموظفين بنسبة 24%، و تضم موظفون داخل مؤسسات مختلفة سواء بالمدينة الجديدة – علي منجلي- أو خارجها أو كذا المعلمين الذين استفادوا من مساكن إجتماعية.
- في حين نجد الأحرار و التجار تمثل نسبتهم 10% .
- بالمقابل كان نصيب الإطارات التي تشرف على مكاتب خاصة (مهندسين ، محاميين) منخفضا بنسبة 8% .

و بالرجوع إلى الجدول رقم 17 يمكن تفسير هذا الجدول رقم 18 حيث أن تباين المستوى التعليمي لأفراد العينة يرافقه تباين في المهن المزاولة و التي تمثل عينة من المجتمع الجديد الذي يشكل المدينة الجديدة – علي منجلي –، و المجتمع الجزائري بصفة عامة.

إن ارتفاع نسبة البطالة في المدينة الجديدة – علي منجلي- بالرغم من وجود مشاريع و استثمارات كبيرة بالمدينة سببه عدم استغلال اليد العاملة المقيمة بالمدينة و جلبها من مناطق أخرى

من خارج المدينة. في حين نجد أن أولئك الذين يشتغلون بالمدينة فمعظمهم ليسوا من المرشحين بل قاموا بشراء السكنات ليكونوا قريبين من مراكز أعمالهم. أما آخرون فيضطرون للتنقل من أجل العمل إلى أماكن متباعدة خارج المدينة الجديدة - علي منجلي - . في حين نجد تنقلات يومية تحدث إلى داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و يمثلون على الخصوص أصحاب محلات تجارية، موظفين، ... الخ و عليه يمكن القول أن المدينة الجديدة - علي منجلي - هجين من الفئات الإجتماعية المهنية التي تشكل المجتمع الجزائري و ذلك لما تمارسه من وسائل جذب نظرا لأن منطقة استثمار تجذب المعنيين و المهتمين من كل أقطار البلاد.

الجدول رقم (19): يبين نمط السكن لأفراد العينة

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
إجتماعي	75	75%
إنزلاق	13	13%
قصديري	12	12%
المجموع	100	100%

يتضح من خلال الجدول رقم 19 ما يلي :

- يمثل ضيق السكن أهم سبب لمجيء المبحوثين إلى المدينة الجديدة - علي منجلي - بنسبة 75% .
- الوافدون بسبب الإنزلاقات الأرضية و نسبتهم 13 % .
- بسبب الأكوخ القصديرية 12% .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في واقع المدينة الجديدة - علي منجلي- التي تتألف من فئات إجتماعية مختلفة (التشكيل الطبقي) موزعين على سكنات حسب مناطق توافدهم. فمثلا الأحياء القصديرية جمعت في مجمعات سكنية واحدة الأمر الذي خلق نوع من التهميش أدى إلى خلق صراع بين الأشخاص، كما أن هؤلاء السكان من الطبقة المتوسطة و الفئات الدنيا للمجتمع. ما يعاناه هؤلاء السكان هو عدم التكيف مع هذه السكنات نظرا لعدم توفرها على الشروط الضرورية للحياة الكريمة. فالشقق ضيقة لا توفر الراحة كساكنيها، نقص التهوية، شرفات بالاسم فقط و غيرها مما يطرح علامات استفهام حول كيف وافق المسؤولون على مثل هذه المهازل، أين يتجسد الجانب الفني للمهندس المعماري؟

" الإشكالية الحقيقية للتهيئة ليست فقط في بناء المساكن و الشوارع و المنشآت العمرانية (Infrastructures Urbaines) إنما في إتاحة الفرصة للمواطن المتحضر بأن يحتفظ بشخصيته مع الاستفادة من أهمية المجموع، فأساس الإشكالية هو إضافة العامل الشخصي إلى العامل الجماعي" (1)

لذلك يتطلب تشجيع العمل الجماعي من خلال مساهمة علماء الاجتماع و علماء النفس مع المهندسين و التقنيين في التهيئة الحضرية لخلق عملا متكامل.

(1) غانم عبد الغني - أزمة المدينة الجزائرية أم أزمة الأمة - فعاليات الملتقى حول أزمة المدينة الجزائرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2004 ص86.

الجدول رقم (20) : يبين مدة الإقامة بهذه المدينة الجديدة – علي منجلي –

السنوات	التكرارات	النسبة المئوية
2 – 1	34	34%
4 – 3	44	44%
5 فأكثر	22	22%
المجموع	100	100%

يبين الجدول أعلاه مدة سكن المبحوثين بالمدينة الجديدة – علي منجلي – و كما هو واضح أن مدة إقامة هؤلاء تتراوح ما بين سنة و 5 سنوات، و تختلف عدد السنوات التي قضاها أفراد العينة في المدينة الجديدة و الموزعة كالتالي:

- الأشخاص الذين لديهم أقدمية في السكن تتراوح ما بين سنة واحدة و سنتين تقدر نسبهم بـ 34% .
- في حين أن نسبة المبحوثين الذين تتراوح مدة سكناهم بالمدينة الجديدة – علي منجلي – ما بين 3 سنوات و 4 سنوات فتقدر بـ 44% .
- أما أفراد العينة الذين قضوا 5 سنوات على الأكثر فنسبتهم 22% .

من خلال هذه النسب يتضح أن أغلبية المبحوثين لديهم أقدمية في السكن بهذه المدينة رغم حداثة إنشائها، و من ثم يعدون مصدر أكيد لجمع المعطيات المطلوبة و التي يمكن أن تدعم بحثنا. و هذه المعطيات تؤكد أن عملية تعمير المدينة مستمرة و تمتد على فترات حيث شرع في إنجاز المدينة الجديدة – علي منجلي – سنة 1993 ابتداء بالوحدة الجوارية رقم 06 مع الاستمرار في إنجاز باقي الوحدات لاستيعاب طاقة سكانية تقدر بـ 300.000 نسمة لفئات سكانية ذات المستوى الإجتماعي و الإقتصادي المتوسط و هو ما أدى إلى سيطرة إنجاز السكنات الإجتماعية على كل المدينة الجديدة.

الجدول رقم (21): يبين مناطق توافد أفراد العينة إلى المدينة الجديدة – علي منجلي-

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
24%	24	وسط المدينة
09%	09	المدينة القديمة (القصبه)
03%	03	بوالصوف
04%	04	الرصيف
04%	04	باردو
03%	03	20 أوت 55
06%	06	الخروب
03%	03	الزيادية
03%	03	بكييرة
04%	04	القصبه
04%	04	واد الحد
08%	08	الأمير عبد القادر
03%	03	المفرغ العمومي
05%	05	الكلم الرابع
04%	04	حي رومانيا
06%	06	عويينة الفول
03%	03	ابن الشرقي
04%	04	سوق العصر
100%	100	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول التالي ما يلي:

- ارتفاع من نسبة الأسر الوافدة من وسط المدينة و المناطق القريبة منها و ذلك جراء ضيق المسكن، انهيار السكن المقدره بـ75% موزعين كالتالي: وسط المدينة 24%، المدينة القديمة 09%، الرصيف 04%، باردو 04%، 20 أوت 55 03%، بوالصوف 03%، الخروب 06%، الزيادية 03%، بكييرة 03%، القصبه 04%، واد الحد 04%، الأمير عبد القادر 08%.
- تقدر نسبة الأسر الوافدة من الأكوخ القصديرية بـ12% موزعين كالتالي: المفرغ العمومي 03%، الكلم الرابع 05%، حي رومانية 04%.
- أما نسبة الأسر المرحلة بسبب الإنزلاقات الأرضية تقدر بـ 13% موزعين كالتالي: عويينة الفول 06%، بن الشرقي 03%، سوق العصر 04% .

من خلال هذه النسب نجد توافقاً بينها وبين الجدول رقم 19 الذي يبين نمط السكن الذي تحصل عليه أفراد العينة و ما نلاحظه أن معظم المبحوثين من وسط مدينة قسنطينة و المناطق القريبة منها و هذا ما يؤكد ما توصلنا إليه و هو أن مدينة قسنطينة تمثل خزاناً رئيسياً لتزويد المدينة الجديدة – علي منجلي – بالسكان من خلال عملية تفريغ الفائض السكاني، و في نفس الوقت فهي تلعب دور المحول للسكان المهاجرين من مناطق إقامتهم الأصلية من خارج مدينة قسنطينة إلى المدينة الجديدة علي منجلي – بالإضافة إلى السكان الأصليين.

و عليه يمكن القول أن المدينة الجديدة – علي منجلي- هي شبيهة بالمحتشد به مجموعة كبيرة من السكان لاترتبطهم بها أي رابط.

يمثل البحث عن المسكن أهم سبب لمجيء السكان إلى المدينة الجديدة. و هو ما يتفق مع مبادئ إنجاز السكن الإجتماعي المسيطر على كل المدينة الجديدة و الذي أعطى لها ثقلاً ديموغرافياً ضمن المجمع الحضري القسنطيني وخاصة بعد أن يستكمل كل المشاريع السكانية و المرافق و التجهيزات .

الجدول رقم (22) : يبين أنواع حوادث العنف التي تعرفها المدينة الجديدة علي منجلي-

النسبة المئوية	التكرارات	الحوادث	
73%	73	الإعتداءات على الفرد بأنواعها	نعم
23%	23	المخدرات و الخمر	
04%	04	لا	لا
100%	100	المجموع	

يبين هذا الجدول أنواع الحوادث التي تعرفها المدينة الجديدة – علي منجلي - . و كما هو واقع أن أغلبية المبحوثين و المقدر نسبتهم بـ 96% أجابوا أنه توجد عدة أنواع للحوادث تعرفها المدينة الجديدة – علي منجلي - . و هي نسبة كبيرة جداً مقارنة بالذين أجابوا أنه لا توجد حوادث داخل المدينة الجديدة و المقدر نسبتهم بـ 04% فقط.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون المدينة الجديدة – علي منجلي – و بالرجوع إلى الجداول السابقة نلاحظ أنها مزيج من الثقافات الفرعية نظراً لاختلاف مناطق توافد سكانها، و هذا يؤدي إلى وجود صراعات، و ما يزيد من تفاقم الأزمة مشكل البطالة التي يعانیه أغلب شبابنا و هذا ما أكده الجدول رقم (18)، نظراً للفراغ الذي يعانیه هؤلاء و بحثاً عن المال يلجأ الشباب إلى الاعتداء على الغير بكل أنواعه و هذا ما تؤكد نسبة 73% و المتمثل غالباً في السرقة من خلال استعمال السلاح الأبيض، أو الاعتداء على الممتلكات.

كما قد يتحول العنف إلى تدمير الذات من خلال تعاطي الخمر و المخدرات و هذا ما أكدته نسبة 23% من المبحوثين.

حيث يلجأ الشباب في إطار المشاكل التي تحيط به و في غياب سياسة وطنية تهتم به و رعاية خاصة من طرف أوليائه إلى تعاطي مثل هذه الأمور و ذلك من خلال جلسات سمر يتقاسمها مع زملائه تكون في الغالب الوسيلة الوحيدة للتنفيس عن الذات أو لقتل الملل و الخروج عن إطار الروتين اليومي الذي يعانیه، و من ثم يجد نفسه مضطرا لأن يتعدى حدود تدمير الذات إلى تدمير الغير مهما كانت العواقب و النتائج.

فحسب شهادة السكان أن أغلب هذه الجلسات تتم في الشقق التي لم يلتحق بها أصحابها و خاصة تلك المكونة من غرفة واحدة F1 و التي أصبحت وكرا يتخذها الشباب لتعاطي المسكرات و ممارسة الرذائل أمام مرأى و مسمع سكانها الذين لجأ بعضهم إلى غلق أبوابها و شبابيكها (أنظر الصور) نهائيا رغم الشكاوي المقدمة لمقر ديوان الترقية و التسيير العقاري و البلدية، و الذي يعد مشكلا بالغ الأهمية. رغم أنه يمس السلوك العام للمواطنين، فهو يهدد أمنهم.

و عليه مما تقدم يمكن القول أن المدينة الجديدة - علي منجلي - عبارة عن مسكن الجميع و شارعها هو الفسحة الذي يجتمع فيها السكان. و عليه فالمدينة بما تعانیه من مشاكل بهذا الشكل ستدهور حالتها و ذلك في كل النواحي السياسية و العلمية و الثقافية و الأخلاقية و التي تنعكس طبعا على العمران.

الجدول رقم(23): يبين موقف أفراد العينة في حالة تعرضهم لإحدى الحوادث .

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
19%	19	السكوت و تجاوز الأمر
06%	06	التدخل لصد العنف
13%	13	الإبلاغ
03%	03	محاولة الصلح بين الأطراف
59%	59	لا
100%	100	المجموع

يمثل الجدول أعلاه موقف أفراد العينة في حالة تعرضهم لإحدى هذه الحوادث. و قد أجاب 41% من مجموع أفراد العينة بأنهم تعرضوا لحوادث داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنسبة الذين أجابوا بأنهم لم يتعرضوا لأي حادث يذكر و المقدرة بـ59%. و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن أفراد العينة جلمهم شباب إذ أنها في الغالب الفئة المتسببة في هذه الحوادث، كما أن هذه الحوادث لا تخص كل المدينة بل أحياء عن غيرها، و خاصة تلك التي يكون جل سكانها وافدين من الأكواخ القصديرية الذين غيروا نمط العمارة ليتحول إلى كوخ قصديري.

و عدم تمكننا من رصد الحوادث بدقة و بأرقام راجع لعدم تلقي المساعدة من المصالح الأمن، أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يرون أنهم عندما تعرضوا لحادثة عنف كان رد فعلهم السكوت و تجاوز الأمر فعددهم 19 مبحوثاً من بين 41 فرداً من أفراد العينة و ذلك بنسبة 19%، و ذلك لأن النسب في هذه الحوادث يكون شخفاً مجهولاً و قد تحدث هذه الإعتداءات في الغالب في الشارع مما يؤدي إلى إختفاء المتسبب بسرعة.

و تفادياً للدخول في المتاهات يضطر هؤلاء للسكوت و كما قال أحدهم (يعوض علينا ربي...) كما تلجأ الضحية في غالب الأحيان إلى إبلاغ الشرطة، و قد أجاب به 13 مبحوثاً من مجموع العينة بنسبة تقدر بـ 13% و ذلك لأنه الحل الوحيد و الحق المشروع لكل مواطن يتعرض للاعتداء أين تتدخل الشرطة لاستعادة حقوق المواطنين و إيقاف المعتدين.

أما الذين أجابوا بأنهم اضطروا فقدر عددهم بـ 06 مبحوثين و ذلك كمواجهة المعتدي باعتباره الأسلوب الشرعي للتصدي لظاهرة العنف، حيث يجد الشخص نفسه أمام خيارات أهمها الدفاع عن نفسه ليكون بذلك الأسلوب الوحيد للمواجهة.

أما عندما تتعثر جميع المحاولات يضطر الأفراد للصلح و ذلك نظراً لما تخلفه هذه الحوادث من آثار على الأشخاص و التي يكون سببها في الغالب شباب من فئات عمرية مختلفة يلجؤون إلى ممارسة العنف لكسب الرزق، و هذا ما أجاب به 03 مبحوثين من أفراد العينة المقدر بـ 41 فرداً بنسبة 03%. و مما تقدم يمكن القول أنه رغم عدم تعرض أفراد العينة لحوادث العنف، إلا أن هذا لا يستبعد حدوثها رغم حداثة هذه المدينة.

الجدول رقم (24) : يبين أنواع ظاهرة العنف التي يعاني منها سكان المدينة الجديدة

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
65%	65	العنف الجسدي
28%	28	العنف اللفظي
07%	07	تعاطي المخدرات
100%	100	المجموع

يمثل الجدول أعلاه أنواع ظواهر العنف التي يعاني منها سكان المدينة الجديدة – علي منجلي-. و قد أجاب 65% من المبحوثين أن العنف الجسدي هو العنف الأكثر انتشارا داخل المدينة الجديدة – علي منجلي-، و بالمقابل فإن 28% من أفراد العينة أجابوا أن العنف اللفظي هو العنف الأكثر انتشارا في حين أجاب 07% منهم بأن أخطر أشكال العنف هي تعاطي المخدرات.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن العنف الجسدي هو أهم أشكال العنف الأكثر انتشارا و ذلك من خلال نسبة جرائم السرقات باستعمال السلاح الأبيض. و هذا ما أكده الكثير من السكان و أصحاب المحلات التجارية، و السبب يعود في الغالب بالإضافة إلى ما تم ذكره في الجداول السابقة عدم وجود ممرات و أزقة إذ ما هو موجود شوارع واسعة لا تتوفر على الأمان (مثلا تعرض فتاة لمحاولة اختطاف بالشارع المؤدي إلى المستشفى العسكري) أيضا حالة اعتداء شخص على فتاة داخل الفصل بالثانوية أمام مرأى و مسمع زملائها و أستاذها الأمر الذي استدعى دخول هذا الأخير في اشتباك مع اللص أو المعتدي و الذي ول هاربا. و غيرها من الإعتداءات الجسدية التي تكون في الغالب تحت تأثير السلاح الأبيض، و التي يكون فيها المعتدي تحت تأثير المخدرات و الكحول.

أما عن انتشار ظاهرة العنف اللفظي فهذا راجع اعتمادا على ما قيل سابقا إلى الفراغ و التهميش الذي يعانيه هؤلاء الشباب و الناجم أساسا عن البطالة التي يعانيها هؤلاء، فلا يجد هؤلاء من أسلوب للتسلية في غياب أماكن الترفيه و التسلية داخل المدينة الجديدة سوى معاكسة الفتيات لأنها التسلية الوحيدة التي لا يدفع فيها النقود.

أما ظاهرة تعاطي المخدرات فتكاد تنتشر بصورة رهيبية، لكنها تضر الفرد المدمن عليها أكثر مما تضر المجتمع، حيث لوحظ أثناء جولاتنا داخل العمارات إستعمال الشقق من صنف F1 - غرفة واحدة - لجلسات السكر و المخدرات مما أدى إلى تدمير السكان جراء هذه التصرفات و ذلك في غياب الرقابة المستمرة و الأمن الذي لا يستطيع السيطرة على كل أرجاء المدينة، مما أدى إلى انتشار هذه الظاهرة الغربية على مجتمعنا الإسلامي و ذلك إثر الأسباب التي ذكرت سابقا.

و مما تقدم يمكن القول أنه رغم حداثة نشأة المدينة الجديدة – علي منجلي – إلا أنها تعاني من المشاكل التي يتطلب من المسؤولين حلها لتفادي ظهور مشاكل أخطر .

الجدول رقم (25): يبين الإجراءات التي تتخذ عند حدوث حالات العنف

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
42%	42	تدخل الشرطة
31%	31	توفير مناصب شغل للشباب
23%	23	التوعية
04%	04	فتح دور للشباب و نوادي رياضية و علمية
100%	100	المجموع

يمثل الجدول أعلاه الإجراءات التي تتخذ عند حدوث حالات العنف في المدينة الجديدة، و قد أجاب 42% من المبحوثين أن تدخل الشرطة هو الإجراء الواجب اتخاذه عند حدوث مثل هذه الحوادث، و بالمقابل فإن 31% من مجموع أفراد العينة يرون أن الحل الوحيد عند حدوث هذه الحالات من العنف هو توفير مناصب شغل للشباب، في حين أجاب 23% منهم أن الحل الوحيد هو التوعية. أما الذين أجابوا بأنه يتطلب فتح دور الشباب و نوادي رياضية و علمية كإجراء للحد من ظاهرة العنف و قد قدرت نسبتهم بـ 04% من مجموع أفراد العينة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن استتباب الأمن داخل المدينة الجديدة بما تحويه من تناقضات من الإجراءات الكفيلة بالحد من حوادث العنف من جهة، و القضاء على الأشخاص الذين يمارسونه، من شأنه أن يضع حدا لكل شخص تسول له نفسه ارتكاب هذه الظواهر لأن تكثيف الرقابة و إشعار الناس بأن هناك جهة مسؤولة عن راحة و سلامة المواطنين، و تسهر على تضيق الحصار على المجرمين و معاقبتهم من شروط نجاح مشروع المدينة، كما أن القضاء على ظاهرة البطالة و ذلك بتوفير مناصب شغل للشباب من شأنه أن يقتل بداخله الملل و الفراغ الذي يقودهم إلى الانحراف بمخالطة رفاق السوء الذين يعمدون إلى إشغال أوقات فراغهم في معاكسة الفتيات و شرب الكحول والمخدرات التي تتطلب أموالا فيلجؤون بعد ذلك إلى السرقة، لذلك فإن التوعية و الاهتمام بالشباب من خلال تكثيف وسائل الإعلام و إشعارهم بخطورة ممارسة العنف و تدعيمهم بكل أساليب التحضر و خطورة الانزلاق في متهاتات الجريمة التي يكون مسارها لا رجعة فيه، و هذا لا يكون بتوفير دور للشباب و نوادي رياضية و علمية يستطيع فيها الشاب ممارسة هواياته و قضاء فراغه في أشياء مفيدة له و لوطنه و بالتالي يكون أقل عرضة لارتكاب الجرائم لأنه يكون مشغولا طول الوقت في استثمار قدراته لضمان مستقبل جديد.

و مما تقدم يمكن القول أن تدخل الشرطة و توفير مناصب شغل للشباب و توعيتهم بالإضافة إلى فتح نوادي رياضية من الإجراءات الواجب أن تتخذ حالات عنف بالمدينة الجديدة- علي منجلي-.

الجدول رقم (26): يبين مدى تدخل الشرطة في حالة حدوث عنف بالمدينة

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	47	47%
لا	53	53%
المجموع	100	100%

يبين الجدول أعلاه مدى تدخل الشرطة في حالة حدوث عنف بالمدينة الجديدة - علي منجلي - و قد أجاب 53% من المبحوثين أنه لا يتم تدخل الشرطة و هي نسبة مقاربة بالذين أجابوا بأنه يتم تدخل الشرطة في حالة حدوث عنف بالمدينة حيث تقدر بـ 47% من مجموع أفراد العينة. ويمكن تفسير هذه النتيجة في أن حالات العنف التي تحدث في الغالب لا يتم الإبلاغ عنها نظرا لأن المتضررين في الغالب نساء، و تفاديا للشوشرة و المشاكل و الامتناع عن دخول مراكز الأمن الحضري، هذا بالإضافة أنه في حالة الإبلاغ يتأخر حضور الشرطة - راجع الجداول السابقة - ذلك لقلّة الإمكانيات البشرية و المادية للأمن الحضري للمدينة الجديدة - علي منجلي - و هذا ما تم ملاحظته عند زيارة الطالبة للمركز الذي لوحظ بالإضافة إلى صغر مساحته نقص عدد العاملين به حتى الوسائل المادية، و هذا بتأكيد أحد الضباط الذي قال بأن انتشار حالات العنف راجع لنقص عدد رجال الشرطة الذي لا يتناسب مع عدد السكان، الأمر الذي يجعل التدخل لهؤلاء في الغالب ناقصا مما يفسر باللامبالاة و الإهمال لكن قوله " الله غالب ، ما بيدينا والوا حتى حنا نعانيو من العنف ". لذلك فمن غير المعقول أن نفسر كيف أن مدينة تحتوي على ثمانين ألفا (80000) نسمة يوجد بها سوى مركز حضري واحد بعدد محدود من رجال الشرطة.

و عليه نظرا لهذه الأسباب و غيرها فأنها تتحكم في قيام الشرطة بوظيفتها و هي حماية الوطن و المواطن و الحفاظ على الأمن.

الجدول رقم (27): يبين الأشخاص الأكثر تعرضا لمثل هذه الحوادث من العنف.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
النساء	23	23%
الأطفال	07	07%
الشيوخ	06	06%
الشباب	09	09%
كل الفئات دون استثناء	55	55%
المجموع	100	100%

يمثل الجدول أعلاه الأشخاص الأكثر تعرضا لمثل هذه الحوادث، و قد أجاب 55% أن كل فئات المجتمع يتعرضون لهذه الحوادث من العنف دون استثناء و يقصد بهم النساء، الأطفال، الشيوخ و الشباب، و هي نسبة جد مرتفعة مقارنة بنسبة الذين أجابوا بان النساء الفئة الأكثر تعرضا لحوادث العنف داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و المقدرة بـ 23% من مجموع أفراد العينة، في حين يرى بعضهم أن الشباب هي الفئة التي تتعرض لحوادث العنف و قد قدرت نسبتهم بـ 09% من مجموع أفراد العينة، و بالمقابل نجد 07% من المبحوثين يروا أن الأطفال هم الفئة التي تعاني من حوادث العنف، أما أولئك الذين يؤكدون على أن فئة الشيوخ هي الأكثر تعرضا لحوادث العنف و ذلك نسبة 06% من مجموع العينة المدروسة .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن حوادث العنف لا تخص فئة دون أخرى، فالعنف عام و شائع و يمس كل فئات المجتمع المدني فالاعتداءات الجسدية تحت تأثير السلاح الأبيض و المتمثلة غالبا في السرقة و السطو لا تميز فئة دون أخرى، فالمعتدي عند نفاذ المال يبحث عن أول ضحية تقع عليها عينه، و لا يهمله من تكون هذه الضحية بقدر ما تملكه و ما يمكن أن يأخذه منها، و عمليات السرقة قد تتعدى الأفراد لتمس المحلات و الشقق، و هذا ما أكدته لي بعض النسوة أنهن عند الخروج من المنازل ينتزعن المجوهرات حتى البسيطة منها تفاديا للوقوع فريسة في أيدي اللصوص، كما أنهن يرافقن أولادهن للكاتب و المدارس. فأتناء تجوالك بشوارع المدينة الجديدة - علي منجلي - تشعر بالغبرة و الدهشة و التي تصاحبها نوع من الخوف و عدم الانتماء و الأمان. فالكل متخوف و متضمر و يعيش على أعصابه متضمر من الحياة التي لم يستطيعوا بعض التأقلم عليها.

فالمدينة عبارة عن نظم عدة ...المشاكل التي تواجه عمليات التهيئة الحديثة

« Modernisation Urbaine »

و التحديث العمراني ف بالمدينة هو أن تتوقف أخطاء التعمير المتتالية التي ترتكب تحت مجموعة من التبريرات، هذه الأخطاء التي ارتكبتها و ما زالت ترتكب ضمن المحيط الحضري.

الجدول رقم (28): يبين الأطراف المتسببة في حوادث العنف داخل المدينة الجديدة- علي منجلي

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
05%	05	الأطفال
69%	69	الشباب
26%	26	كل الفئات
100%	100	المجموع

يبين الجدول الأطراف المتسببة في حوادث العنف داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و قد أجاب 69% من المبحوثين أن الشباب هم الفئات الأكثر تسببا في حوادث العنف ، كما أجاب 26% منهم أن كل الفئات داخل المدينة الجديدة وراء حوادث العنف في حين يرى بعضهم أن الأطفال هم المتسببين في حوادث العنف بنسبة تقدر بـ 05% من مجموع العينة المدروسة ..

من خلال ما سبق نلاحظ أن الشباب و نتيجة للظروف التي يعيشها من بطالة و فراغ و تهمةيش أدى بهؤلاء إلى سلك سلوكات غير سوية، في الإعتداءات الجسدية (أنظر الجدول رقم 24) و المتمثلة في السرقة باستعمال السلاح الأبيض أو العنف اللفظي و تعاطي المخدرات و الكحول، فكيف لنا أن نفسر تواجد شبان على قارعات الطرق دون عمل يقضون طول النهار في التسكع، ليعودوا آخر النهار دون فلس في الجيب، أي عائلة ترضى بهذا الوضع، طبعاً من لها مدخول عالي، و هؤلاء الشبان جلهم من عائلات فقيرة أو متوسطة، لذلك يلجأ بعضهم إلى الحصول على المال مهما كانت الوسيلة و الأسلوب المتبع بقانون - الغاية تبرز الوسيلة - . رغم أن المدينة تعرف إنجاز مشاريع عدة، غير أنها لا تمتص البطالة التي يعرفها الشباب، إذ أن غالبية اليد العاملة من خارج المدينة، و من الأجانب " فالبطالة المفرطة في المدن قد زادت من اتساع نطاق الفقر الحضري، و تدهور الحياة الحضرية بصورة عامة... و في هذا السياق طرح العديد من الإجراءات الحضرية لمعالجة مشكلة الفقر الحضري، كالتقليل من حدة النمو الحضري " (1)

فمدينة - علي منجلي - صورة للهاشمية الإجتماعية و الإقتصادية، تفتقد للأمن، لا تلبى حاجيات و متطلبات السكان الأمر الذي جعلهم دائماً في ارتباط دائم بالمدينة الأم قسنطينة ، و الشكل التي تعاني منه المدينة إذ يمس فئة الشباب بنسبة كبيرة نظراً لأن المجتمع الجزائري مجتمع شبابي بالدرجة الأولى، غير أنه يمس جميع فئات المجتمع فالمأساة واحدة لكل شخص، شاب كان أو شيخ، امرأة و طفل، بهذا الصدد يؤكد إدوارد عازار أن وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي إلى وجود الصراعات الإجتماعية الممتدة " و هي من وجهة نظره صراعات تضرب بجذورها في البناء الإجتماعي و التكوين الثقافي للمجتمعات. و تتسم بتعدد المشاركين فيها و تشعب القضايا الفرعية المرتبطة بها، و تداخل أبعادها الداخلية و الخارجية " (2)

أما الأطفال فنجدهم في الغالب يعكسون في سلوكياتهم واقع المجتمع الذي ينتمون إليه. فالطفل الذي لم يبلغ سن العاشرة بعد و يدخن أمام الجميع لنا أن نسال أنفسنا عن مصدر حصوله على المال لشراء السجائر، و ما تقوله عن السجائر تقوله عن الكحول و المخدرات، الهاتف النقال و غيره. فتعرض أطفالنا لهذه المخاطر تعبير صريح عن الواقع المرير الذي يعيشه كل مواطن ضمن البناء الاجتماعي.

(1) اسماعيل قيرة - د/ عبد الحميد دليمي - إبراهيم توهامي- التهميش و العنف الحضري- مرجع سابق، ص 36 .
(2) مرجع سابق ص 42.

الجدول رقم (29): يوضح انتشار العنف في وحدات جوارية معينة داخل المدينة الجديدة - علي منجلي-

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	38	38%
لا	62	62%
المجموع	100	100%

يبين الجدول أعلاه مدى انتشار ظاهرة العنف في وحدات جوارية معينة داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و قد أجاب 62% من المبحوثين أن ظاهرة العنف لا تخص أحياء سكنية و هي نسبة مرتفعة جدا مقارنة مع الذين أجابوا بانتشار ظاهرة العنف في أحياء سكنية معينة ، حيث فقد نسبتهم 38% من مجموع أفراد العينة المدروسة .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن حوادث العنف داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - لا تخص منطقة معينة دون غيرها بل تنتشر في جميع الأحياء السكنية و ذلك نظرا لأن سياسة الإسكان التي تتبع ليست قائمة على دراسات علمية، حيث أنها تتم بطريقة عشوائية، فالترحيل يتم بطريقة حشو، مثلا سكان باردو تم وضعهم في مكان واحد أي كلما توفرت سكنات كافية ينقل إليها سكان منطقة معينة و لا يتم توزيعهم بصفة منتظمة، إذ يصفها بعضهم بسياسة الحشو أو محتشدات يزرع فيها فئات معينة من الناس ، لذلك نجد الأحياء السكنية تحوي سكانا من مختلف مناطق سكنية من مدينة قسنطينة، و عليه فلا يمكن القول أن الوحدة السكنية التي تضم سكان المناطق الإنزلاقات يمارس فيها العنف بصورة كبيرة، و هذا ما نجده حسب رأي الفئة الثانية التي ترى أن العنف يخص مناطق سكنية معينة إذ أن السكنات الإجتماعية التي تضم سكان الأحياء القصديرية يكون العنف فيها يمارس بصورة كبيرة و ذلك نلاحظه من خلال تشويه المنظر العام لهذه السكنات و التي أخذت طابع الأحياء القصديرية من خلال استعمال الفضاء الخارجي أو تغيير المظهر الخارجي للعمارة، و كل هذا في إطار العنف الرمزي.

و مما تقدم يمكن القول أن حوادث العنف لا تخص مناطق سكنية معينة بل تنتشر في كل أطراف المدينة الجديدة.

الجدول رقم (30): يوضح تكرار نفس أشكال العنف داخل المدينة الجديدة – علي منجلي –

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	02	02%
لا	98	98%
المجموع	100	100%

يبين الجدول أعلاه تكرار نفس أشكال العنف داخل المدينة الجديدة – علي منجلي –، و قد أجاب 98% من المبحوثين أن نفس أشكال العنف تكرر و هي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بإجابة الذين يرون أن عدم تكرار نفس أشكال العنف. حيث تنتشر ظاهرة القتل الخطأ الذي يكون في الغالب ناجما عن نزاعات أو صراعات لا يكون الهدف منها القتل، و تقدر نسبتهم بـ 02% من أفراد العينة المدروسة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن حالات العنف حسب ما قيل تتمثل في السرقة أو الشجارات بين أفراد الأحياء لسبب أو لآخر، و قد يكون هنا السبب تافه لكن حسب رأي أحدهم " النيف على أولاد الحومة " يدفع ببعضهم للتدخل حتى لو كان الأمر لا يخصهم .

أما فيما يخص السرقة فالحديث لا يختلف عما قيل في الجداول السابقة، و هنا يستلزم تدخل المسؤولين لمعالجة المشكل، حتى أن الأمر توصل ببعضهم حسب رأي بعض النسوة في لوحدة السكنية رقم -07- إلى سرقة حتى بلاط الأرضيات و الشبايك، و ذلك أمام مرأى و مسمع جميع سكان العمارات و هذا بعد تبليغات متكررة للأمن الذي لم يتدخل أبدا، لذلك فحتى السرقة أصبحت نهارا جهارا. " و لو وجدنا لسرقنا نحن أيضا " نظرا للحالة المأساوية التي نعيشها " هؤلاء أشخاص عاشوا سنوات طويلة في أكواخ قصديرية، كما كانوا يجنونه من أموال ينفقونها في الأكل و الملابس ، أما حاليا فلا يجدون حتى ثمن تذكرة الذهاب وسط المدينة قسنطينة لبيع ملابس أو أدوات على الأرصفة ، و كل ما يكسبونه لا يكفي حتى لدفع إيجار المسكن و فاتورة الماء و الغاز " المساكن عبارة عن أققاص ندفع فيها المال من حريتنا " هذا و يعد القتل الخطأ أحد حوادث العنف التي نادرا ما تتكرر، لأن الشخص الذي يمارس العنف، ليس عنيفا بطبعه بل الظروف التي يعيشها هي التي تدفعه لأن يكون كذلك، فنية القتل العمدي لا تتوفر عند الشخص المعتدي ، بل يجبر عليها في حالات نادرة لا يمكن أن نقيس عليها .

و مما تقدم يمكن القول أن حالات العنف تتكرر داخل المدينة الجديدة – علي منجلي – و تتمثل غالبا في الإعتداءات الجسدية المصاحبة لفعل السرقة باستعمال السلاح الأبيض.

الجدول رقم (31): يبين معاناة أفراد العينة من مشاكل العنف في السكنات السابقة

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
44%	44	نعم
56%	56	لا
100%	100	المجموع

يبين الجدول أعلاه نسب معاناة السكان المدينة الجديدة - علي منجلي - من مشاكل العنف في سكناتهم القديمة أي قبل رحيلهم عنها . و قد أجاب حوالي 56% من المبحوثين أنهم لم يتعرضوا لأي شكل من أشكال العنف سابقا، رغم أن معظمهم كانوا يعيشون في أحياء قديمة يكثر بها السكان و المنحرفين، لكن هؤلاء كانوا يمارسون نشاطاتهم بعيدا عن الأحياء التي يسكنونها، و هي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة أولئك الذين أجابوا بأنهم كانوا يعانون سابقا من مثل هذه الأشكال من العنف في الأحياء القديمة و التي تتجسد في الغالب في الصراعات عن طريق المشاجرات أو التلطف بالفاظ بذينة ، أو السرقة .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن غالبية السكان لا يتوافقون من سكنات قديمة أو أحياء قصديرية بل معظمهم من سكان الأحياء التي تعرضت أرضيتها للإنزلاق، أو يعانون من ضيق السكن (أنظر الجدول رقم 19) و يمكن أن نؤكد هذا القول بما جاء في المقال الصادر بشبكة الإنترنت تحت عنوان " علينا قراءة العنف في الجزائر بعيدا عن التأثيرات السياسية " أضح الأستاذ " عبد الرحمن موساوي " " أن العنف عبارة عن ظاهرة كونية، و لا يظهر في مجتمع دون آخر، و لا يمكن تحديد بروز العنف في أي مجتمع من المجتمعات بلحظة تاريخية معينة ، فالعنف يخضع لعرق تاريخي، قادر أن يتحول إلى مفجر في بعض اللحظات التاريخية " (1)

و هذا ما نلمسه فعلا في الواقع المعاش لسكان المدينة الجديدة - علي منجلي - فالمشاكل التي يعانيها هؤلاء السكان سابقا كانت تنتظر انفراج بالانتقال إلى وسط جديد، و سكنات جديدة، لكن الأمر حدث عكس ما كان متوقعا. فظروف الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، و غياب العدالة الإجتماعية ، و سياسة التهميش الحضري الذي يعيش هؤلاء ، تفسر لنا جلليا مدى التأزم الحاصل في هذا المجتمع رغم أنه لا يمكن اعتبارها دافعا للجوء إلى العنف بغية تجاوز الأزمة .

فالعنف إذاً ليس مرتبنا بالفرد في حد ذاته بل بالمجتمع ككل، و عليه لا يمكننا حصر أسبابه في العوامل الاقتصادية فقط، و هذا ما نلمسه من نسبة الذين أجابوا أنهم عايشوا أشكالا كثيرة للعنف في سكناتهم القديمة فالأمر يتعلق إذاً بدراسة الخصوصيات الإجتماعية لهذه الفئة من المجتمع التي خضعت لضغوطات اقتصادية و سياسية سيطرت على الناحية الثقافية له .

و عليه يمكن فهم معاناة سكان مجتمع معين يعاني من أشكال متعددة من العنف مع مراعاة في خضم دراسة مساره التاريخي.

(1) www.google.com عبد الرحمن موساوي - مقال علينا قراءة العنف في الجزائر بعيدا عن التأثيرات السياسية محاضرة بالمركز الثقافي الفرنسي " حميد عبد القادر " 2007-01-19

الجدول رقم(32): يبين موقف أفراد العينة المدينة الجديدة من هذه الحوادث.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
التدمير	43	43%
السخط	21	21%
اليقظة	13	13%
السكوت	12	12%
الخروج من المدينة	06	06%
الإحباط	05	05%
المجموع	100	100%

يبين هذا الجدول موقف أفراد العينة بالمدينة الجديدة من هذه الحوادث. و كما هو واضح أن أغلبية المبحوثين و المقدره نسبتهم بـ43% من المبحوثين أجابوا أنهم يشعرون بالتدمير جراء هذه الحوادث، و هي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة الذين أجابوا بأنهم يشعرون بالسخط و المقدر نسبتهم بـ 21% من المبحوثين في حين أجاب بعضهم بأنهم متيقظين من هذه الحوادث، و قد بلغت نسبتهم بـ 13% من مجموع أفراد العينة ، و بالمقابل نجد 12% من المبحوثين يقابلون مثل هذه الحوادث بالسكوت ، أما أولئك الذين يؤكدون على أن الخروج من المدينة هو الحل الوحيد لمثل هذه الحوادث فقدرت نسبتهم بـ 06% من مجموع العينة المدروسة، في حين نجد أن 05% من المبحوثين يشعرون بالإحباط جراء ما يحدث داخل هذه المدينة .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في مدى اختلاف مواقف سكان المدينة الجديدة إثر ما يحدث من حوادث عنف بها ، فمنهم من يشعر بالتدمير في آراء بعض السكان " و الله طيشونا هنا و خلونا نقاسيو، واحد ما مريض بنا " و غيرها من عبارات السخط التي تعبر فعلا عن الواقع المرير الذي يعانيه السكان في مدينة حضرية لا توفر على أدنى شروط الحياة الحضرية . أما البعض منهم فيلجأ إلى التحلي باليقظة حتى لا يقع فريسة لأي نوع من أنواع العنف فيتحلون باليقظة و الحذر مثل تأمين المنازل من الخارج (أبواب - نوافذ)، اصطحاب الأولاد إلى الكتاتيب و المدارس، قلة التجول في المدينة، تجنب العلاقات الجوارية أو الاختلاط بالغير بالخارج، تأمين المحلات، تجنب لبس المجوهرات أو حمل الهواتف النقالة، أو حمل مبالغ مالية عند الخروج من المنازل.

كل هذا في غياب دور الأمن بالمدينة الذي يدفع بالسكان إلى السكوت عن أمور كثيرة تحدث أمام مرأى و مسمع الجميع، و ذلك لتفادي المشاكل، فحسب تصريح السكان فكم من حوادث عنف تحدث أمامهم، لكنهم يلجؤون إلى السكوت للابتعاد عن دخولهم في دوامة مشاكل هم في غنى عنها فحسب بعضهم " المهم تخطي راسي " . أما آخرون فيستدلون بقولهم " الشرطة تتفرج، رغم علمها بكل شيء فما عسانا نفعل نحن " و غيرها من التصريحات التي اعتبرها جبن أكثر منها حيطة و حذر، لأن الساكت عن المنكر شيطان أخرس.

مثل هؤلاء، أولئك الذين يرون أن الحل الوحيد هو مغادرة المدينة و تغيير الإقامة، فالحياة بهذه المدينة كالمنفى بالنسبة لهم، و لذلك فمنهم من يسعى إلى تغيير السكن مع شخص آخر خارج المدينة، و آخر يدخر المال لإكمال ثمن بيع السكن و يشتري بالكل مسكن آخر بجهة أخرى.

أما أولئك الذين يشعرون بالإحباط فيستدلون على أن مشكلة الإسكان مشكلة حضرية و أن أهم ما تكشف عنه ظاهرة المسكن كونها ظاهرة ذات أبعاد إجتماعية، اقتصادية، ثقافية و أخرى إيكولوجية ، أي أنها ظاهرة معقدة، فإذا لم تساهم في تكوين شخصية الفرد، إذ أن ظروف الإسكان تؤثر على الناحية الجسدية و النفسية للشخص و قرر لورانس فايلار " أن التزاحم السكاني يرتبط بانتشار الأمراض التناسلية في الوقت الذي يكون فيه عاملا أكثر تأثيرا في المشكلات اللاأخلاقية التي تكشف عنها مناطق الإسكان السيئ و ذلك نظرا لانعدام الخصوصية من أفراد الأسرة"⁽¹⁾ .
 و يمكن أن نضيف أيضا " يرجع عدم احترام القانون و المجتمع من خلفه إلى الذكريات الأولى لصبي كان ملعبه الوحيد هو الشارع و مسكنه حجرة مزدحمة أو شقة متهالكة"⁽²⁾
 و مما تقدم يمكن القول أن شعور فئة من عينة الدراسة بالإحباط راجع لشعورهم الشديد بالمشكلة و أسبابها، لكنهم لا يملكون شيئا لتغيير الوضع.
 و عليه فإن اختلاف مواقف سكان المدينة جراء هذه الحوادث راجع لإدراكهم القوي بالمشكلة التي يقفون عاجزين عن إيجاد حلول لها.

الجدول رقم (33): يوضح مدى تعرض أفراد العينة أو أحد أفراد عائلاتهم لشكل من أشكال العنف

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
06%	06	سرقة منزل	نعم
05%	05	سرقة محل	
06%	06	التعدي بالكلام	
07%	07	استعمال السلاح الأبيض	
06%	06	سرقة المجوهرات	
03%	03	اغتصاب	
02%	02	سرقة السيارات	
65%	65	لا	
100%	100	المجموع	

يبين هذا الجدول تعرض أفراد العينة أو أحد أفراد عائلاتهم لشكل من أشكال العنف. و كما هو واضح أن أغلبية المبحوثين و المقدر نسبتهم بـ 65% أجابوا بأنهم لم يتعرضوا لأي نوع من حوادث و هي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة الذين أجابوا أنهم تعرضوا لهذه الحوادث و المقدر بـ 35% من مجموع أفراد العينة.

(1) مجموعة من المؤلفين - علم الاجتماع و المشكلات الإجتماعية - دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ، 2003 ، ص 41.

(2) مرجع سابق، ص 41.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن أفراد العينة المدروسة لم يتعرضوا شخصيا لمثل هذه الأشكال من العنف لكن هذا لا يعني أنها لا توجد، إذ يؤكدون على أنهم شاهدوا أناسا يتعرضون لمثل هذه الظاهرة في الشارع أو في العمارة، لكن و لله الحمد لم تطلهم بصفة شخصية (أنظر الجدول 15) أيادي المنحرفين رغم إقرارهم أن هذه الحوادث لا تحدث دائما لكنها تمس كل لفئات دون استثناء (أنظر الجدول رقم 19). أما أولئك الذين أجابوا بأنهم تعرضوا أو أحد أفراد عائلاتهم لأشكال العنف باستعمال السلاح الأبيض الناجم عن مشاجرات في حين نجد أن سرقة المنازل و التعدي على الأشخاص بالكلام و سرقة المجوهرات من أشكال العنف الأكثر شيوعا بالمدينة الجديدة – علي منجلي -، هذا كما تكثر ظاهرة السطو على المحلات لتأتي بعدها ظاهرة الاغتصاب و سرقة السيارات.

و من الملاحظ أن رغم قلة نسب أشكال العنف التي تعرض لها أفراد العينة المدروسة قليلة إلا أنها تدل على أن هناك أسباب كامنة وراء انتشار هذه الظواهر السلبية في مدينة حديثة لازالت بصدد الإنجاز.

فحسب لورانس فايلر " المشكلة السكنية هي مشكلة تمكين قطاع كبير من السكان يريدون العيش في وسط ملائم و مريح و يحرصون على تربية أبنائهم وسط ظروف مناسبة، و هي في نفس الوقت مشكلة مع الآخرين الذين لا يهتمون بمثل هذه الظروف أو الذين لا يقدرّون على تحقيقها من الاستمرار في إيجاد ظروف أو أحوال تعتبر تهديدا لجيرانهم و للمجتمع المحلي بأكمله"⁽¹⁾

و عليه يمكن القول أن انتشار أشكال العنف في مدينة حديثة العهد كمدينة- علي منجلي- يستلزم من السلطات الاهتمام بالأمر، و ذلك بدراسة الظاهرة بصفة جدية و الوقوف على الأسباب الكامنة لإيجاد الحلول العلاجية لها، فحسب د/ سعيد عبد العظيم " من المفترض أن القوانين و الضوابط التي تحكم المجتمع تحد من عنف الأفراد ، لكن يبدو أن تلك القوانين و الضوابط قد أصبحت ضعيفة بدليل أن منطق القوة أصبح هو السائد الآن".⁽¹⁾

(1) مرجع سابق، ص 44.

الجدول رقم (34): يبين الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الحوادث في المدينة الجديدة
- علي منجلي -

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
48%	48	البطالة
26%	26	الفقر
12%	12	الجهل
14%	14	المخدرات و الخمر
100%	100	المجموع

يبين الجدول أعلاه الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الحوادث في المدينة الجديدة - علي منجلي - و قد أجاب 48% من أفراد العينة أن البطالة هي السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة العنف في مدينة جديدة إذا ما قورنت بنسبة الذين أجابوا بأن الفقر هو سبب حدوث هذه الظاهرة و المقدر بـ 26% في حين أجاب 14% من مجموع المبحوثين أن المخدرات و الخمر هو العامل الرئيسي لانتشار ظاهرة العنف، و بالمقابل نجد 12% من أفراد العينة المدروسة أرجعوا إلى الجهل.

و يمكن تفسير هذه النتيجة بما جاء به الدكتور محمود سليم أستاذ الاجتماع السياسي الذي يؤكد أن " البطالة تشكل ركنا أساسيا في جرائم العنف و الإرهاب بشكل خاص، فعندما لا يجد الشاب ما يشغل فكره و ينير عقيدته و يملأ فراغه سيكون فريسة سهلة لأي خلية إرهابية، و سيتحول إلى قوة تدمير هائلة تطول المجتمع و أقرب الناس إليه " .

فالشباب يلجأ إلى العنف في غالب الأحيان بدافع الانتقام من المجتمع الذي سلبه حقوقه لتوفير أدنى شروط الحياة و هي توفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة ، فيلجأ الشاب في ظل الفراغ الذي يعيشه إلى الحصول على المال بمختلف الطرق المشروعة منها و الغير مشروعة، هذه الأخيرة التي يكون فيها الطريق سهل و المدخول كبير، فتتغلب مشاعر الإحباط و اليأس عند الكثير من الشباب العاطل الذي وجد نفسه في دوامة أزمت أشد ألا و هي أزمة الفقر الناجم عن ضعف المدخول الفردي للأسرة التي تتناسب فيها المداخل عكسيا مع المصاريف، و في إطار عجز بعض السكان عن التكيف مع قيم المدينة الجديدة، و بسبب تفشي ظاهرة البطالة فيكون سهل على بعض الشباب الانحراف.

(1) www.google.com

(2)

أما ظاهرة تعاطي المخدرات و الخمر ، هذه الظاهرة التي أصبحت منفذا لكثير من الشباب ممن عجزوا عن حل مشاكلهم، و التي من أسبابها كما سبق و ذكرنا البطالة و جماعة الرفاق التي تشترك في عوامل واحدة و بحكم المحاكاة و التقليد و التأثير المباشر على بعضهم البعض يلجأ الشاب إلى شرب الخمر في بادئ الأمر بدافع الإكتشاف يتحول بعد ذلك إلى عادة تتطور بعدها إلى تعاطي المخدرات التي يكون منطلقها دائما تعاطي الحشيش بواسطة التدخين، فتتحول لحظة سرحان و غياب وعي إلى عادة يضطر فيها الشاب إلى الحصول على المال بأية وسيلة، ليقع بعد ذلك في دائرة " عذر أقبح من سبب " و الذي مردّه في الغالب إلى الجهل الذي يسيطر على الإنسان و خاصة غياب الوازع الديني، لتتحول المشكلة بعد ذلك من مجرد ملء الفراغ إلى ظاهرة العنف الذي يجد الشاب نفسه فيها يخضع إلى الجبرية، هذا المبدأ الذي يتخذه غطاءا يبرر به تصرفاته في خروجه عن المعايير الإجتماعية التي تساهم في عدم تكيفه و اندماجه إجتماعيا .

و عليه يمكن القول أن التعرض للأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة العنف في المدينة الجديدة - علي منجلي - مجال واسع و لا يمكن حصره في نقاط معينة، لأن كل سبب في حد ذاته يندرج تحته أسباب فرعية كثيرة، و يبقى أن نقول أن ظاهرة العنف جد متشابكة فهمها يتطلب مجهودا كبيرا.

الجدول رقم (35) : يوضح مستقبل أفراد العينة في المدينة الجديدة في حالة استمرار مثل هذه الأوضاع

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
28%	28	التأقلم مع هذه الأوضاع
43%	43	أخذ إحتياجات صارمة
22%	22	تغيير السكن
07%	07	أخرى: - لجان حي - تطبيق القوانين - تدهور الأوضاع أكثر
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول مستقبل سكان هذه المدينة في حالة استمرار حوادث العنف و كما هو موضح أن أغلب المبحوثين و المقدر نسبتهم بـ43% أجابوا بأن أخذ الإحتياجات الأمنية الصارمة و هي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بنسبة المبحوثين الذين أكدوا على أن التأقلم مع هذه الأوضاع هو التصور الوحيد لمستقبل هؤلاء السكان داخل هذه المدينة الجديدة و المقدر نسبتهم بـ28% من العينة المدروسة، في حين أجاب بعضهم أن تغيير السكن هو الحل الوحيد لمواجهة هذه الظاهرة و قد بلغت نسبتهم 22% من أفراد العينة المدروسة، في حين يرى 07% من مجموع المبحوثين أن وضع لجان حي و تطبيق قوانين صارمة و إلا ستتدهور الأوضاع أكثر، هو الأسلوب الوحيد لتصور مستقبل مدينة خالية من ظاهرة العنف .

إن شعور السكان بمشاعر الغربة و عدم الانتماء داخل هذه المدينة يفسر اعتماد السكان مبدأ " الأنا " في إطار أسلوب حضري يتمثل في المحافظة على الذات من كل الأخطار، و لا يهتم الأشخاص الآخريين، و إلا كيف نفسر تلك النتيجة القائلة بأن الحل الوحيد لمجابهة خطورة الظاهرة يتوقف على أخذ كل شخص احتياطاته الخاصة، حتى لا يقع فريسة لأي عدوان خارجي، فأسلوب التوقف على الذات هذا، و فقدان الآخريين لاعتبارهم أسلوب فاشل لأنه لا يحتوي على ضمان أكيد للسلامة الخاصة لأن المسؤولية جماعية و لا تقع على عاتق الشخص المعتد عليه فقط، لأن كل منا معرض لأن يكون الضحية المقبلة.

أما التأقلم مع الأوضاع فهو أسلوب أخطر من الأسلوب الأول فهو اتجاه سلبي يشجع على تفاقم ظاهرة العنف و هذا بوضعها في إطار مشروع طبيعي تختفي فيه أحاسيس المواطنة و لو كانت على حساب الآخريين الذين يهانون كل يوم و يعتدى على أملاكهم و حرمانهم، فتصبح الأساليب غير أخلاقية.

كما تلعب سياسة الهروب تلك المتمثلة بتغيير السكن و مغادرة المدينة فلا حلا يجسد ضعف الكائن البشري الذي زوده الله بعقل يضع كل الأشياء أطرها الخاصة. مع العلم أن ظاهرة العنف لا تقتصر على المدينة الجديدة – علي منجلي – فقط، بل تستفحل جذورها بقوة في كل المدن الجزائرية، فإذا كانت كل عائلة تهتم بأفرادها في إبعادهم عن الخطر بهذه الكيفية، و الاهتمام بهم و حمايتهم لما كان أي شخص من ممارسي العنف المنحدرين من هذه العائلات ارتكب جريمة في حق الآخريين .

أما الفئة التي اقترحت حسب اعتقادنا حلولا منطقية فتمثل نسبة ضعيفة جدا، حيث تتصور تطبيق القانون من خلال وضع لجان حي تسهر على راحة و سلامة المواطنين من خلال كشف العناصر المنحرفة و متابعتهم و تطبيق عليهم القوانين من خلال الإبلاغ عنهم حتى يكونوا عبرة لمن لا يعتبر، مع مراعاة شؤون الأحياء و ضمان سلامتها، فإذا كانت كل لجنة حي تسعى جاهدة لخدمة سكانه، فلن تحتاج إلى تدخل أطراف غريبة لحل مشاكلها.

و عليه يمكن القول أن تصور مستقبل المدينة الجديدة – عي منجلي – في ظل الحوادث العنيفة التي تعرفها بالنظر لكونها مدينة فتية، يتوقف على كاهل سكانها، لأنهم المستهدفون قبل غيرهم أمام الأخطار في حالة حدوثها داخل هذه المدينة و هم من يجب أن يضعوا الحل الحازمة ليشب الأمن و ينعم أبنائهم بالراحة و الأمان، و لا يتركوا المجال لتدخل أطراف غريبة تسير حياتهم لأن الإرادة الحرة تكمن في تحكم الفرد في مصيره لا أن يتحكم فيه آخرون.

الجدول رقم (36) : يبين اقتراحات أفراد العينة للقضاء على هذه الأشكال من العنف.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
مراقبة الأشخاص الممارسين للعنف	53	53%
توفير كل متطلبات المدينة الجديدة	25	25%
القضاء على مشكل البطالة	15	15%
اتساع سياسة معقنة في الإسكان	07	07%
المجموع	100	100%

يمثل الجدول أعلاه اقتراحات أفراد العينة لتحسين أو القضاء على مثل هذه الأشكال من العنف. وقد أجاب 53% من مجموع أفراد العينة أن الحل يكمن في مراقبة الممارسين للعنف، في حين نجد 25% من المبحوثين يرو أن الحل يتمثل في توفير كل متطلبات المدينة الجديدة، و بالمقابل نجد 15% من أفراد العينة المدروسة يرو أن القضاء على مشكل البطالة هو الأسلوب الوحيد للقضاء على كل أشكال العنف. كما نجد 07% من مجموع المبحوثين أنه يجب إتباع سياسة معقنة في الإسكان.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن السيطرة على الأشخاص الممارسين للعنف و مراقبتهم بصفة مستمرة لتضييق الخناق عليهم من شأنه أن يقلل من انتشار أشكال العنف، و هذا يعتبر مثل هؤلاء و يقرون بأن المدينة هناك من يحميها و لا يتركها مجالا لممارسات من طرف أشخاص لا يفرقون بين حقوقهم و حقوق الغير، لذلك فمتابعة المشبوهين و تكثيف المراقبة عليهم من شأنه أن يخلق بداخلهم الشعور بالخوف من الغير بعد أن انعدم هذا الشعور و راحوا يتعدون على الآخرين. كما نجد أن افتقار المدينة لكل متطلبات الحياة العصرية من مرافق ترفيهية و نوادي رياضية و دور للشباب و مؤسسات عمومية و خاصة تمنح حيوية للشباب، و دور للسينما و مسارح و مراكز لتعليم الشباب الدين و اللغات.

و عدم وجود مساحات خضراء من العوامل المساعدة على جنوح الشباب إلى ممارسة العنف لقتل الملل الذي يسببه الفراغ الذي يعيشونه. لأن الشباب طاقة حيوية يجب أن تسخر في أشياء مفيدة و إلا ستستغل في أمور هدامة تقضي عليه و على مجتمعه، و من ثم فإن القضاء على مشكل البطالة من الاقتراحات الواجب اعتمادها للتقليل من حوادث العنف لان الشخص الذي لا يعمل مع طول الوقت يلجأ إلى السرقة لتحقيق حاجياته حتى لو كان من أقرب الناس إليه، و تتطور المسألة بعدها لتشمل أشخاص آخرين، أو قد يؤول به الفراغ إلى مجالسة رفاق السوء أين تتداول في لقاءاتهم المشروبات الكحولية و المخدرات و حتى الدعارة و الأمور البذيئة.

كما يرى الباقي من أفراد العينة أن إتباع السياسة المعقنة في الإسكان من شأنه أن يحد من ظاهرة العنف و هذا من خلال تخطيط يقوم على دراسة أصل و حياة السكان المتوافدين إلى المدينة، محاولة خلق مناطق متجانسة من خلال توزيع مدروس للأشخاص فمثلا جمع في وحدة جوارية واحدة سكان قادمين من الأحياء القصديرية، الكلم الرابع، الانزلاقات الأرضية و سكان وسط المدينة، أي يتشكل لنا هجين من السكان لا يشتركون في عامل التوافد من منطقة واحدة.

و مما تقدم يمكن القول أنه لتحسين أو القضاء على أشكال العنف يجب مراقبة الأشخاص الممارسين للعنف توفير كل متطلبات المدينة الجديدة، بالإضافة إلى القضاء على مشكل البطالة و إتباع سياسة معقنة في الإسكان.

الجدول رقم (37): يوضح أكثر الكتابات انتشارا على الجدران داخل المدينة الجديدة - علي منجلي-

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
عبارات لأخلاقية	38	38%
عبارات رياضية	13	13%
عبارات غرامية	20	20%
عبارات سياسية	13	13%
الهجرة و التذمر	12	12%
الإجرام و الموت	04	04%
المجموع	100	100%

يوضح الجدول أعلاه نوع الكتابات الموجودة على جدران العمارات داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و قد أجاب 38% من المبحوثين أن معظم الكتابات المنتشرة هنا و هناك كتابات لا أخلاقية، و بالمقابل فإن 20 % من أفراد العينة أجابوا بأنها جمل غرامية، في حين نجد أن 13% من المبحوثين أكدوا على أنها تدور حول مواضيع رياضية، و مثلهم يرون أنها كتابات سياسية، في حين نجد نسبة 12% من مجموع العينة المدروسة يضعون ضمن عبارات الهجرة و التذمر، أما النسبة الضعيفة و المقدرة بـ 4% من مجموع أفراد العينة فيضعونها تحت كتابات الإجرام و الموت.

و يمكن تفسير هذه النتيجة فيما لاحظناه أثناء زيارتنا المتكررة للمدينة الجديدة - علي منجلي - من كتابات و رموز على جدران العمارات و المؤسسات و المحلات الجديدة، هذه الكتابات التي شوهت المنظر العام للمدينة من جهة و خلقت إحراجا كبيرا للأشخاص من جهة ثانية، فالمنتقل بين أحياء المدينة يأسف للفساد و الخراب الذي شمل منظرها الخارجي و الذي صرفت من أجله الأموال الطائلة، كتابات لا تعد أكثر من صرخة غير شرعية و أسلوب غير حضاري في حق مدينة فنية كهذه، فعوض أن يرقى فيها الحس العام، يخدش أمام مرأى الجميع فنلك الكتابات التي يشارك فيها الشباب و الأطفال و التي تعبر عن كلمات لا أخلاقية من جهة، لا يعرف الهدف من وراءها، أو كلمات غرامية عبارة في معظمها عن رسائل قصيرة موجهة لأشخاص معينين تمثل في غالبها عبارة الحب و الغرام الساقط البعيد كل البعد عن الآداب العامة للمجتمع، بالإضافة إلى جمل و عبارات رياضية كمناصرة فريق معين أو رياضي معين، أو الإطاحة بكليهما. أو جمل سياسية تعبر عن رأي هؤلاء الشباب من بعض القضايا السياسية كتأييد حزب معين أو رئيس حزب، أو وضع كلمات تعبر عن الواقع الذي يراه هؤلاء الشباب و تكون هذه العبارات أسلوب غير مباشر للمناصرة بين قوتين حزبيتين تتخذ من الشباب وسيلة لها. أما الكتابات و الرموز التي تعالج قضية الهجرة و التذمر من واقع البلاد فكثيرة مثل "الفيزا"، "الهربة" و غيرها و التي تدور كلها حول نقص فرص العمل.

أما العبارات التي تخص الإجرام و الموت فنجدها منتشرة بصورة كبيرة يتطلب من الباحثين و علماء الاجتماع دراستها بجدية، لأن فك رموزها لها دلالات كبيرة و أبعاد خطيرة. و مما تقدم يمكن أن نقول أن رغم ما تتركه هذه الكتابات و الرموز من خراب للممتلكات و مساس بالذوق العام للسكان، إلا أنها ظاهرة خطيرة تنتشر بصورة كبيرة في المدن، و تعالج قضايا أخطر تستوجب دراستها، فاللجوء إلى طلاء الجدران عند الزيارات الرئاسية أو الوزارية، لا يعد حلا. كما أن إغفالها تترتب عنه مشاكل أعظم تهدد كيان مجتمع مدني الضحية فيه أمل المستقبل شبابها

الجدول رقم (38): يبين مدى شعور أفراد العينة بالإحراج من هذه الكتابات الحائطية المنتشرة على جدران العمارات بالمدينة الجديدة – علي منجلي -

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
47%	47	الخجل	نعم
36%	36	الاستياء	
06%	06	تعكس الواقع	لا
06%	06	رفع الأصوات	
05%	05	مجرد كلمات	
100%	100	المجموع	

يبين الجدول أعلاه شعور أفراد العينة اتجاه هذه الكتابات الحائطية المنتشرة على جدران العمارات بالمدينة الجديدة – علي منجلي - . و قد أجاب 83% من أفراد العينة أنهم يشعرون بالإحراج جراء هذه الكتابات، هذا الإحراج الذي يتمثل في الخجل و ذلك بنسبة 47% و الاستياء الذي يبلغ نسبة المجيبين عنه 36% ، و هذه نسبة جد عالية إذا ما قورنت بنسبة القائلين بأن هذه الكتابات لا تسبب أي نوع من الإحراج لهم و بلغت 17% و هي نسبة جد ضعيفة تتوزع كما يلي: 06% المبحوثين الذين يرون أن هذه الكتابات تعكس الواقع فقط ، 06% أيضا من نسبة المبحوثين الذين يعتبرونها وسيلة لرفع الأصوات ، أما 05% الباقية من أفراد العينة المدروسة فيعتبرونها مجرد كلمات .

و يمكن تفسير هذه النتيجة بالاعتماد على ما جاء في الجدول السابق، إذ أن هذه الكتابات تسبب إحراجا كبيرا للسكان أثناء تنقلاتهم اليومية، ناهيك عن تلك الموجودة داخل العمارات نفسها و التي تخدش الحياء العام بما تسبب استياء بعض الناس. فديننا الحنيف يدعونا دوما للمحافظة على الجمال في كل أمور حياتنا الخاصة منها و العامة، ما بالك و أن هذه الكتابات و الرسومات و الرموز تغلغلت حتى داخل مساكننا، بل و توضع أمام أعيننا دون أن يتحرك أي أحد منا صارخا "كفى" و كأن القضية لا تهم الجميع، هذه العبارات و الرسومات يتفنن واضعوها في كتابتها، بل أحيانا تبرز المستوى الثقافي للشخص و الذي يستخدم اللغات الأجنبية و الرموز العالمية و حتى اللهجات المتداولة، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على سعة إطلاع ممارسي العنف الرمزي الذي يكون في غالبه عملية مقصودة. حتى أن الأماكن المنتشرة به هذه الكتابات مقصودة و طريقة الكتابة و حتى وسيلة الكتابة أو المادة المستعملة في الكتابة، و هذا ما يدل على أن هناك تخطيط و دراسة وراء إشكالية العنف الرمزي يجب أن يدغدغ مشاعر البحث عند علماء الاجتماع بصفة خاصة.

أما أولئك الذين يعتبرون هذه الكتابات أقل من أن تؤخذ بهذا القدر من الاهتمام فيرجعونها إلى مجرد أنها ظاهرة تعكس الواقع الذي يعيشه الشباب و الذي يتخذون من تلك الكتابات و الرموز أسلوبا لإسماع أصواتهم عن بعض المشاكل التي يعيشونها . كما أنه هذه الأخيرة، لا تعد أكثر من كلمات لا يوجد أي هدف من ورائها.

و عليه يمكن القول أن هذه الكتابات التي تسبب إحراجا للسكان تغرس بداخلهم مشاعر الخجل و الاستياء، و يقفون مكتوفوا الأيدي متحججين أن العملية مستهدفة من طرف فئات معينة من السكان المتوافدين من الأحياء الشعبية ، الأكوخ القصديرية و الأحياء الفوضوية، و التي تحكم ثقافتها الفرعية و نظرا للواقع الذي كانت تعيش فيه و الذي لا تحكمه أية قيم و معايير يلجؤون إلى سلك مثل تلك السلوكات التي تعبر عن المشاكل الإجتماعية التي كان يعانيه هؤلاء و الدالة على ضعف في البنية الإجتماعية.

الجدول رقم (39): يوضح موقف أفراد العينة المدروسة عند مشاهدتهم لشخص يقوم بوضع كتابات على الجدران داخل المدينة الجديدة.

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات	
02%	02	إبلاغ الشرطة	نعم
05%	05	الشجار	
25%	25	النفى	
29%	29	عدم الاكتراث	
39%	39	لا	
100%	100	المجموع	

يمثل الجدول أعلاه موقف أفراد العينة المدروسة إزاء شخص يقوم بتلك الكتابات الحائطية. و قد أجاب 61% من مجموع أفراد العينة أنهم شاهدوا شبان يقومون بتلك الكتابات منهم 29% من مجموع المبحوثين بأنه كان رد فعلهم عدم الاكتراث ، في حين نجد 25% من أفراد العينة أجابوا أنهم إضطروا إلى نهى هؤلاء عن وضع تلك الكتابات و الرموز على الجدران، في حين نجد أن 05% فقط من العينة المدروسة إضطروا إلى الشجار مع هؤلاء الشباب لمنعهم عن تلك الكتابات أما النسبة الضعيفة جدا من بين هؤلاء فقدرت بـ 02% و هي نسبة المبحوثين الذين اضطروا إلى إبلاغ الشرطة ضد تصرف بعض الشباب الذين كانوا يلجؤون إلى وضع كتابات و رموز و رسومات في مداخل العمارات، و بالمقابل نجد أن 39% من المبحوثين أجابوا أنهم لم يشاهدوا أي شخص يقوم بوضع تلك الكتابات .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن أولئك الذين لا يهتمهم الكتابة على الجدران أم لا، راجع لشعورهم لعدم الانتماء لهذه المدينة، التي أجبر على السكن بها أو أرغم في الغالب على الإقامة بها، و خاصة أصحاب الانزلاق الذين أجبروا على مغادرة منازلهم بحجة انزلاق الأرض، معتبرين ذلك إجحاف في حقهم، فهذا رجل يسكن منزلا كبيرا به ثمانية غرف بوسط المدينة، كل شئ متوفر لديه و لأسرته ، منزل فاخر به من الأثاث القديم و الجديد ما لا يمكن وصفه يجبر على مغادرة مسكن باستعمال القوة في منتصف الليل ليدخل شقة مظلمة تتكون من غرفة للنوم و قاعة جلوس تشبه حجر فأر (عند زيارتها) مما اضطر العائلة إلى بيع كل ممتلكاتها، حتى الكتب التي كانت تضمها المكتبة الكبير لوأله باعها .

أما الزوجة و نظرا للوضعية الصحية للمنزل فقد أصيبت بمرض الضغط الدموي و الحساسية رغم صغر سنها في حين نجد الزوج لا يزال يناضل و خاصة بعد أن علم أن منزله السابق لم يهدم، بل لا زال على حاله، لابل سكنه ضابط من الجيش لعل و عسى يرجع الحق لصاحبه يوما .

مثل هذه المآسي التي ألمت بسكان المدينة الجديدة – علي منجلي – و الذين وجدوا أنهم في مدينة لا تحمل من صفة المدينة سوى الاسم، و في شفق عبارة عن جحور خانقة و غير صحية ...و ذلك الأسلوب غير المنظم و غير المدروس في (طريقة الإسكان) حيث اتبعنا سياسة التمتع السكاني و ذلك جراء إسكان مثلا سكان الأحياء القصدية في مكان واحد ، الأمر الذي خلق لديهم شعور التهميش و الإقصاء الجبري عن المدينة الأم، و هذا ما عزز ظهور مشاكل منها صراع الثقافات تجسدت في تلك الكتابات.

أما أولئك الذين يلجؤون إلى طريقة النهي، فهذا شعور ينبأ عن وجود ناس غيرون على الحس العام و على الملكية العامة، رغم ما تتضمنه من مشاكل .

لكن أحيانا نجد أن النهي لا يعد أسلوبا علاجيا مما يضطر بعضهم إلى الشجار لأنه الأسلوب الوحيد الذي يفقه كل مخرب، في حين و نظرا لتفاقم الظاهرة يضطر بعضهم إلى إبلاغ الشرطة و خاصة إذا بلغ الأمر حد الحياة الخاصة للمواطن من خلال الاعتداء عليه داخل منزله.

هذا من جهة أما أولئك الذين أقروا بأنهم لم يلاحظوا يوما أي شخص يضع هذه الكتابات، فحسب اعتقادهم أن العملية تتم في الليل لأن حسب أحدهم " كم من مرة رأيت جدار عمارة عند عودتي إلى البيت لا يوجد عليه شئ، أما في الصباح و أثناء ذهابي للعمل ألاحظ وجود كتابات، من تم ذلك الله أعلم " .

و مما تقدم يمكن القول موقف السكان يتأرجح بين عدة آراء من معارض و مؤيد ، تبقى هذه الكتابات و هذه الرموز ظاهرة يجب دراستها و الوصول إلى حلول فورية حتى لا تكون سبب في ظهور ظواهر أخطر.

الجدول رقم (40): يوضح المواضيع الإجتماعية التي تعالجها الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات		
43%	43	لا	لا	
03%	03	غرامية	نعم	
06%	06	مشاكل عائلية		
05%	08	التذمر		
05%	05	الفقر		
02%	02	أخلاقية		
08%	08	الفراغ		
12%	12	البطالة		
07%	09	وسيلة للتعبير عن الذات		
100%	100	المجموع		

يمثل الجدول أعلاه المواضيع و المشكلات الإجتماعية التي تعكسها الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي-. و قد أجاب 57% من مجموع أفراد العينة أنها تعالج مشكلات مختلفة منها 12% من مجموع المبحوثين يرون أنها تعكس مشكل البطالة، في حين نجد 09% من أفراد العينة يرون أنها مجرد وسيلة للتعبير عن الذات، و بالمقابل نجد 08% منهم يردونها إلى الفراغ الذي يعيشه الشباب، كما نجد 08% أيضا من أفراد العينة المدروسة يرجعونه إلى التذمر، في حين يرى 06% من المبحوثين أنها تعكس مشاكل إجتماعية، و بالمقابل نجد 05% منهم يرجعونها إلى الفقر، في حين نجد 03% من مجموع أفراد العينة يرون أنها تعكس مواضيع غرامية و 02% يرون أنها تعكس مشكلات لأخلاقية، بالإضافة إلى 04% من المبحوثين يردونها إلى الحقرة. و نجد 43% من المبحوثين يرون أنها لا تعالج أي موضوع.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن العنف الرمزي ظاهرة تعكس مشكلات إجتماعية أهمها ظاهرة البطالة التي لن يتوقف الحديث عنها ما دامت لم تعالج و ذلك لأن رغم الجهود التي تبذل في سياسات التشغيل في العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة للقضاء عليها، إلا أنها لا زالت مشكل قائم في حد ذاته تتبثق عنه عدة مشاكل لا تهدد الشخص العاطل فقط، بقدر ما تهدد كيان المجتمع بأسره. بالإضافة نجد أنها وسيلة للتعبير عن الذات و ذلك طالما أن أسلوب الحوار منعدم في مجتمعنا بدءا من الأسرة و وصولا إلى المجتمع ككل، لذا يلجأ بعض الشباب للكتابات الحائطية للتفيس عن مكبوتاتهم بكل ما حملت من تناقض، و ذلك في إطار جو الفراغ الذي يعيشه هؤلاء الشباب في غياب مرافق التسلية و الترفيه، أين يتخذ من الجدار أو الحائط مساحة لتحطيم شعور الفراغ الذي يخالجه، و ما يصحبه من تدمير نظيرا للوضع الإجتماعي المتدهور الذي يعيشونه و لا يجدون أسلوبا لمعالجته في إطار غياب الحوار و أساليب التوصل مع المسؤولين، إذ أن بدايتها تكون من الأسرة أين يجد الشاب نفسه وسط مشاكل لا يستطيع حلها و نظرا للفترة الحرجة التي يمر بها و هي فترة المراهقة أين يجد الشخص نفسه ينقل مشاكله إلى الخارج لتتجسد من خلال الكتابات إذا حللناها نستشف منها الكثير، و التي يكون الفقر سببا من أسبابها.

و نتيجة لما يعرض في المتاجر و على أرصفة الطرقات و في شاشات التلفزيون يشعر الشخص بالحرمان لا يستطيع الظهور باقي أترابه، أو تحقيق متطلباته فيتشكل عنده اكتئاب يفرغ طاقته في كتابات تدور حول المال، الهجرة و العالم الآخر.

و في إطار كل هذه النتائج نجد المواضيع الغرامية التي لها نصيب من هذه المشكلات و ذلك من خلال كتابات الحب و الغرام و أسماء لأشخاص أو الحرف الأول لهم و كأن هذه الكتابات رسائل للتعبير أو الإبلاغ.

هذا و كما نجد المجال في هذه الكتابات لبعض الأمور اللاأخلاقية مثل الرسومات الفاحشة أو العبارات البذيئة التي يتقزز منها الإنسان بالإضافة إلى بعض الأشكال الغريبة عن مجتمعنا و التي تظهر المستوى الثقافي و الأخلاقي لمواضيعها.

بالإضافة إلى هذا نجد أن الفئة التي تؤكد على هذه الكتابات لا تعكس أي مشاكل إجتماعية و أنها مجرد كتابات و رسوم قام بها بعض الشباب الفاسد دون أي هدف من وضعها و لا تخص فئة العاطلين، بل هناك حتى المتمدرسين و العاملين و الأحزاب الوطنية.

و مما تقدم يمكن القول أن ظاهرة العنف الرمزي تعكس مواضيع و مشكلات إجتماعية تتمحور حول مشكل البطالة، وسيلة للتعبير، الفراغ، التذمر، مشاكل عائلية، الفقر، مواضيع غرامية و مشكلات لا أخلاقية.

الجدول رقم (41): يبين طبيعة هذه الكتابات و العبارات الحائطية (كلمات صماء).

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	46	46%
لا	54	54%
المجموع	100	100%

يمثل الجدول أعلاه طبيعة هذه الرموز و الكتابات الحائطية، و قد أجاب 54% من مجموع أفراد العينة أنها ليس مجرد جمل صماء لا معنى لها ، في حين أجاب 46% من المبحوثين أنها جمل صماء لها معنى .

و يمكن تفسير هذه النتيجة وفقا لما تقدم في (الجدولين رقم 37 و 40) حيث أن هذه الكتابات و الرموز الحائطية تعكس مشكلات و مواضيع إجتماعية، و هي تعكس الواقع الذي يعيشه الشباب لأنها عبارة عن رسائل تنطوي على معاني كبيرة و لها أهداف نرد الوصول إليها، فحين يندم أسلوب الحوار أو تتغلق منافذه أمام الشخص يلجأ بكل الطرق للتعبير عن ذاته و عن مشاكله حتى لو كانت بأساليب غير شرعية و تثير الرأي العام كما أن هذه الكتابات و الرموز لم تعد حكرا على مجرد مشاكل و تخمينات الشباب بل أصبحت مجالا للحوارات السياسية بين الشباب و الدولة من جهة، و الأحزاب فيما بينها من جهة ثانية . و هو أسلوب إعلامي أخطر مما نتوقعه لأنه مباشر و لا يخضع للرقابة، و يستهدف فيه كل شرائح المجتمع و تكون اللغة المستعملة سهلة و في متناول الجميع، و لذلك يكون التأثير قوي و سريع.

أما أولئك الذين يرون أنها مجرد كلمات لا معنى لها، و لا تتطوي على أي هدف فيستدلون في أن الشارع أصبح نضوجا مما نتوقع و أن الناس يستطيعون غربلت المعلومة فيأخذون ما يريدون فقط.

كما يرون أن العقل الإجتماعي بلغ حدا أرفع من كون أن الصراع مجاله الجدران، لأن سياسة الديمقراطية فتحت أبوابها للرأي و الرأي المضاد و ذلك في إطار الحرية التي يضمنها القانون للجميع.

و مما تقدم يمكن القول أن هذه الكتابات و الرموز الحائطية ليست مجرد جمل صماء لأنها تتطوي على شروط الرسالة الإعلامية.

الجدول رقم (42): يبين الأطراف الموجهة لهم هذه الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة- علي منجلي -

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات
12%	12	بعض الأشخاص فقط
33%	33	مؤسسات الدولة فقط
55%	55	الكل معا
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول الأطراف الموجهة إليهم هذه الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و قد أجاب 55% من مجموع أفراد العينة أن هذه الكتابات الحائطية هي موجهة إلى بعض الأشخاص و مؤسسات الدولة معا. و هي نسبة معتبرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين أجابوا بأنها موجهة إلى مؤسسات الدولة و المقدر بـ33%، في حين نجد أن الذين أجابوا بأنها موجهة إلى بعض الأشخاص فقد بلغت 12% من مجموع المبحوثين، و هي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بغيرها.

و يمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء ما جاء في الجدول رقم (37)، و الذي يحس نوع المواضيع التي تعالجها هذه الكتابات و التي تعالج غالبيتها مواضيع سياسية و رياضية و وطنية، و من ثم فيمكن أن نؤكد على أن هذه الكتابات هي مقصودة في الغالب، إذ و نظرا لغياب الحوار بين المواطنين و خاصة فئة الشباب و بعض أجهزة الدولة يلجأ الشاب إلى طرح مشاكله بأساليب مختلفة منها هذه الكتابات التي تعبر عن الواقع الذي يعيشه شبابنا في ظل المشاكل و الأزمات التي يعيشونها و التي لا يجدون في غالبها الحل، و خاصة أزمة البطالة و التي أكد عليها الدكتور محمد سليم - أستاذ الاجتماع " إن البطالة تشكل ركنا أساسيا في جرائم العنف و الإرهاب بشكل خاص، فعندما لا يجد الشاب ما يشغل فكره و ينير عقيدته و يملأ فراغه، سيكون فريسة سهلا لأي خلية إرهابية، و سيتحول إلى قوة تدمير هائلة تطور المجتمع و أقرب الناس إليه و كافة مؤسسات الدولة مسؤولة عن هذه القضية" (1).

(1)www. Google.com.

كما أن ظاهرة الكبت تؤدي بدورها إلى العنف فالضوابط التي تحكم المجتمع تحد من هذه الظاهرة، غير أن هذه الضوابط أصبحت ضعيفة و هذا ما يفسر بروز منطلق القوة الذي يتخذ كسلاح للدفاع عن الذات أو إفراز منطلق معين يعاني فيه شباب من المجتمع و يفتقدون الشعور بالأمان و الأمل في المستقبل أما أولئك الذين أكدوا على أن هذه الكتابات موجهة إلى مؤسسات الدولة فقط و هذا راجع لأننا أصبحنا نرى أن العنف أصبح أسلوبا للرد عن المشاكل التي يعاني منها المجتمع و ذلك لتعكس الحكومات بسبب الأزمات و المشكلات البنيوية في إيجاد حلول لهذه المشاكل.

و تعتقد د/ سلوى رأفت " أن غالبية نظم الحكم في البلاد العربية لم تأخذ بمبدأ الشورى و الديمقراطية، على الرغم من مضي عدة عقود من السنين على إقامة نموذج الدولة الحديثة فيها، و تعد التجربة الديمقراطية على إقامة نموذج الدولة الحديثة فيها، و تعد التجربة الديمقراطية في غالبية الدول العربية تجربة جديدة و هشة، و ربما تكون شكلية، و لعل أهم الأطر الديمقراطية و أبرزها فتح قنوات قانونية للحوار و التعبير عن الرأي و الفك ، و مما لا شك فيه أن فقدان الحياة الديمقراطية الحقيقية يؤدي إلى تهميش بعض الفئات إجتماعيا و سياسيا "(1).

أما تلك الكلمات الموجهة إلى أشخاص معينين تبقى مجرد كلمات صماء تعالج قضية معينة بين طرفين، يتخذ فيه الشارع و تلك وسيلة لإيصال رسائل فطرية و ضمنية.

و مما تقدم يمكن القول حسب رأي الباحثة د/ سلوى رأفت " أن تدني مستوى المشاركة السياسية، و خاصة بالنسبة للشباب، و من مختلف الطبقات في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الحي السكني أو العمل عن طريق العضوية الفعالة و الأنشطة في التنظيمات الشعبية و الرسمية، يؤدي إلى نوع من اليأس و الإحباط، و انعدام الثقة في المجتمع و مؤسساته"(2).

و عليه فالإنفاق الإجتماعي، الإقتصادي و السياسي دفع بالاتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف و الغايات و المصالح بالعنف الرمزي.

(1) www.Google.com

(2) www.google.com ...مفكرة الإسلام.

الجدول رقم (43) : يبين صور انتشار ظاهرة العنف الرمزي في وحدات جوارية دون غيرها داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات
43%	43	نعم
27%	27	بصورة متفاوتة
14%	14	بصورة متقاربة
16%	16	بشكل رهيب
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول صور انتشار هذه الكتابات في مناطق معينة دون غيرها داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - .

وقد أجاب 57% من مجموع أفراد العينة المدروسة أنها لا تنتشر في مناطق معينة بل تمس كل أحياء المدينة، إذ نجدها تنتشر بصورة متفاوتة بين هذه المناطق وذلك ما أكدته نسبة المبحوثين و المقدره بـ 27% و هي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة الذين يرون أنها تنتشر بشكل رهيب و المقدره بـ 16% من أفراد العينة المدروسة، في حين نجد أن 14 % من المبحوثين يؤكدون على أنها تنتشر بصورة متقاربة.

في حين نجد أن نسبة الذين أجابوا بأن هذه الكتابات تخص مناطق معينة دون غيرها فبلغت نسبتهم 43% من مجموع أفراد العينة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن ظاهرة العنف الرمزي لا يخص مناطق معينة داخل المدينة الجديدة - علي منجلي- بل ينتشر في كل أحيائها لكن بصورة متفاوتة، و هذا ما لمسناه خلال زيارتنا لأحياء المدينة، حيث لاحظنا مدى انتشار هذه الظاهرة في مختلف الأحياء الموجودة داخل الوحدات الجوارية و هذا راجع إلى مستوى المعيشة و البطالة و تدني مستويات الحياة و العيش الكريم، و الذي يخص السكان الوافدين من الأحياء القصدية و الأحياء الفوضوية الذين لم تحل مشاكلهم بانتقالهم إلى سكنات يقال عنها لائقة، بل زادت و هذا بسبب بقاء نفس المشاكل التي كانوا يعانون منها و خاصة الإقتصادية منها و العوامل الإجتماعية التي بقيت على حالها أو اخطر مما كانت عليه، ففي السابق كان هؤلاء السكان لا يدفعون أجر السكن و الماء و الكهرباء، فكل ما كانوا يتحصلون عليه يكفيهم فقط للأكل و اللبس و هذا التدهور الاقتصادي يؤدي إلى تصدعات إجتماعية خطيرة، تؤدي إلى بروز ظاهرة العنف الرمزي في الفضاء الإجتماعي.

و هذا ما قالته لي بعض النسوة " أنهم لا يجدون حق الأكل و يطالبوننا بدفع الإيجار و غيره، لو تركونا في مساكن القصدية، لكان أفضل، هناك لم نكن مقيدين، أما هنا فكأننا في علب سردين " .

و هذا ما اضطر بعضهم إلى استغلال الفضاء الخارجي و ذلك إما بإحاطة سياج حول العمارة لزراع النباتات أو نشر الغسيل، و هناك من اتخذه لوضع حاجياته. أما النسوة فتجدهم أمام أبواب العمارات يتصرفن بطلاقة تامة لأنهن تعودن على ذلك و لم يستطعن الإندماج مع هذه المساكن .

كما أكد الأمين العام لبلدية الخروب " أن سبب هذه الظاهرة يرجع إلى أخذ هؤلاء السكان من سكنات قصديرية و تجميعهم في سكنات واحدة، ليبقى النمط الإجتماعي هو نفسه بالإضافة إلى مدة الترحيل و هذا ما خلق داخل المدينة عمارات عبارة عن مساكن قصديرية (أخذ نمط القصدير للعمارات) مثلا فتح دكان لبيع المواد الغذائية بالطابق الثالث لعمارة ما".

فطريقة الإسكان داخل هذه المدينة لا تخضع لدراسة بل تتم بصفة عشوائية. أما الأحياء التي كان ضيق السكن أو انزلاق الأرض سببا في القدوم لهذه المدينة فتجد الحياة داخل هذه الأحياء أقل حدة، لأن سكانها يكتسبون مستويات ثقافية معينة. إن فكلمنا اقتربنا من الأحياء التي سكانها قادمين من الأحياء القصديرية كلما يزيد العنف الرمزي إلى أن نجد في مناطق ينتشر فيها بشكل رهيب.

و مما تقدم يمكن القول أن العنف الرمزي ينشر بصورة متفاوتة داخل المدينة، لكنه لا يتمثل في الكتابات و الرموز و الرسوم الحائطية، فحتى التعدي على الفضاء الإجتماعي من خلال تغيير واجهات العمارات، أو استغلال مساحات خارجية لأمر شخصية، أو تشويه المنظر العام للحي أو حتى داخل العمارة عبارة عن عنف لأنه يلغي الناحية الجمالية التي تعد محور الحياة الحضرية.

الجدول رقم (44) : يوضح بعض الأطراف المتسببة في ظاهرة العنف الرمزي داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
06%	06	الأطفال
72%	72	الشباب
17%	17	المنحرفين
05%	05	الأحزاب
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول الأشخاص الذين يقومون بهذه الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -

و قد أجاب 72% من أفراد العينة أن الشباب هم الفئة الأكثر التي تقوم بهذه الكتابات و هي نسبة جد مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة الذين يرون أن المنحرفين هم من يضعون تلك الكتابات على الجدران، و بلغت نسبتهم 17% من مجموع المبحوثين، أما الذين يؤكدون على أن الأطفال أيضا يقومون بوضع هذه الكتابات و تلك الرموز فبلغت نسبتهم 06% من مجموع أفراد العينة و هي نسبة ضعيفة جدا، تفاوتت نسبة الذين يرون أن الأحزاب هم من يقوموا بوضع تلك الكتابات على الحائط، حيث بلغت نسبتهم 05% من مجموع أفراد العينة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون الشباب هم الفئة الأكثر تضررا من المشاكل الإجتماعية ، فالاعتناء بالشباب من حيث وقت فراغه و توفير مأكله، و اختيار صحبته، و حل مشاكله الخاصة من الواجبات المنوطة على كاهل المجتمع لأهمية هذه الفئة في قيادة الأمة مستقبلا، فإنشاء دور للشباب و نوادي، يقضي فيها الشاب وقت فراغه كفتح معسكرات صيفية و أخرى للعمل يمضي فيها عطلته، من العلاجات الكفيلة بحل مشكلة الشباب العاطل و غير العاطل، لأن قضاء أوقات الفراغ بالشارع أو في المقاهي أو داخل صالات اللعب تساعد على انحراف الشاب الذي ينفاد إلى ذلك بفعل التقليد و المحاكاة ، فيلجأ إلى اعتماد أسلوب الكتابات الحائطية لإبلاغ صرخته.

كما تشارك الأحزاب في ظاهرة العنف الرمزي، من خلال نشاطاتها السياسية التي نقلتها إلى الشارع ليصبح هذا الأخير مسرحا لأحداث سياسية، تقم بطريقة غير مباشرة أفراد المجتمع من خلال إجبارهم على قراءتها يوميا. وهذا إن دل على شئ إنما يدل على الأسلوب الغير حضري الذي يعتمده الأحزاب في البروز و خاصة أثناء الانتخابات المحلية و الوطنية. و كيف يسلم الطفل من هذه الحلقة التي تدور كلها في إطار الصراعات الثقافية، هذا الأخيرة بفعل التقليد و التسلية مرة، و دفعه من أطراف معينة تستغل طفولته مرة أخرى يساهم في عملية العنف الرمزي التي لم تسلم منها حتى البراءة.

فكلما عن الطفل الذي لا يعرف عن عالم الكبار سوى تلك الصور المشوشة يقودنا للحديث عن عالم المنحرفين الذين يلجؤون إلى هذه الكتابات الحائطية للتعبير عن رأيهم و الذي يكون في الغالب الكلمة أو الرمز آخر عمل يقوم به، لأنه يتخذ من التنفيذ الفوري الأسلوب العاجل لسلوكاته.

و مما تقدم يمكن القول أن الشباب هم الفئة المسؤولة عن ظاهرة العنف الرمزي يليها الأحزاب، فالأطفال ثم المنحرفين. و عليه فهذه الظاهرة تشترك فيها عناصر فاعلة و مخربة في المجتمع.

الجدول رقم (45) : يوضح أثر ظاهرة العنف الرمزي على الحس العام للأشخاص.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	79	79%
لا	21	21%
المجموع	100	100%

يبين هنا الجدول أثر ظاهرة العنف الرمزي على الحس العام للأشخاص. و قد أجاب 79% من مجموع أفراد العينة أن هذه الكتابات تؤثر على الحس العام للأشخاص و هي نسبة كبيرة جدا، إذا ما قورنت بنسبة الذين أجابوا بأنها لا تؤثر على الحس العام للأشخاص و المقدرة بـ21% و هي نسبة جد ضعيفة .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن هذه الكتابات و المتمثلة في عبارات لأخلاقية أو غرامية تخدش حياء المجتمع، فالمنتقل يوميا داخل هذه المدينة يأسف لهذه الوضعية التي آلت إليها. حتى أن بعضهم يتحاشون العبور ببعض المناطق عندما يكونون برفقة عائلاتهم.

و أسباب هذه الظاهرة راجع قبل مشكل البطالة الذي تم سرده إلى التنشئة الإجتماعية الخاطئة بالإضافة إلى أثر وسائل الإعلام و خاصة التلفزيون و ما ينقله من صور عنف يجسدها الشاب في واقعه. في حين أن أولئك الذين يرون أن هذه الكتابات و الرسومات الحائطية لا تمس الحس العام للأشخاص فراجع ربما لتعودهم على مثل هذه الكتابات في المناطق السكنية القديمة، قلة انتقالهم إلى كل أحياء المدينة الجديدة، أو عدم مبالاتهم بهذه العبارات و الرموز. و مما تقدم يمكن القول أنه مهما كان نوع هذه الكتابات المتجسدة في الشارع فإن تأثيرها على الناحية الجمالية للمدينة الجدية يؤثر بصفة كبيرة على السكان حتى و إن لا تؤثر على الحس العام للمواطنين، لأن مدينة نظيفة معناها مواطن نظيف.

الجدول رقم (46): يبين نوع الكتابات غير اللائقة التي اضطر أفراد العينة إلى شطبها.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
30%	30	عبارات لأخلاقية	نعم
05%	05	رسومات فاحشة	
04%	04	عبارات غرامية	
05%	05	عبارات الهجرة	
02%	02	عبارات الإجرام و الموت	
54%	54	لا	
100%	100	المجموع	

يبين هذا الجدول شطب أفراد العينة لكتابات سببت إحراجا لهم أو للمارة. و قد أجاب 54% من المبحوثين أنهم لم يشطبوا أية عبارة أو رمز طوال مدة تواجدهم بالمدينة و هي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بنسبة الذين أقروا على أنهم قاموا بشطب مثل هذه الكتابات الحائطية يوما ما و المقدر بـ 46% من مجموع أفراد العينة منها 30% من مجموع هؤلاء المبحوثين شطبوا عبارة لأخلاقية و نسبة 05% مكرر من أفراد العينة السابقة شطبوا عبارات الهجرة و رسومات فاحشة أما 04% من مجموع العينة فقاموا بشطب غرامية ، في حين نجد أن 02% من أفراد العينة المدروسة سابقا قاموا بشطب عبارات الإجرام و الموت.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن هذه الكتابات تكون في الغالب موضوعة على جدران العمارات و المحلات و المؤسسات، بطريقة تستشف بها أنها مقصودة لن يجرء أي أحد على شطبها، لأن الجميع في الغالب يعتمد على مبدأ " من ليس لي ، إنن فهي لا تعيني ". أما أولئك الذين يقومون بعملية الشطب، فتكون هذه الكتابات إما أمام مداخل مساكنهم، أو محلاتهم أو يكونوا من المشاركين في بعض الجمعيات أو المنظمين لأحزاب و حتى العاملين بالبلديات. أي أن العملية مرتبطة بهدف من أهدافهم يجبرون فيها على المحافظة عليه، و هذا ما يدفعهم للتصدي لهذه الظاهرة التي تتفاقم يوما بعد يوم. و مما تقدم يمكن القول أن المجتمع المدني لا يساهم في القضاء على هذه الظاهرة لأنه يتقبلها رغم رفضه لما تسببه من إحراج للحس العام.

الجدول رقم (47): يبين تعود أفراد العينة على ظاهرة العنف الرمزي منذ توأجدهم بالسكنات السابقة.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	32	32%
لا	68	68%
المجموع	100	100%

يبين هذا الجدول انتشار هذه الظاهرة من العنف الرمزي في السكنات السابقة التي كان يسكنها سكان المدينة الجديدة - علي منجلي -.

و قد أجاب 68% من المبحوثين أنهم لم يتعودوا رؤية هذه الكتابات في المناطق السكنية القديمة، وهي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين أكدوا على أنهم تعودوا على رؤية هذه الكتابات في المناطق السكنية القديمة و المقدره بـ32% من أفراد العينة المدروسة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن في المشاكل التي كان يعانيتها هؤلاء السكان لم تكن بهذه الحدة في السابق بالإضافة إلى أن الفضاء العمراني السابق كان أضيق من الحالي داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - هذا المجال الذي تكثر به العمارات و الذي يعد فسحة للكتابات و وضع الرموز. فانتساع أحياء المدينة و شوارعها و تكاثر العمارات و المحلات، شعور السكان بالغربة و الإحباط و اليأس، جعل من هذا المجال ملاذا لكل المشاكل الإجتماعية التي يتخبطون فيها في المناسبات. "فينبغي ألا يقتصر المسكن على إطاره الإنشائي فحسب، و إنما يجب أن يحتوي على مضامين تتعلق بالنواحي الإنسانية و الإجتماعية و الإقتصادية. ففكرة السكن لا تتحقق إلا بوجود اثنين معا هما الإنسان و مسكنه"⁽¹⁾ و ذلك راجع حسب اعتقادنا إلى كثافة التجمع السكاني داخل هذا المجال الحضري الذي يجب أن يوفر كل الخدمات التي يحتاجها السكان مع توفير الراحة النفسية لجميع فئات المجتمع. هذه الراحة التي تنطلق من داخل الشقة نفسها بما يجب أن توفر من ارتياح و تناسب مع عدد أفراد العائلة، لتصل إلى جذور خارج الشقة أين يبدأ الشخص في استحداث مجالات جديدة بغلق الشرفات، تحويل الفراغات الداخلية لأداء نشاطات أخرى، مثل تحويل غرفة الحمام إلى مطبخ، أو تحويل الشرفة إلى مطبخ، و تحويل المطبخ إلى غرفة. ثم لتؤثر هذه التغييرات على الغلاف الخارجي للمبنى، فيتحول وجه العمارة ليصبح الحي يحتوي على أشكالاً و نماذج مختلفة من المباني لا يحكمها منطق جمالي و لا معماري، لتزيده هذه الكتابات تشوها، مما ينزع عن المدينة رداءها الحضري. هذا الأمر الذي يؤثر على كيان الفرد النفسي و السلوكي.

كما تلعب العلاقات الإجتماعية دور داخل هذه المدينة فعلاقة الجيرة التي كانت سائدة في الوسط القديم للسكان كانت تلعب دورا هاما باعتمادها على قيم و معايير تقوم على مبدأ " الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر".

(1) الذيب بلقاسم، دين الشيخ الحسين م/فاضل - البيئة العمرانية الحديثة و المرض الإجتماعي في المدينة بالجزائر- فعاليات الملتقى حول أزمة المدينة - مرجع سابق ص 108.

هذه القيمة التي اختفت و التي حلت محلها معيار الاهتمام بالذات و الانعزال عن الآخرين. هذه العلاقة التي أصبحت لا تتعدى حدود نفس مدخل العمارة و نفس السلم " كما يتقلص المجال الإجتماعي الممثل في الموطن الأصلي بامتداد مجال المسكن للخارج بالنسبة لكل الفئات ليصل لحدود مدخل المسكن أو على مستوى بئر السلم أو على مستوى الواجهة و في أوقات قصيرة من النهار) هذا إذا كان بين المستعملين علاقة قديمة"⁽¹⁾

وأما الذين رأوا مثل هذه الكتابات كانت منتشرة بنفس الصورة في مناطق السكنات القديمة فإن مضامينها لم تتغير بل تعالج نفس القضايا مثل البطالة، الفقر، الجهل، مواضيع أخلاقية و الحقرة (انظر الجدول رقم (46) .

و مما تقدم يمكن القول أن استعمال الفراغ في كتابات و رموز حائطية له دلالاته في المناطق السكنية الحضرية الحديثة.

الجدول رقم (48): يوضح تغير مضامين هذه الكتابات الحائطية داخل هذه المدينة الجديدة - علي منجلي -

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
14%	14	البطالة	لا
06%	06	الجهل	
07%	07	الفقر	
03%	03	الحقرة	
05%	05	مواضيع أخلاقية	
65%	65	نعم	
100%	100	المجموع	

يمثل الجدول أعلاه تغير مضامين هذه الكتابات الحائطية داخل هذه المجمعات السكنية الجديدة - علي منجلي - . و قد أجاب 65% من المبحوثين أن هذه العبارات تغيرت مضامينها داخل هذه المدينة، في حين أجاب 35% من مجموع أفراد العينة أن هذه المضامين لم تتغير لأن المشاكل التي يعانيها هؤلاء هي نفسها و تمحورت حول البطالة و قد أجاب عنها 14% من أفراد العينة المدروسة، في حين يرى 07% أنها تدور حول الفقر، و من جهة نجد 06% من المبحوثين يؤكدون على أنها تشير إلى الجهل، في حين نجد 05% من مجموع أفراد العينة يحدونها في مواضيع أخلاقية و أخيرا 03% من مجموع المبحوثين يؤكدون على الحقرة.

⁽¹⁾ مرجع سابق ص109.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كزن أن مضامين هذه الكتابات و الرموز الحائطية تغيرت بالمقارنة عما كانت عليه في السكنات السابقة، إذ لم تكن هذه الظاهرة منتشرة بهذه الصيغة و هذا الحجم، بل كانت عبارة عن كتابات متفرقة هنا و هناك و ذلك ربما راجع لقلة حجم المشاكل في السابق، أو صغر المساحة التي توضع عليها هذه الكتابات. فعندما توفر هذا المجال و ازدادت المشاكل المشاكل سواءا برزت هذه الظاهرة بصورة ملفتة جدا، حيث تعددت المشاكل التي تعالجها و ازدادت اتساعا.

أولئك الذين يرون أن المشاكل التي كان يعانيها سكان المدينة الجديدة هي نفسها لم تتغير. فمشكل البطالة كان و مازال قائما بالاضافة إلى مشكل الفقر الذي لم تستطع المدينة الجديدة القضاء عليه بل تزايد بصورة كبيرة نظرا تكاليف الحياة زادت عما كانت عليه من قبل، بالاضافة إلى الجهل الذي يعاني منه بعض الأشخاص و الذي لم يسجدوا حلاله داخل هذه المدينة.

أما الجانب الأخلاقي فحدث ولا حرج، و ذلك لأن الأشخاص الذين كانوا المشاكل من قبل هم نفسهم الذين انتقلوا إلى هذه المدينة، أما مشكل الحقرة من خلال ما عاشوه من حياة سيئة، بالاضافة إلى ما يعيشونه من خلال حشوهم في سكنات أقل ما يقال عنها شقق، لكنها لا تتوفر على شروط السكن اللائق.

و مما تقدم يمكن القول أن مضامين الكتابات الحائطية التي كانت منتشرة في السكنات القديمة لم تكن بهذه الدرجة من الخطورة من حيث حجمها أو طريقة صياغتها.

الجدول رقم (49): يبين موقف باقي السكان من هذه الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة- علي منجلي -.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
61%	61	اللامبالاة فقط
39%	39	السخط فقط
100%	100	المجموع

يبين الجدول التالي موقف باقي سكن المدينة الجديدة – علي منجلي – من هذه الكتابات الحائطية.

و قد أجاب 61% من مجموع أفراد العينة أنهم يشعرون باللامبالاة فقط، و هي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين يرون أنهم يشعرون بالسخط فقط و المقدرة بـ 39% من المبحوثين و هي نسبة ضعيفة.

و يمكن تفسير ذلك في أن مواقف باقي سكان المدينة الجديدة يتطابق مع آراء أفراد العينة المدروسة في الجدول رقم (30) و المتمثل في عدم الاكتراث، و هذا دليل على تطابق المواقف مع أفراد المجتمع ذلك بحكم العلاقات اليومية التي تربطهم و التي تقوم على نفس النظرة للحياة في إطار الواقع المشترك.

هذا الواقع الذي تحكمه ضوابط مشتركة تحكم جميع الأفراد إذ يعتبر الخارجون عنها شواذ. فالشعور بعدم الانتماء و الغربة و الإحباط أدت إلى خلق حاجز بين المواطن و المدينة، رغم أن " المدينة عضو ملئ بالحياة، دائم النشاط. و الحقيقة هي أشبه بخلية النحل، بل هي كالجسد تصحو و تنام و قد لونها الطبيعية بتقلبات الزمن التي كثير ما أثرت في نموها"⁽¹⁾.
 أما أولئك الذين يشعرون بالسخط فقط فهم تلك الفئة التي لازالت تشعر بمشاعر المواطنة و الغيرة على الممتلكات العامة و على العلاقات الإنسانية و أن المدينة عبارة عن بنت الجميع، و كل ما فيها يخصهم، و الذي يعتدي عليها كأنه يعتدي حرمتهم و ممتلكاتهم الخاصة، فالإنسان و المدينة شيان متكافئان، فالمدينة بدون إنسان عبارة عن خراب، و الإنسان بدونها عدم.
 و مما تقدم فإن تجاهل بعض المشاعر الداخلية بحجة عدم الرضا عن طريقة الترحيل أو عن المسكن الذي نسكنه حجبا باطلا ، فمهما كانت الأسباب، لا يمكن أن نساهم في تفاقم بعض الظواهر، فالواقع الذي نعيشه الم محتوم لا بد منه و التغيير يتطلب بذل جهود كبيرة.

الجدول رقم (50) : يوضح شعور أفراد العينة عند سماعهم لألفاظ غير لائقة داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - .

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
12%	12	اللامبالاة
66%	66	التذمر
22%	22	الشجار
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول شعور أفراد العينة عند سماعهم لألفاظ غير لائقة داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - .

و قد أجاب 66% من مجموع أفراد العينة أنهم يشعرون بالتذمر، و هي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين يلجؤون إلى الشجار و المقذرة بـ 22% و هي نسبة ضعيفة جدا، في حين نجد 12% من المبحوثين يؤكدون على أنهم يشعرون باللامبالاة اتجاه هذه الألفاظ .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن الشارع عبارة عن وسط تجتمع فيه الكثير من الثقافات الفرعية من حيث اختلاف القيم و المعايير تبعا للوسط الذي كانت تعيش فيه، هذه الثقافات التي قد تتعارض مع ثقافة الشارع الأمر الذي يؤدي ببعض الناس إلى سلك سلوك عنيف أثناء البيع و الشراء، حيث تنتشر ظاهرة العنف اللفظي و المشاجرات و المعاكسات الجارحة، أو في إطار الأحاديث المتبادلة بين الشبان حول مواضيع تكون محرجة في الغالب كالمواضيع الجنسية. و هذا ما يؤثر على المارة الذين يصابون بالتذمر جراء هذه الألفاظ البذيئة و التي تخدش الحياء و تمس الحس العام للمواطنين، فيكون رد فعل المستمعين هو الصمت الذي هو أضعف الإيمان.

(1) عبد الغني غانم - أزمة المدينة الجزائرية أم أزمة الأمة - ملقأ أزمة المدينة الجزائرية ، مرجع سابق، ص 81.

أما أولئك الذين تأخذ بهم النخوة و لا يتحملون مثل هذه المواقف فيطبقون مبدأ تغيير المنكر باللسان من خلال الشجار الذي يصل في الغالب حد الضرب و القتل و خاصة إذا كان المستمع برفقة العائلة. أما الفئة التي تقابل العنف اللفظي باللامبالاة فيستدلون بقوله تعالى: " لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " و لذلك فتجاهل مثل هؤلاء الحل الأنجع حتى لا يسقط الإنسان في شباكهم، لأنهم يؤمنون إيماناً قاطعاً أن من يقدم على سلوك يتعارض مع الدين و مبادئ المجتمع لا يمكن سوى تجاهله، و قد أكد " أحمد زايد " في دراسة قام بها حول نطاق التفاعل مع الجيران – حول السلوكيات غير المرضية – أن 47.7% من إجمالي العينة يلجؤون إلى الانسحاب و الاقتصار (باللغة الدارجة) عن الجار أو إهماله أو تجاهله، و يلي ذلك التفاهم و التوجيه بنسبة 39.4% ثم العقاب بنسبة 05.8% ، ثم اللجوء إلى المعارف بنسبة 5.5% ثم يأتي اللجوء إلى الشرطة بنسبة 1.5%⁽¹⁾ .

و مما تقدم يمكن القول أن العنف في الشارع يتخذ شكل العنف اللفظي الذي يقابله بعضهم بالتذمر، و البعض الآخر بالشجار، و آخرون باللامبالاة.

الجدول رقم (51): يبين الأشخاص الذين تصدر عنهم هذه الألفاظ الغير لائقة داخل المدينة الجديدة – علي منجلي –.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
06%	06	النساء	نعم
49%	49	الشباب	
27%	27	الأطفال	
18%	18	لا	
100%	100	المجموع	

يمثل الجدول أعلاه الأشخاص الذين يصدر عنهم العنف اللفظي. و قد أجاب 82% من مجموع أفراد العينة أنهم تعودوا سماع ألفاظا غير لائقة في الشارع، تصدر في غالبيتها من بعض أفراد المجتمع (نساء – أطفال – شباب)، و قد أجاب 49% من المبحوثين أنها تصدر من طرف الشباب، أو بالمقابل نجد 06% من المبحوثين يرجعونه إلى النساء.

أما أولئك الذين أكدوا على أنهم لم يتعودوا سماع مثل هذه الألفاظ فبلغت نسبتهم 18% من مجموع أفراد العينة و هي نسبة ضعيفة جدا.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن الشباب و خاصة العاطلين منهم يقضون جل تنشئتهم الإجتماعية في الشوارع التي تمثل بديلا لهم عم حياة البطالة و الفقر، حيث يصبح الشارع مجالا للتسلية و تصبح المناقشات أسلوبا وحيدا لإثبات الذات حيث يبرز كل واحد منهم قوته أثناء تفاعلاتهم حول أمور تتعلق بالمواضيع الغرامية أو توجيه الإهانات في حالة مساس كرامته و ذلك حتى يثبتون رجولتهم .

(1) محمود سعيد خولي – العنف – في مواقف الحياة اليومية نطاقات و تفاعلات – دار و مكتبة الإسراء - ط 1- 2006 .

فمنذ القدم نجد أن مسألة العنف اللفظي ترتكب من طرف الذكور و ذلك بسبب الطبيعة الفسيولوجية و السيكولوجية من جهة، و تقبل المجتمع لكل ما يصدر عنهم من جهة ثانية " و لقد أثارت بعض الإحصائيات إلى أن إجرام المرأة لا يزيد عن 4% من الإجرام الكلي و العوامل التي تدفع الرجال للعنف حرضتهم على إثبات الرجولة من خلال القسوة و السيطرة و المناقسة و الرغبة في القتال و كبت التقمص العاطفي"⁽¹⁾

و تعد الأسرة الخلية الأولى التي تقدم للطفل الحماية النفسية و الجسدية، فإذا ما غابت هذه العناصر عن رعاية الطفل فإنه يلجأ إلى الشارع أين يقل جل تنشئتهم الإجتماعية، فيكتسب لغته التي تعبر عن ثقافة الشارع و التي تؤثر بصورة كبيرة على الأطفال الذين يعيشون داخل المدينة و ذلك نظرا لضعف القيم المستمدة من الأسرة و التي لا تستطيع التعامل مع ما يمكن تسميته قانون الشارع، أما النساء و ما يمثلنه من نسبة ضعيفة فتتجسد في الغالب في بعض المشاجرات التي تتم عبر شرفات العمارات أو لرد لبعض المعاكسات، أو لصد بعض الإعتداءات و ذلك بحكم أن المرأة يغلب عليها طابع الحياء و تمسكها بقيم و معايير المجتمع.

و مما تقدم يمكن القول أن العنف اللفظي ظاهرة إجتماعية تتجسد في سلوك عدة فئات من المجتمع و هي: الشباب ، الأطفال و النساء.

الجدول رقم (52) : يوضح المجال الذي يكثر فيه انتشار ظاهرة العنف اللفظي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
داخل العمارات	18	18%
داخل المرافق العامة	08	08%
في الشارع	56	56%
في وسائل النقل	08	08%
الأسواق و الملاعب	10	10%
المجموع	100	100%

يمثل هذا الجدول مجال صدور العنف اللفظي. و قد أجاب 56% من مجموع أفراد العينة أن العنف اللفظي يتخذ الشارع مجالا له، و هي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين أجابوا بأنه ينتشر داخل العمارات و المقطرة بـ18% من مجموع المبحوثين، في حين أجاب 10% من أفراد العينة المدروسة أنه ينتشر داخل الأسواق و الملاعب، كما أكد 08% من أفراد العينة المدروسة أن العنف اللفظي يتخذ مجالا له ووسائل النقل، في حين نجد 08% من مجموع أفراد العينة يرون أنه ينتشر داخل المرافق العامة .

⁽¹⁾ مرجع سابق ص 131.

و يمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء ما جاء في (الجدولين السابقين 50 و 51). إذ يعرف الشارع مجالا كبيرا لانتشار العنف اللفظي. أما داخل العمارات فيتمثل الغالب في تلك المشاحنات بين الجيران التي يكون سببها الأطفال، أو بعض الأمور المادية الخاصة بالمسكن. و هذا ما أكدته سميحة نصر" أن الفرد في تفاعله مع جيرانه لا يبدأ باستجابات تنطوي على شكل من أشكال العنف أو الغضب، و لكنه يميل إلى الانسحاب من الموقف التفاعلي، أو تجاهل لكل السلوكيات غير المرضية الصادرة عن الجار، و يليها في الترتيب التفاهم، العقاب، اللجوء إلى المعارف، و يقومون بتصعيد الموقف إلى الشرطة بعد استنفاد كل الوسائل السابقة"⁽¹⁾.

أما في الأسواق و الملاعب فنجد أثناء البيع و الشراء و ما يحدث من منازعات، أما في الملاعب فيكون صادر من الشباب أثناء المقابلات الرياضية، و ذلك جراء مناصرة فريق ما، حيث يستخدم المناصرين ألفاظا بذيئة و ذلك عند احتدام المنافسة فلا يجد هؤلاء سوى العنف اللفظي كأسلوب وحيد للتأثير على الخصم، هذا العنف الذي يتخذ شكلا اخطر و خاصة بين المناصرين أنفسهم و هذا ما نسميه بالعنف داخل الملاعب أو العنف الرياضي .

كما تعد وسائل النقل من المجالات التي يكثر فيها ظاهرة العنف اللفظي نظرا لاستخدام المواطنين لها يوميا. و بسبب قلة الوسائل التي تتناسب عكسيا مع عدد السكان تحدث الكثير من المشاجرات بين الركاب و خاصة في مستعملي الحافلات.

و ما قلناه عن وسائل النقل نقوله عن المرافق العامة حيث تتعدى المشاجرات بين المواطنين لتصل إلى الموظفين و ذلك بسبب سوء تقديم الخدمات لهؤلاء و عدم تحقيق طلباتهم المتمثلة في البيروقراطية عامة.

مما تقدم يمكن القول أن العنف اللفظي يتخذ من الشارع، العمارات، الأسواق و الملاعب، وسائل النقل و المرافق العامة مجالات يكثر انتشار ظاهرة العنف اللفظي بها.

⁽¹⁾ محمود سعيد إبراهيم الخولي - مرجع سابق ، ص 73.

الجدول رقم (53) : يبين طبيعة الألفاظ غير اللانقة التي تصدر أثناء المشاجرات.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
45%	45	نعم	
16%	16	مجرد كلمات للتعبير عن رفض شئ معين فقط	لا
39%	39	مجرد كلمات اعتاد عليها أصحابها فقط	
100%	100	المجموع	

يبين هذا الجدول طبيعة العنف اللفظي الصادر. و قد أجاب ب55% من مجموع أفراد العينة أن ظاهرة العنف اللفظي ليست مرتبطة بالمشاجرات فقط، إذ أجاب منها 39% من مجموع أفراد العينة أنها مجرد كلمات اعتاد عليها أصحابها فقط، في حين نجد 16% من مجموع أفراد العينة يعتبرونها مجرد كلمات للتعبير عن رفض شئ معين فقط، في حين نجد 45% من مجموع المبحوثين أجابوا بأن ظاهرة العنف اللفظي تتمثل في تلك المشاجرات التي تحدث بين السكان فقط. يمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء ما جاء في (الجدول رقم 51)، حيث أن ظاهرة العنف اللفظي تنتشر بين الشباب الذي يحاول إظهار قوته و إثبات رجولته من خلال بعض الكلمات البذيئة و التي تنتقل بين الشباب بفعل التقليد و المحاكاة لتصبح أسلوبا في مناقشاته و ذلك بسبب تأثير الشارع الذي يقضي فيه الشباب معظم أوقاته.

أما أولئك الذين يرون أنها أسلوب رفض و هذا بسبب شعور الفرد بالإهانة الموجهة إليه، حيث تدخل هذه العبارات في نسق التكوين الذاتي للفرد و الذي يستخدمها أسلوبا يظهر في مواقف التفاعل عند تلقي أفعال تفسر على أنها إهانة.

أما أولئك الذين يرون أن العنف اللفظي تكثر أثناء المشاجرات فقط فهذا ما توصلنا إليه في (الجدول رقم 41) يستدل في ذلك أن الإنسان يفقد السيطرة أثناء المشاجرات و ذلك بسبب ضعف القيم و المعايير التي تطبع سلوك الفرد و الناجم عن غياب التنشئة الإجتماعية داخل الأسرة من جهة، تأثير وسائل الإعلام خاصة مشاهد العنف في أفلام أين يجسدها الشاب في حياته اليومية . و مما تقدم أن العنف اللفظي لا يصدر أثناء المشاجرات فقط بل مجرد كلمات اعتاد عليها أصحابها فقط و مجرد كلمات للتعبير عن رفض شئ معين.

الجدول رقم (54) : يبين مدى انتشار ظاهرة العنف اللفظي في المدينة الجديدة- علي منجلي- .

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
34%	34	نعم	
35%	35	زادت انتشارا في المجمعات السكنية	لا
12%	12	أصبحت أكثر مساسا بالحس العام للأشخاص	
06%	06	مست فئات عمرية أخرى	
13%	13	أصبحت تتداول بصورة غريبة	
100%	100	المجموع	

يبين هذا الجدول مدى ظهور الألفاظ في هذه المجمعات السكنية الجديدة. و قد أجاب 66% من مجموع أفراد العينة أن هذه الألفاظ لم تظهر في هذه المجمعات السكنية الجديدة، إذ أجاب 35% منهم أنها زادت انتشارا في هذه المجمعات السكنية الجديدة، في حين أجاب 13% منهم أنها أصبحت تتداول بصورة غريبة، كما أقر 12% من أفراد العينة السابقة أنها أصبحت أكثر مساسا بالحس العام للأشخاص، في حين نجد أن 06% من المبحوثين يرون أن هذه الظاهرة مست فئات عمرية أخرى. أما أولئك الذين أجابوا بأنها ظهرت في هذه المجمعات السكنية الجديدة فقد بلغت نسبتهم 34% من مجموع أفراد العينة المدروسة .

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون هذه الظاهرة قديمة انتقلت بتنقل الأفراد لكنها زادت انتشارا نظرا لاختلاف الأصول الجغرافية لسكان المدينة الجديدة و من ثم اختلاف سلوكياتهم و ثقافتهم الفرعية الأمر الذي جعلها تتداول بصورة غريبة نظرا لاختلاط السكان بعضهم ببعض و بسبب تصارع القيم تحاول كل جهة ثبات ذاتها و فرض نفسها فتطغى الشعبوية مما أثر سلبا على الحي العام للأشخاص. و الغالب في الأمر أن السبب الكامن من وراء تزايد الظاهرة هي سياسة الإسكان الغير مدروسة و التي تتم بصفة عمياء فيشعر بعضهم بالحقرة و التهميش و الغربة نتيجة سياسة الإقصاء التي خضعوا لها.

و بعد أن كانت ظاهرة العنف اللفظي تخص فئة معينة و هم الشباب انتقلت إلى فئة الأطفال و النساء رغم أن المدينة مجالا انتشار القيم.

و هذا أن دل على شئ إنما يدل على أن ظاهرة العنف اللفظي تأثرت بسياسة الإسكان التي لم يراع فيها الثقافات و متطلبات النوع و السن .

الجدول رقم (55) : يوضح أساليب الحد من ظاهرة العنف اللفظي في الإقامة السابقة .

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
النهي و التوعية	30	30%
إبلاغ أولياء الأمور	28	28%
الضرب و الشتم	16	16%
اللامبالاة	26	26%
المجموع	100	100%

يبين الجدول الأساليب التي كانت تعالج بها هذه الظاهرة. و قد أجاب 30% من مجموع أفراد العينة أنهم كانوا يلجؤون إلى النهي و التوعية، في حين يرى 28% من المبحوثين أنهم كانوا يبلغون أولياء الأمور. كما أجاب 26% من أفراد العينة المدروسة أنهم كانوا لا يبلغون بهذه الأمور، في حين نجد 16% من مجموع المبحوثين يلجؤون إلى الضرب و الشتم.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن سكان المدينة الجديدة، كانوا في السابق يقطنون مناطق مختلفة، فمنهم سكان المدينة القديمة، الكلم الرابع، المفرغ العمومي،...إلخ. أين كان كل واحد يعرف بعض السكان إن لم نقل بعضهم، يتعارفون بحكم الجوار، مدة الإقامة أو القرابة...إلخ. و من ثم فحين تصدر ألقاباً بذينة من بعض الأطراف يلجأ بعضهم إلى النهي و التوعية بحكم أن الجميع عائلة واحدة، و لا يجب أن يصدر من أفرادها أمور تخل بالحياء العام. كما يلجأ بعضهم إلى إخبار أولياء الأمور نظراً لمعرفتهم بهم و هذا دليل على صلة القرابة التي كانت تربط السكان في مناطق سكنهم القديمة، هذه العلاقة التي كانت وطيدة بحكم الجيرة من جهة الاتصال المباشر و الوطيد بين السكان من جهة ثانية .

أما بعض الحالات لا يبالي أصحابها بهذه الظاهرة نظراً لتكرارها و انتشارها داخل هذه السكنات و التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطنين. لكن و نظراً لتفاقم هذه الظاهرة التي تصل حداً لا يستطيع الشخص فيه التحمل يلجأ إلى الشتم و الضرب أي استعمال العنف المادي لإعطاء العبرة لكل واحد تسول له نفسه التلطف بهذه الألفاظ الغريبة و الدخيلة على ديننا الحنيف و مجتمعنا العربي الإسلامي و الذي تعد المعاملة أساس كل العلاقات الإجتماعية.

و مما تقدم يمكن القول أن ظاهرة العنف اللفظي متجذرة في المجتمع، لكنها في تزايد مستمر نظراً لضعف القيم و الوازع الديني.

الجدول رقم (56): يبين الإبلاغ عن شخص يمارس العنف اللفظي .

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
00%	00	نعم
100%	100	لا
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول إبلاغ أفراد العينة المدروسة للشرطة جراء تلفظ شخص بألفاظ غير لائقة عن قصد أو غير قصد. و قد أجاب 100% من المبحوثين أنه لم يتم إبلاغ الشرطة و ذلك لأن القانون لا يعاقب شخص تلفظ بألفاظ بذينة في الشارع طالما أن المعني بذاته لم يقدم الشكوى بسبب القذف، لذلك فالقانون بشكوى مجرد الاستماع، فهذا المبدأ كان من المفروض أن يطبق في مجتمعنا الإسلامي، و لكن نظرا لتشابك و تعقد الحياة الاجتماعية و انتشار الظواهر الاجتماعية و تكاثف أعمال الشرطة التي تسعى إلى استتباب الأمن، فإنها لن تتفرغ إلى مثل هذه البلاغات، و لذلك فيجب أن يتدخل السكان للحد من هذه الظاهرة.

الجدول رقم (57): يبين الأطراف الواجب تدخلها للتصدي لظاهرة العنف اللفظي.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
07%	07	لا
28%	28	المدرسة
09%	09	الجمعيات
13%	13	الأولياء
13%	13	الشرطة (القانون بصفة عامة)
30%	30	السكان
100%	100	المجموع

يبين الجدول التالي الأطراف الواجب تدخلها للتصدي لهذه الظاهرة، و قد أجاب 30% من أفراد العينة المدروسة أن السكان هم الطرف الواجب تدخله لصد هذه الظاهرة، في حين أجاب 28% من المبحوثين أن المدرسة هي الطرف المهم و الواجب تدخله للتصدي لهذه الظاهرة، أما أولئك الذين أرجعوا أن الأولياء هم الطرف الواجب تدخله لصد هذه الظاهرة و المقدره نسبتهم بـ 13% من مجموع المبحوثين، في حين أجاب 13% من أفراد العينة المدروسة أن الشرطة هم الطرف الذي يجب أن يتدخل للحد من هذه الظاهرة. كما يرى 09% من المبحوثين أن الجماعات التي تنشط على مستوى الأحياء هم الطرف الأساسي الذي يستطيع الحد من ظاهرة العنف اللفظي. أما أولئك الذين يرون أنه لا يمكن التصدي لهذه الظاهرة، فقد بلغت نسبتهم 07% و هي نسبة ضعيفة جدا.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن المشكلات التي تعاني منها المدينة يجب ترتيبها حسب أهميتها، فيتناول الأهم فالمهم منها. و ظاهرة العنف اللفظي من الظواهر الواجب تدخل جميع أطراف المجتمع للقضاء عليها و ذلك لأنها تصيب البناء العام للمجتمع الذي يؤثر بدوره على الضوابط الاجتماعية حيث يفتح المجال لأن يفعل كل شخص ما يريد دون مراعاة للتقاليد و العادات من جهة و دون حساب للآخرين من جهة ثانية.

فتدخل السكان من العوامل الأساسية في صد هذه الظاهرة لأن الأسرة هي المسؤول الوحيد عن انتشار هذه الظاهرة بسبب التنشئة الخاطئة للطفل و الذي يحملها للشارع متجسدة في سلوكات و ألفاظ لا تخفى على أحد تعكس الواقع الداخلي للأسرة و التي يجب أن تتخذ في الخارج من خلال الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و توعية الآخرين.

كما يأتي دور المدرسة باعتبارها المؤسسة الثانية التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية، و هذا من خلال متابعة التلاميذ الذين يمارسون العنف، إدراج برامج ثقافية و ترفيهية لامتناس طاقة هؤلاء التلاميذ و توجيههم الوجهة الصحيحة، إدراج حصص توعية و محاضرات تعالج هذه الظاهرة.

أما دور الشرطة التي تجسد القانون فيجب أن يكون تدخلها قوي لأن ظاهرة العنف اللفظي بداية لظواهر أخطر و هذا من خلال اعتماد التدابير و الاحتياطات التي تقلص أو تمنع حدوث السلوك العنيف و الذي يلحق الأذى المعنوي بالغير مثل: الشتم، الاستهجان ، التهديد، الترهيب و التخويف.... كما تلعب الجمعيات دور هام في امتصاص هذه الظاهرة من خلال إدراج حملات توعية و تكثيف النشاطات التي تمتص تلك الطاقات الحيوية من خلال اشتراكهم في أعمالها و فتح أبواب الانضمام لها.

و مما تقدم يمكن القول أن ظاهرة العنف اللفظي مهمة جميع الفاعلين بالمدينة إنطلاقا من الأسرة، المدرسة، القانون المتجسد في الشرطة، الجمعيات. و كل هؤلاء يجسدون المجتمع المدني الذي يمثله غالبية السكان.

الجدول رقم (58): يوضح الإجراءات الواجب اتخاذها ضد هؤلاء الأشخاص داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
النبذ داخل الحي	28	28%
العقوبة بالسجن	57	57%
دفع غرامة مالية	15	15%
المجموع	100	100%

يمثل هذا الجدول الإجراءات الواجب تدخلها ضد هؤلاء الأشخاص داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -، و قد أجاب 57% من المبحوثين أن إدراج العقوبة بالسجن ضمن القانون العام للبلاد في إطار التلطف بألفاظ بذينة بقصد أو عن غير قصد و هي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين يرون أن النبذ داخل الحي بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون ظاهرة العنف اللفظي و المقدرة بـ 28% من مجموع أفراد العينة، أما أولئك الذين يرون يجب دفع غرامة مالية فقد قدرت نسبتهم بـ 15%. و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن التلطف بألفاظ بذينة من الصفات المذمومة في مجتمعنا الإسلامي و ذلك لأنه يتعارض مع القيم العامة و مع ما بنص عليه ديننا الحنيف، و لذلك فمن رأي أفراد العينة أن إدراج العقوبة بالسجن من الإجراءات الواجب اتخاذها ضد هؤلاء الأشخاص حتى يكونوا عبرة لمن لا يعتبر و ذلك حتى نخلق وسطا حضريا تتجسد فيه المعاني القيمة و الخصال الحميدة و يستتب الأمن و الأمان، و إدراج العقوبة بالسجن و ذلك لأن أفراد المجتمع يخشون هذه العقوبة لما لها من أثر على الفرد مع نفسه من جهة، و من جهة ثانية علاقته بالوسط الذي يعيش فيه. حيث أن الشخص الذي يخدش الكيان العام بألفاظه يمقتة الجميع لأنه لم يحترم نفسه قبل أن يحترم غيره، لذلك فنبتذ الجميع له و تفادي التعامل معه من الإجراء الردعي الذي يمكن أن يحسن سلوكه، طالما أن القانون لا يستطيع معاقبته على كلمات قالها هنا و هناك. لذلك فمعاقبة الشخص العنيف الذي يتلفظ بألفاظ بذينة و تعريمه غرامة مالية في حالة تقديم شكوى ضده من الإجراء الذي سيترك أثره داخل مجتمعنا.

كل هذه الإجراءات إذا ما طبقت من شأنها أن تعود الجميع على وسائل الضبط و احترام حقوق الآخرين و حسن التعامل لكونه مواطنا متحضرا يعرف ما له و ما عليه، لألا نترك كل واحد يفعل ما يريد و كأننا في غابة.

و مما تقدم يمكن القول أن العقوبة بالسجن في حالة التلطف بألفاظ بذينة من الإجراءات الواجب اتخاذها ضد كل من يتلفظ بألفاظ بذينة داخل المدينة الجديدة و التي تصل حد النبذ داخل الحي و دفع غرامة مالية حتى يستطيع الجميع أن ينعم بالعيش في وسط راق و متحضر.

الجدول رقم (59): يبين مدى انتشار ظاهرة العنف اللفظي في غياب وسائل الغياب و الردع.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	64	64%
لا	36	36%
المجموع	100	100%

يبين هذا الجدول رأي أفراد العينة في العلاقة بين ظاهرة العنف اللفظي و غياب وسائل العقاب و الردع، و قد أجاب 64% من المبحوثين بأن انتشار هذه الظاهرة يتزايد في حالة غياب وسائل الغياب و الردع، في حين نجد 36% من مجموع أفراد العينة يرون بأن انتشار ظاهرة العنف اللفظي ليس له علاقة بغياب وسائل الردع.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون ظاهرة العنف اللفظي ظاهرة شائعة جدا و خاصة في وسط الشباب و الأطفال، حتى أنها أصبحت أسلوبا حديثا الكثير منهم و ذلك بسبب تطبع هؤلاء على التلطف بمثل هذه الألفاظ منذ نعومة أظافرهم و ذلك في غياب الرقابة الأسرية و غياب قانون محدد يعاقب على مثل هذه التصرفات إن كانت بقصد أو عن غير قصد لأنها تخدش الحياء العام و تمس قيم و معايير المجتمع الذي يقوم على أسلوب التهذيب في التلطف أو التعامل مع الآخرين، حتى لو كان ذلك عن غير قصد، و الغريب في الأمر انتشار بعض المفردات الدخيلة على لغتنا و التي أصبحت أسلوب كلام معظم الشباب لا يرقى إلى المستوى الحضري الذي تطمح إلى وجوده في مجتمعاتنا المدنية. و من ثم فمثل هذه العوامل ساهمت في انتشار ظاهرة العنف اللفظي التي هي أخطر مما نتصور لأنها تهدد البناء الذاتي للفرد. أما أولئك الذين يرون أنه لا توجد علاقة بين ظاهرة العنف اللفظي و وسائل العقاب، ذلك لأن المؤسسة الوحيدة المسؤولة بالدرجة الأولى على التنشئة الاجتماعية هي الأسرة، و هي التي لها حق العقاب أو الثواب و ذلك لأن الطفل يستمد لغته و طريقة تعامله مع الآخرين من أسرته التي تلقنه كل أساليب و فنون التعامل مع الغير و لذلك فلا القانون و لا المجتمع من صلاحيته تحمل هذه المسؤولية.

و مما تقدم يمكن القول أن ظاهرة العنف اللفظي إذا ما فشلت الأسرة في القضاء عليها، فيجب تدخل باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية و خصوصا القانون الذي يحكم جميع الأفراد لأن التعدي على حقوق الآخرين بالقول من شأنه أن يتطور إلى أبعد من ذلك، و المؤسسات القانونية هي الكفيلة بالحفاظ و الدفاع على حقوق الآخرين.

الجدول رقم (60): يبين أسباب انتشار العنف اللفظي في المدينة الجديدة - علي منجلي -.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
28%	28	التنشئة الخاطئة
16%	16	البطالة
09%	09	تأثير وسائل الإعلام (البرابول، الإنترنت)
11%	11	الفقر
07%	07	جماعة الرفاق
07%	07	غياب الوازع الديني
09%	09	التسرب المدرسي
09%	09	انعدام مرافق التسلية
04%	04	تعاطي المخدرات
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول الأسباب الكامنة وراء إنتشار ظاهرة العنف اللفظي في المجتمعات السكنية الجديدة، و قد أجاب 28% من المبحوثين أن التنشئة الاجتماعية الخاطئة سبب في حدوث هذه الظاهرة، في حين أجاب 11% من مجموع أفراد العينة أن السبب يرجع إلى الفقر، أما آخرون و نسبتهم 16% من مجموع أفراد العينة أرجعوها إلى البطالة، كما أرجعها بعضهم إلى تأثير وسائل الإعلام و نسبتهم 09% من المبحوثين. أما آخرون فردها إلى التسرب المدرسي و نسبتهم أيضا 09% من مجموع أفراد العينة، في حين يرددها بعضهم إلى انعدام مرافق التسلية و الترفيه و نسبتهم 09% من مجموع المبحوثين. كما أرجعها بعضهم إلى جماعة الرفاق و نسبتهم 07% من أفراد العينة المدروسة، في حين ردها البعض الآخر إلى غياب الوازع الديني و قدرت نسبتهم 07% من المجموع العام للمبحوثين، أما البعض الآخر فردها إلى تعاطي المخدرات و نسبتهم 04% من المبحوثين.

و يمكن تفسير ذلك كيف تطرق مجموع المبحوثين إلى حملة الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف اللفظي. فالأسرة هي الوسط الاجتماعي الأول الذي ينمو فيه الطفل، و هو عبارة عن جماعة اجتماعية بيولوجية، تقوم بتهيئة المناخ الاجتماعي و الثقافي الملائم للأبناء، كما أنها تتحكم في سلوك أفرادها من خلال عملية التلقين و الإيجابية في التطبيق للمحافظة على السلوك العام داخل المجتمع.

" تتولى الأسرة وظيفة سيكولوجية و نفسية تتمثل في توفير الاستقرار و الأمن و الحماية لكافة أعضائها"⁽¹⁾.

(1) جبارة عطية جبارة، د/ السيد عوض علي - المشكلات الاجتماعية - ط1، دار الوفاء لدينا الطباعة و النشر - الإسكندرية، 2003، ص192

فعملية التنشئة شرط من شروط تكوين الأسرة، و ذلك حتى يستطيع الأطفال مسايرة المجتمع و مراعاة التجديدات التي تحدث داخل المجتمع، حتى لا يقع هؤلاء فريسة التضارب بين ما يحدث داخل و خارج الأسرة.

كما تلعب البطالة دورا كبيرا في انتشار ظاهرة العنف اللفظي، فعندما لا يجد الشاب ما يشغل فكره و يمل فراغه فإنه يلجأ إلى تعويض ذلك بأساليب للفت الانتباه مستعملا في ذلك عبارات تبدأ بالمزح و تصبح جزءا من شخصيته ليصبح بعدها لا يستطيع التفرقة بين الصح و الخطأ، المشروع و الغير مشروع، و يسبب ذلك ضعفا في الانتماء. "فالبطالة كانت تشمل 28% و بشكل خاص الشباب الذين أنهوا التحصيل الابتدائي و المتوسط و لم ينهوا التحصيل العالي"⁽¹⁾.

و من ثم فإن استغلال هذه الفئة من طرف بعض العناصر التي تريد استغلالها في تخريب المجتمع "استغلال الشباب و العاطلين و الفقراء في تطوير عملية المجابهة، التي انتقلت من مجرد التهديد اللفظي إلى و الفيزيقي إلى القتل و التخريب"⁽²⁾.

كما يلعب الفقر دورا هاما في عملية إنتشار ظاهرة العنف اللفظي و ذلك أن العوامل الاقتصادية من الأسباب المهمة في انتشار هذه الظاهرة و ذلك لأن آليات العنف تتحرك بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية و انعدام التوازن في توزيع معدلات الثروة داخل المجتمع الواحد.

أما التسرب المدرسي فله نتائج العامة على سلوك الأفراد. فالطفل الذي يجد نفسه في الشارع دون أن يكتم دراسته يشعر بالغيض من الحالة التي صارت عليها، فتنمو لديه أحاسيس الكراهية، و تتولد بداخله مشاعر الحقد و الانتقام مستعملا في ذلك مختلف الطرق و مع كل الناس بدءا بالألفاظ القبيحة لتتطور بعد ذلك إلى الضرب و القتل.

أما وسائل الإعلام فحدث و لا حرج لما تتركه من آثار سلبية على سلوك الطفل و الشاب معا. و أخطر هذه الوسائل التلفزيون فبالرغم ما يحققه من آثار إيجابية على مستوى التنشئة الاجتماعية للطفل فإنه يترك آثار سلبية من حيث أن الأطفال الذين يشاهدون أفلام العنف يصبحون عدوانيين، و تستمر هذه العدوانية حتى المراهقة و الرشد، كما أن إنعدام مرافق التسلية و الترفيه يجعل الشاب يقضي معظم وقته في قاعات التسلية المنتشرة هنا و هناك و التي أصبحت وكرا لتعاطي المخدرات و التلطف بالألفاظ البذيئة جراء الجو العام داخلها، و ما لاحظناه داخل هذه المدينة وجود دار للشباب تقوم بتقديم بعض ألعاب الفيديو فقط. و هذا ما يضطر الشباب للجوء إلى مقاهي الإنترنت للعب و التي تتضمن معظم الألعاب التي بها ظواهر العنف، كل هذا و الجميع يراقب، الأسرة و المجتمع.

أما جماعة الرفاق فحدث و لا حرج، فالاختلاط برفاق السوء و ما ينجم عنه من تقليد و محاكاة. أين يجد الشاب مجالا واسعا يثبت فيه نفسه دون أي شرط أو قيد، فيجد المحيط الذي يفهمه و يراعي ظروفه و يخفف عنه رغم ما فيه من تناقضات.

(1) إسماعيل قبيرة- عبد الحميد دليمي - إبراهيم توهامي - التهميش و العنف الحضري - مرجع سابق، ص 62.

(2) مرجع سابق ص 63.

كما أن غياب الوازع الديني الذي تغرسه الأسرة و المدرسة في الطفل من شأنه أن تجعله عنيفا نظرا لغياب ضوابط تحكم قيمه، فيصبح المراهق أو الشاب لا يفرق بين الحلال و الحرام، و بين حقوقه و واجباته و حدود احترام الآخرين، فيتصرف كما يحلو له دون أن يخاف أحد. كما أكد حسن مصطفى عبد المعطي عن "وجود إرتباط وظيفي بين تعاطي الخمر و العقاقير و المخدرات بالعنف... و الخمر و المخدرات تزيل الضوابط و تضعف الوعي فتطلق سراح المشاعر العدوانية الكامنة في الإنسان، فيتعدى على غيره و يرتكب الجرائم"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ حسن مصطفى عبد المعطي- الاضطرابات النفسية في الطفولة و المراهقة (الأسباب- التشخيص- العلاج)- دار الثقافة، 2001، ص 458-459.

الجدول رقم (61): يبين تعرض أفراد العينة للعنف بالوسائل المادية في الشارع داخل المدينة الجديدة – علي منجلي-

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
52%	52	لا
19%	19	استعمال السلاح الأبيض
14%	14	السرقه
15%	15	الضرب
100%	100	المجموع

يبين هذا الجدول تعرض أفراد العينة للعنف بالوسائل المادية في الشارع داخل المدينة الجديدة- علي منجلي- و قد أجاب 52% من مجموع أفراد العينة أنهم لم يتعرضوا إلى أي نوع من الاعتداء، في حين أجاب 48% من مجموع المبحوثين أنهم تعرضوا لحوادث اعتداء في الشارع تتمثل في استعمال السلاح الأبيض و قدرت النسبة بـ 19% من مجموع العينة السابقة، في حين قدرت نسبة الذين يرون الاعتداء يتمثل في السرقه بـ 14% من مجموع العينة المدروسة، أما القائلين بالضرب فبلغت نسبتهم بـ 15% من مجموع المبحوثين.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن معظم أفراد العينة لم يتعرضوا لاعتداءات في الشارع و هذا لأن معظم المبحوثين شباب، و الاعتداء لا يشملهم في الغالب، بل يطول فئات أخرى لا تستطيع المقاومة أو الدفاع عن نفسها، في حين نجد أولئك الذين أجابوا بأنهم تعرضوا لاعتداءات في الشارع فتمثل هذا الاعتداء في استعمال السلاح و ذلك بهدف السرقه أو التحرش الجنسي أو المضايقة، حيث أكد لي صاحب صيدلية أن محله سرق في عز النهار عندما هاجمه شخصان مستعملان السلاح الأبيض، و أخذ كل ما كان فيه من مال.

فاستخدام السلاح يكون في الغالب من أجل التهديد، فانتشار الإدمان و المخدرات و الكحوليات يعد عاملاً مساعداً للإفلات من المعايير الثقافية، و يكون الرجال أكثر ميلاً لممارسة العنف عندما يسكرون لأنهم يعلمون أنهم لن يوقفون للمحاسبة على سلوكهم و هم غائبين عن الوعي.

و مما تقدم يمكن القول أن أسباب العنف اللفظي كثيرة و متنوعة تتمثل في الغالب في التنشئة الاجتماعية و المشكلات و الأوضاع الاقتصادية، و وسائل الاعلام و تعاطي الكحول و المخدرات و التخويف فقط، لكن في حالات خاصة جوابه المعتدي بالتصدي فإن التهديد قد يؤدي إلى القتل، أما الفئة التي تعرضت للضرب فكان ذلك في الغالب دفاعاً عن النفس إثر مشاجرة بسبب ما، تتحول بعض المناوشات صراع يضطر بعض المارة إلى التدخل لفك الاشتباك.

أما السرقه و هي من الظواهر الغالبة داخل المدينة الجديدة- علي منجلي- فتمثل في سرقه الأموال و المجوهرات الهاتف النقال، و تستهدف غالباً النساء، و هذا ما جعل الكثير منهن يتركن كل أغراضهن في المنزل عند مغادرته، و ذلك لأن المعتدي بعد أن يأخذ ما يريده يلوذ بالفرار بين الأحياء فيصعب إدراكه، و ممن؟ لا أحد يلحق به فالكل ماض في طريقه يحمده ربه أنه لم يكن المستهدف.

و مما تقدم يمكن القول أنه رغم غالبية أفراد العينة لم يعتدى عليهم شخصياً في الشارع، إلا أنهم عايشوا اعتداءات حدثت لأناس آخرين، الأمر الذي جعلهم يتخوفون و يعيشون في قلق دائم.

الجدول رقم (62): يبين معاشة أفراد العينة عن كذب لاعتداء تعرض له أحد المارة.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
38%	38	لا
22%	22	نعم
38%	38	
02%	02	
100%	100	المجموع

يبين الجدول أعلاه مشاهدة أفراد العينة عن كذب اعتداءات على أشخاص، و قد أجاب 62% من المبحوثين أنهم عايشوا اعتداءات حدثت في حق أناس كانوا يسيرون في الشارع منها 38% من المبحوثين عايشوا حالات سرقة باستعمال التهديد، و 22% منهم حالات ضرب بالسلاح الأبيض، أما 02% من المبحوثين فقد عايشوا محاولات اغتصاب بالتهديد، في حين نجد 38% من أفراد العينة المدروسة لم يشاهدوا أي حالات عنف مثل هذه.

و يمكن تفسير هذه النتيجة على ما جاء في الجدول السابق، فحالات السرقة باستعمال التهديد كما قلنا سابقا كثيرة و ذلك بسبب الظروف المادية للمعتدين و كذلك بسبب البطالة، حيث يضطر الشاب إلى السرقة باستعمال التهديد، و يستهدف النساء في الغالب، و ما ساعد على ذلك مساحة المدينة الجديدة و اتساع طرقاتها مما يجعل الجميع عرضة لأي اعتداء.

أما حالات الضرب بالسلاح الأبيض فيتمثل في تلك الشجارات التي تحدث بين شباب أحياء الوحدة الجوارية الواحدة، و بين شباب الوحدات الجوارية، و ذلك بسبب سوء تفاهم يضطر بعضهم للتدخل لمناصرة جارهم، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على استمرار الشعبوية مثلا في حالة تعرض أحد من السكان القادمين من حي الأمير عبد القادر، فإن جميع شباب هذا الحي يتدخلون للدفاع عنه حتى إن لم يعرفوا السبب.

أما محاولات الاغتصاب عن طريق التهديد فقليلة لكونها ظاهرة يجب الحرص منها من طرف الفتيات، فالحادثة الأولى تمثلت في تسلل شاب إلى داخل قسم بالثانوية لمحاولة الاعتداء على فتاة أمام الأستاذ و التلاميذ.

أما الحادثة الثانية، فأتثناء مرور فتاة بشارع رئيسي في فترة القيلولة تعرضت لمحاولة خطف من طرف ثلاث شبان كانوا يركبون السيارة، لولا مرور فرد من العينة و الذي تدخل لحماية الفتاة و إيصالها إلى منزلها.

كل هذه الحالات من الاعتداءات حتى و لو أن باقي أفراد العينة لم يشاهدوا مثلها، إلا أن الظاهرة موجودة بحكم النسبة الغالبة و بشهادة بعض الأمهات و الآباء الذين كانوا يوصلون يوميا أبناءهم إلى المدارس تخوفا من وقوع أي مكروه لهم.

الجدول رقم(63): يوضح موقف أفراد العينة من ظاهرة العنف بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
التدخل لرد المعتدي	16	16%
اللامبالاة	57	57%
إبلاغ الشرطة	19	19%
الصدمة	18	18%
المجموع	100	100%

يبين هذا الجدول موقف أفراد العينة إزاء هذا العنف داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - . و قد أجاب 57% أنهم يقابلون تلك الاعتداءات باللامبالاة طالما الأمر لا يعينهم و الضرر لم يلحق بهم و هي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين اضطروا لإبلاغ الشرطة و المقدره بـ 19% من مجموع أفراد العينة المدروسة، أما أولئك الذين اضطروا للتدخل لرد المعتدي فقدرت نسبتهم بـ 16% من مجموع المبحوثين، أما النسبة الأخيرة فقدرت بـ 08% من أفراد العينة و تتمثل في تعرضهم للصدمة جراء الموقف الذي تعرضوا له.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن الاعتداء لما يخص أطراف أخرى فإنه يقابل باللامبالاة من الغير لأن الأمر لا يعينهم، طالما أن الأذى لم يلحقهم من جهة، و عدم إقحام أنفسهم في مشاكل هم في غنا عنها، فيكفيهم مشاكلهم الخاصة.

لكن في حالات معينة عندما يعتدى على شخص فإنه يضطر للدفاع عن نفسه بدءا بإبلاغ الشرطة في انتظار استرجاع حقوقهم أو التدخل لرد المعتدي و خاصة في حالات السرقة باستعمال السلاح لأنها الوسيلة الوحيدة للبقاء حيا و لا يمكن حينها انتظار مساعدة أحد و التي قد تتأخر.

كما قد يكون صعوبة الموقف و حصوله فجأة دون سابق إنذار إلى تعور الفرد بالصدمة التي قد يقع خلالها فريسة للاعتداء و التي قد تستمر وقتا طويلا كما في حالات محاولات الاغتصاب و التي قد تترك آثارا نفسية تستمر مدى الحياة.

و مما تقدم يمكن القول أن أثناء الاعتداءات تختلف مواقف الأشخاص تبعا لشخصيتهم و للظروف المحيطة بهم.

الجدول رقم (64): يوضح موقف باقي الذين عايشوا تعرض أفراد العينة لظاهرة العنف بالوسائل المادية.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
الرضوخ للأمر	42	42%
إبلاغ الشرطة	43	43%
التذمر	15	15%
المجموع	100	100%

يمثل الجدول أعلاه موقف باقي السكان ممن عايشوا تعرض أفراد العينة | للعنف بالوسائل المادية داخل السكنات الجديدة - علي منجلي - . و قد أجاب 43% من أفراد العينة المدروسة أن الأشخاص كانوا يبلغون الشرطة ، في حين نجد 42% من المبحوثين أكدوا على أن غالبيتهم كانوا يرضخون للأمر، في حين نجد 15% من أفراد العينة المدروسة يؤكدون على أن الأشخاص الآخرين كانوا يشعرون بالتذمر.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في أن الأشخاص الذين كانوا يلجؤون إلى الشرطة لا يجدون أي حل سوى ذلك، طالما أن معظم المعتدى عليهم نساء، لا يمكن في أي حال من الأحوال مقاومة المعتدي أو الركض وراءه. و بما أن الشرطة في خدمة الشعب فإنهن يلجأن إليها لتقديم شكاوي التي تبقى في الغالب في الأدراج، تحفظ لعدم الاستدلال للفاعل، و هذا ما يجعل البعض منهم يرضخ للأمر و يوكل أمره لله ما دام الفعل شخص غير معروف، و حتى لو كان معروفا فتجدهم يتخوفون من الإبلاغ عنه، و إلا ستهدد حياتهم.

أما الفئة القليلة التي تشعر بالتذمر فهذا راجع للحالة المأساوية التي وصلت إليها، نتيجة أن الأمر أصبح يهدد الجميع في كل وقت من النهار و أي شخص يغادر بيته فهو مستهدف لأي اعتداء، لذلك تجد معظم سكان المدينة الجديدة يعيشون على أعصابهم، متخوفين من تنقلاتهم طالما أن الأمن غائب داخل هذه المدينة، و ما وجد منه لا يتناسب مع عدد سكان المدينة و مع اختلاف انتماءاتهم و ثقافتهم الفرعية من جهة، و النمط العمراني للمدينة الذي لا يمكن السيطرة عليه أو تغطيته كليا. و مما تقدم يمكن القول أن مواقف الأشخاص المعتدى عليهم من غير أفراد العينة تتطابق مع مواقف أفراد العينة المدروسة و ذلك نتيجة لأنهم يعيشون في مجال جغرافي واحد و يخضعون لنفس الإضطرابات التي تعرفها المدينة الجديدة - علي منجلي -.

الجدول رقم (65): يوضح موقف أفراد العينة من تعرض منازلهم للسرقة داخل المدينة الجديدة - علي منجلي.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
35%	55	لا
12%	12	إبلاغ الشرطة
15%	15	عدم التدخل
8%	8	الوقوف مع الجار
10%	10	أخذ الحيطة
100%	100	المجموع

يمثل الجدول أعلاه تعرض منازل أفراد العينة أو جيرانهم لاقتحام من طرف أشخاص داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - . و قد أجاب 35% من مجموع المبحوثين أنهم لم يتعرضوا أو أحد جيرانهم لاقتحام من أي نوع، في حين أجاب 65% من باقي أفراد العينة المدروسة أنهم تعرضوا لاقتحام منازلهم أو أحد جيرانهم من طرف أشخاص حيث تباينت مواقفهم، إذ نجد 15% من أفراد العينة فضلوا عدم التدخل طالما الأمر لا يعينهم، في حين أجاب 12% من المبحوثين أنهم لجئوا إلى إبلاغ الشرطة، في حين قدرت نسبة الذين أنهم يجب أخذ الحيطة في حالة تعرض منزل الجيران للسرقة بـ 10% من مجموع أفراد العينة، هذا أما الفئة التي رأت أنها خفتت عن الجار بالوقوف معه فقدرت نسبتها بـ 8% من أفراد العينة المدروسة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون عدم تعرض منازل أفراد العينة أو أحد جيرانهم لاقتحام أو سرقة من طرف أشخاص راجع لتواجدهم الدائم داخل بيوتهم، و وجود أحد أفراد العائلة بصفة دائمة داخله في حالة غياب الباقي، بالإضافة إلى تأمين منازلهم من حيث الأبواب و النوافذ حتى لا تطالهم أيدي المنحرفين.

أما أولئك أكدوا على تعرض منازلهم أو أحد جيرانهم للسرقة ففضلوا عدم التدخل و تركوا الجار وحده يكابل المصيبة طالما أنهم لم يشاهدوا شيئاً و تخوفهم من أن يتعرضوا لنفس الاعتداء في حالة علمهم بالفاعلين، فيلجئون إلى أخذ الاحتياطات اللازمة حتى لا يكونوا ضحية لأي اعتداء قادم، لكن رغم هذا فهناك أشخاص حتى و لو كانوا قلائل ممن يساندون الجار في محنته و يقدمون له يد المساعدة من أي نوع، و هؤلاء ممن يؤمنون أن ما يصيب الجار يصيب أهل الدار، و ما شاهدناه بصفة شخصية هو سرقات تمت داخل سكنات لم يلتحق بها أصحابها بعد حيث نزع البلاط، قواطع الكهرباء، الأبواب... إلخ.

حيث تمت هذه السرقات في وسط النهار أمام مرأى الجميع - حسب شهادات السكان - و لا أحد يتدخل لأن الأمر لا يعني الجميع، و الكل يتذمر من وضعيته، و لو استطاعوا السرقة لسرقوا هم أنفسهم جراء الوضع الاجتماعي و الاقتصادي الذي يعيشه البعض و الذي تفاقم مع تواجدهم داخل هذه السكنات.

و مما تقدم يمكن القول أن الوضعية المزرية التي يعيشها بعض سكان المدينة الجديدة - علي منجلي - مؤشر على وجود مشاكل كثيرة لم تحل رغم حل أزمة السكن للبعض.

الجدول رقم (66): يبين أنواع العنف بالوسائل المادية التي تعرض لها أفراد العينة في المدينة الجديدة – علي منجلي.-

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
الضرب	19	19%
السرقه باستعمال السلاح الأبيض	67	67%
الإغتصاب	02	02%
المناوشات بين الشباب	12	12%
المجموع	100	100%

يمثل الجدول أعلاه أنواع الاعتداءات بالوسائل المادية التي تحدث داخل المدينة الجديدة – علي منجلي – و قد أجاب 67% من المبحوثين أن السرقة باستعمال السلاح الأبيض هي أخطر هذه الاعتداءات، و هي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين أجابوا أن الضرب الناجم عن الخلافات و المقدره بـ 19% من مجموع أفراد العينة. في حين نجد 12% من أفراد العينة يؤكدون على انتشار ظاهرة المناوشات بين الشباب، و بالمقابل نجد 02% من أفراد العينة يحصرون الاعتداءات المنتشرة في المدينة الجديدة في ظاهرة الاغتصاب عن طريق الخطف.

و يمكن تفسير أن ما جاء في هذا الجدول مماثل تقريبا لما جاء في (الجدول رقم 61 و 62) ، حيث أن السرقة باستعمال السلاح الأبيض من أخطر الظواهر التي يعاني منها السكان أثناء تنقلاتهم اليومية و ذلك بسبب الحالة الاقتصادية لهؤلاء المنحرفين جراء عدم مزاولتهم لأي شغل، حيث يضطر الشاب إلى السرقة لتلبية حاجياته و متطلباته، فيستعمل السلاح الأبيض لتخويف الضحية التي تضطر إلى الاستسلام بدافع الخوف دون مقاومة، فيأخذ منها أغراضها من مال و ذهب و هاتف نقال ثم يلوذ بالفرار. أما إذا قاومت الضحية المعتدي، فيضطر هذا الأخير إلى تنفيذ تهديده الأمر الذي قد ينقلب الفعل من مجرد سرقة إلى قتل.

أما ظاهرة الضرب فتجدها منتشرة خاصة من الشباب لأسباب تكون في الغالب شخصية، فيتحول الخلاف من الكلام إلى الضرب، لتتدخل أطراف أخرى مناصرة مما يوسع حلقة الصراع من خلاف بين شخصين إلى اصطدام بين عائلتين أو حيين الأمر الذي قد يخلق ضحايا في الأرواح. أما ظاهرة المناوشات بين الشباب فتتمثل في الغالب بسيطرة مجموعة على مساحة جغرافية تكون فيه هذه الأخيرة المسؤول عنها، و أي محاولة لتدخل سيطرة أشخاص آخرين، يجابه هؤلاء بالقوة، و هذه الظاهرة تتشابه مع ظاهرة الزنوج في أمريكا .

كما تنتشر ظاهرة أخرى تعد من أخطر الظواهر التي تهدد كيان المجتمع ألا و هي ظاهرة الاغتصاب عن طريق الخطف، التي تتزايد يوما بعد يوم نتيجة لانتشار ظاهرة البطالة و التي تولد ضعف في القيم عند بعض الشباب بفعل اليأس يضعف الوازع الديني مما سهل بروز ظواهر أخرى أخطر مثل تعاطي الكحول و المخدرات التي تؤثر على إدراكهم، مما يفقدهم الصواب فيقدمون على ارتكاب الرذائل و المحرمات من خلال الاعتداء على أعراض الناس.

و مما تقدم يمكن القول أن الظواهر التي تعرف انتشارا داخل المدينة الجديدة – علي منجلي – و التي تتمحور في الاعتداءات بالوسائل المادية المتمثلة في السرقة عن طريق التهديد، الضرب الذي قد يتحول إلى قتل، المناوشات بين الشباب و التي تدور حول سيطرة فئة على مجموعة من الأشخاص و أخيرا ظاهرة الاغتصاب .

الجدول رقم (67): يوضح المتسببون حسب آراء أفراد العينة في إحداث ظاهرة العنف بالوسائل المادية.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
الشباب	45	45%
المنحرفين	43	43%
النساء	12	12%
المجموع	100	100%

يمثل الجدول أعلاه الفئة التي تتسبب في انتشار هذه الظواهر الاجتماعية. و قد أجاب 45% من المبحوثين أن فئة الشباب هي المسؤولة في مثل هذه الاعتداءات داخل المدينة الجديدة – علي منجلي - ، في حين نجد 43% من مجموع أفراد العينة يرجعونها إلى المنحرفين، أما 12% من أفراد العينة فيؤكدون أن للنساء أيضا نصيب في مثل هذه الاعتداءات بالوسائل المادية.

و يمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء ما جاء في الجداول السابقة، و التي خلصنا فيها إلى أن الشباب هم الفئة المسؤولة على انتشار هذه الظواهر الغريبة عن وسطنا الاجتماعي و ذلك بسبب قوة التأثير التي يتميز بها هؤلاء الناجم خاصة عن التركيبة السيكولوجية لهؤلاء السباب و التي تتميز بالتقليد جراء مشاهد العنف التي تظهر من خلال مشاهدة أفلام العنف بالإضافة إلى سوء الحالة الصحية و التعليمية و اضطراب الحياة الأسرية و المهنية، و انتشار التسكع و غياب الرقابة الأبوية، إذ قد يكون هؤلاء الشباب من جماعة الأسوياء الذين يدرسون أو يزاولون مهنة، لكن و بفعل تأثير المدينة الجديدة و التقدم التكنولوجي، تلعب وسائل الإعلام دورا بالغا في تحضير عقول الشباب من خلال ما يعرض من مسلسلات و أفلام و أغاني عاطفية تمس وجدان الشباب، فيتأثرون بها و يعملون على تحقيقها.

أما المنحرفين و الذين يتخذون من الإجرام وسيلة لكسب المال أو تحقيق رغباتهم، فهذا ناتج من خلال تعود هؤلاء على الكسب السريع، و على التلذذ بضعف الناس و مخاوفهم، فيصبح هذا الأسلوب عادة لا يكفون عنها رغم ما تسبب من فقدان الثقة بالنفس و تهديد لحياتهم الخاصة، و مساس بالبناء الاجتماعي العام، حيث كلما ازدادت الكثافة السكانية للمدينة ازداد التباين بين أفرادها، إذ يرتبط نمو المدينة بنمو سكانها، فكلما حدث تعقد في البناء و الوظائف الاجتماعية، كلما أدى ذلك إلى ظهور مشكلات عديدة، يسبب ضعف القيم و المعايير الاجتماعية.

أما النساء فلهن نصيب في انتشار المشاكل رغم أنهن في الغالب ضحايا و ذلك لما يثيرونه من رغبة لدى الشباب و المنحرفين بإثارة غرائزهم و ذلك بسبب مظهرهن الخارجي، فكيف يمكن القول لشباب عاطل عن العمل لا تسرق رغم أنه لا يملك فلسا، و تمر أمامه امرأة تتزين بالذهب و تحمل نقالا باهض الثمن، يجهل في الغالب المصدر، فلا يمكننا أن نضع الماء أمام حيوان عطشان و نقول له لا تشرب.

فالاحتشام في اللباس و البساطة فيه و ترك المجوهرات في المنزل من الحلول الوقائية لصد هجوم بعض الشباب و المنحرفين.

و مما تقدم يمكن القول أن الشباب بصفة عامة و المنحرفين بصفة خاصة و النساء هم الأشخاص المسؤولون الذين يثيرون المشاكل داخل المدينة الجديدة – علي منجلي - .

الجدول رقم(68): يبين الأشخاص الأكثر تعرضا في الشارع لظاهرة العنف بالوسائل المادية.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
النساء	59	59%
الأطفال	03	03%
كبار السن	28	28%
الشباب	10	10%
المجموع	100	100%

يمثل الجدول أعلاه الأشخاص الأكثر تعرضا بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة. و قد أجاب 59% من مجموع أفراد العينة أن النساء هن الفئة الأكثر تعرضا للإصابة بالاعتداءات بالوسائل المادية و هي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين أجابوا بأن كبار السن من الجنسين هم الأكثر تعرضا لهذه الاعتداءات و المقدرة بـ 28%. في حين أجاب 10% من المبحوثين أن الشباب هم الأكثر تضررا من الاعتداءات التي تحدث داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و بالمقابل نجد 03% من أفراد العينة المدروسة يقرون على أن الأطفال هم الأكثر عرضة لهذه الاعتداءات بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون النساء هن الأكثر عرضة لهذه الاعتداءات و ذلك لصعوبة مقاومتهم في الغالب للمعتدي، الأمر الذي يؤدي بهن إلى إبلاغ الشرطة أو الرضوخ للأمر، و ذلك بحكم التكوين البيولوجي للمرأة و الذي لا تستطيع من خلاله مقاومة قوة الرجل مهما كانت بنيته هذا من جهة، من جهة ثانية أنهم مصدر كسب لهؤلاء الشباب المنحرف، فيما يخص لبسهن للمجوهرات و حملهن للمال، و لذلك فهن مصدر طمع و هدف للمنحرفين فمهما كانت المرأة عاملة أو لا فهي دائما في الغالب المسير داخل البيت، و عليه فخرجها إلى الشارع يكون دوما من أجل شراء أغراض للبيت، و من ثم فحقيبة اليد يكون دوما بها مال، فالمرأة عادة تخاف التهديد، لذلك فهي سربعة الرضوخ و ضعيفة أمام السلاح مهما كان بسيطا (أبيض). و ما نقوله عن النساء إجمالا نقوله عن كبار السن الذين نظرا لضعف قواهم لا يستطيعون مقاومة أو صد المعتدي و هذه حقيقة يعلمها كل واحد، لذلك فهم الهدف الثاني بعد النساء في ظاهرة السرقة بالتهديد. أما تلك اللواتي تستهدفن لأجل الاغتصاب، فتبدين مقاومة، فإذا ما وجدن مساعدة نجين، و أما إذا كان المعتدي أكثر من شخص، و اقتدن إلى مكان بعيد، فإن مصيرهن طبعاً السكوت و الصمت خوفا من العار و الفضيحة، لتبقى الفتاة تعيش المأساة في حالة علم الأسرة أو عدم علمها، فلا يمكن تقديم الشكوى حتى لو كان المعني معروف، لأن في الغالب القضية ستتحول ضدها إذا لم تكن الفتاة قاصرا، فكم من فتيات لازم الصمت عن إبلاغ الشرطة طالما أن القانون لن يعيد لهن شرفهن.

كما يستهدف أيضا الشباب من خلال السرقة أو الشجارات التي تحدث و التي تتحول في الغالب من مجرد مناوشات كلامية إلى ضربات و لكمات تتبادل بين الطرفين و قد تتطور لتصل لحد القتل. و كم من الأطفال من لم يسلموا من الأشرار فكانوا عرضة للسرقة بواسطة التهديد، أو عرضة للاعتداءات الجنسية، و منهم من استغلوا من طرف أشخاص سخروهم للسرقة أو إحضار معلومات عن أشخاص أو ممتلكات خاصة، فانتهكت براءتهم ليوضعوا في قالب الإجرام و تصبح لهم المسألة مجرد دليل و بالمقابل حلويات أو قطع نقدية، إلى مسألة تعود على الإجرام فيشبوا عليها. و مما تقدم يمكن القول أن الفئات الأكثر تعرضا للاعتداءات بالوسائل المادية هم: النساء، كبار السن، الشباب و الأطفال.

الجدول رقم (69): يوضح تصدي سكان هذه المدينة الجديدة لظاهرة العنف بالوسائل المادية.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تشكيل لجان حي	24	24%
إشراك الرأي العام	15	15%
البلاغ عن هؤلاء	40	40%
التذمر مع السكوت	21	21%
المجموع	100	100%

يمثل الجدول أعلاه تصدي سكان هذه المجمعات السكنية لظاهرة العنف بالوسائل المادية، و قد أجاب 40% من المبحوثين أن هؤلاء السكان يلجؤون إلى إبلاغ الشرطة عن المعتدين عند حدوث اعتداءات داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - و هي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بنسبة الذين يرون أن الحل الوحيد لمواجهة هذه الاعتداءات هو تشكيل لجان حي و المقدرة بـ 24% من مجموع أفراد العينة، في حين نجد 21% من أفراد العينة المدروسة يرون أن التذمر و السكوت هو الأسلوب الوحيد للتصدي لهذه الاعتداءات من طرف السكان، أما النسبة الباقية و المقدرة بـ 15% من مجموع المبحوثين فإنها ترى أنه يجب إشراك الرأي العام للتصدي لهذه الاعتداءات بالوسائل المادية.

و يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ما جاء في (الجدول السابقة 63، 64، 65، 66) فعند حدوث اعتداءات بالوسائل المادية على شخص معين فإن رد الفعل يكون فردي، لأن الضحية فرد واحد، أما إذا تكرر الفعل و شمل جميع أفراد المجتمع، هنا يجب أن تكون ردود الأفعال جماعية و مشتركة، و تتدخل حينها سبل الوقاية و ضرورة وضع علاجات فورية حتى لا تتصاعد الأمور أكثر، فالذين يرون أن الحل يكمن في إبلاغ الشرطة عند حدوث اعتداءات، فهذا بالنسبة لنا حل أني، قد يعطي نتيجة و قد لا يعطي، لكن المشكل يكمن في القضاء على ظاهرة الاعتداءات بالوسائل المادية نهائيا، لأن الشرطة وحدها لا يمكنها فعل شيء، لكن يجب إيجاد حلول أخرى لذلك بالنسبة لمن يرون أن الحل في تشكيل لجان حي فهذا أسلوب علاجي، لأن توكيل ناس يتابعون قضايا الحي و يحاولون إيجاد العلاج لها بطريقة منظمة و منهجية، فهذا أمر ممكن، لأن لو كل حي يحل مشاكله و يقضي على الظواهر السلبية الموجودة به ، و تكون هذه اللجان همزة وصل بين السلطات المحلية و المواطنين. أما أن يكون التصدي لهذه الظواهر بالتذمر و السكوت، فالمشكل لا يقتصر على فرد في حد ذاته، بل السكوت عن حق باقي الأفراد و كذلك يكونون عرضة لمثل هذه التجاوزات، فاعتماد أسلوب - ابعد عن الشر...- ميزة لا تتوافق مع المواطنة، لأنها قد تضر أكثر مما تنفع، و قد تكون قنبلة موقوتة تهدد كيان المجتمع بالانفجار في أي لحظة ما. فإبلاغ الرأي العام من خلال عرض المشاكل على المجتمع من خلال وسائل الإعلام، أو نشاط بعض الجمعيات أو حملات تحسيسية داخل المدينة من طرف مختصين يبرزون فيها خطورة ظاهرة العنف الحضري و ما يمكن أن تولده آثار سلبية على الفرد و المجتمع، على الأمدين القريب و البعيد.

فقضية العنف هي قضية المجتمع بأسره و لا يمكن النظر إليها على أنها من مهام رجال الأمن وحدهم، ذلك لأن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، و كذلك الجماعات و الأفراد مسئولون أو شركاء في المسؤولية، في دفع شرور العنف عن المجتمع، بل مسئولون عن ظهوره عند الشخص نفسه.

الجدول رقم (70): يبين الإحتياطات التي يتخذها أفراد العينة في حالة حدوث عنف بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة.

الإحتتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أخذ الإحتياطات الأمنية للسكن فقط	19	19%
عدم مغادرة المنزل لوحدة فقط	67	67%
المجموع	100	100%

يبين الجدول السابق احتياطات أصحاب السكنات في حالة حدوث عنف بالوسائل المادية، و قد أجاب 60% من مجموع أفراد العينة أنهم يلجئون إلى أخذ الإحتياطات الأمنية للسكن فقط، و هي نسبة مرتفعة جدا إذا ما قورنت بنسبة أولئك الذين يحتاطون بعدم ترك المنزل لوحده فقط و المقدره بـ 40% من مجموع المبحوثين، و هذا الجدول يتوافق مع الجداول السابقة.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون السكان يلجئون إلى الإحتياط اعتمادا على مبدأ الوقاية خير من العلاج، حتى لا يسبب الإهمال أي إشكال، فعندها لن ينفع الندم، إذ لا بد على كل شخص أن يتوقع الأمور كما يراها الغير أو من زاوية الغير، إذ غالبا ما نجد أشخاصا يعتدون على حقوق الآخرين بدافع السخط، الضجر و اليأس، و عادة العنف يتكون في الفرد نتيجة تقاعس الآخرين عن تسيير حياتهم، لأن الشخص العنيف شخص غير آمن في حد ذاته، لذلك فهو يختار العنف كوسيلة لحل مشاكله، أما أولئك الذين يحتاطون بعدم ترك المنزل لوحده فقط، فهو أسلوب وقائي لأن الشخص العنيف يختار ضحيته و يراقبها، أي أنه يتبع منها قبل اعتدائه حتى لا يترك أي مجال للصدفة التي قد تؤدي به إلى الفشل. فإذا لاحظ غياب متكرر للسكان و في أوقات محددة، خطط لتنفيذ اقتحامه للبيت أثناء غياب الأسرة مستغلا إلى أقصى حد هذا الوقت و من ثم الخروج قبل عودتهم.

و إذا دققنا في الأمور جيدا نلاحظ أن الشخص العنيف يتبع إستراتيجية لإنجاح خطته، و ذلك بـ:

1. تصنيف الضحية كشيء و ليس كإنسان له مشاعر و أحاسيس، أو كقوة مهددة أو خطرة.

2. القيام بتحرير خطة للقيام بنشاطه على أساس هذا التصنيف.

3. وضع تقديرات لردود فعل الطرف الآخر في حالة الدفاع عن نفسه.

و مما تقدم يمكن القول أن أخذ احتياطات عاجلة من طرف السكان داخل المدينة الجديدة من

الأساليب العلاجية التي تساهم في إحباط آمال الشخص العنيف، و القضاء على بعض عناصر الإهمال التي تشجع على ظهور ظاهرة العنف.

الجدول رقم (71): يبين مدى تعرض أفراد العينة للعنف بالوسائل المادية في الإقامة السابقة.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
45%	45	لا
13%	13	كثيرا
17%	17	أحيانا
25%	25	نادرا
100%	100	المجموع

يمثل الجدول أعلاه تعرض أفراد العينة للعنف بالوسائل المادية في الإقامة السابقة. و قد أجاب 55% من المبحوثين أن هذه الظاهرة ليست جديدة عليهم بل عاشوها من قبل لكن بدرجات متفاوتة، أجاب 25% من أفراد العينة المدروسة أنها نادرا ما كانت تحدث، في حين أجاب 17% من مجموع أفراد العينة أنها كانت تحدث أحيانا. و بالمقابل نجد 13% من مجموع أفراد العينة يرون أن هذه الظاهرة كانت تحدث كثيرا في السكنات القديمة. أما أولئك الذين يرون أن الاعتداءات بالوسائل المادية ظاهرة جديدة عليهم و قدرت نسبتهم بـ 45%.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن ظاهرة العنف بالوسائل المادية موجودة من قبل لكنها تختلف من حيث درجة تفاوتها، إذ أنها نادرا ما كانت تحدث، و إن حدثت فتكون من طرف أشخاص غرباء عن الحي أو المنطقة، إذ أن الشباب المنحرف يزاول دائما نشاطه خارج نطاق سكنه و ذلك لشعوره بالانتماء لهذا الوسط و احترامه لعلاقات الجيرة. أما أولئك الذين يرون أنها تحدث أحيانا فهذا راجع للمكان الذي يعيشون فيه، حيث نجد حوادث العنف المتمثلة في الاعتداءات بالوسائل المادية تختلف من منطقة لأخرى، أحيانا ما تظهر في المناطق التي تكثُر بها الحركة مثل وسط المدينة، لكنها تقل في المناطق السكنية المنتشرة على الأطراف، لكنها تحدث في المناطق السكنية المتباعدة الأطراف و التي تقل بها حركة السير.

أما أولئك الذين يرون أن مثل هذه الاعتداءات بالوسائل المادية لم تكن موجودة في المناطق السكنية القديمة فهذا دليل على أن العنف ينتشر في المجمعات الحضرية.

و مما تقدم يمكن القول أن العنف ظاهرة منتشرة و متنقلة تنتقل الأشخاص إذ يحدث فيها الاعتداء بالوسائل المادية بدرجات متفاوتة، و ليس مرتبط بالمكان بل بالأشخاص دواتهم و هذا دليل على أن الإشكال لا يتمثل في ضيق السكن أو انعدامه، بل مرتبط بعوامل أخرى سبق و أن ذكرناها.

الجدول رقم (72): يوضح موقف الشرطة إزاء ظاهرة العنف بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة – علي منجلي -.

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
تمشيط المنطقة	24	24%
القبض على المشتبه بهم	34	34%
وجود دوريات أمن في الليل و النهار	10	10%
الشرطة غائبة غياب كلي	32	32%
المجموع	100	100%

يمثل هذا الجدول موقف الشرطة إزاء هذه الاعتداءات بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة. و قد أجاب 34% من المبحوثين أن الشرطة تتولى القبض على المشتبه بهم، في حين أجاب 32% من أفراد العينة المدروسة أن الشرطة غائبة غياب كلي، و بالمقابل نجد 24% من مجموع أفراد العينة يؤكدون أن الشرطة تقوم بعملية تمشيط للمنطقة، و بالمقابل نجد 10% من أفراد العينة المدروسة يرون أن مهمتها تنحصر في وجود دوريات أمن في الليل و النهار.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن عدد رجال الشرطة الموجودة بالمدينة لا يتناسب مع عدد السكان، فرغم تواجد أمن حضري ثان بالمدينة إلا أنها لا تزال تعاني من نقص في السيطرة على الأحداث التي تقع بها، أو حصر الأشخاص المنحرفين نظرا لتباعد أطراف المدينة و وجود مراكز مهمة منها الجامعة، و هذا ما يجعل الشرطة في حالة حدوث اعتداءات بالوسائل المادية على الأشخاص فإنها تقوم بالقبض على المشتبه بهم و من ثم عرضهم على الضحايا للتحقق منهم، و هذا ما يجعل الأشخاص ذوي السوابق العدلية عرضة لأي تهمة أو استجواب من طرف رجال الشرطة هذا ما قد يولد الحقد و الكراهية و الشعور بالدونية هؤلاء الأشخاص، حتى لو عدلوا عن الإجرام لكن القانون لن يعدل عنهم، و هذا قد يؤدي إلى ظهور الشخصيات السيكوباتية داخل المجتمع.

أما آخرون فيرون أن الشرطة مقصرة في عملها و لم تستطع السيطرة على الوضع و هذا ما أكده لنا ضابط شرطة بالأمن الحضري – علي منجلي – و الذي أرجع ذلك إلى عدد سكان المدينة الذي لا يتوافق مع عدد رجال الشرطة رغم المجهودات التي يبذلونها في القضاء على كل أشكال العنف، لذلك يجد المنحرفون متسعا لهم لمزاولة كل نشاطاتهم.

رغم النقص الملحوظ في رجال الشرطة بالمدينة إلا أنهم يلجئون إلى تنشيط المنطقة في حالة حدوث اعتداءات بالوسائل المادية بها من أجل محاصرة و القبض على المتهم، و قد تتكرر هذه العملية مرات إذا لم يستدل عليه.

و لأجل هذه الأسباب يلجأ رجال الشرطة إلى تكثيف دوريات الأمن في الليل و النهار لتفادي وقوع اعتداءات أخرى و ذلك لإشعار السكان بالأمان حتى و هم نيام، و أيضا تخويف و ترهيب المجرمين الذين يتحينون أي فرصة من الليل و النهار لتنفيذ اعتداءاتهم.

و مما تقد يمكن القول أن الشرطة تسعى إلى الحد من ظاهرة الاعتداءات بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة – علي منجلي – غالبا من خلال القبض على المشتبه.

الجدول رقم (73): يبين أن العنف بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
لا	48	48%
نعم	52	52%
المجموع	100	100%

يمثل هذا الجدول أعلاه رأي أفراد العينة في كون العنف بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -، و قد أجاب 52% من المبحوثين أنه أخطر أشكال العنف وذلك لأنه يؤدي أحيانا إلى القتل، في حين أجاب 48% بأن العنف بالوسائل المادية ليس من أخطر أشكال العنف.

و يمكن تفسير هذه النتيجة تبعا لما جاء في الجداول السابقة، إذ أن الاعتداء بالوسائل المادية و المتمثل غالبا في السرقة باستعمال التهديد أو الضرب بالسلاح الأبيض أو محاولة الاغتصاب بالتهديد في حالة وجود مقاومة من طرف الشخص المعتدى عليه، فإن المعتدي لا تكون نيته القتل، لكنه يجد نفسه مضطرا لذلك حفاظا على سلامته و ذلك لاتصافه بالاندفاع و عدم الثقة في الذات و التسرع. و ذلك لأن الشخص العنيف يعتقد أن سلوكه العدوانى إنما يدافع عن نفسه، و ذلك لأنه يتوهم أنه يعيش وسط غابة " فاستغلال الشباب و العاطلين و الفقراء في تطوير عملية المجابهة التي انتقلت من مجرد التهديد اللفظي و الفيزيقي إلى القتل و التخريب"⁽¹⁾.

أما الذين أجابوا بأن العنف بالوسائل المادية ليس من أخطر أشكال العنف و ذلك لأنه يستهدف فئات معينة من المجتمع، حيث أن السرقة باستعمال السلاح الأبيض و التحرش الجنسي تكون في الغالب من طرف فئة معينة من المجتمع و هي فئة الشباب، و الهدف منها الحصول على القليل من المال أو إشباع رغباتهم المكبوتة، و ذلك لأن العنف الحقيقي هو ذلك الذي يستهدف فيه كل المجتمع بما يملكه من قيم و معايير و مبادئ، يفقد فيها الشخص أبسط حقوقه و تسلب منه إنسانيته و حقوقه، فتنتهك حرمة الصغير و الكبير، الرجل و المرأة، حيث جاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2006 موضحا انتهاكات حدثت في 150 بلد و إقليما في مختلف أنحاء العالم.

و مما تقدم يمكن القول أن الاعتداء بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف داخل المدينة الجديدة - علي منجلي - لأنه يتطور من مجرد التهديد إلى القتل.

(1) إسماعيل قيرة - عبد الحميد دليمي - إبراهيم توهامي - التهميش و العنف الحضري - مرجع سابق، ص63.

الجدول رقم (74): يوضح أسباب انتشار ظاهرة العنف بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة.

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات
20%	20	توافد السكان من مناطق مختلفة
14%	14	غياب الأمن
05%	05	غياب الرقابة الوالدية
08%	08	انتشار المخدرات و الأقراص المهلوسة
10%	10	البطالة
09%	09	الجهل
06%	06	نقص مرافق الترفيه
19%	19	الموقع الطبيعي للمدينة
09%	09	الفقر
100%	100	المجموع

يمثل الجدول التالي الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة العنف بالوسائل المادية في المدينة الجديدة – علي منجلي .- و قد أجاب 20% من المبحوثين أن السبب يكمن في توافد السكان من مناطق مختلفة، في حين يرى 19% من أفراد العينة المدروسة أن السبب يتجلى في موقع المدينة، غير أن 14% من مجموع أفراد العينة يردونها إلى غياب الأمن، و يرى 10% من المبحوثين أن السبب يكمن في انتشار ظاهرة البطالة، و بالمقابل نجد 09% من أفراد العينة يرجعونها إلى الجهل، و مثلهم أيضا أي 09% من أفراد العينة المدروسة يردونها إلى الفقر، كما نجد 08% من مجموع أفراد العينة يرون أن السبب يكمن في انتشار المخدرات و الأقراص المهلوسة. في حين نجد 06% من مجموع المبحوثين يرجعونها إلى نقص مرافق الترفيه، و أخيرا 05% من مجموع أفراد العينة يحصرونها في غياب الرقابة الوالدية.

و يمكن تفسير هذه النتيجة في كون أن معظم سكان المدينة الجديدة – علي منجلي – متوافدين من مناطق سكنية مختلفة من مدينة قسنطينة و ما جاورها. و لذلك نجد اختلاف الثقافات الفرعية تبعا للمناطق التي عاشوا فيها، حيث أنه للسيطرة على هؤلاء الأشخاص لابد من دراستهم بصفة دقيقة من كل الجوانب. لذلك فإن ما يعتبر طبيعيا و سلوك مألوف مثلا لدى سكان الأحياء القصديرية كجلوس النسوة في الخارج، يعتبر سلوك غريب عند سكان وسط المدينة، كما أن موقع المدينة البعيد عن مدينة قسنطينة الأمر الذي خلق نفورا لدى الكثير من السكان و ذلك لصعوبة التنقل، لذلك لا يجد الشباب العاطل من حل أمامه سوى السرقة لكسب المال. و لبعد المدينة عن المناطق المجاورة، فهو يضطر لأن يمارس نشاطه داخل المدينة الجديدة التي يسكن بها بعد أن كان في السابق يمارسه في مكان بعيد عن سكانه. و ما يسهل ذلك هو غياب الأمن الذي لا يستطيع السيطرة على كل المدينة لتباعد أطرافها و عدد سكانها المقدر حوالي 80000 نسمة، في حين أن بها حاليا سوى مركزين للأمن الحضري بما فيهما من عدد قليل من رجال الشرطة.

و رغم أن المدينة وجدت لامتناس الكثافة السكانية عن مدينة قسنطينة و القضاء على ظاهرة البطالة من خلال المشاريع المتواجدة بها و المهياة لتجميع أكبر عدد من الشباب، غير أن العكس هو ما حدث، فمعظم المشاريع التي بصدد الإنجاز اليد العاملة بها جلها من الأجانب (الصينيون) أو من شباب مناطق أخرى خارج المدينة الجديدة، و هذا ما زاد الطين بله، مما يساعد على انحراف شباب المدينة و الذي بسبب المستوى الدراسي الذي لا يؤهله للحصول على توظيف عن طريق المسابقة، و أمام انسداد الأبواب أمامه يلجأ إلى ممارسة السرقة و الاعتداء على الأشخاص، و الذي يكون في بادئ المر هواية ثم يتحول إلى مهنة يمارسها الشباب. كما أن الفقر يلعب دورا هاما في ممارسة الشخص للعنف إذ نظرا لما تعج به الأسواق من ملابس و أحذية، يبدأ الشاب في السرقة بغية تحقيق هذه المتطلبات، لتتطور بعدها إلى الرغبة في الحصول على حاجيات أكبر و أعلى كالسيارات و السكن، و نظرا لأن المستوى الاقتصادي لم يتغير فيضطر هذا الأخير إلى توسيع نشاطه مهما كانت النتيجة المتوقعة، و حتى لو تعلق الأمر بحقوق الآخرين، حيث تتغلب الذاتية على الفرد ليعتبر الناس مجرد وسيلة لا غير لتحقيق أهدافه، و تصبح بعض جرائم السرقة بدافع الحاجة و ليس لجذب الانتباه لأن الطابع الغالب على الشخص العنيف هي الاستجابة الشديدة و إهمال مبدأ المساواة و العلاقات المتبادلة.

كما تعتبر ظاهرة انتشار المخدرات و الأقراص المهلوسة من أسباب حدوث العنف بالوسائل المادية. حيث أن الإدمان عليها يؤدي إلى إصابة الشخص بذهان عقلي يعرف باسم الجنون الدوري أو الدائري، إذ يعترض المدمن نوبات من الثورة و التهيج و العنف و كثرة الحركة، ثم تعتريه لحظات من الكسل و التراخي و أحيانا قد يؤدي به إلى الجنون، و أثناء هذه الاضطرابات التي تفقد الشخص توازنه يقدم على ارتكاب جرائم لا يعي خطورتها إذ تشعره بالراحة التي تزول بزوال مفعول التأثير و يكون السبب وراء هذا الإدمان عوامل فسيولوجية و أخرى نفسية.

فالشباب طاقة يجب أن تستغل بكيفية معقنة لذلك فمدينة جديدة دون مرافق ترفيه و تسلية تشعر الفرد كأنه في مرقد، فوجود عمارات هنا و هناك ليس كاف لشباب عاطل عن العمل لا يجد مكانا يلجأ إليه سوى قاعات الطرق، حتى أولئك الذين لا يزالوا يدرسون لا يجدون مكانا يقضون فيه أوقات فراغهم غير قاعات اللعب أو بعض الشقق الفارغة أين تبدأ القطرة التي تفيض الكأس و التي قد توجه الفرد إلى وجهة يصعب عليه التراجع عنها حيث يجد نفسه مضطر لارتكاب جرائم عنف في لحظات لم يسيطر فيها عن نفسه.

كل هذه الأسباب و تلك راجع لغياب الرقابة الوالدية، أين يجهل الآباء ماذا يقوم به الأبناء خارج البيت، فلا يسأل الابن كيف يقضي وقته و من هم رفاقه، و ما هو مصدر المال الذي يقتني به اللباس. فيجد الشاب في إطار غياب متابعة الأسرة أحيانا إلى لفت انتباههم إلى ممارسة أعمال العنف لأنه فشل في إيجاد طريقة أخرى لجذب انتباه والديه إليه. فالغفلة أو عدم القصد أو النية قد يضعون الشخص في دائرة قد تساعد في تأزمها أسباب أخرى مهياة.

و مما تقدم يمكن القول أن أسباب الاعتداء بالوسائل المادية كثيرة و متداخلة تساهم فيما بينها في انتشار ظاهرة العنف إذا لم يجد الشخص فيها متابعة منذ البداية.

الفصل السادس

تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة على ضوء فروضها.

ثانياً: علاقة نتائج الدراسة بالأسس النظرية المعتمدة.

ثالثاً: علاقة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة

رابعاً: القضايا التي تثيره الدراسة

تمهيد:

لقد كشف لنا التحليل الإحصائي و الشواهد الواقعية التي جمعت من الميدان، عن عدد من النتائج ذات الارتباط الوثيق بفرضيات الدراسة، فالنتائج العامة تشير إلى علاقة الإطار التصوري بالدراسات الأخرى التي أجريت في بيئات أخرى. أما النتائج الخاصة فتعبر عن العلاقة القائمة بين متغيرات الفرضيات الإجرائية المحددة في دراستنا. و عليه و من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها توصلنا إلى التحقق من فرضياتنا على النحو التالي :

أولاً: نتائج الدراسة على ضوء فروضها:

1- النتائج المتعلقة بالفرضية العامة:

من خلال تحليلنا للبيانات السابقة تأكد وجود حوادث داخل المدينة الجديدة تدور كلها حول اعتداءات على الغير (جدول رقم 22) مثل السرقة، التعدي بالألفاظ غير اللائقة في الأماكن العمومية، الضرب، الإغتصاب، الشجار، الاختطاف، الاستيلاء على شقق الغير و محتوياتها أثناء الترحيل الجماعي.

كما أن هناك اعتداءات تمارس على المحيط تتمثل في الكتابات الحائطية، سرقة محتويات المنازل التي لم يلتحق بها أصحابها- شقق ذات غرفة واحدة FI - و اتخاذها أوكارا لممارسة الرذيلة و تعاطي المخدرات و الخمر، مما اضطر بعض سكان العمارات إلى اللجوء إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري بالمدينة لوضع حل لهذا المشكل الذي حل في غالب الأحيان بغلق الأبواب و النوافذ نهائياً بعد أن أصبحت هذه الأخيرة خرابا ضاعت فيها أموال كانت من الممكن أن تحل مشاكل آلاف الأسر لا زالت تعاني من أزمة السكن .

بالإضافة إلى هذا نجد تشكيل عصابات حي، حوادث مرور، تغيير المنظر الخارجي للعمارة من خلال إجراء تعديلات على السكن، تسييج أماكن عمومية، رمي القمامات و تلويث المحيط، تشويه القيمة الجمالية للعمارات من خلال وضع أشرطة للغسيل و الهوائيات التي تغطي واجهاتها، ناهيك عن وضعية مداخل و سلالم العمارات المزرية هذا إن دل إنما يدل على غياب ثقافة العمارة لدى الفرد الجزائري. ، أما الكتابات الحائطية فحدث و لا حرج إذ أصبحت الجدران فسحة لكل الأفكار و المكبوتات. فالمدينة هي المكان الأنسب لتجمع و تلاقى و تجاذب الاتجاهات و الأفكار المختلفة بشكل أكثر شمولية و أكثر تعبيراً و ذلك لقدرتها على الاستيعاب⁽¹⁾. و هذا ما نجده في المدينة الجديدة - علي منجلي - التي استقبلت شرائح إجتماعية مختلفة نجم عنها صراعات عديدة تمثل في العنف الجسدي (الجدول رقم 24) الذي مارسه أفراد لم يستطيعوا التأقلم مع أجواء هذه المدينة في ظل التغيرات الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية التي صاحبت انتقالهم إلى هذه السكنات الجديدة و ذلك لصعوبة اندماجهم في مدينة لا زالت تتوفر على شروط المدينة التي لا تحتوي سوى على مديرية أمن حضري واحدة تضم عددا محدودا من أفراد الشرطة لعدد من السكان يقدر بـ 80.000 نسمة، الذين يتدخلون في حالة حدوث عنف بالمدينة (جدول رقم 25 و 26) لكنهم لا يستطيعون تغطية كل أرجاء المدينة .

(1) إبراهيم توهامي - اسماعيل قيرة - عبد الحميد دليمي - التهميش و العنف الحضري - مخبر الإنسان و المدينة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص 48.

فالعنف الجسدي و ما يخلفه من أضرار لا يكاد يقتصر على فئة دون أخرى بل تمس كل الفئات دون استثناء من نساء، أطفال، شيوخ و شباب (جدول رقم 27 و 28) كانوا ضحية لسياسة حلت مشكلة السكن لديهم، لكنها خلقت مشاكل أخرى أشد و أخطر مست الشباب الذين راحوا يمارسون العنف نتيجة للفراغ الذي يعانوه (جدول رقم 28) فأصبحوا ينتقلون في أرجاء المدينة مثيرين المشاكل بالتعدي على الأفراد و تتشكل بذلك جماعات تحاول إثبات سلطتها الشعبية، فأصبحوا يصنفون بعضهم البعض حسب مناطق نوافذهم، فهذا: انزلاق ، و ذلك قصدير و آخر اجتماعي، و داخل النوع السكني الواحد مثلا المرحلين من الأحياء القصديرية يصنفون أنفسهم أيضا، فهذا مرحل من المفرغ العمومي، و آخر من باردو و ذلك من حي الأمير عبد القادر – فوبور -.

و نظرا الآن لسياسة الإسكان المرحلين لا تخضع لمقاييس إذ لا يتم توزيعهم على كل الوحدات الجوارية مثلا، بل يجمعون في مجمعات سكنية واحدة، فهذا المجمع السكني خاصة سكان انزلاق وسط المدينة، و ذلك مجمع سكني خاص بسكان الحي القصديري المفرغ العمومي، و تعمم هذه الطريقة على كل وحدات الجوار الموجودة بالمدينة الجديدة – علي منجلي – (جدول رقم 29).

و مادامت الوضعية التي يعيشها سكان هذه المدينة لم تتغير لأن المشاكل التي يعانون منها لم تحل فالحوادث تكاد تكون نفسها (جدول رقم 30) و بالنظر إلى وضعياتهم السابقة، فإن هذه الحوادث لم تكن موجودة في الأحياء التي كانوا يعيشون بها (جدول رقم 31) و هذا خلق تدمرا بين السكان جراء هذه الوضعية التي يعيشونها (جدول رقم 32).

و رغم أن أفراد العينة التي تناولتهم الدراسة لم يتعرضوا إلى أي شكل من أشكال العنف (جدول رقم 24 و 33) بصفة شخصية إلا أنهم أكدوا وجود هذه الظاهرة و التي يرجع في غالبيتها إلى انتشار ظاهرة البطالة التي يعاني منها الشباب الجزائري (جدول رقم 34).

فمشكل القضاء على البطالة كان هدفا من أهداف إنجاز المدينة الجديدة- علي منجلي- إذ بينت إحصائيات المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي (CNES) إلى تعمق حدة البطالة بمدينة قسنطينة من خلال تواجد 60.000 بطال، بالإضافة إلى 40.000 بطال آخرين موزعين عبر بلديات ولاية قسنطينة، و عليه تمثل المدينة الجديدة – علي منجلي – الحل الأنسب للتخفيف من حدة هذه الظاهرة و ذلك بتوفيرها لـ 25000 منصب شغل بالمؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية التي سوف تؤسس بها و المقدر بـ 363 مؤسسة⁽¹⁾.

فعوض أن تقضي هذه المدينة على ظاهرة البطالة ضاعفت منه، من خلال تشغيل أشخاص من خارج المدينة (جزائريين و صينيين)، و من ثم فتخفيف الضغط على مدينة قسنطينة من حيث عدد السكان فقط و ليس من أجل حل مشاكلهم .

و في إطار استمرار هذه الأوضاع لم يجد السكان سوى أخذ الاحتياطات الصارمة لتفادي أي شكل من أشكال العنف (جدول رقم 35) و ذلك من خلال تأمين المنزل من كل النواحي (النوافذ، أبواب) عدم الاختلاط مع الجيران، التزام الصمت في حالة حدوث مشاكل.

(1) مريحة صبرينة – المدينة الجديدة-قسنطينة، إنتاج عمrani جديد،مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية،معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2002، ص 65.

- و عليه و مما تقدم يمكن القول أن العنف يتخذ أشكالا كثيرة داخل المجتمعات السكنية الجديدة - علي منجلي - تتمثل فيما يلي :
- 1- يعاني سكان المدينة الجديدة - علي منجلي - من العنف الجسدي.
 - 2- تتكرر نفس الحوادث العنف داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -.
 - 3- أثناء تواجدهم بالسكنات القديمة لم تكن هناك حوادث عنف تذكر.
 - 4- يعاني السكان من التذمر من مثل هذه الحوادث.
 - 5- ينتشر العنف داخل المدينة الجديدة و لا يخص مناطق سكنية دون غيرها.
 - 6- تتعرض كل فئات المجتمع لحوادث العنف دون استثناء.
 - 7- تتدخل الشرطة في حالة حدوث عنف بالمدينة.
 - 8- الشباب هم الفئة الأكثر تسببا لحوادث العنف داخل المدينة الجديدة- علي منجلي -.
 - 9- البطالة هي السبب الرئيسي في وقوع هذه الحوادث بالمدينة.
 - 10- مع تزايد مثل هذه الحوادث يلجأ السكان إلى أخذ الاحتياطات الصارمة.

و يمكن القول أن الفرضية العامة قد تحققت بنسبة كبيرة جدا.

2- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

يعد العنف الرمزي أحد أشكال العنف الأكثر جليا لملاحظات السكان داخل هذه المجمعات السكنية. فبالنسبة للفرضية الأولى فالمؤشرات المستعملة في الدراسة لاختبار الواقع قد أثبتت أن الحقائق الميدانية تؤكد صدقها.

فالعنف الرمزي هو ذلك النوع من الخطاب الكتابي اللامشروع اجتماعيا و الذي يتخذ من الجدران مكانا للتعبير مخلفا أضرار و معنوية على الأشخاص و المرافق و قد يكون هذا الخطاب الكتابي: ألفاظا و رسومات و خربشات باللغة العربية أو الأجنبية .

و هذا ما تؤكدته النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا، فالمتجول في المدينة الجديدة- علي منجلي- يلاحظ كتابات على جدران العمارات تتضمن عبارات لا أخلاقية (جدول رقم 37) تم إزالة غالبيتها بالطلاع قبل الزيارة الأخيرة لرئيس الدولة.

و رغم أن هذا النوع من الإشهار اللامشروع اجتماعيا بالإضافة إلى ما يسببه من فساد المرافق و إخراجا لمستعمليهم و ما يصاحبه من خجل (جدول رقم 38) جراء تلك الكتابات و الرسوم و النقش على الأبواب و الجدران.

فكل هذه الأمور و غيرها عنف، بالإضافة إلى ما ذكر فهي تسبب خسارة و ضياع في الأموال العامة، أما المواضيع التي يثيرها فهو مجال واسع يصعب تفكيكه و ترجمته.

أما طريقة الكتابة فتكون دوما بخفية جاعلة من مكان الكتابة لوحة للحوار الحائطي بين فاعلين متعارضين يتم فيها طرح مواضيع حسب تصوراتهم مجسدة في كلمات و رسوم أو خربشات يتم طرح فيها البديل بكلمة أو صورة بذيئة و عنيفة تنطوي على نزعة انفعال و غضب يتمحور في الغالب حول ما يعانيه الشباب من مشكل البطالة و ما يصاحبه من فراغ و تذمر (جدول رقم 40)،

لم يكثر بها السكان لأن هذه المدينة ليست مدينتهم (جدول رقم 39)، هذه الكتابات التي ليست مجرد جمل صماء بل عبارة عن شكل تعبيري حائطي يجد فيه أصحابه مجالا واسعا للتعبير بعيدا عن أجهزة الضبط الاجتماعي (جدول رقم 40 و 41)، مستعملين مساحات في كل أرجاء المدينة و ذلك بصورة متفاوتة (جدول رقم 43). فالسلوك الكتابي قصدي يهدف إلى المساس بالحس العام للأشخاص، رغم هذا لم يجرأ أحد يوما على شطب تلك الكلمات، لأنها لم تكن موجودة بهذا الحجم في المناطق التي كانوا يسكنونها سابقا (جدول رقم 45-46-47-).

إذ تغيرت مضامينها بالنظر إلى ما تعودوا رؤيته في السكنات القديمة و التي كانت انعكاسا للحياة اليومية للفرد و الجماعة (جدول رقم 48)، و التي تتجسد في الغالب في تلك العبارات السياسية، و الرياضية و الغرامية. و عليه فالعنف الرمزي يزداد حدة عند شعور أفراد المجتمع باللامبالاة جراء هذه الكتابات الحائطية لأنه لا يمس المرافق و الجدران بقدر ما يهدد البناء الاجتماعي (جدول رقم 49)، لأنها لا تؤثر على جيل واحد فقط بل قد تمتد لتمس أجيال، فتؤثر سلبا على ديناميكية الحياة و تعطل العجلة التنموية، و تتفجر معها مشاكل حضرية نتيجة تدمير الفرد و عدم قبوله بالوضع الحالي الفاقد للاستقرار و التحكم في المتغيرات التي تحدث.

و مما سبق ذكره نستنتج أن العنف الرمزي هو أحد أشكال العنف الأكثر جلبا لملاحظات السكان داخل المجمعات السكنية و التي تتجسد في:

- 1- يكثر انتشار الكتابات الغير لائقة على الجدران داخل المدينة الجديدة - علي منجلي.-.
- 2- الكتابات الحائطية تمس الحس العام للأشخاص.
- 3- يشعر السكان بالإحراج و الخجل من هذه الكتابات الحائطية.
- 4- عدم اكتراث السكان عند مشاهدتهم لأشخاص يقومون بوضع هذه الكتابات الحائطية.
- 5- لم يسبق لأحد أن قام بشطب مثل هذه الكتابات.
- 6- الشباب هم الفئة التي تقوم بهذه الكتابات الحائطية.
- 7- لا تعد هذه الكتابات مجرد جمل صماء.
- 8- تعكس هذه الكتابات الحائطية المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها هؤلاء الشباب و المتمثلة أساسا في البطالة، حيث لا يجدون سوى هذه الكتابات للتعبير عن الذات في زمن يعانون منه هؤلاء من الفراغ و التذمر.
- 9- ليست موجهة هذه الكتابات إلى شخص أو مؤسسة.
- 10- تنتشر هذه الكتابات داخل المدينة الجديدة علي منجلي بصورة متفاوتة.
- 11- لم يتعود السكان على رؤية مثل هذه الكتابات في مناطق سكانهم السابقة بمثل هذه القوة .
- 12- تغيرت مضامين هذه الكتابات الحائطية داخل هذه المجمعات السكنية الجديدة.
- 13- شعور السكان باللامبالاة من كل هذه الكتابات الحائطية.

و على هذا الأساس يمكن أن نستنتج صدق الفرضية و التي تحققت بنسبة كبيرة جدا.

3- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لقد كشفت لنا البيانات و النتائج المحصل عليها أن للعنف اللفظي مجالات عدة للانتشار. فمن حقوق الفرد على مجتمعه أن يلبي كل حاجياته و متطلباته المشروعة، و بالمقابل من واجبه اتجاه هذا المجتمع أن يحافظ عليه، و أن يلتزم بسلوك اجتماعي يتماشى و القانون العام، أما أن يصبح الإنسان ظالماً و ذلك باستعمال ألفاظا بعيدة كل البعد عن ديننا الحنيف من طرف أشخاص كرمهم الله و هم النساء، الأطفال و الشباب (جدول رقم 51)، هذه الفئات التي تعد عماد المجتمع، و التي تعجز عن التصرف الصحيح و التحكم في ألفاظها التي لا تمة بصلة لمجتمعنا العربي، فتجد عنفا لفظيا يشعر سامعيه بالتذمر (جدول رقم 50) في الشوارع العامة بالمدينة (جدول رقم 52). العنف في الشارع يقوم على أساس الثقافة الفرعية للفرد و على مجموع القواعد المتفق عليها في تبادل الحوار و التفاعل، و التي تظهر ليس فقط أثناء الشجارات، بل يبرز العنف اللفظي حتى أثناء الحوارات العادية (جدول رقم 53) أي كلمات اعتاد عليها أصحابها فقط، و يظهر أن المشكلة الكبيرة إذ أثار ثقافة معارضة و هي ثقافة الشارع التي تتعارض مع الثقافة السائدة في المجتمع⁽¹⁾ و هذا ما يجعل بعض الأفراد يتدخلون ضد أولئك الذين يتلفظون بألفاظ غير لائقة.

و نظرا للمشاكل التي أسفرت عنها عملية الإسكان بهذه المدينة الجديدة و التي لا تقوم على أية مقاييس موضوعية، إذ تم رصد أثناء الزيارات الميدانية لعائلات داخل منازلهم الحالة المأساوية للكثير منهم، و كيف أن هذه الأخيرة حشرت في مساكن لا تتوفر على أدنى شروط السكن المريح، فيضطر الأطفال الخروج إلى الشارع باحثين عن فسحة للعب. و من ثم يكتسبون سلوك الشارع و ذلك في غياب الرقابة الوالدية التي تقوم على التنشئة الصحيحة (جدول رقم 56)، و ما نقوله عن الأطفال، يقال عن النساء اللائي اتخذن من سلالم العمارات و مداخلها و الفسحات الموجودة أمام العمارات مكانا للنقاشات و الضحك التي تتعدى أحيانا حدود اللياقة. أما الشباب العاطل عن العمل و الذي يقضي جل وقته في تبادل الأحاديث التي تتخللها معاكسات للمارة من الفتيات و النساء. هذه الأمور و غيرها زادت من انتشار العنف اللفظي داخل هذه المجمعات السكنية (جدول رقم 54).

أما في السكنات القديمة فقد كان العنف اللفظي يقابل بالنهاي و التوعية (جدول رقم 55) من طرف الكبار و ذلك نظرا لعلاقات الجيرة الوحيدة التي جمعت أفراد الأحياء لسنوات طويلة، إذ كان الشاب المنحرف يبتعد عن منطقة سكنه ليفرض سلوكه بعيدا ذلك أن داخل الحي نجد قيم و قوانين و أعراف و اتجاهات تلزم الجميع احترامها، و إلا تعرضهم للنبذ من طرف عشيرتهم.

أما بانتقالهم إلى هذه المدينة، فلقد تقام عليهم الأمر إذ رغم المساحة الكبيرة التي تتربع عليها المدينة الجديدة - علي منجلي - 1500 هكتار، إلا أنها لا تتوفر على مرافق للتسلية أو أندية رياضية و علمية يستطيع الشباب قضاء وقت فراغه فيها. و من ثم لا يمكن اتخاذ ضده لأي إجراء في حالة تلفظه بألفاظ غير لائقة (جدول رقم 56 - 58) و ذلك لأنه لا توجد وسيلة للتعبير سوى التلفظ بهذه الألفاظ التي تعبر في الغالب عن المستوى الثقافي لهؤلاء الشباب.

(1) محمود سعيد الخولي - العنف في مواقف الحياة اليومية - نطاقات و تفاعل - مرجع سابق ص 69.

و نظرا لأن الظاهرة تعرفها بالدرجة الأولى هذه المجمعات السكنية، فيجب أن يتم التصدي لها بحدة من طرف السكان لأنهم المتضرر الوحيد و ذلك في غياب سياسة علاجية (جدول رقم 57) تقوم على تطبيق ما جاء في القانون في حالة توفر كل شروط الحياة الكريمة (جدول رقم 58 و 60) و عليه فللعنف اللفظي مجالات عدة للانتشار يمكن إدراجها فيما يلي :

- 1- يشعر سكان المجمعات السكنية بالتذمر جراء سماعهم لألفاظ غير لائقة في المدينة الجديدة - علي منجلي -.
- 2- تعود سماع هذه الكلمات الغير لائقة من طرف النساء و الشباب و الأطفال دون استثناء.
- 3- يكثر تداول هذه الألفاظ غير اللائقة في الشارع.
- 4- تتساجر أفراد العينة مع أشخاص صدرت منهم هذه الألفاظ غير اللائقة.
- 5- هذه الألفاظ لا تصدر أثناء الشجارات فقط.
- 6- التلطف بهذه الألفاظ مجرد وسيلة للتعبير عن رأي بعض الأشخاص ضد مواقف معينة.
- 7- هذه الظاهرة ليست جديدة و لكنها زادت انتشارا في هذه المجمعات السكنية.
- 8- يتزايد انتشار هذه الظاهرة داخل هذه المجمعات السكنية بسبب غياب وسائل الردع و العقاب.
- 9- الأشخاص الذين تعرضوا لمثل هذا العنف لم يقدموا أية شكوى للشرطة.
- 10- أما في السكنات القديمة كان هؤلاء السكان يعالجون مثل هذه المواقف بالنهي و التوعية فقط.
- 11- السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة العنف اللفظي هي التنشئة الخاطئة للفرد.

و عليه يمكننا التأكد على أن الفرضية الثانية قد تحققت بنسبة كبيرة جدا.

4- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

تحتل المدينة الجديدة - علي منجلي - موقعا استراتيجيا حيث برمجت لاستقبال حجم سكاني يقدر بـ300.000 نسمة، و ذلك من أجل تخفيف الضغط على المدينة الأم قسنطينة و البلديات التابعة للمجمع الحضري القسنطيني، و بالتالي فهي تصنف ضمن المدن المتروبولية.

غير أنها لا تلي كل حاجات السكان و خاصة من الناحية الصحية، الترفيهية، الخدماتية، و هذا ما يظهر في التردد المكثف للسكان بأعداد هائلة إلى مدينة قسنطينة رغم قلة وسائل النقل الحضري الذي يجعل السكان ينتظرون فترة طويلة التي تكون في الغالب مكتظة مقارنة مع باقي الاتجاهات، حيث في محطة بومزو للحافلات بوسط المدينة وقوف حافلات تنتظر من يركبها.

و نظرا للمشاكل التي يعانها السكان بدءا بضيق المسكن الذي لا يلبي الراحة النفسية لهم، وصولا إلى الفراغ الذي يعاناه الشباب بسبب البطالة، فإنها تؤدي إلى نتائج سلبية تتمثل في الغالب في عواقب وخيمة رغم عدم تعرض أفراد العينة إلى اعتداء بالوسائل المادية داخل هذه المدينة (جدول رقم 61، 66) إلا أنهم شاهدوا عن كثب اعتداءات تعرض لها سكان المدينة الجديدة تتمثل في السرقة باستعمال التهديد (جدول رقم 62)، و تحدث هذه الاعتداءات غالبا في الشارع من طرف الشباب مستهدفين النساء بصفة خاصة إذ يقومون بسرقة المجوهرات و الهواتف النقالة و الأموال (جدول رقم 66) مستعملين في ذلك التهديد الذي يكون غالبا باستعمال السلاح الأبيض، حيث يفر بعدها السارق، و لا تجد الضحية أي وسيلة سوى إبلاغ الشرطة لاسترجاع المسروقات (جدول رقم 69) أمام مرأى السكان الذين لا يبالون بهذه الإعتداءات ما دامت لم تمسهم (جدول رقم 65)

متناسين قوله تعالى : " و لولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لصدت الأرض و لكن الله ذو فضل على العالمين" (1)، و قوله أيضا: " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن" فاخفت مقومات السلوك الإنساني الذي تمكن الإنسان من الدفاع عن نفسه و عن غيره. معتمدين على أخذ الاحتياطات الآمنة للسكن فقط حتى لا تطولهم أيدي الأشرار(جدول رقم70) متناسين أن غياب العدل و انتشار الظلم و تزايد الإعتداءات على الأموال و الممتلكات و الأشخاص يطول كل فرد في المجتمع حيث لن يسلم أحد أبدا.

فحسب كوزر" فالجماعات المترابطة و التي توجد بداخلها درجة عالية من التفاعل و الإدماج الشخصي في البناء الإجتماعي تميل إلى أن تكتب الصراع، الأمر الذي يؤدي إلى تراكمه، و لذلك فإنه عندما يظهر يكون صراعا عنيفا" (2).

و يأتي تدخل الدولة من خلال وسائل الأمن المتمثلة في الشرطة التي تقوم عند حدوث ظاهرة عنف مادي بالقبض على المشتبه بهم كإجراء وقائي حتى يتم استدعاء الضحية للتعرف عليهم (جدول رقم 72).

فالعنف بالوسائل المادية من اخطر أشكال العنف بصفة عامة لأنه يترك آثارا قد تصل إلى حد القتل (جدول رقم 73) مما يزيد من تفاقم الظواهر الإجتماعية، و يشعر الناس باللامان في مدينة عرفت توافد سكاني من مناطق مختلفة، و مستويات مختلفة (جدول رقم 74)، الأمر الذي خلق نوعا من الصراع في إطار غياب سياسة معقنة لا تقوم على اعتبار السكن مجرد طوب و إسمنت بقدر ما يمثل الراحة، الأمان. مسكن يكون خاضعا لقيم و معايير و اتجاهات المجتمع تتجسد فيه كل أطر الثقافات الفرعية .

و عليه يمكننا أن نقول أن العنف بالوسائل المادية أخطر أشكال العنف حاليا و التي يعاني منها سكان المجمععات السكنية الجديدة و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- هناك اعتداءات بالوسائل المادية تعرض لها سكان المدينة الجديدة – علي منجلي – .
- 2- عدم مبالاة باقي السكان بما يعاناه بعضهم جراء الإعتداءات بالوسائل المادية.
- 3- السرقة باستعمال السلاح هي أخطر اعتداء يتعرض له السكان.
- 4- يتسبب الشباب في إثارة المشاكل داخل المدينة الجديدة.
- 5- تعد النساء الفئة الأكثر تضررا من الاعتداءات بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة- علي منجلي –.
- 6- بعد إبلاغ الشرطة تتولى هذه الأخيرة البحث عن المعتدي من خلال القبض على المشتبه بهم داخل المدينة الجديدة.
- 7- الاعتداء بالوسائل المادية ليست ظاهرة جديدة على السكان، بل كانت نادرا ما تحدث في السكنات القديمة.
- 8- يتمثل موقف السكان من هذه الإعتداءات بأخذهم الاحتياطات الأمنية للسكن فقط حتى لا تتعرض منازلهم للسرقة.
- 9- العنف بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف لأنها تؤدي في الغالب إلى القتل.

(1) مراد زعيمي - الإسلام و العنف - العنف و المجتمع، مرجع سابق، ص 102، 100.

(2) مرجع سابق ص 111.

10- اختلاف مناطق توافد السكان (إنزلاقات، أحياء قصديرية، سكن اجتماعي) السبب الرئيسي وراء انتشار ظاهرة العنف بالوسائل المادية في المدينة الجديدة – علي منجلي – و التي تنطوي تحتها أسباب فرعية كالبطالة، الفقر، الجهل، الحقرة، التهميش.
فأزمة السكن بالنسبة لسكان المدينة الجديدة – علي منجلي – ليست أهم مشكل في حياتهم، لا يمكن حلها لوحدها بل يجب أن تعالج من قبلها مشاكل أخرى تعتبر أخطر من أزمة السكن.
و نخلص إذن أن الفرضية الثالثة تحققت بنسبة كبيرة جدا.

و النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليلنا لمتغيرات الفروض الإجرائية تؤكد لنا في نهاية الأمر، و بصورة واضحة أن العنف يتخذ أشكالا كثيرة في المجمعات السكنية الجديدة يتمثل في العنف الرمزي الذي تجسده تلك الكتابات و الرسوم و الخربشات الحائطية و الإتلافات و التعدي على القيمة الجمالية للمدينة، العنف اللفظي الذي يتمثل في تلك العبارات التي تصدر من طرف كل فئات المجتمع أو عن غير قصد و ذلك بسبب التنشئة الخاطئة. و العنف بالوسائل المادية و الذي يتجسد غالبا في السرقة باستعمال السلاح الأبيض و الضرب.
و كل هذا يسبب مشاكل أشد و أخطر تعتبر قبلة موقوتة إذا لم يتم علاجها بصورة سريعة.

ثانياً: علاقة نتائج الدراسة بالأسس النظرية المعتمدة:

تعرف المدينة الجديدة – علي منجلي – أشكالا متعددة من حوادث العنف المتمثلة غالبا في العنف الرمزي و الذي يلجأ إليه الشباب للتعبير عن أحاسيسه الداخلية و الصراع الذي و الصراع الذي يعيشه، هذا الشعور الذي يتمثل في النبذ و التهميش و فقدانه لإحساس الانتماء الاجتماعي الذي يدا من الأسرة وصولا على المجتمع، فيكون لنفسه عالما فيه من الرموز الذي تمس الحياء العام، و تتعدى هذه الظاهرة الفدية لتخص مجموعة من الشباب يجعلون لأنفسهم عالما خاصا و سيلتهم للتعبير عن مواقفهم، الكتابات الحائطية و الرسومات، و هذا ما تؤكد " النظرية الظاهرية " التي تركز على الإضطرابات النفسية الناجمة عن الإختلالات الوظيفية التي تصيب الأنا الذي يتحكم في قدرة الفرد أو دعمها على مجابهة متطلبات الحياة و توطيد علاقته بالواقع الذي يعيشه، مع اهتمامها بالتنشئة الاجتماعية التي تساهم في عملية التكيف الاجتماعي فيقع فريسة عالم معادي للمجتمع، و هذا ما ينطبق على النتائج المتوصل إليها في الدراسة من عدم تكيف الأفراد الممارسين للعنف مع واقعهم الاجتماعي و ذلك بسبب الفراغ الذي يعيشونه الناجم عن البطالة .

فالأفعال التي تصدر من طرف الشخص العنيف و خاصة السرقة من أجل إثبات الذات و تطوير الشخصية للسيطرة على الواقع، فارتكاب الشخص لشكل من أشكال العنف كالكتابات الحائطية، السرقة، أو التلطف بألفاظ بذيئة ما هي إلا تصرفات تعبر عن فقدان الانتماء إلى الوسط الاجتماعي مما يؤدي بالفرد إلى التمرد على قيم و معايير المجتمع، و عدم الاهتمام برد الفعل الاجتماعي، و هو ما جاء في " النظرية الإحباطية "

كما أن ممارسة العنف يتم عن طريق أشخاص آخرين يرتبط بهم الفرد. فالتلطف بألفاظ بذيئة من عدة فئات في الشارع أو داخل العمارات يتمشى مع ما تؤكد " نظرية التعلم الاجتماعي " التي تعتر أن العنف ليس سلوكا فطريا بقدر ما يكتسب من خلال الاتصال بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص عملية اتصال مباشرة تتميز بأنها لفظية.

كما تحدث عملية تعلم السلوك العنيف داخل الجماعات التي تربط أفرادها علاقات تقوم على المودة و هذا ما يفسر أن الأم و الأب الذي يتلفظ بألفاظ بذينة داخل المنزل يتوقع أن ينعكس ذلك على سلوك الابن داخل أو خارج نطاق الأسرة.

و هنا يمكننا أن نؤكد على أن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الفرد سواء كانت داخل الأسرة أو خارجها تؤثر عليه بطريقة مباشرة لما لهذه الأخيرة من أهمية في تقويم سلوكه، و هو يتمشى مع ما جاءت به " النظرية العضوية " التي تؤكد على فكرة الحتمية التي تقوم على العوامل البيولوجية الموروثة، و التي تجعل من الفرد الذي يمارس العنف مدفوعا إلى ارتكابه بحكم تلك العوامل مما يفقده حرية الاختيار .

كما يلعب الوسط الاجتماعي دورا هاما في تحديد سلوك الأفراد، فوجود هؤلاء في مدينة لا تتوفر على أدنى شروط الحياة، مسكن غير لائق، بطالة، انعدام وسائل الترفيه، التهميش، حيث أن العوامل الفردية لا تساهم وحدها في دفع الشخص إلى ممارسة العنف بل البيئة الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية تلعب دورا هاما في تغيير سلوك الفرد، و هذا من خلال ما يقدمه الشارع من عون قائم على التقليد، حيث يتحول العنف إلى مهنة يمارسها البعض و هذا ما يتوافق مع ما جاءت به " النظرية الاجتماعية " .

هذا و يمس العنف بصفة خاصة الفئات الشابة المندرجة من الطبقات الفقيرة أو متوسطة الدخل و بحكم ثقافتها الفرعية نجد معظم مرتكبي العنف هم من الوافدين من الأحياء القصديرية أو الفوضوية، الإنزلاقات، و ذا ما جاءت به " نظرية الثقافة الفرعية للعنف"، و التي ترى أن السلوك العنيف لا يؤثر على ممارسيه فقط بل يتعدى تأثيره إلى أفراد آخرين ممن هم على صلة بهؤلاء الأشخاص، و هنا يبرز دور الأسرة في تعليم أبنائها القيم و المعايير التي تضبط أهدافه و طموحاته و الوصول إليها من خلال الطرق المشروعة.

و قد أظهرت الدراسة الميدانية أن النساء هن الفئة الأكثر تعرضا للعنف من خلال اعتداءات السرقة التي يتعرضن لها و التي تسكون في الغالب باستعمال السلاح الأبيض أمام لامبالاة السكان الذين يلجؤون فقط إلى تامين أنفسهم، حيث أصبحت المدينة مثل الغابة تختفي مشاعر المواطنة و الشعور بالغير لتحل محله الشعور بالأنا، و هذا ما تعرضت إليه " نظرية استهداف العنف " حيث أن كثير من السرقات تحدث نتيجة الحاجة و ليس للفت انتباه الآخرين، فشعور الأشخاص الممارسين للعنف يكون في الغالب لتلبية حاجياتهم، فالحرمان المادي و العاطفي يسبب في حدوث حالات العنف، رغم أن الفقر ليس في حد ذاته دافعا أساسيا لحدوث ظاهرة العنف، و هذا ما جاءت به " النظرية الاقتصادية " التي ترى أن الفقر لا يرتبط بالعنف إنما العنف هو الذي يرتبط بالفقر. فالفقر يولد حالات اجتماعية تتخذ من العنف سبيلا لتحقيق مطامح معنوية أو مادية، لا يمكن تحقيقها إلا بأساليب غير شرعية على حساب حقوق و مشاعر الآخرين.

ثالثا: نتائج الدراسة و علاقتها بالدراسات السابقة:

لقد توصلت الدراسة الميدانية لأشكال العنف في مدينة قسنطينة- المدينة الجديدة-علي منجلي – نموذجا إلى جملة من النتائج مفادها أن العنف يتخذ أشكالا عديدة داخل المجمعات السكنية الجديدة تتمثل في: العنف الرمزي، العنف الفظي و العنف من خلال الاعتداء بالوسائل المادية و التي تتشابه وتختلف في بعض ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تم عرضها و ذلك لفقر المكتبات بالأبحاث

السوسيولوجية التي تعالج ظاهرة العنف بأبعادها المختلفة و هو ما يجعل ضرورة القيام بالدراسات و بحوث تساهم في إيجاد حلول علاجية لده الظاهرة الخطيرة .
و بمقارنة هذه الدراسة مع ما تم التوصل إليه من خلال الدراسات السابقة و التي توصلت معظمها إلا أن العنف يتخذ أشكالا كثيرة تتمثل في كون أن الشباب هم الفئة الأكثر ممارسة لظاهرة العنف الناجمة بصفة خاصة من خلال التنشئة الأسرية الخاطئة و التي تخص الذكور أكثر من الإناث حيث تستهدف في الغالب أفراد الأسرة بالدرجة الأولى و ذلك بسبب البطالة ، الفراغ و تعاطي المخدرات و الأقران المهلوسة حيث أن المعاملة الوالدية القاسية و غياب الرقابة و المتابعة تدفعهم إلى التمرد و ممارسة العنف سواء داخل الأسرة دراسة أبناء يعتدون على آبائهم - والتي يكون فيها الشاب تحت تأثير المخدرات و هذا ماتم التوصل إليه في دراستنا .
كما أن تفعيل دور الضبط الاجتماعي يجنب الشاب الانحراف لأنه يساهم في عملية التكيف الاجتماعي التي تتحكم في سلوك الأفراد واتجاهاتهم ذلك أن عامل الإشباع المادي والمعنوي له أهمية قصوى في ممارسة الشاب للسرقة من أجل سد حاجياته اليومية التي عجزت الأسرة عن تلبيتها نتيجة حالتها الاقتصادية، اد يعتبر السرقة مجرد وسيلة كسب .
كما أن التهميش الذي تعيشه الأسر داخل هذه المدينة و العزلة كلها عوامل تساهم في انتشار ظاهرة العنف .

رابعاً: القضايا التي تثيرها الدراسة:

- حاولت هذه الدراسة أن تثير جملة من التساؤلات حول أشكال العنف في مدينة قسنطينة بغية الوقوف على حجم الظاهرة، و من ثم حصر الأسباب الكامنة وراءها، و بالتالي تحديد ميكانيزمات القضاء عليها لتحقيق الأهداف المرجوة في إطار إنجاح مشروع المدينة، و أهم هذه القضايا:
- 1- القضاء على مشكل البطالة من خلال استغلال اليد العاملة الوطنية و القضاء على ظاهرة استيراد اليد العاملة الأجنبية (الصينيين).
 - 2- إشراك المواطن في عملية تصميم و إنجاز المدن لأنه المعني الوحيد بها، و ذلك حتى يشعر أنه جزء من هذه المدينة، و لا يشعر فيها بالغرابة.
 - 3- الابتعاد عن سياسة الاقتباس الأعمى في مجال التخطيط الحضري (استغلال النماذج الأوروبية) و مراعاة قيم و معايير الثقافة العربية و الثقافات الفرعية الجزائرية.
 - 4- الاعتماد على الطاقات الوطنية و إلغاء أسلوب (للتنفيذ)، و إعطاء الفرص للإطارات لتوظيف أفكارهم و إبداعاتهم.
 - 5- إشراك كل المختصين في عملية التخطيط الحضري مع تفعيل دور الباحث السوسيولوجي فيه.
 - 6- الاهتمام بالشباب من خلال فتح مجالات للاستثمار و إبراز القدرات للقضاء على فكرة الهجرة.
 - 7- تشييد عمارات ذات شقق واسعة تحقق الراحة النفسية للسكان و ليس فقط مجرد طوب و إسمنت.
 - 8- توفير مرافق للتسلية و أندية رياضية و علمية و دور للسينما و المسرح، يستطيع فيها الشاب قضاء وقت فراغه مع بناء مساحات خضراء و ملاعب للأطفال تقضي فيها الأسر أوقات فرغها.

- 9- خلق هذا النموذج العمراني صعوبة في سياسة التنسيق الخاصة بالمدينة في مجال أنشطة الإنشاء في دائرة العمران الحضري.
- 10- تكثيف الأمن داخل المدن الجديدة بما يتناسب و عدد السكان.
- 11- تطبيق عقوبات صارمة على ظاهرة إتلاف الممتلكات و تشويه المظهر الخارجي و الداخلي للعمارة، و استغلال المساحات الخارجية لأغراض خاصة.
- 12- القضاء على ظاهرة الأسواق الفوضوية لما تسببه من تشويه للمحيط، و ظاهرة باعة الرصيف.
- 13- القضاء على ظاهرة المحلات التي تثير الضوضاء أسفل العمارات.
- 14- تزيين المحيط من خلال غرس المساحات الفارغة أمام العمارات و على جانب الطرق.
- 15- خلق أزقة و ممرات داخل المدينة عوض شوارع واسعة تشعر الإنسان بالرهبة.
- 16- تكثيف الأرصفة و ممرات الراجلين و جسور صغيرة لعبور الطريق السريع و الذي يحصد أرواح الآلاف من الأشخاص سنويا.
- 17- إدراج برنامج لمكافحة ظاهرة العنف بصفة مستمرة و ليس الاكتفاء بالتطرق إليه مرة في السنة.
- 18- توعية الأسرة بدورها في القضاء على العنف من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السليمة و ذلك من خلال غرس قيم و معايير الدين الإسلامي في نفوس الأبناء منذ الصغر و تفسيرهم من الآفات الاجتماعية.
- 19- علاج العوامل المرضية للشخص العنيف.
- 20- تطوير شخصية الطفل من خلال إعطاء القدوة الحسنة لأفعال و تصرفات الوالدين داخل المنزل.
- 21- غرس روح المواطنة و الشعور بالانتماء الاجتماعي بنفوس الأبناء و تسهيل لهم عملية التكيف الاجتماعي.
- 22- المراقبة و المتابعة المستمرة للأبناء و فتح أبواب الحوار معهم لمعرفة كل صغيرة و كبيرة في حياتهم، و مشاركتهم في اختيار رفاقهم.
- 23- دور المدرسة في عملية القضاء على ظاهرة العنف من خلال التوعية و المتابعة الدقيقة للتلاميذ التي لا تعتمد على سياسة الترهيب بقدر ما تقوم على التفهم و التقرب باعتماد أساليب علم النفس في التعامل معهم.
- 24- تطبيق القانون بصرامة على كل شخص يمارس العنف ضد الأشخاص و الممتلكات.
- 25- وضع قوانين صارمة للحد من ظاهرة التلغظ بالألفاظ البذيئة في المرافق العمومية.
- 26- معاقبة الأشخاص الذين يتسببون في إحداث قلق أو إزعاج للسكان مهما كان نوعه.
- 27- القضاء على ظاهرة تعاطي المخدرات و الأقراص المهلوسة و الكحول من خلال توعية الشباب بخطورة هذه الآفة على الفرد و المجتمع معا.
- 28- الإبلاغ عن كل الاعتداءات مهما كان نوعه (سرقة، خطف، اغتصاب، ضرب، ...).
- 29- دور الأحزاب و الجمعيات و وسائل الإعلام للحد من انتشار أشكال العنف من خلال إدراج حملات توعية مكثفة و دائمة.
- 30- دور المسجد في القضاء على هذه الظاهرة لما لهذا الأخير من سرعة التأثير في نفوس المواطنين.
- 31- توفير الحاجات التي تدفع بالشخص إلى ممارسة العنف أو خلق بدائل سلوكية بعيدة عن العنف.

تعاني المدن الكبرى الكثير من المشكلات التي تتميز بالخطورة و الانتشار و التي تبدو و كأنها مشكلات غير قابلة للحل مثل مشكل الإسكان، مشكل البطالة و ظاهرة العنف التي تنتشر داخل المدينة الناشئة التي تظم مجموعة الثقافات الفرعية المتباينة.

و دراستنا لموضوع أشكال العنف بمدينة قسنطينة بصفة عامة و المدينة الجديدة – علي منجلي – عبارة عن مجهود متواضع في مجال علم الاجتماع الحضري و دوره في دراسة الظواهر السوسيوولوجية. هذا و قد حرصنا على الإلمام بالموضوع من كل جوانبه لتحقيق أهداف الدراسة، و لبلوغ ذلك، اعتمدنا في جمع المعلومات على المقابلات و الاستجوابات و الملاحظة و التي مكنتنا إلى حد كبير في جمع الحقائق الميدانية للمجتمع المحلي. و كشفت لنا النتائج المتوصل إليها عن واقع و أشكال العنف بمجال الدراسة (علي منجلي) بصفة خاصة و مدينة قسنطينة بصفة عامة.

و انطلاقا من معيشتنا لنمو المدينة (على اعتبار أننا ننتمي إلى المجتمع الأصلي مدينة قسنطينة) و اعتمادا على البيانات و المعلومات و المشاهد المتحصل عليها عبر لقاءاتنا و مقابلاتنا مع أهالي المدينة، و مشاركتهم تنقلاتهم اليومية و الدخول إلى منازلهم، ساعدنا كل هذا في فهم و إدراك و تحليل تطور الظاهرة.

كما اعتمدنا من خلال مقابلاتنا لبعض المسؤولين من البلدية و ديوان الترقية و التسيير العقاري (كجانب تقني مساهم في تطور المدينة) قدمت لنا شواهد عن واقع المدينة منذ نشأتها و المشاكل التي تعترضهم و تنعكس سلبا على إنجاز مشروع المدينة، و هو ما ساعدنا على توظيف هذه المعطيات في فهم و تحليل عوامل ظهور المدينة الجديدة و دورها في انتشار أشكال العنف من خلال الواقع الذي يعيشه السكان.

و عبر المسار التاريخي لسكان هذه المدينة و الذي يدل على تاريخ مدينة قسنطينة من حيث النشأة و تطور العمران، و ذلك لأن من أسباب ظهور المدينة الجديدة هو:

- قلة الأراضي الصالحة للتعمير.

- تخفيف الكثافة السكانية على المدينة الأم.

لذلك فالمدينة الجديدة – علي منجلي - جاءت كخيار استراتيجي لحل إشكالية النمو التي تعاني منها المدينة الأم قسنطينة، و قد تضافرت في إحداثها كل العوامل المجالية، الاجتماعية و الاقتصادية.

فمدينة قسنطينة منذ خروجها من الصخرة و توسعها عرفت استهلاكا كبيرا للأرض لإقامة المشاريع و التجهيزات المختلفة.

فبعدها كانت مساحتها أثناء الوجود الفرنسي 30 هكتار، أصبحت سنة 1937 حوالي 234 هكتار لتضاعف هذه المساحة ثماني (08) مرات.

كما قدرت الأراضي القابلة للتعمير ببلدية قسنطينة 23000 هكتار.

أما فيما يخص السكان فقد عرفت مدينة قسنطينة تطورا سكانيا منذ سنة 1948 و قد تضاعف أربع (04) مرات خلال 50 سنة.

و أمام هذا النمو و التوسع المجالي و النمو الديموغرافي، عرفت المدينة ظهور المدينة الجديدة في إطار توجيهات مخطط النوجيه العمراني (PUD) لسنة 1982 الذي يغطي قسنطينة الكبرى (قسنطينة، الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد و الحامة بوزيان) و قد تمت المصادقة عليه وفق قرار وزاري رقم 16/88 المؤرخ في 18 جانفي 1988 أين تقرر في المجلس الوزاري في جلسته ليوم 22 ماي 1983 البدء في دراسات التهيئة و التعمير المتعلقة بموضع المدينة الجديدة – عين الباي -، و عليه فالمدينة الجديدة – علي منجلي – قد أنشئت من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي أنشئ وفق القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بتحديد أدوات التهيئة و التعمير بهدف تخفيف الضغط عن المدينة الأم و تحويل فائضها السكاني لها. و قد تمت المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للمجمع الحضري القسنطيني سنة 1998 بمقتضى القرار التطبيقي رقم 83/98 المؤرخ في 25 فيفري 1998، مع العلم أن هذا المخطط ظهر سنة 1994.

و برمج مشروع المدينة الجديدة – علي منجلي من الجهة الغربية من هضبة عين الباي، على موضع تبلغ مساحته 1500 هكتار لحوالي 54249 سكنا و عدد من التجهيزات الكبرى (حي جامعي، مستشفى عسكري، حظيرة تسلية، ...). و قد قسمت المدينة إلى 05 أحياء، تضم 20 وحدة جوارية، لكن ما يلاحظ ا هي العشوائية في لإسكان. هذا ما أدى إلى ظهور عدة مشاكل و أخطرها ظاهرة العنف " و التي عبارة عن سلوك عدواني بين طرفين متصارعين يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعي معين، و العنف هو وسيلة لا يقرها القانون، و كما هو واضح فإن من يستخدم العنف يكون غالبا الطرف الأضعف الذي يواجهه طرف آخر يملك السلطة"⁽¹⁾.

(1) محمد أحمد بيومي – ظاهرة التطرف – الأسباب و العلاج – دار المعرفة – الإسكندرية، 1992، ص 100.

و تجمع أغلب الدراسات على أنه لا توجد من الناحية المفهومية قاعدة تعريفية واحدة و محددة لمفهوم العنف، بل تختلف باختلاف الميادين التي يحتويها و تنوع المقاربات لتنوع اختصاصات الباحثين و خلفياتهم الفكرية. و هذا ما أدى إلى وجود أشكال كثيرة للعنف تتمحور في العنف الرمزي، العنف اللفظي و العنف الجسدي و المادي، و هذا ما توصلت إليه نتائج دراستنا بسبب المشاكل التي يعاني منها الشاب إذ يلجأ إلى ارتكاب العنف من خلال مخالطة جماعات إجرامية. حيث و بفعل المحاكاة و التقليد و من خلال التكرار و الاستمرار يصبح العنف أسلوب حياته، و ذلك راجع للمشاكل التي يعاني منها و المتمثلة غالبا في البطالة و الفقر و الفراغ من جهة، و غياب الرقابة الأسرية من جهة ثانية، فيلجأ الشاب إلى ممارسة العنف للتعبير عن تدمره و ذلك من خلال تلك الكتابات و الرموز الحائطية و الرسوم التي تخدم في غالبها الحياء العام بالإضافة إلى معالجتها لبعض القضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية مثل قضية الانتخابات و الحقرة و البطالة و الهجرة، بالإضافة إلى مواضيع أخرى مثل المشاكل العاطفية و الموت... الخ بأساليب تعبيرية بسيطة و لغة دارجة مزيج من اللغة العربية و الفرنسية.

و يتعدى العنف مجرد كتابات و رموز إلى كلمات تستهدف في الغالب النساء و الفتيات في الشارع لتتحول هذه الكلمات إلى تسلية الكثير من الشباب و الأطفال يتفنن بعضهم بأرذل العبارات لاستدراج ضحاياهم.

لا تقتصر ظاهرة العنف اللفظي على الشباب و الأطفال في الشارع فقط، بل تنتشر بصفة كبيرة بين النساء داخل العمارات و في الحافلات و كأن هذا الشكل من العنف أسلوب تعبير تعود الجميع عليه و أصبح جزءا من حياتهم و يبدو أن المشكلة كبيرة، إذ أثارة ثقافة معارضة و هي ثقافة الشارع التي تتعارض مع ثقافة المجتمع.

و نتيجة للمشاكل التي يعاني منها الشباب و خاصة الفقر و تعاطي المخدرات و الكحوليات و الأقرص المهلوسة يلجأ بعضهم إلى السرقة لتلبية حاجياتهم مستهدفين في ذلك النساء و الشيوخ مستعملين التهديد عن طريق السلاح الأبيض. إذ غالبا ما يتحول التهديد إلى جريمة قتل أو ضرب أو اغتصاب، و تتعدى هذه الاعتداءات الأشخاص لتستهدف بعدها المنازل و المحلات و ذلك من أجل قرص مخدر أو زجاجة كحول، و قد يتعدى الاعتداء الأشخاص الغرباء ليتحول الاعتداء إلى أفراد الأسرة، فكم من الأبناء اعتدوا على آبائهم بالضرب أو السرقة لتظهر خلالها قيم و معايير لا تمت لديننا و ثقافتنا بشيء.

و عليه فالمدينة الجديدة رغم أنها قضت على مشكل السكن لدى الكثير من الأشخاص ، إلا أنها لم تعالج بعض المشاكل الهامة كالبطالة و الفقر، و تحولت من ثم إلى مجرد مرقد يتطلب مصاريف في إطار انعدام المداخل.

لذلك فالوسط الاجتماعي يلعب دورا في تحديد سلوك الأفراد، إذ وجود هؤلاء في مدينة لا تتوفر على أدنى شروط الحياة - مسكن غير لائق و لا يتناسب مع حجم العائلة- و لا يحقق تطلعات الأجيال الصاعدة، بالإضافة إلى انعدام وسائل الترفيه، التهميش، حيث أن العوامل الفردية لا تساهم وحدها في دفع الشخص إلى ممارسة العنف بل البيئة الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية تلعب دورا هاما في تغيير سلوك الفرد. و هذا ما دفع بالكثير من الأشخاص إلى تغيير نمط السكن من الداخل و الخارج مما شوه المنظر العام للعمارة و أفقدها قيمتها الجمالية، فيسيطر بذلك العنف على كل شيء في المدينة مما دفع بالكثير من السكان إلى تغيير مقر الإقامة من خلال التبادل أو البيع و ذلك لغياب الإحساس بالانتماء الاجتماعي لهذه المدينة و التي أصبحت محتشد لكثير من الأشخاص ذوي الثقافات الفرعية المختلفة و التي لا يربطهم ببعضهم أي رابط سوى علاقة الجيرة التي انعدم الإحساس بها طالما أن السكان هجين من مناطق مختلفة: - انزلاق، فوضوي، اجتماعي، قصديري، تساهمي و بيع عن طريق الإيجار- . و تصبح العلاقة مجرد لقاءات عابرة في سلم العمارة أو داخل الحافلة أو الدكان أو في الشارع. فينعدم الشعور بالتكيف الاجتماعي و الأمان إذ يلجأ الكثير من السكان إلى الاحتياط و تأمين أنفسهم جراء تلك الاعتداءات التي تحدث داخل المدينة، فتختفي مشاعر المواطنة و الشعور بالغير ليحل محله الشعور بالأننا.

و عليه يمكن القول أن المدينة الجديدة رغم ذلك الصرح الهائل من العمارات التي شيدت بها و التي تستوعب كثافة سكانية عالية، و رغم تلك الانجازات الهائلة الموجودة بها (الجامعة، مستشفى عسكري،...) إلا أنها لا تتوفر على شروط نجاح المدينة و المتمثلة غالبا في مساحة الشقق و انتشار المساحات الخضراء و قاعات الترفيه من نوادي علمية و رياضية و دور سينما و مسرح. حيث يلجأ غالبية السكان إلى الجلوس على قارعات الطرق أو في المقاهي لقضاء وقت الفراغ، ناهيك عما تخلفه هذه الظاهرة من مشاكل تنعكس على الفرد و المجتمع معا.

و أمام هذه الوضعية المزرية التي يعيشها السكان في غياب الأمن الذي لا يتناسب مع عدد السكان و الذي يفتح الباب لبعض ممارسات الشباب المنحرفين الذين يمارسون نشاطاتهم بكل راحة.

و عليه و مما تقدم لعلاج ظاهرة العنف بالمدينة الجديدة - علي منجلي - يجب وضع إستراتيجية مقننة و مدروسة تقوم بالدرجة الأولى على القضاء على مشكل البطالة من خلال وضع برنامج لتشغيل الشباب يستجيب و تطلعاتهم المشروعة المتمثلة في الاندماج في عالم الشغل لتحقيق ذواتهم و رغباتهم و ذلك من خلال القضاء على سياسة البيروقراطية و المحسوبة و التوظيف الهامشي، عدم الاستقرار السياسي، القضاء على المهن الغير رسمية و على ظاهرة العمالة الغير مصرح بها.

تحسيس الأسرة بأهمية دورها في التخفيف من ظهور العديد من الآفات الاجتماعية و غرس قيم و معايير الدين الإسلامي الحنيف و ذلك بتوفير الاستقرار و الأمن و الحماية لكافة أعضائها و غرس شعور الانتماء للمجتمع بداخلهم و إبعادهم عن أي انحلال من خلال أدوات الضبط الاجتماعي .

كما أن للمدرسة دور إيجابي في القضاء على الظواهر السلبية بالمجتمع من خلال ترسيخ مبادئ الدين الإسلامي و قيم المواطنة في نفوس أبنائها، و هذا من خلال تكثيف الحصص الخاصة بالتوعية، و توطيد الصلة بالأسر لمعالجة أي مشكلة في أوانها.

كما أن توفير كل المرافق الخاصة و العامة من خلال بناء عمارات تضم شقق لا تشبه الجحور، بل مجال يجد فيه الفرد راحته بعد عناء يوم طويل و يحقق متطلباته من خلال دراسات تقنية لطبيعة الأسرة الجزائرية و ثقافتها العربية الإسلامية، و التي تحقق تطلعات المواطن الجزائري إلى المستقبل.

بالإضافة إلى خلق أحياء سكنية شاملة و متكاملة، لأن هدف التهيئة الحضرية هو نمو أحياء بالمدينة تتميز بترابطها الاجتماعي و توفير كل المرافق العامة و التجهيزات الخاصة مثل المدارس و العيادات و قاعات السينما و الألعاب و الأسواق و النوادي الرياضية و العلمية و ملاعب الأطفال و دور تكوين الشباب و مجالات خضراء للفسحة، لأن المدينة عبارة عن مسكن الجميع و شارعها هو الفسحة الذي يجتمع فيه كل السكان.

كما تلعب وسائل الإعلام دورا بالغ الأهمية في القضاء على كل أشكال العنف من خلال اطلاع المواطنين على مجريات الأحداث بالمدينة و الأساليب العلاجية الكفيلة بالقضاء عليها من خلال الجرائد و الحصص التلفزيونية و حملات التوعية.

كما يساهم المسجد بدوره في القضاء على هذه الظاهرة من خلال تبصير المواطنين بخطورة ظاهرة العنف على الشخص الممارس له بالدرجة الأولى و على المجتمع ككل بالدرجة الثانية من خلال المحاضرات و الدروس التي يقدمها مختصون و ذلك استدلالا بما جاء في القرآن و السنة النبوية.

و كغيرها تلعب الجمعيات و الأحزاب و الشرطة دورا لا يقل أهمية عما تقوم به باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، و ذلك للعلاقة الوطيدة بينها و بين المواطنين من خلال حملات توعية بخطورة الظاهرة التي يقوم بها المجتمع المدني في إطار سياسة القانون التي لا يمكن أن تحقق أي نجاح إذا لم

يتعاون الجميع لحماية هذه المدينة الفتية و التي لا زالت نعرف إنجازات ضخمة لن تظهر نتائجها إلا بعد سنوات إذا ما تكاثفت جهود كل الأطراف من مؤسسات و مواطنين لإنجاح مشروع المدينة الجديدة – علي منجلي – و القضاء على كل المشاكل و أهمها ظاهرة العنف التي تعتبر قنبلة موقوتة يمكن أن تفجر المدينة في أي وقت إذا لم يتم علاجها بصورة سريعة.

مراجع باللغة العربية

المرجع	الرقم
- إسماعيل قيرة - أي مستقبل الفقراء في البلدان العربية - مخبر الإنسان و المدينة - جامعة قسنطينة، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، بدون سنة .	01
- إحسان محمد الحسن- الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي- ط1- دار الطليعة للطباعة و النشر- بيروت 1988	02
- إسحاق إبراهيم منصور- الموجز في علم الاجرام و العقاب- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1989	03
- إسماعيل قيرة- عبد الحميد دليمي -ابراهيم توهامي - التهميش و العنف الحضري- مخبر الانسان و المدينة- جامعة منتوري- الجزائر 2004	04
- القطب و أبو عياش- الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية- وكالة المطبوعات، الكويت 1980	05
- جبارة عطية جبارة- السيد عوض علي- المشكلات الاجتماعية- دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر- الاسكندرية 2002	06
- حسن الساعاتي- تصميم البحوث الاجتماعية- نسق منهجي جديد- دار النهضة العربية- بيروت 1982	07
- حسن مصطفى عبد المعطي- الاضطرابات النفسية في الطفولة و المراهقة (الأسباب، التشخيص، العلاج)- دار القاهرة 2001	08
- حلمي محمد فؤاد و عبد الرحمان صالح عبد الله- المرشد في كتابة الأبحاث- ط4- دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة- 1983	09
- سامية محمد جابر- الانحراف و المجتمع- دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية 1988	10
- سمير نعيم أحمد- الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي- مطبعة دار التأليف- مصر 1969	11
- صادق مزهود- أزمة السكن في صور المجال الحضري- دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة- دار النور هادف- الجزائر 1995	12

13	- عبد الباسط محمد الحسن- أصول البحث الاجتماعي- مكتبة رهبة- مصر 1974
14	- عبد الحميد دليمي- السياسات الحضرية- منشورات جامعة قسنطينة 2004
15	- عبد الرحمان العيسوي- سيكولوجية الجريمة و الانحراف- دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية ، بدون سنة .
16	- عبد الرحمان العيسوي- في الصحة النفسية و العقلية- دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت 1992
17	- عبد الرحمن العيسوي- مبحث الجريمة – دراسة في تفسير الجريمة و الوقاية منها – دار النهضة العربية، بيروت -1992
18	- عبد المنعم شوقي- مجتمع المدينة- دار النهضة العربية- 1981
19	- عزت سيد إسماعيل- سيكولوجية الارهاب و جرائم العنف- ط1- منشورات ذات سلاسل- الكويت 1997
20	- علي مصطفى الشيخ و لآخرون- مبادئ البحث التربوي- الدار العربية للطباعة و النشر و التوزيع- بيروت ، بدون سنة .
21	- غريب محمد سيد أحمد- تصميم و تنفيذ البحث الاجتماعي- دار المعرفة الاجتماعية- مصر 1986
22	- فؤاد السيد البهي- علم النفس الاجتماعي- ط2 دار الكتاب الحديث- الكويت ، بدون سنة .
23	- ليلي داود- البحث العلمي في العلوم النفسية و الاجتماعية- مطبعة طربين- دمشق 1988-
24	- مجموعة من المؤلفين- علم الاجتماع و المشكلات الاجتماعية- دار المعرفة الاجتماعية- الاسكندرية 2003
25	- محمد أبو العلا عقيدة- أصول علم الاجرام- ط2- دار الفكر العربي- القاهرة 1994
26	- محمد أحمد بيومي- ظاهرة التطرف- الأسباب و العلاج- دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1992
27	- محمد الهادي لعروق- مدينة قسنطينة- دراسة في جغرافية العمران- ديوان المطبوعات الجامعية- 1984
28	- محمد خضر عبد المختار- الاغتراب و التطرف نحو العنف- دار غريب- القاهرة 1999
29	- محمد عبد القادر قواسمية- جنوح الاحداث في التشريع الجزائري- المؤسسة الوطنية للكتاب-

الجزائر 1992	
30 - محمود سعيد إبراهيم الخولي- العنف في مواقف الحياة اليومية- نطاقات و تفاعل- ط 1، دار و مكتبة الإسراء 2006	
31 - محي الدين مختار- محاضرات في علم النفس الاجتماعي- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1982	
32 - مصطفى حجازي- سيكولوجية الانسان المقهور- معهد الانماء العربي- لبنان 1984	
33 - نبيل محمد السمالوطي- الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي- دار الشروق- جدة 1983	

الرسائل الجامعية

الرسالة	الرقم
<p>- بلمولد جمانة- علاقة الاسرة بانحراف المراهق- دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بولاية قسنطينة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس- معهد علم النفس- جامعة قسنطينة 2005</p>	01
<p>- عباس بوفريوة- الاتجاهات الوالدية و آثارها على انحراف المراهقين في الجزائر- رسالة ماجستير- معهد قسنطينة- الجزائر 1988</p>	02
<p>- فؤاد بن غضبان- المدن التوابع حول مدينة قسنطينة- تحولاتها، أدوارها، وظائفها "الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان، تجمع بكيرة" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية- كلية علوم الأرض- معهد الجغرافيا و التهيئة العمرانية- قسنطينة 2001</p>	03
<p>- فضال بادية- مساهمة في دراسة السلوك العدواني عند الطفل ضحية مشاهد عنيفة- علم النفس العيادي- معهد علم النفس- جامعة قسنطينة 2005.</p>	04
<p>- مباركة بنت أحمد محمود – جنوح الأحداث في مدينة نواكشوط- دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية – بيلا – للقصر الجانحين، إشراف د/ حميد خروف، مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع و الديموغرافيا سنة 99 – 2000.</p>	05
<p>- نصر الدين جابر- علاقة الرفض الأبوي بالتكيف النفسي الإجتماعي للمراهق- مذكرة ماجستير في علم النفس، جامعة الجزائر 1992</p>	06
<p>- مريحة صبرينة- المدينة الجديدة علي منجلي – قسنطينة، إنتاج عمراني جديد- مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية- معهد علوم الأرض- جامعة قسنطينة- 2002</p>	07

المراجع الأجنبية

N°	Compétente
01	-Susanne Kappeleler - the will to violence (the politics of personal behaviour- polity press1995.
02	-Benkhilil-R-Defintion et Reproduction SocioDémographique- Réflexion sur les strictures familiales INEAP Mai 1982.
03	- Lojkine J-le marxisme l'état et la question urbaine, PUF, paris1977.
04	- Roulin- A-Antropologie urbaine Armond. Colin Paris2002.
05	- Madeleine GrowItz - methodes des sciences sociales. Dalloz. 10eme et Edition

المجلات و المنشورات:

المرجع	الرقم
- العنف و المجتمع - مداخل معرفية متعددة - درا الهدى للطباعة و النشر - منشورات جامعة قسنطينة - الجزائر 2003.	01
- الأمومة أو الأسرة عند العرب في دراسات عربية – مجلة فكرية اقتصادية - اجتماعية العدد 1 - نوفمبر1980.	02
- فعاليات الملتقى حول أزمة المدينة الجزائرية - منشورات جامعة منتوري 2003.	03
- قسنطينة - مرابيا و نوافد - مجلة ولائية جوان 1999.	04
- مجلة الجيش -العنف في وسائل الإعلام - العدد 483 أكتوبر 2003.	05
- مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية – العدد 2- جامعة باتنة- ديسمبر 1994.	05

الجرائد الوطنية:

المرجع	الرقم
- جريدة الخبر - الأربعاء 11 أبريل 2007 - العدد 2776.	01
- جريدة الحوار - الثلاثاء - 10 أبريل 2007 - العدد 2775.	02
- جريدة الحوار - الأربعاء 11 أبريل 2007 - العدد 2776.	03
- جريدة الخبر- أبناء يعتدون على آبائهم - من 19/08/2005 إلى 11/06/2007 العدد 75.	04
- مراسلة مديرية النقل لولاية ميلة- عن طريق مديرية التربية- ليوم 29/04/2007.	05

معاجم:

المعجم	الرقم
- حارث سليمان الفاروقي - المعجم القانوني - مكتبة لبنان، 1988.	01
- روبرودون و ف. بوريكو - المعجم النقدي لعلم الاجتماع - ترجمة د/سليم حداد - طبعة 1 - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 1986.	02
- علي بن هادية، بلحسن البليش، الجيلالي بن الحاج يحيى - القاموس الجديد للطلاب - معجم عربي مدرسي ألفبائي .	03
- عبد الحكيم خلاف معجم السبيل عربي - عربي - دار الرسالة - ط 1 - مارس 2002.	04
- Nobert Sillomy Dictionnaire de Psychologie- paris-Bordas1980.	05

Sites Internet: www.Google.com.

الْقَامِيس

ثانياً: فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
93	- التوسع العمراني لمدينة قسنطينة في العهد التركي	01
95	- التوسع العمراني لمدينة قسنطينة في بداية الاحتلال الفرنسي	02
96	- التوسع العمراني لمدينة قسنطينة في فترة الاحتلال الفرنسي	03
98	- التوسع العمراني في فترة الاحتلال الفرنسي	04
100	- التوسع العمراني في عهد الاحتلال الفرنسي 1937	05
101	- التوسع العمراني في مرحلة كولونيلية	06
103	- التوسع العمراني في مرحلة الاستقلال 1966	07
104	- التوسع العمراني في فترة الاستقلال 1981	08
106	- التوسع العمراني لمدينة قسنطينة	09
108	- الموقع الجغرافي لمدينة قسنطينة	10
109	- الموقع الإقليمي لمدينة قسنطينة	11
111	- أخطار الموضع لمدينة قسنطينة	12
114	- التطور العمراني لمدينة قسنطينة 1837 – 1981	13
116	- المدينة الجديدة ضمن المجمع الحضري القسنطيني	14
122	- تقسيم المدينة الجديدة إلى وحدات جوار	15
124	- تقسيم المدينة الجديدة إلى أحياء	16

أولاً: فهرس الجداول

1 - جداول الجانب النظري:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	- مواضع رموز الكتابة الحائطية في مرافق الجامعة و الأحياء الجامعية	52
02	- مواضع رموز الكتابة الحائطية في مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي	53
03	- يمثل إحصائيات خاصة بالجرائم و الجنج	68
04	- تصنيف المجرمين من حيث الجنس	69
05	- تصنيف المجرمون من حيث السن	69
06	- يمثل تصنيف المجرمين من حيث الوظيفة	69
07	- يوضح قضايا المخدرات عبر السنوات	70
08	- يمثل الجرائم المرتكبة سنة 2006	71
09	- يمثل حصيلة وطنية مقارنة لحوادث المرور	71
10	- مدينة قسنطينة (تطور عدد السكان)	112
11	- تطور المساحة المعمورة بمدينة قسنطينة	113
12	- المدينة الجديدة – علي منجلي – التقسيم إلى وحدات جوار	121
13	- يوضح عدد سكنات الوحدات الجوارية مجال الدراسة	130

2- جداول الجانب الميداني:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
139	- عدد أفراد العينة حسب الجنس.	14
140	- فئات سن أفراد العينة .	15
141	- الحالة العائلية لأفراد العينة	16
141	- المستوى التعليمي لأفراد العينة	17
142	- الفئات الاجتماعية المهنية بالمدينة الجديدة – علي منجلي -.	18
143	- نمط السكن لأفراد العينة	19
144	- مدة الإقامة بهذه المدينة الجديدة – علي منجلي –	20
145	- مناطق توافد أفراد العينة إلى المدينة الجديدة – علي منجلي-	21
146	- أنواع الحوادث التي تعرفها المدينة الجديدة علي منجلي-	22
147	- موقف أفراد العينة في حالة تعرضهم لإحدى الحوادث .	23
149	- أنواع ظواهر العنف التي يعاني منها سكان المدينة الجديدة	24
150	- الإجراءات التي تتخذ عند حدوث حالات العنف	25
151	- مدى تدخل الشرطة في حالة حدوث عنف بالمدينة	26
152	- الأشخاص الأكثر تعرضاً لمثل هذه الحوادث من العنف.	27
153	- الأطراف المتسببة في حوادث العنف داخل المدينة الجديدة – علي منجلي –	28
154	- انتشار العنف في أحياء سكنية معينة داخل المدينة الجديدة – علي منجلي-	29
155	- تكرر نفس أشكال العنف داخل المدينة الجديدة – علي منجلي –	30
156	- معاناة السكان من مشاكل العنف في السكنات القديمة	31
157	- موقف سكان المدينة الجديدة من هذه الحوادث.	32
158	- تعرض أفراد العينة أو أحد أفراد عائلاتهم لشكل من أشكال العنف	33
160	- الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الحوادث في المدينة الجديدة- علي منجلي -	34
161	- تصور أفراد العينة لمستقبل سكان هذه المجمعات السكنية في حالة استمرار هذه الحوادث من العنف .	35
163	- اقتراحات أفراد العينة لتحسين أو القضاء على مثل هذه الأشكال من العنف.	36
164	- نوع الكتابات التي يكثر تردها على الجدران داخل المدينة الجديدة	37

	- علي منجلي-	
165	- مدى شعور أفراد العينة بالإحراج من هذه الكتابات الحائية المنتشرة على جدران العمارات بالمدينة الجديدة - علي منجلي -	38
166	- تمثل هذه الكتابات على الحائط موقف أفراد العينة المدروسة عند مشاهدتهم لشخص يقوم بكتابات على الجدران داخل المدينة الجديدة.	39
168	- المواضيع و المشكلات الاجتماعية التي تعالجها الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -	40
169	- طبيعة هذه الكتابات و العبارات الحائطية (كلمات صماء).	41
170	- الأطراف الموجهة لهم هذه الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -	42
172	- صور انتشار ظاهرة العنف الرمزي في مناطق معينة دون غيرها داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -	43
173	- الأشخاص الذين يقومون بهذه الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -	44
174	- أثر ظاهرة العنف الرمزي على الحس العام للأشخاص.	45
175	- نوع الكتابات غير اللائقة التي اضطر أفراد العينة إلى شطبها.	46
176	- تعود أفراد العينة على هذه الكتابات منذ تواجدهم بالسكنات القديمة.	47
177	- تغير مضامين هذه الكتابات الحائطية داخل هذه المجمعات السكنات الجديدة - علي منجلي-	48
178	- موقف باقي السكان من هذه الكتابات الحائطية داخل المدينة الجديدة- علي منجلي -	49
179	- شعور أفراد العينة عند سماعهم لألفاظ غير لائقة داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -	50
180	- الأشخاص الذين تصدر عنهم هذه الألفاظ الغير لائقة داخل المدينة الجديدة- علي منجلي -	51
181	- المجال الذي يكثر فيه انتشار ظاهرة العنف الرمزي.	52
183	- طبيعة هذه الألفاظ غير اللائقة التي تصدر أثناء المشاجرات.	53

184	- مدى انتشار ظاهرة العنف اللفظي في المجمعات السكنية الجديدة.	54
185	- الأساليب التي كانت تعالج بها مواقف العنف اللفظي في السكنات القديمة.	55
186	- الإبلاغ عن شخص بتلفظ بألفاظ غير لائقة إلى الشرطة	56
186	- الأطراف الواجب تدخلها للتصدي لظاهرة العنف اللفظي.	57
188	- الإجراءات الواجب اتخاذها ضد هؤلاء الأشخاص داخل المدينة الجديدة- علي منجلي -	58
189	- مدى انتشار ظاهرة العنف اللفظي في غياب وسائل الغياب و الردع.	59
190	- أسباب انتشار العنف اللفظي في المدينة الجديدة- علي منجلي -	60
193	- تعرض أفراد العينة لاعتداء في الشارع داخل المدينة الجديدة - علي منجلي-	61
194	- معايشة أفراد العينة عن كثب لاعتداء تعرض له أحد المارة.	62
195	- موقف أفراد العينة من هذه الاعتداءات بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة - علي منجلي -	63
196	- موقف باقي الذين تعرضوا لظاهرة العنف بالوسائل المادية.	64
197	- موقف أفراد العينة من تعرض منازلهم للسرقة داخل المدينة الجديدة - علي منجلي-	65
198	- أنواع الاعتداءات التي تعرض لها سكان المدينة الجديدة - علي منجلي-.	66
199	- الأشخاص المتسببون في إحداث ظاهرة العنف بالوسائل المادية.	67
200	-الأشخاص الأكثر تعرضا في الشارع لظاهرة العنف بالوسائل المادية.	68
201	- تصدي سكان هذه المجمعات السكنية لهذه الاعتداءات بالوسائل المادية.	69
202	- الاحتياطات التي يتخذها أصحاب السكنات في حالة حدوث اعتداءات بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة.	70
203	- مدى تعرض أفراد العينة لهذه الاعتداءات بالوسائل المادية في السكنات القديمة	71
204	- موقف الشرطة إزاء ظاهرة العنف بالوسائل المادية داخل المدينة	72
205	- العنف بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف	73
206	- أسباب انتشار ظاهرة العنف بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة.	74

الملاحق

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

نموذج استمارة بحث حول

أشكال العنف في مدينة قسنطينة

دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة – علي منجلي-

إعداد الطالبة: أمال رداق

إشراف الأستاذ الدكتور: عبد العزيز بوودن

ملاحظة : بيانات هذه الإستمارة سرية لا تستخدم إلا في الأغراض العلمية

السنة الجامعية: 2006/2005

الاستمارة

أجب على الأسئلة التالية:

البيانات الشخصية:

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- السن:
- 3- الحالة العائلية: متزوج أعزب
- 4- المستوى التعليمي:
- 5- المهنة:
- 6- نمط السكن:
- 7- تاريخ الإقامة بهذه المدينة:
- 8- الإقامة السابقة:

يتخذ العنف أشكالاً كثيرة داخل المجمعات السكنية الجديدة:

- 9) هل توجد حوادث داخل هذه المدينة؟ نعم لا
- إذا كان الجواب بنعم، فما هي أنواع هذه الحوادث؟ أذكرها بالترتيب:

أ -

ب-

ج-

- 10) هل تعرضتم لإحدى هذه الحوادث؟ نعم لا
- إذا كانت إجابتك بنعم، فما كان موقفكم خلالها؟

- السكوت و تجاوز الأمر
- التدخل لصد العنف
- الإبلاغ
- محاولة الصلح بين الأطراف
- إجابة أخرى

- 11) ماهي أنواع العنف التي تنتشر داخل هذه المدينة؟ اذرها بالترتيب باعتماد مبدأ الأولوية للأكثر انتشاراً:

أ

ب

ج

12) ماهي الإجراءات التي تتخذ في مثل هذه المواقف؟

.....

.....

.....

- 13) هل تتدخل الشرطة في حالة حدوث عنف بالمدينة؟ نعم لا

- 14) من هم الأشخاص الأكثر تعرضاً لمثل هذه الأشكال من العنف عن غيرهم؟

- النساء - الأطفال - الشيوخ - الشباب - كل فئات دون استثناء

- 15) من هم المتسببون في مثل هذه الأشكال من العنف؟ الكبار الأطفال الشباب

- 16) هل تخص هذه الحالات من العنف وحدات جوارية معينة؟ نعم لا

- 17) هل تكرر نفس الأشكال من العنف؟ نعم لا
- إذا كان الجواب بلا؟ اذكر باقي الأشكال الأخرى؟

.....

.....

- 18) قيل محبيكم إلى مثل هذه المدينة هل كنتم تعانون من نفس المشكل؟ نعم لا

- 19) ما هو موقفكم من هذه الحوادث؟ التذمر السخط السكوت البقطة

- أخرى، أذكرها:

- (20) هل تعرضتم أو احد أفراد عائلتكم لشكل من أشكال العنف هذه؟ نعم لا
- إذا كان الجواب بنعم، فما نوعه؟

(21) ماهي حسب رأيكم الأسباب الكامنة وراء هذه الحوادث؟

- (22) كيف ترون مستقبلكم في هذه المدينة في حالة استمرار مثل هذه الأوضاع؟
- التأقلم مع هذه الأوضاع - أخذ الاحتياطات الصارمة - تغيير السكن - أخرى، أذكرها:

(23) ماهي الاقتراحات التي تقدمونها لتحسين أو القضاء على مثل هذه الأشكال من العنف؟

* يقال أن العنف يتخذ أشكالاً كثيرة داخل المجتمعات السكنية الجديدة: تحدث في هذا الموضوع باختصار شديد؟

1- يعد العنف الرمزي أحد أشكال العنف داخل هذه المجتمعات السكنية:

(24) من خلال ذهابكم إلى العمل أو لقضاء حاجياتكم تلاحظون كتابات و رموز ذات دلالات معينة على الجدران. ماهي العبارات التي يكثر تردها؟

- (25) هل تشعرون بإحراج من هذه الكتابات؟ نعم لا
- ما هو شعورك اتجاه هذه الكتابات؟
- تخلطون من ذلك - تشعرون باستياء - أخرى.....
- (26) هل شاهدتم يوماً شخصاً يقوم بوضع مثل هذه الكتابات على الجدران؟ نعم لا
- إذا كان الجواب بنعم، ماذا كان موقفكم خلالها؟
- النهي - الشجار - عدم الاكتراث - إبلاغ الشرطة - أخرى.....
- (27) هل تعتقدون أن مثل هذه الكتابات تعبيرية رمزية تعكس مشكلات اجتماعية معينة نعم لا
- إذا كان الجواب بنعم. ف ماهي هذه المشكلات في رأيكم؟

(28) إن مثل هذه الكتابات لا تعد أكثر من جمل صماء؟ نعم لا

(29) هل هذه الكتابات ذات أهداف معينة موجهة إلى أشخاص معينين أم إلى مؤسسات؟ أذكر طبيعة ذلك؟

- أ -
- ب -
- ج -
- (30) هل تنتشر مثل هذه الكتابات في وحدات جوارية معينة داخل هذه المدينة؟ نعم لا
- إذا كان الجواب نعم، ماهي صورة انتشارها إذا بين المناطق؟
- بصورة متفاوتة بصورة متقاربة بشكل مقزز بشكل رهيب - أخرى أذكرها

(31) من هم الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الكتابات؟

- الأطفال الشباب الأحزاب المنحرفين أخرى.....
- (32) هل تمس هذه الكتابات الحس العام للأشخاص؟ نعم لا
- (33) هل اضطرت يوماً إلى شطب عبارة غير لائقة رأيتم أنها تسبب إحراجاً لكم أو للمارة؟ نعم لا
- إذا كان الجواب بنعم: أذكر نوع هذه العبارات؟

- أ -
- ب -
- ج -
- (34) هل تعتقدون أن مثل العبارات الحائضية لا تعنيكم و تعودتم على توأجدها منذ وجودكم في السكنات السابقة؟ نعم لا

35) هل تغيرت مضامين هذه العبارات داخل هذه المدينة الجديدة؟ نعم لا

إذا كان الجواب بلا، فهذا يعني أن المشاكل التي كنتم تعانونها هي نفسها؟ حددها

أ -

ب -

ج -

<

36) كيف ترون موقف باقي السكان لمثل هذه الكتابات؟ اللامبالاة السخط أخرى...

يعد العنف الرمزي (الكتابات الحائطية) أحد أشكال العنف داخل هذه المجمعات السكنية؟ ناقش هذه العبارة باختصار شديد

2. للعنف اللفظي مجالاً آخرًا للانتشار

37) أثناء عودتكم إلى البيت سمعتم ألفاظاً غير لائقة، كيف كان شعوركم خلالها؟

- اللامبالاة التذمر الشجار القيام برد فعل مشجب لذلك التدخل للحد من هذا الفعل

أخرى.....

38) هل تعودتم سماع مثل هذه الألفاظ نعم لا

إذا كان الجواب بنعم ممن تصدر هذه الألفاظ؟ الأطفال الشباب النساء الرجال الكل معا

39) أين يكثر انتشار ظاهرة العنف اللفظي في رأيكم؟

داخل العمارات داخل المرافق العامة في الشارع في البيت في وسائل النقل

أخرى.....

40) هل تصدر مثل هذه الظاهرة أثناء المشاجرات فقط؟ نعم لا

إذا كان الجواب بلا، هل هي:

مجرد كلمات للتعبير عن رفض شيء معين فقط

مجرد كلمات اعتاد عليها أصحابها فقط

أخرى.....

41) هل مثل هذه الظاهرة ظهرت في المدينة الجديدة فقط؟ نعم لا

إذا كان الجواب بلا، فهل:

- زادت هذه الألفاظ انتشاراً في هذه المدينة

- هل أصبحت أكثر مساساً بالشعور العام للأشخاص

- مست فئات عمرية أخرى

- أصبحت تتداول بصورة غريبة

أخرى.....

42) قبل مجيئكم إلى هذه المدينة، كيف كانت تعالج هذه الظاهرة؟

أ -

ب -

ج -

43) هل يجب التصدي لهذه الظاهرة بحدّة؟ نعم لا

إذا كان الجواب بنعم، منهم الأطراف الواجب تدخلهم في هذه الحالة؟ السكان الشرطة الجمعيات

أخرى.....

44) هل قدمتم شكوى بأحد تلفظ أمامكم عن قصد أو عن غير قصد للشرطة؟ نعم لا

إذا الجواب بنعم، فما الإجراء الذي اتخذ ضدهم؟

45) حسب رأيكم ماهي الإجراءات الواجب اتخاذها ضد هؤلاء الأشخاص؟

العقوبة بالسجن النبذ داخل الحي دفع غرامة

أخرى.....

46) هل تعتقدون أن مثل هذه الظاهرة يتزايد انتشارها كلما غابت وسائل العقاب والردع؟ نعم لا

47) ماهي حسب رأيكم أسباب انتشار هذه الظاهرة البعيدة كل البعد عن أخلاق مجتمعنا؟

أ -

ب -

ج -

* أصبح العنف اللفظي أكثر انتشاراً داخل المجمعات السكنية الجديدة، تحدث باختصار شديد، و ماهي الأسباب حسب رأيكم؟

3. إن العنف بالوسائل المادية أخطر أشكال العنف حالياً؟

48) هل تعرضتم يوماً لعنف بالوسائل المادية في الشارع؟ نعم لا
إذا كان الجواب بنعم، فما نوعه؟ الضرب استعمال السلاح

أخرى

49) هل حصل و شاهدتم عن كثب مثل هذا النوع من العنف؟ نعم لا
إذا كان الجواب بنعم، فما نوعه؟

أ-

ب-

ج-

50) كيف كان موقفكم إزاء هذه الظاهرة؟ التدخل لرد المعتدي إبلاغ الشرطة اللامبالاة

أخرى

51) كيف كان موقف باقي الأشخاص الذين حضروا تعرضكم المثل هذا العنف؟
في الشارع؟

التذمر الرضوخ للأمر إبلاغ الشرطة

أخرى

52) هل تعرض بينكم لاقتحام من طرف أشخاص؟ نعم لا
إذا كان الجواب بنعم: كيف كان موقفكم إزاء هذا الفعل؟

أ-

ب-

ج-

53) ماهي أنواع حالات العنف بالوسائل المادية التي تعرض لها سكان المدينة الجديدة؟
الضرب السرقة القتل الكل معا

أخرى

54) من هم الأشخاص الذين يثيرون مثل هذه المشاكل؟ الأطفال الشباب المنحرفين

أخرى

55) من هم الأشخاص الأكثر تعرضاً لهذا العنف في الشارع؟ النساء الأطفال كبار السن

أخرى

56) كيف يتصدى سكان هذه الوحدات الجوارية لهذه الظاهرة؟
تشكيل لجان حي إشراك الرأي العام الإبلاغ عن هؤلاء الكل معا

أخرى

57) داخل السكنات كيف يكون موقفكم؟

مقاضاة الجاني فقط أخذ الاحتياطات الأمنية للسكن فقط عدم مغادرة البيت وتركه لوحده فقط تغيير السكن فقط

أخرى

58) هل مثل هذه الظاهرة جديدة عليكم؟ نعم لا
إذا كان الجواب بنعم، فهل عشت مثل هذه الظاهرة في السكنات السابقة؟ نادراً كثيراً أحياناً

59) ماهو موقف الشرطة جراء العنف بالوسائل المادية؟
تمشيط المنطقة القبض على المشتبه بهم وجود دوريات أمن في الليل و النهار

أخرى

60) هل تعتقدون أن العنف بالوسائل المادية أخطر أشكال العنف التي يتعرض لها سكان المدينة الجديدة؟
نعم لا

إذا كان الجواب بنعم، ماذا ينجم عن ذلك.

61) حسب رأيكم ماهي أسباب تفشي هذه الظاهرة في مدينة جديدة كهذه؟

أ-

ب-

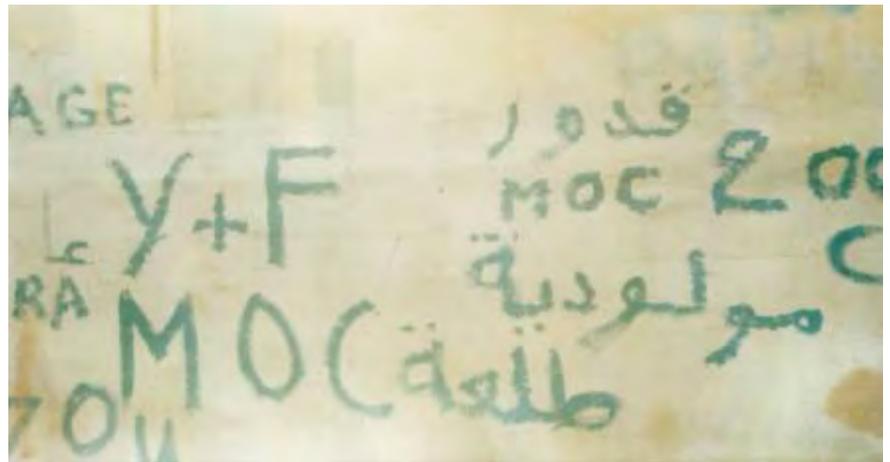
ج-

* يعد العنف بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف. حلل هذه العبارة؟
* ماهي الاقتراحات التي تقدمونها للحد من هذه الظواهر الغريبة؟

صور من مظاهر العنف الرمزي (الكتابات الحائطية) داخل المدينة الجديدة
- علي منجلي-



صور من مظاهر العنف الرمزي (الكتابات الحائطية) داخل المدينة الجديدة
- علي منجلي -



صور من مظاهر العنف الرمزي (استغلال شقق F1 لتعاطي المخدرات) داخل
المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور من مظاهر العنف الرمزي (استغلال شقق F1 لتعاطي المخدرات) داخل
المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور من الإتلافات و تخريب الممتلكات العمومية داخل المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور من الإتلافات و تخريب الممتلكات العمومية داخل المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور من التعدي على المحيط الخارجي داخل المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور من التهدي على المحيط الخارجي داخل المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور من ضيق المجال الداخلي للشقق داخل المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور تمثل انعدام المساحات الخضراء داخل المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور انتشار الأسواق الفوضوية داخل المدينة الجديدة- علي منجلي-



صور انتشار الأسواق الفوضوية داخل المدينة الجديدة- علي منجلي-



الصفحة	الموضوع
	مقدمة
01	الفصل الأول : الفصل التمهيدي
02	تمهيد
02	أولا : مبررات اختيار الموضوع
02	1- أهمية و أسباب اختيار الموضوع الذاتية و الموضوعية
02	2- قابلية الموضوع للدراسة
03	3- حاجة المجتمع الجزائري إلى دراسات حول ظاهرة العنف
03	ثانيا: الإشكالية
07	ثالثا: أهداف الدراسة
08	1- بحكم التجربة
08	2- السعي لتحقيق هدفين
08	رابعا: فروض الدراسة
09	خامسا: الدراسات السابقة
09	1- اتجاهات الأبوين و الانحراف
10	2- أبناء يعتدون على آبائهم
	3- الدراسة الثالثة: دراسة ميدانية لدراسة السلوك العدواني و التسلط لدى الشباب العربي
12	العربي
14	4- عناوين لدراسات خاصة
15	خلاصة
16	الفصل الثاني: الأبعاد النظرية لتعريف ظاهرة العنف
17	تمهيد
17	أولا: تعريف العنف
17	I- العنف لغة
18	II- العنف اصطلاحا
18	1- من الناحية التاريخية
19	2- التعريف القانوني
19	3- التعريف الإعلامي
20	4- التعريف الإقتصادي
20	5- التعريف البيولوجي
21	6- التعريف النفسي
21	7- التعريف الإجتماعي
22	ثانيا: تعريف العنف من وجهة نظر بعض العلماء
22	1- الإتجاه الأول
22	2- الإتجاه الثاني
23	3- الإتجاه الثالث
24	ثالثا: التعريف الإجرائي
24	رابعا: مفاهيم مرتبطة بالعنف
24	1- العنف و القوة
25	2- العنف و العدوان
25	3- العنف و الجريمة
26	4- العنف و الانحراف
26	5- العنف و الإساءة
26	6- العنف و الإرهاب

27	7- العنف و البلطجة.....
27	8- العنف و الغضب.....
28	خامس: النظريات المفسرة للعنف.....
28	I- النظريات النفسية.....
28	1- النظرية العضوية.....
29	1-1- الناحية العضوية.....
29	1-2- الناحية النفسية.....
30	2- النظرية الإحباطية.....
31	3- النظرية الظاهرية.....
32	II- النظريات الإجتماعية.....
32	1- نظرية التعلم الإجتماعي.....
34	2- النظرية الإجتماعية.....
35	3- نظرية الثقافات الفرعية.....
37	4- نظرية استهداف العنف.....
38	5- نظرية العنف النيوي من وجهة نظر غالتونغ.....
39	III- نظرية علماء الاقتصاد.....
41	سابعاً: تقسيمات العنف.....
41	I- التقسيم الأول.....
41	1- العنف الفردي.....
42	2- العنف الجماعي.....
43	II- التقسيم الثاني.....
43	1- العنف الفطري.....
43	1-1- المجرم بالولادة.....
43	1-2- غريزة العدوان.....
43	2- العنف المكتسب.....
44	III- التقسيم الثالث.....
44	1- العنف المقنع.....
44	1-1- عنف داخلي.....
44	1-2- عنف خارجي.....
45	2- العنف الرمزي- السلوك الناجح.....
45	3- العنف الاضطهادي.....
45	IV- التقسيم الرابع.....
45	1- العنف اللفظي.....
46	2- العنف الجسدي.....
49	ثامناً: أشكال العنف.....
49	I- العنف الأسري.....
51	II- العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية.....
54	III- العنف في الشارع.....
55	IV- عنف الطريق.....
58	V- العنف السياسي.....
61	تاسعاً: أسباب العنف.....
61	I- الأسباب الإجتماعية.....
61	1- الأسباب التربوية.....
61	1-1- القسوة الوالدية.....
62	1-2- وسائل الإعلام.....
63	2- الحرمان النسبي.....
64	3- الثقافة و المجتمع.....

64 II - أسباب إقتصادية
65 III - أسباب نفسية
66 عاشرا: حالة العنف في الجزائر
67 I - أسباب تزايد ظاهرة العنف في الجزائر
67 1 - أسباب سياسية
67 2 - أسباب إجتماعية
67 3 - أسباب نفسية
68 II - إحصائيات حول مستوى الجريمة في الجزائر
72 III - تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2005
72 IV - عدم حماية النساء من العنف في الجزائر
73 خلاصة
74	الفصل الثالث: المدينة.
75 تمهيد
76 أولا: تعريف المدينة
76 1 - المدينة كتنظيم إجتماعي
77 2 - المدينة كطريقة حياة
78 ثانيا: أنواع المدن
78 1 - تقسيم المدن من حيث عدد السكان
78 2 - تقسيم المدن من حيث تطورها التاريخي
78 3 - تقسيم المدن من حيث الأعمال التي تؤديها
79 4 - تقسيم المدن من حيث درجة تقدمها
80 5 - تقسيم المدن من حيث المهن الغالبة فيها
80 ثالثا: مفاهيم مرتبطة بالمدينة
80 1 - ظهور معايير الحياة الحضرية
81 2 - مظاهر النشاط في المدينة
81 3 - شروط نجاح مشروع المدينة الجديدة
81 3-1 - الجانب الإقتصادي
81 3-2 - الجانب الإكولوجي
82 3-3 - الجانب الإجتماعي و الفني
82 3-4 - جانب الديموقراطية و المشاركة
83 4 - النموذج المدني
83 5 - تقسيم مجتمع المدينة إلى مناطق متجانسة
84 6 - صفات إنسان المدينة
84 7 - أزمة المدينة المعاصرة
85 8 - مشكلات المدينة و التخطيط
86 9 - الحتمية الإكولوجية و المدخل السوسيو ثقافي
87 10 - صراعات الإسكان في دراسة المجتمع المحلي و الحضري
87 11 - المدينة و العنف الحضري
89 رابعا: مدينة قسنطينة
89 I - نشأة مدينة قسنطينة
89 1 - قسنطينة في العهد النوميدي
89 2 - قسنطينة في العهد الروماني
89 3 - قسنطينة في العهد الوندالي
90 4 - قسنطينة في العهد البيزنطي
90 5 - قسنطينة في العهد الإسلامي
90 6 - قسنطينة في العهد التركي
90 7 - قسنطينة في فترة الإحتلال الفرنسي

91	8- قسنطينة بعد الإستقلال.....
92	II- مراحل التوسع العمراني لمدينة قسنطينة.....
92	1- مرحلة ما قبل الإستقلال (قبل 1837م).....
94	2- مرحلة الإحتلال الفرنسي (1837- 1962).....
94	1-2- فترة (1837- 1874).....
97	2-2- فترة (1874- 1937).....
99	2-3- فترة (1937- 1962).....
102	3- مرحلة الإستقلال (1962 – إلى يومنا هذا).....
102	1-3- الفترة الأولى (1962 – 1971).....
104	2-3- الفترة الثانية (1972 – 1982).....
105	3-3- الفترة الثالثة (1982- إلى يومنا هذا).....
107	III- البيئة الطبيعية لمدينة قسنطينة.....
107	1- موقع المدينة.....
107	1-1- الموقع الفلكي.....
109	2-1- الموقع الإقليمي.....
110	3-1- الموقع الإداري.....
110	خامسا: المدينة الجديدة- علي منجلي -.....
110	I- العوامل المؤدية لظهور المدينة الجديدة.....
110	1- قلة الأراضي الصالحة للتعمير (الموضع).....
111	2- عوامل ديموغرافية- ثقل ديموغرافي كبير.....
112	3- توسع عمراني سريع.....
115	II- موقع المدينة الجديدة – علي منجلي -.....
115	III- موقع المدينة الجديدة – علي منجلي – ضمن المجمع الحضري.....
117	IV- الوضعية الإدارية للمدينة الجديدة – علي منجلي -.....
117	V- الإطار القانوني للمدينة الجديدة – علي منجلي -.....
119	VI- دوافع ظهور المدينة الجديدة – علي منجلي-.....
120	VII- التنظيم المجالي للمدينة الجديدة – علي منجلي -.....
120	1- البنية العمرانية للمدينة الجديدة – علي منجلي-.....
120	2- التنظيم المجالي للمدينة الجديدة – علي منجلي -.....
120	1-2- تقسيم المدينة إلى وحدات جوار.....
123	2-2- تقسيم المدينة إلى أحياء.....
125	2-3- المركز الحضري للمدينة الجديدة – علي منجلي -.....
125	2-4- مركز حي.....
126	VIII- حجم المدينة الجديدة – علي منجلي -.....
126	خلاصة.....
127	الفصل الرابع: الإطار المنهجي للدراسة
128	تمهيد.....
128	أولا: مجال دراسة.....
128	1- المجال الجغرافي.....
129	2- المجال البشري.....
130	3- المجال الزمني.....
131	ثانيا: عينة البحث.....
132	ثالثا: المنهج المستخدم.....
133	رابعا: الأدوات البحثية المستخدمة.....
133	1- الملاحظة.....
134	2- المقابلة.....
135	3- السجلات و الوثائق.....

1364- الإستمارة.....
137خامسا: أسلوب التحليل.....
137خلاصة.....
138	الفصل الخامس: تحليل البيانات الميدانية.
208	الفصل السادس: تحليل و مناقشة نتائج الدراسة
209تمهيد.....
209أولا: نتائج الدراسة على ضوء فروضها.....
2091- النتائج المتعلقة بالفرضية العامة.....
2112- النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى.....
2133- النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية.....
2144- النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة.....
216ثانيا: علاقة نتائج الدراسة بالأسس النظرية المعتمدة.....
217ثالثا: نتائج الدراسة و علاقتها بالدراسات السابقة.....
218رابعا: القضايا التي تثيرها الدراسة.....
220 الخاتمة
226قائمة المراجع.....
232الفهارس.....
233أولا: فهرس الجداول.....
237ثانيا: فهرس الخرائط.....
238الملاحق.....
274فهرس المحتوى.....
	ملخص

ملخص:

تعتبر ظاهرة العنف من الظواهر الإجتماعية الخطيرة التي تواجه الكثير من المجتمعات، و العنف لا يخص منطقة معينة أو بلد معين أو يخص المدينة دون الريف، أو الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة، فهو قديم قدم التاريخ، إذ تجسد في مختلف الصراعات التي عرفتها المجتمعات منذ تواجد الإنسان على سطح الأرض، غير أنه أخذ منحى خطير في عصرنا الحالي، إذ تعدى الأفراد ليستهدف الممتلكات. و لذلك سمي هذا العصر " عصر العنف"، أو " موضة" تتناولها المجتمعات و ذلك نظرا لاطلاع الدول على بعضها البعض و على ما يحدث بها.

و تعد فئة الشباب من الذكور الأكثر تورطا في هذه الظاهرة لاننتقال العنف بينهم عن طريق التقليد و المحاكاة و ذلك لسرعة التأثير فيما بينهم و اتسامهم بالتسرع في سلوكهم . و يتخذ العنف صورة جماعية أو فردية كاستجابة سلبية نحو موقف معين و بالتالي يأخذ أشكالا كثيرة تتعدى حدود الفرد الممارس للعنف لتمس الشخص المعتدى عليه، أو الشئ المعتدى عليه لينعكس أثرها على المجتمع ككل و المتمثلة في (السرقة، الضرب، الاعتداء الجنسي، الخطف، إتلاف الممتلكات و القتل) .

و مثلها مثل باقي الدول عرفت الجزائر أشكالا كثيرة للعنف أثر سلبا على المسار التطوري للبلاد و ذلك من خلال الإحصائيات التي تتناولها وسائل الإعلام يوميا و التي تدل على اتساع ظاهرة العنف في بلدنا، و هذا إن دل على شئ إنما يدل على ضعف قيم و معايير أفراد المجتمع و انتشار الآفات الإجتماعية بسبب المشاكل التي يعاني منها المجتمع بصفة عامة و الشباب بصفة خاصة، و أهمها: مشكل البطالة، الفراغ، الحقرة، التهميش، تعاطي المخدرات و الكحول...

و تدل الإحصائيات لسنة 2006 عن تورط 9263 بطل في جرائم عنف و قدرت عدد الجرائم: جرائم المساس بالأشخاص 38099، جرائم ضد العمران 19722، جرائم المساس بالأموال 23867. أما فيما يخص المخدرات فقد تم احتجاز 23838.6 قرصا من المؤثرات العقلية و 2310.429 كغ من راتنج القنب.

و تكثر جرائم العنف داخل المجمعات السكنية أو المدن الجديدة. و المدينة عبارة عن رقعة جغرافية لها تاريخها و تطورها الإقتصادي مستقل و هي تضم مجموعة من السكان يمارسون جملة من الوظائف المتخصصة غير زراعية، لذلك فقد تعددت التعاريف الخاصة بالمدينة حسب اختصاصات العلماء لذلك نجد علماء الإجتماع ركزوا في تعريفهم لها على تنظيمها و وظيفتها و صفاتها الاجتماعية إلا ما يعاب على الباحثين هو قلة الدراسات السوسولوجية التي تعالج هذه الظاهرة و ما يوجد لا يتعدى مجرد مقالات أو أرقام فقط.

و تعد التجمعات السكنية فيما تحويه من كثافة سكانية يختلفون من حيث ثقافتهم الفرعية و ما نلاحظه من اتصاف أفرادها باللامبالاة و التذمر مسرحا لمثل هذه الأشكال من العنف البعيدة كل البعد عن سمات الحياة الحضرية مما أدى إلى ظهور مشاكل التفكك و زوال مشاعر الانتماء و المواطنة و ذلك بسبب المشاكل التي يعاني منها السكان و التي لم تحل رغم انتقالهم إلى سكنات جديدة. فطغى شعور الغربة، و اندثرت بعض القيم و المعايير التي تعودوا عليها و تباعدت بعض العلاقات أهمها علاقة الجيرة فأصبحت المدينة تشبه المحتشد تضم مجموعة من السكان لا يربطهم بها أي رابط سوى أنها مجرد مرقد للأغلبية.

و من أجل دراسة هذا الموضوع و تحديد أشكال العنف في مدينة قسنطينة، حاولنا الخوض في هذه المشكلة البحثية في إطار هذه المذكرة، من خلال واقع المدينة الجديدة- علي منجلي-.

حيث حاولنا تفصي الحقائق من خلال حصر أشكال العنف السائدة بهذه المدينة و الأسباب المؤيدة لها. و هذا ما أكدته لنا مختلف النظريات و الدراسات التي تناولناها بالموضوع. حيث أن العنف يتخذ أشكالاً كثيرة داخل المجتمعات السكنية الجديدة تتمثل في : العنف الرمزي الذي يعد أحد أشكال العنف داخل هذه المجتمعات السكنية و المتمثل في تلك الرموز و الكتابات الحائطية التي تعالج مواضيع و مشكلات مثل البطالة، الحقرة، الهجرة، الفراغ، الفقر و مواضيع غرامية بالإضافة إلى مواضيع سياسية، رياضية و اقتصادية التي تمس في غالبها الحياء العام و تتلف الممتلكات الخاصة و العامة. كما للعنف اللفظي مجالاً آخر للانتشار داخل هذه المجتمعات السكنية، إذ تعرف هذه الظاهرة انتشاراً كبيراً و ذلك بسبب الفراغ الذي يعانيه الشباب.

كما تتعدى هذه الظاهرة الشباب لتنتشر بين مختلف الفئات إذ أصبح أسلوب حديث عامة الناس. بالإضافة إلى هذا فإن العنف بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف في المجتمعات السكنية و تتمثل هذه الإعتداءات في السرقة باستعمال التهديد بالسلاح الأبيض، الضرب، الخطف، الإغتصاب. و يعد الشباب الفئة الأكثر ممارسة للعنف، كما تعد النساء و الفتيات و الشيوخ الفئة المستهدفة في هذه الظاهرة.

للحد من هذه الظاهرة يتطلب وضع استراتيجيات للتصدي للعنف من طرف جميع أفراد المجتمع و ليس من طرف رجال الأمن فقط، بل يجب أن تتضافر جهود جميع مؤسسات التنشئة الإجتماعية.

Résumé

La violence est considérée comme un phénomène social des plus dangereux auquel sont confrontées de nombreuses sociétés.

La violence n'est pas, à proprement parler, un phénomène propre à un pays donné, à une ville particulière ou bien aux pays nantie.

Cette notion de violence est aussi vieille que l'histoire de l'homme.

C'est un phénomène qui a entaché toutes les sociétés, sans distinction, depuis l'apparition de l'homme, mais il a pris de l'ampleur durant notre siècle actuel, car il dépasse les personnes pour s'attaquer aux biens, d'où l'appellation : « le siècle de la violence », « le mal du siècle » du fait du rapprochement plus évident des peuples, des notions, des états qui suivent de très près cette évolution de la violence.

C'est ainsi qu'une frange de la population masculine est impliquée directement dans la transmission de la violence, de par son comportement et sa conduite, et par la rapidité de l'expansion de ce fléau.

La violence prend l'image d'un acte collectif ou individuel comme une réponse négative envers une attitude donnée. De ce fait, la violence prend des aspects dépassant les forces, l'énergie du sympathisant de la violence pour toucher l'antagoniste de sorte qu'il y ait une répercussion négative sur la société dans sa globalité sous formes de : vols, coups, harcèlement, kidnapping, dégradation des liens, crimes...

A l'instar des autres pays, l'Algérie a connu diverses formes de violence qui ont eu des répercussions, des effets négatifs sur le développement et l'essor du pays, selon les statistiques révélées quotidiennement par les médias.

Les statistiques montrent la montée du cycle de la violence dans notre pays. Elles montrent, aussi, la faiblesse des valeurs morales, des principes moraux des individus susceptibles de s'empêtrer dans ce fléau.

L'aggravation de ce phénomène social est due en partie aux problèmes sociaux dont souffre la société en général et les jeunes en particulier.

Nous pouvons citer, comme exemples pour illustrer ces données le chômage, l'oisiveté, la marginalisation, la drogue, l'alcool...

Les statistiques de l'année 2006 montrent que 9263 chômeurs ont été les acteurs directs de crimes dus à la violence.

Comme il a été estimé que les violences ont touché 38099 individus, 19722 constructions, et 23867 violations des biens et propriétés.

En ce qui concerne la drogue, il a été saisi d'une part 23838 comprimés de psychotropes et 2310,429 kg de cannabis (chanvre indien) d'autre part.

Les crimes dus à la violence se situent en particulier à l'intérieur des cités et des villes nouvelles, villes formées de population hétérogènes qui n'ont aucun rapport avec l'agriculture. Ainsi on dénote plusieurs appellations de la ville, au regard de son organisation, de son fonctionnement et de ses aspects socio-culturels. C'est ainsi que l'on ressent un manque flagrant d'études sociologiques qui sont à même de remédier, un temps soit peu à ces phénomènes sociaux ; et s'étude il y a, il s'agit uniquement de statistiques...

Les ensembles urbains sont des cités hétérogènes ou des habitants sont différents de par leur culture indifférence face à la violence, à la protestation, au désordre, totalement étrangères aux normes de la vie sociale, de la civilisation.

Les difficultés n'ont pu être résorbées, pour cette tranche de population, malgré leur transfert dans de nouvelles habitations.

Ces nouvelles population, déracinées, hétéroclites, n'ont pu créer ou s'adapter à un nouveau voisinage, population étrangères que rien ne relie entre elles.

Aussi pour une étude spécifique de ce problème et pour déterminer les causes de la violence dans la ville de Constantine, nous avons tenté, dans cette étude, relative à notre thèse, de prendre comme sujet de notre thème ; sa ville nouvelle -Ali Mendjli-.

Nous avons voulu prendre en charge ces problèmes spécifiques à cette cité et déterminer les causes qui favorisent ce phénomène de la violence.

Ces études qui nous avons réalisées sur ce thème nous montrent que la violence prend diverses formes à l'intérieur de ces cités nouvelle qui se manifestent symboliquement par des écrits et des graphités sur les murs des bâtiments qui posent le problème du chômage, de l'émigration, du vide de la pauvreté etc, et des problèmes politiques, sportifs économiques qui touchent à la vie qui a tendance à se développer à l'intérieur de ces ensembles urbains, à cause du vide dont souffre cette frange de la population : les jeunes .

Ce phénomène peut se développer aussi dans les différents types de société et devient un style, une arme entre les mains de certains gents, de certain milieux.

En outre la violence au moyen matériel peut s'avérer plus dangereux que la violence urbaine, comme le vol sous forme de menaces à l'arme blanche, les coups, le kidnapping. Aussi, les jeunes sont les plus enclins à user de la violence et les filles, les femmes, les vieillards les plus visés par la violence.

Pour mettre fin à ce phénomène, il faut mettre en place une stratégie pour faire face à la violence, car combattre la violence n'est pas un problème du seul ressort de la police, mais toute la société doit y contribuer, à travers toutes les institutions sociales et étatiques.

Summary

Nowadays, violence is considered as one of the most dangerous social phenomenon that threatens many societies.

Violence is not a particular phenomenon to one country than another one, or to the city than to the country side, or to developed countries than underdeveloped countries.

The notion of violence is as old as the history of man. It is a phenomenon which affects all societies since the appearance of man on earth however in this century, violence is spread every where, because it goes beyond the individuals to assault the properties.

That's why our century becomes known as the century of violence as all people, nations and states are becoming closer and closer to each other.

They are following closely the evolution of violence.

Youth and especially boys are involved directly in the transmission of violence through imitation and their behavior.

So they have a deep influence among each other, they often form group which seem to have an aim violence becomes so normal for young people and they practice it too.

Violence take an image of a collective or an individual act as a negative answer towards a given attitude. There for, violence take different aspects so that it has a great repercussion on the society as a whole such as, robbery, aggression, kidnapping, rape, murder.

Like other countries, Algeria has known different kinds of violence that has a bad impact on its development. This is shown by the statistics which are daily announced by media. These statistics, the rise of violence in our country they prove the degradation of the social problems that the society suffers from in general and youths in particular as, unemployment, idleness, frustration, marginalization, drug and alcohol addiction.

Statistics of 2006 shows that 9263 jobless were actors of crimes due to violence. It was estimated that violence had affected 380 99 individuals, 17922 buildings, 23867 properties. As regards drugs, 238386 tablets (psychotropes) and 2310. 29 key of opium were seized.

Crimes that are due to violence occur especially inside towns and the new cities. Because a city is a geographical piece of land with its historical background and its economical development, where different inhabitants live in and have different occupations that have no link with agriculture.

That's why many definitions given to the city by sociologists referring to its organization, its function and its social aspects.

This urban society is not a model of perfection but rather a circle full of contradiction hypocrisy in which no emphasis is put on good or evil.

The individual who is born in such society will have difficulties to live in harmony and peacefully with the other people because he feels he lives in a jungle and he has to fight to survive. So, there is no relationship with his community and his city.

Violence and crimes are daily routine thus, a new city is seen as a ghetto or a dormitory city for most of its inhabitants.

To sum up, violence creates permanent haters of society. So to put an end to this phenomenon not only the security forces are concerned but all the society as well. Everyone of us must be involved and mobilized to find solutions.